



العدد: أ.ي/٢٠٢٦/١٥٤
التاريخ: ٢٠٢٦/٠٤/٢٩

الى / سوق العراق لأوراق المالية

م / البيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١

يهدىكم المصرف التجاري العراقي الاسلامي أطيب التحيات...

نرفق لكم طياً التقرير السنوي وتقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية الموحدة والمنفصلة (المصدقة) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ للتفضل بتأييد الاستلام.

مع التقدير...

بسام جابر
المدير المفوض



نسخة منه الى:

- المصرف التجاري العراقي الاسلامي/ الدائرة المالية

Mustafa Fouad Abbas & Co

Certified Public Accountants

Members of Iraqi ACA

شركة مصطفى فؤاد عباس وشركاؤه

للتدقيق ومراقبة الحسابات التضامنية

اعضاء الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

البيانات المالية الموحدة

٣١ كانون الاول ٢٠٢٥

Phone: 07700824139

Email: info@mustafa-audit.iq

Block 609 / Street 3 / Villa 23

Al Mansour – Baghdad – Iraq / P. O. Box 6004

موبايل: ٠٧٧٠٠٨٢٤١٣٩

محلة ٦٠٩ / زقاق ٣ / دار ٢٣

صندوق بريد ٦٠٠٤

المنصور - بغداد - العراق

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

التقرير السنوي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

المحتويات:

- ١- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- ٢- تقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠٢٥
- ٣- تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٥
- ٤- تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٥
- ٥- تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعام ٢٠٢٥
- ٦- تقرير لجنة مراجعة الحسابات لعام ٢٠٢٥
- ٧- تقرير مراقب الحسابات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
- ٨- البيانات المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة أعضاء الهيئة العامة لمساهمي المصرف المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالأصالة عن نفسي وبالنابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي ("المصرف" أو "CIBIQ")، يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب، وأن أعرب عن خالص الشكر والاعتزاز لتبلييتكم الدعوة للمشاركة في أعمال الهيئة العامة ومناقشة تقرير المصرف السنوي عن أدائه للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥.

استمرت التحديات في الظهور في بيئة الأعمال خلال عام ٢٠٢٥. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان معدل نمو اقتصادي بلغ ٣,١٪ خلال عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٤. ورغم هذا التحسن، لا تزال المنطقة تواجه مجموعة من المخاطر الرئيسية، من أبرزها تصاعد النزاعات المسلحة، وتأخر الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط، إلى جانب احتمالية حدوث تحولات سلبية في السياسات الاقتصادية العالمية.

أما على الصعيد المحلي، فقد شهد الاقتصاد العراقي انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٠,٩٪ خلال عام ٢٠٢٥، متأثراً بمجموعة من العوامل، من بينها التحديات الإقليمية وتقلبات أسعار النفط وارتفاع مستويات الاستيراد. ومع ذلك، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العراقي تعافياً تدريجياً مدعوماً بزيادة إنتاج النفط، مع متوسط نمو متوقع يبلغ ٥,٢٪ خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

وعلى الرغم من التحديات المستمرة في بيئة الأعمال، واصل المصرف تعزيز أدائه التشغيلي وتحقيق نتائج قوية، حيث بلغ صافي الأرباح ٢٧ مليار دينار عراقي لعام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٣٨ مليار دينار عراقي في عام ٢٠٢٤. كما واصل المصرف التركيز على التوزيع الفعال للموارد ضمن إطار مقبول للمخاطر لتحقيق أقصى قدر من العوائد للمساهمين.

وخلال العام، حصل المصرف على تصنيف ائتماني قصير وطويل الأجل بدرجة (B) مع نظرة مستقبلية مستقرة على المدى البعيد من قبل وكالة التصنيف الدولية "كابيتال إنتلجنس" للتصنيف الائتماني. مما يعكس التقدم النوعي في تعزيز العمليات المصرفية وتحسين متانة الجدارة الائتمانية للمصرف.

وفي أعقاب استحواذ بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك")، ثاني أكبر مصرف إسلامي في العالم، على المصرف الأم، أستكمل مصرفنا بنجاح عملية التحول إلى مصرف متوافق بالكامل مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. واعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، بدأ المصرف أعماله كمصرف إسلامي متوافق بالكامل مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ويقدم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير للبنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات وهيئة الرقابة الشرعية والمصرف الأم ومساهميننا ومنتسبيننا على دعمهم المستمر وغير المحدود للمصرف، ولولا هذا الدعم لما تمكنا من تحقيق هذه الإنجازات.

أجدد ترحيبي بكم، وأشكر لكم حضوركم ومشارككم، سائلاً الله التوفيق للجميع لما فيه خير مصرفنا واقتصاد بلدنا العزيز.



محمد حميد دراع الدراع

رئيس مجلس الإدارة



تقرير مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي السنوي عن نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٥
حضرات اعضاء الهيئة العامة المحترمين،،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

يسر مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي أن يقدم للسادة المساهمين التقرير السنوي الشامل عن أداء البنك مرفقاً بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٥، وفقاً لاحكام المادتين (١٣٤،١١٧) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ (المعدل) وعملً بالقاعدة المحاسبية المرقمة (١٠) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية واحكام قانون المصارف ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي.

أن مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد انظمة الضبط ونظام الرقابة الداخلية الضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة واطهارها خالية من الازخاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن خطأ.

أولاً: نبذة مختصرة عن المصرف

١. تأسيس المصرف:

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة عراقية في ١١/شباط/١٩٩٢ كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص حيث يعد من اوائل المصارف الاهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب اجازة التسجيل المرقمة م/ش/٤٥٢٤ والمؤرخة في ١١/شباط/١٩٩٢ الصادرة عن وزارة التجارة - دائرة تسجيل الشركات برأس مال قدره ١٥٠ مليون دينار، وحصل المصرف على اجازة ممارسة مهنة الصيرفة وذلك بموجب كتاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم ٩/١٤٣١٤ والمؤرخ في ١٢/تموز/١٩٩٢.

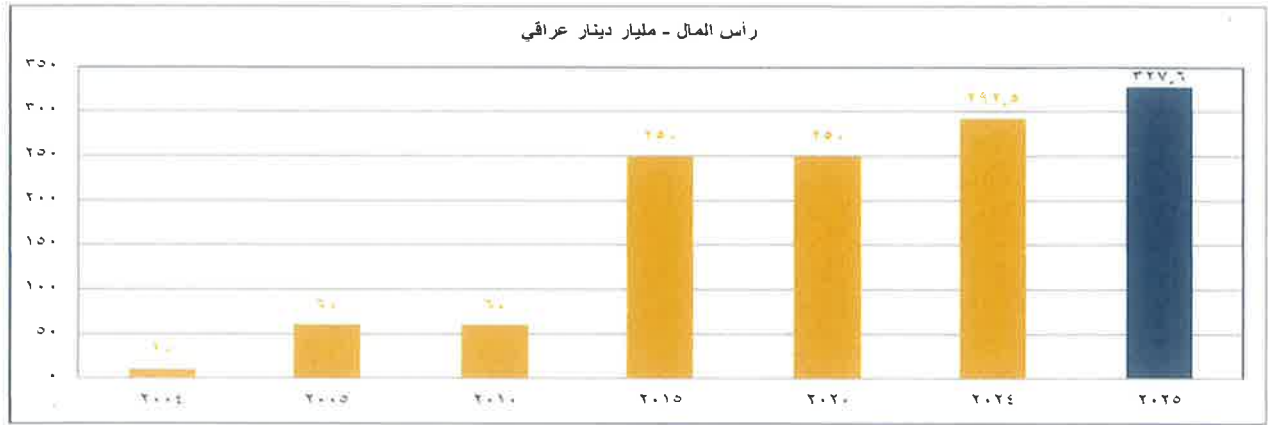
٢. التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع:

لقد تنامي رأس مال المصرف منذ تأسيسه في عام ١٩٩٢ من ١٥٠ مليون دينار عراقي حتى بلغ ٢٥٠ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٤، وبرز التطورات التي حصلت على رأس المال كانت في عام ٢٠٠٥ عندما قامت مجموعة البنك الأهلي المتحد ش.م.ب ومقرها البحرين بتملك حصة ٤٩٪ من أسهم المصرف بمبلغ وقدره ٥٠ مليار دينار عراقي، ممهدة الطريق لشراكة إستراتيجية بين المصرف وهذه المجموعة المصرفية الاقليمية الرائدة التي تعمل على إمتداد المنطقة العربية وبريطانيا. وفي أعقاب استحواذ بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك") على الشركة الأم (البنك الأهلي المتحد ش.م.ب (مقولة)) في ٢ تشرين الأول ٢٠٢٢، أصبح بيت التمويل الكويتي هو الشركة الأم النهائية اعتباراً من تاريخ الاستحواذ. ويعتبر المصرف تابعاً لبيت التمويل الكويتي يمتلك ٨٥,٣٪ من رأس مال المصرف في نهاية عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٨٥,٣٪). تبعاً لذلك، بدأ المصرف عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ واحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، ويقدم حالياً مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

في ٢ آب ٢٠٢٣، أصدر البنك المركزي العراقي تعميمه رقم ٤٣٩/٢/٩، والذي ألزم بموجبه كافة المصارف العراقية بزيادة رأس المال الى ٤٠٠ مليار دينار عراقي في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. ووفقاً لذلك، قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٤٢,٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ وبمقدار ٣٥,١ مليار دينار عراقي في ١٥ تموز ٢٠٢٥، ليصبح إجمالي رأس المال ٣٢٧,٦ مليار دينار عراقي.

وخلال العام، أصدر البنك المركزي العراقي مبادرة إصلاح القطاع المصرفي بموجب التعميم رقم ٢٩٦/٤/٩ بتاريخ ٢٨ آب ٢٠٢٥، والتي تضمنت ثلاثة مسارات إصلاحية تهدف إلى ضمان الالتزام بمتطلبات رفع رؤوس أموال المصارف إلى ٤٠٠ مليار دينار عراقي بحلول ٣٠ حزيران ٢٠٢٨. وقد أختار المصرف المسار الأول، الذي يتضمن الاستمرار في ممارسة النشاط المصرفي الاعتيادي.

٣. التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع (تتمة):



٤. مساهمة المصرف في الشركات التابعة:

يمتلك المصرف ١٠٠٪ (٢٠٢٤: ١٠٠٪) من رأس المال المدفوع والبالغ (٢٠٠) مليون دينار عراقي لشركة تابعة، شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية محدودة المسؤولية ("الشركة التابعة")، تم تسجيل الشركة كشركة خاصة في العراق بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٨، تعتبر الوساطة المالية (بيع وشراء الأسهم والسندات) النشاط الرئيسي للشركة.

٥. أهداف المصرف الرئيسية:

يسعى المصرف الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية في إطار بيئة عمل أعتيادية:

- تطوير سمعة المصرف كمصرف عراقي رائد والمزود المفضل للمنتجات والخدمات المالية.
- زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية من خلال توفير الحلول لخدمة العملاء.
- تعزيز الأداء وتقديم الخدمات من خلال توسع المصرف واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة.
- تعظيم قيمة حقوق المساهمين مع المحافظة على العائد في بيئة آمنة.
- ترسيخ ثقافة المخاطر وإدارة التكاليف.
- المساهمة بشكل إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية استثمر المصرف في إنشاء البنية التحتية والتشغيلية والتكنولوجية القوية والحديثة، والتي تمكن المصرف من الإستفادة من فرص الأعمال وتوفير أفضل خدمة لزيائنه من خلال منهجية عمل متحفظة.

ثانياً: نتائج تنفيذ خطة العمل السنوية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٥

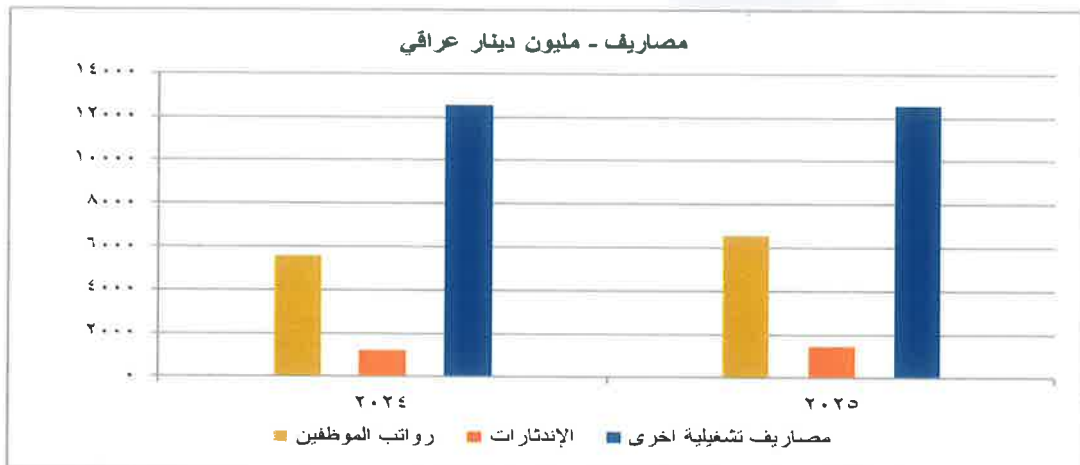
أبرز مقتطفات أداء المصرف خلال عام ٢٠٢٥:

١. حقق المصرف صافي ربح بعد الضريبة بلغ ٢٧,٠٠١ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٣٨,٢٢٧ مليون دينار عراقي).
٢. بلغ رصيد اجمالي حقوق المساهمين ٣٨٢,٩٥٤ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٣٥٦,٠١٦ مليون دينار عراقي).
٣. بلغ رصيد الاحتياطيات ٥٥,٣٥٤ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٦٣,٥١٦ مليون دينار عراقي).
٤. بلغ رصيد الكفالات لصالح الزبائن ١١٨,١٣٩ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٩٧,٣٥٢ مليون دينار عراقي).
٥. اما بالنسبة للسيولة النقدية فقد بلغ رصيد النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي العراقي ولدى المصارف المحلية والخارجية ١٨١,٣٤١ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٧٢,٦٤٥ مليون دينار عراقي).

٦. الجدول ادناه يوضح مؤشرات الاداء الرئيسية للمصرف كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٥ و ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤:

مؤشرات الاداء الرئيسية للمصرف	٢٠٢٥	٢٠٢٤
العائد على معدل حقوق الملكية (ROAE)	٧,٤٤٪	١١,٦٢٪
العائد على معدل الموجودات (ROAA)	٥,٠٤٪	٧,٩٧٪
صافي هامش الربح على العوائد (NFM)	٧,٩٥٪	١٩,٤٧٪
نسبة التكاليف الى الايرادات	٤١,٤٣٪	٣٢,٨١٪
نسبة التمويل الى اجمالي الموجودات	١,٣٣٪	١,٣٩٪
نسبة التمويل الى الودائع	٥,٣٧٪	٤,٩١٪
نسبة النقد خارج العراق الى رأس المال والاحتياطيات السليمة	٣,٦٠٪	٨,٦٧٪
نسبة تغطية السيولة (LCR)	٧٢٤٪	٥٤٠٪
نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)	٥٢٦٪	٦٢٩٪
نسبة كفاية رأس المال (بازل ٣)	١٢٣,٦٥٪	١٧٩,١٠٪

٧. الجدول ادناه يبين إجمالي المصاريف التشغيلية للسنة المنتهية كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٥ و ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤:



اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
تكاليف الموظفين	٦,٥٤٥	٥,٥٧٩
إندتارات ممتلكات ومعدات وحقوق استخدام الموجودات	١,٤٧١	١,٢٥٣
مصاريف تشغيلية اخرى	١٢,٥٥٨	١٢,٥٣٣
إجمالي المصاريف التشغيلية	٢٠,٥٧٤	١٩,٣٦٥

أما بالنسبة إلى مصاريف الدعاية والإعلان فقد بلغت ٣٣,٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٣٥,٢ مليون دينار عراقي) ، وبلغت مصاريف الضيافة ٢٨,٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٢٥,٥ مليون دينار عراقي).

٨. ربحية الفروع:

رقم الفرع	اسم الفرع	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
٨٠٢	فرع الخلاني	(١٤٨)	(١١٩)
٨٠٣	فرعة بوابة العراق	٣٣	٣٨٣
٨٠٤	فرع مول القاهرة	٣٦٦	٣١٦
٨٠٥	فرع المنصور	(١,٤٦٦)	(٥٧٥)
٨٠٧	فرع الكاظمين	-	(٩٥)
٨٠٨	فرع الاعظمية	(٢٠٦)	(١٢٧)
٨٠٩	فرع البصرة (شارع الجزائر)	٢٣٠	٣٤٦
٨١٠	الفرع الرئيسي والادارة العامة	٢٨,١٦٢	٣٧,٧٤٢
٨١١	فرع البصرة (تايمز سكوير مول)	(٦)	٦٢
٨١٢	فرع النجف	٥٤	١٩٤
	مجموع الفروع	٢٧,٠١٩	٣٨,١٢٧
	شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية	(١٨)	١٠٠
	مجموع الارباح المجمعة	٢٧,٠٠١	٣٨,٢٢٧

ثالثاً: الإحتياطيات والتخصيصات

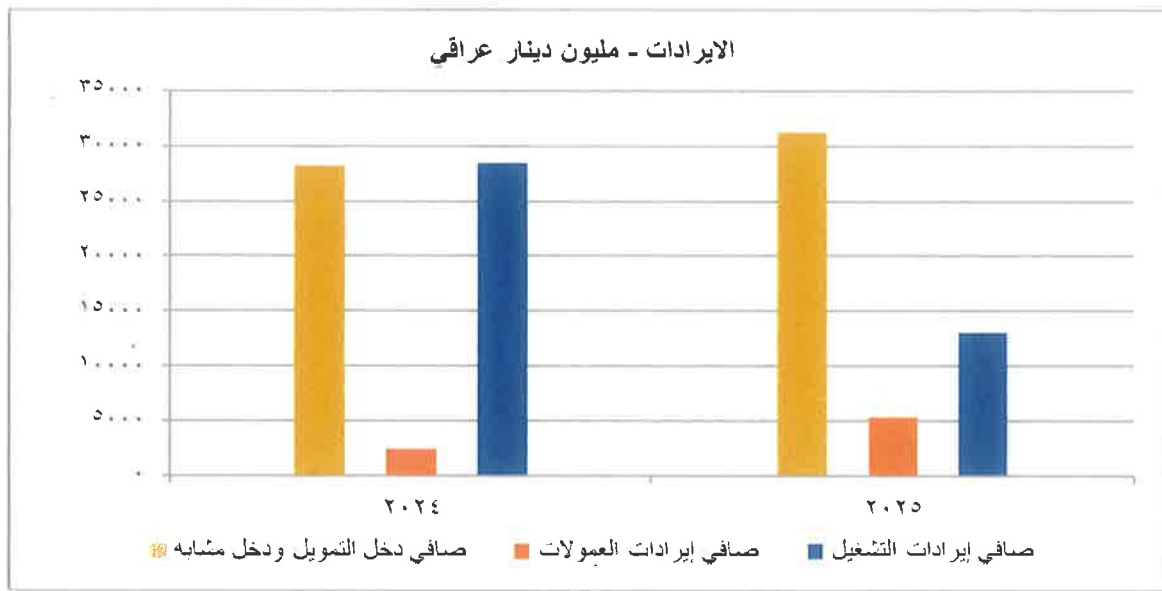
اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
الاحتياطيات	٥٥,٣٥٤	٦٣,٥١٦
التخصيصات	٥,٤١٤	٧,١١٦
المجموع	٦٠,٧٦٨	٧٠,٦٣٢

رابعاً: الإستثمارات

اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
استثمارات طويلة الاجل / سندات وطنية بالدينار العراقي	٣٣٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
استثمارات طويلة الاجل / سندات حكومة العراق بالدولار الامريكي	-	٣٩,٩٨٨
استثمارات طويلة الاجل / اسهم ومشاركات	١,٦١٧	١,٤٤٨
المجموع	٣٣١,٦١٧	٣٤١,٤٣٦

خامساً: اجمالي الإيرادات

اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
صافي دخل التمويل ودخل مشابه	٣١,٢٧١	٢٨,٢٣٩
أرباح تحويل عملات أجنبية	١٠,٧٠٠	١٧,٢٦١
الإيرادات الأخرى	٢,٣٢٣	١١,١٣١
إيرادات العمولات، صافي	٥,٣٦٣	٢,٤٠٠
المجموع	٤٩,٦٥٧	٥٩,٠٣١



سادساً - التغييرات الجوهرية

باشر المصرف بأعماله المصرفية وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، وتبعاً لذلك ستكون القوائم المالية اللاحقة معدة وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي).

سابعاً: الخطط المستقبلية للمصرف

- انسجاماً مع توجيهات البنك المركزي العراقي بضرورة وضع خطط واضحة وطويلة الأمد لتطوير عمل المصارف في العراق، فقد حرص المصرف على وضع خطة عمل تضمنت جملة من المؤشرات اهمها:
١. مواصلة التوسع في منح التمويل بشقيه النقدي والتعهدي وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي والسياسة التمويلية للمصرف والتي تعتمد على التدفقات النقدية للزبائن والضمانات المقدمة من قبلهم.
٢. زيادة حجم الودائع بكافة انواعها لتمويل الأنشطة المصرفية الأخرى.
٣. توسيع رقعة العلاقات المصرفية من خلال التعاون مع مصارف ومؤسسات مالية محلية ودولية وذلك تعزيزاً لأهداف الخطة التجارية والمالية.
٤. ان يكون المصرف الواجهة الرئيسية للتعامل المصرفي للشركات متوسطة الحجم المحلية والإقليمية والدولية العاملة في العراق عن طريق المشاركة في عمليات التمويل الرئيسية ذات الجدوى الاقتصادية.

سابعاً: الخطط المستقبلية للمصرف (تتمة):

٥. المحافظة على سياسة الاستثمار والتوسع فيها وفقاً لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.
٦. اعادة تأهيل وصيانة بعض الفروع لتهيئتها لمواكبة التطور في العمل المصرفي.
٧. المواصلة في ادخال انظمة تقنية حديثة لتطوير عمل المصرف والخدمات المصرفية المقدمة لزيائنه.

ثامناً: السياسات المحاسبية

طبق المصرف ومنذ تأسيسه النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين الصادر عن وزارة المالية لسنة ١٩٩٢ في اعداد البيانات المالية مع الامتثال لتعليمات البنك المركزي العراقي فيما يخص تطبيق بنود اللاتحة الارشادية وقوانين وتعليمات مكافحة غسل الاموال ونسب الاحتياطي القانوني واعتمد على قانون الإندثار رقم ٩ لسنة ١٩٩٤ في احتساب الاندثارات وكذلك الاعتماد على الاسعار المعلنة للعملاء الاجنبية من قبل البنك المركزي العراقي، خلال عام ٢٠١٦ أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات لإعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ بناء على معايير المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية (IFRS)، بعد تحول نشاط المصرف الى النشاط الإسلامي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، تم تعديل السياسات المحاسبية المعمول بها بما يتوافق مع المعايير المحاسبية المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، ووفقاً للأحكام والمبادئ الشرعية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف. فيما يتعلق بالمسائل التي لم تتناولها معايير المحاسبة المالية (FAS)، يعتمد المصرف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تاسعاً: أملاك المصرف

ندرج ادناه جدول بالعقارات التي يملكها المصرف والعقارات المستأجرة لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١:

ت	كشف بالفروع التي يملك المصرف عقاراتها	ت	كشف بالفروع المستأجرة عقاراتها من الغير
١	الفرع الرئيسي والادارة العامة	١	فرع بوابة العراق
٢	فرع المنصور / فرع الكاظمين	٢	فرع مول القاهرة
٣	فرع الخلاني	٣	فرع الاعظمية
٤	فرع البصرة / شارع الجزائر	٤	فرع البصرة / تايمز سكوير مول
		٥	فرع النجف

عاشراً: الإدارة التنفيذية

الاسماء	العنوان الوظيفي
السيد بسام جودات ابو عودة جابر	المدير المفوض للمصرف
السيد مصطفى نجم كاظم حواس	معاون المدير المفوض
السيد محمود ماضي أنعيم	مدير الادارة المالية
السيد حذيفة عماد حسين	مدير ادارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي
السيد سيف وليد المشهداني	مدير ادارة الفروع والخدمات الادارية
السيدة دينا حامد محمد العبود	مدير ادارة الموارد البشرية
السيد عبدالعزيز جبار عبدالعزيز	مدير الادارة القانونية
السيد علي عدنان باقر	مدير ادارة المخاطر
الانسة دينا جورج رومان	مستشار الحوكمة والامتثال
السيد احمد سامي ابراهيم	مراقب الامتثال الشرعي
السيد حسام عبد الرزاق محمود	مدير قسم الابلاغ عن غسيل الاموال وتمويل الارهاب
الأنسة فاطمة ابراهيم احمد	مدير الاستثمار والخزينة
السيد احمد صبري الربيعي	مدير ادارة تقنية المعلومات
السيد قصي زهير عبدالله	مدير أمن المعلومات والامن السيبراني
السيد علي كريم شغاتي	مدير الامن وسلامة بيئة العمل
الأنسة أنسام عباس شفيق	مدير ادارة العمليات المصرفية
السيد زاهد محمد احمد	مدير مخاطر الائتمان
السيدة زينب علي جارالله	مدير وحدة الجودة / مكلف بادارة وحدة الشمول المالي
السيدة مها نعمان البياتي	المدير المفوض لشركة الاهلي المتحد للوساطة

حادي عشر:

١. كبار المساهمين في المصرف ومقدار مساهمتهم في رأس المال كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥، حيث لا توجد اسهم مرهونة من اسهم المصرف التجاري العراقي الإسلامي الى اي طرف اخر.

المساهمين	عدد الاسهم	نسبة الملكية
بيت التمويل الكويتي ش.م.ب	٢٧٩,٤٦٠,٣٢٠,٩٤٠	%٨٥,٣
عباس علي ناجي الربيعي	٤,٨٧٠,٢٤٢,٨٧٩	%١,٤٩
مساهمين بمساهمة اقل من ١%	٤٣,٢٦٩,٤٣٦,١٨١	%١٣,٢٠
المجموع	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠

٢. إحصائية بالتوزيع الطبيعي بأعداد المساهمين كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥:

من	إلى	عدد المساهمين	عدد الأسهم
١	١٠٠,٠٠٠	٨٠٦	٣١,٢٥٣,٧٠٢
١٠٠,٠٠١	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٤٠	٧٦١,٥٦٥,٤٠٥
١,٠٠٠,٠٠١	٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٨٣	١,٩٠٣,٤٩٣,٤٠٦
٥,٠٠٠,٠٠١	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٤٠	١,٦١١,٠٩١,٣٤٦
١٠,٠٠٠,٠٠١	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٥	٥,٣٦٢,٠٠٧,٨١٠
٥٠,٠٠٠,٠٠١	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٦	٤,٥٧٩,٤٠٩,٨٠٠
١٠٠,٠٠٠,٠٠١ فأكثر		٧٥	٣١٣,٣٥١,١٧٨,٥٣١
المجموع		٤,٣٦٥	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠

٣. عناوين فروع المصرف وارقام الهواتف :

فرع الكاظمين (٨٠٧) بغداد/حي المتنبى/محلة ٦٠٥/شارع ١٣/مبنى ٨٧/الطابق الاول Email: CIBIQKadhumain@cibiq.com.iq	الفرع الرئيسي والادارة العامة (٨١٠) بغداد/شارع السعدون/محلة ١٠٢/شارع ٩/مبنى ١٢١ Email: CIBIQMainBranch@cibiq.com.iq
فرع الاعظمية (٨٠٨) بغداد/شارع عمر بن عبد العزيز/هييت خاتون/محلة ٣١٤/شارع ١٩/مبنى ٢٤/قرب ساحة عنتر Email: CIBIQAdhamya@cibiq.com.iq	فرع الخلائي (٨٠٢) بغداد/شارع الخلفاء/محلة ١٠٤/شارع ١/بناية ٥٢ Email: CIBIQKhulani@cibiq.com.iq
فرع البصرة (٨٠٩) البصرة/شارع الجزائر/حي الفرسى / قرب مجسر ابو شعير Email: CIBIQ.Basra@cibiq.com.iq	فرع بوابة العراق (٨٠٣) بغداد/شارع دمشق /مقابل متنزه الزوراء/مجمع بوابة العراق السكني Email: Bwabat.Aliraq@cibiq.com.iq
فرع البصرة – تايمز سكوير مول (٨١١) البصرة/جبيلة/مول تايمز سكوير/الطابق الاول Email: CBIQTimesSquare@cibiq.com.iq	فرع مول القاهرة (٨٠٤) بغداد/حي القاهرة / مول القاهرة Email: CIBIQCairoMallBranch@cibiq.com.iq
فرع النجف – (٨١٢) النجف/شارع الأمير – تقاطع شارع الروان Email: CIBIQNajaf@cibiq.com.iq	فرع المنصور (٨٠٥) بغداد/حي المتنبى/محلة ٦٠٥/شارع ١٣/مبنى ٨٧/الطابق الارضي Email: CIBIQMansour@cibiq.com.iq

الثالث عشر : النشاط الإداري ويتضمن

١. الرواتب والاجور والعلاوات:

بلغ رصيد الرواتب والاجور المدفوعة للعاملين خلال السنة ٦,٥٤٥ مليون دينار عراقي فيما بلغ عدد الموظفين والمستخدمين في الإدارة العامة والفروع ٢٨٧ موظفا.

٢. تدريب وتأهيل وسفر وإيفاد:

حرص المصرف على تنمية موارده البشرية وذلك لاهميتها في تنفيذ اعماله حيث تم استخدام المركز التدريبي المهني للمصرف والمجهز بأحدث تقنيات التكنولوجيا لأغراض التدريب والتطوير لمواكبة التطور حسب المعايير العالمية، وتم صرف مبلغ مقداره ٣٠ مليون دينار عراقي بالمقارنة بمبلغ ٦٧ مليون دينار عراقي لعام ٢٠٢٤ لإغراض التدريب والتأهيل والسفر والإيفاد.

فيما يلي اهم الدورات التدريبية التي اقيمت خلال سنة ٢٠٢٥:

عدد المشاركين في الدورات	عدد الدورات	انواع الدورات
٢٠	١	الدورات المقامة داخل المصرف
٢١٤	٩٢	الدورات المقامة خارج المصرف
١	١	الدورات المقامة خارج القطر
٢٠٠ / موظف لكل دورة	١١	الدورات المقامة عن طريق الايميل (قراءة المادة التدريبية)
٤٣٥	١٠٥	المجموع

٣. فروع المصرف واسماء مدراء الفروع:

الفرع	اسم مدير الفرع
الرئيسي	لمياء عبد الرزاق عباس
الخلافي	حنان احمد حسين
بوابة العراق	جنان علي صالح
مول القاهرة	علي هادي حمود
المنصور	عبدالقادر عبدالخالق
الكاظمين	غير شاغل (الفرع تحت اعمال الصيانة)
الاعظمية	بسمة صباح محمد
البصرة (شارع الجزائر)	مؤيد جعفر محمد (استقال بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢) وتم تكليف (سارة فاضل كاظم) بإدارة الفرع بتاريخ ٢٠٢٦/٠١/١٣ لحين تعيين مدير للفرع
البصرة (تايمز سكوير مول)	ايات عبد الله عبد القادر
النجف الاشرف	بهاء مهدي عبدالزهره

٤. الموارد البشرية والكوادر الوظيفية:

تعتبر الموارد البشرية من الاركان الاساسية التي يركز عليها المصرف حيث تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ التعليمات المصرفية وخدمة الزبائن ومهام التطوير والتحديث وتنفيذ الخطط والبرامج وفق السياسة التي يضعها مجلس الادارة، وفي هذا السياق تحرص ادارة المصرف على تقديم دعمها المستمر لغرض رفع مستوى العاملين ومهاراتهم وقدراتهم الادارية والمصرفية من خلال إلحاقهم بدورات وندوات ومؤتمرات متخصصة لتحسين الاداء والخدمة المقدمة للزبائن.

٥. صيانة مباني ومنشآت المصرف:

قام المصرف خلال عام ٢٠٢٥ بإعمال صيانة وإعادة تأهيل لمبانيه المؤجرة والمملوكة بلغت ١,١١٢ مليون دينار عراقي.

٦. استخدام البرامج والانظمة والتقنيات الحديثة:

لمواكبة التطورات القائمة في المجال المعلوماتي ومجال تفعيل وتقديم الخدمات المصرفية يضع المصرف خطة سنوية لتنفيذ عدة مشاريع لهذا الغرض. ومن اهم هذه المشاريع المعلوماتية التي تم المباشرة بها خلال العام ٢٠٢٥:

أ- الانظمة والمشاريع المنجزة:

- تحويل النظام المصرفي إلى نظام متوافق مع الشريعة الإسلامية.
- ترقية النظام المصرفي للإصدار الأحدث.
- ترقية الموقع الرسمي للمصرف.
- تحسين مركز البيانات في الادارة العامة.
- ترقية نظام Go AML مع البنك المركزي العراقي.
- شراء خوادم Nutanix لمركز التعافي من الكوارث في فرع البصرة.
- استبدال نظام نسخ الخوادم الحالي مع نظام VEEAM.
- شراء خوادم من شركة Palo Alto كنظام حماية firewall لمركز البيانات في الفرع الرئيسي للمصرف.
- التدقيق الخارجي ل ISO 27001, ISO 22301, COBIT 2019.
- تطبيق نظام BigID
- تطبيق نظام One Trust
- اتمام التكاملية بين Assets and Suplank.

ب- مشاريع قيد الإنجاز:

- نقل النظام المصرفي إلى الإدارة العامة في بغداد
- مشروع الموبايل بانكك والإنترنت بانكك
- البنية التحتية لمركز خدمة الزبائن
- نظام الأرشفة الالكترونية
- ربط الإدارة العامة بالفروع بالألياف الضوئية
- تحديث أجهزة الصراف الآلي الجديدة
- تقييم مركز البيانات (Uptime)
- إعادة تأهيل غرفة الاجتماعات
- تحسينات برنامج إدارة خدمات تقنية المعلومات (ITSM Enhancement)
- إدارة الأصول (Asset Management)
- تحسينات موقع المصرف الإلكتروني وتسليمه لقسم الشمول المالي
- مشروع خدمات التنفيذ والدعم والاستشارة وإصدار شهادة ISO 20000
- مشروع تطبيق إطار قياس جودة خدمات تقنية المعلومات وفق معيار ISO 25011
- مشروع تطبيق معيار التحويلات المالية العالمية ISO 20022
- مشروع تطبيق إطار حوكمة تقنية المعلومات COBIT 2019
- مشروع ترقية نظام الربط بين الأنظمة (A2A Upgrade Project)
- مشروع نظام التقييم (Assessment System Project)
- مشروع تطوير تقارير الأعمال باستخدام Power BI
- مشروع ترقية نظام الصناديق (Cashier System Upgrade Project)
- مشروع إدارة أداء أعضاء مجلس الادارة (Border Performance Management Project)

الرابع عشر : في مجال مكافحة غسل الأموال

لضمان وتقادي عدم وقوع حادثة غسل أموال التزم المصرف بتنفيذ قانون مكافحة غسل الأموال المرقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ والتوصيات الصادرة عن (FATF) وقانون المصارف المرقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون البنك المركزي العراقي المرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤.

الخامس عشر : إدارة المخاطر

يقوم المصرف بإدارة مخاطره المصرفية المتنوعة من خلال إتباع إجراءات شاملة لإدارة المخاطر، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الادارة والادارة العليا من اجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة فئات المخاطر ذات الصلة وإعداد تقارير عنها، والاحتفاظ براسمال كاف للوقاية من هذه المخاطر. أن المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال المصرف هي مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة و أنواع أخرى من المخاطر.

والتزاماً بقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥ وتعليمات البنك المركزي العراقي، وبما يتوافق مع مبادئ الحوكمة المؤسسية ومعايير الانضباط الشرعي، وضع المصرف سياسته واجراءات عمله لادارة مخاطره بحيث تتفق مع حجم المصرف ودرجة تعقيد عملياته، وقد تم تطوير سياسات إدارة المخاطر في المصرف بناءً على ذلك.

كذلك حرص المصرف المتمثل بمجلس ادارته على ارساء وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية من خلال ادخال التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية التي تهدف الى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، لذلك كانت من ضمن توجهات مجلس ادارة المصرف ضمان استقلالية الأنشطة الرقابية منها نشاط ادارة المخاطر في المصرف وتطبيقاً لافضل الممارسات الدولية في هذا المجال فقد تم تشكيل الهيكل الاداري لادارة المخاطر ضمن المعطيات التالية:-

١. تشكيل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة:

تعمل هذه اللجنة ضمن ميثاق عمل معتمد يتضمن مهامها ومسؤولياتها حيث من مهامها الرئيسية فيما يتعلق بإدارة المخاطر مايلي:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر في المصرف.
- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من المجلس.
- مراجعة سياسات ادارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من المجلس.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالمصرف ورفع تقارير دورية عنها الى المجلس.
- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها المصرف ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
- التأكد من توفر السياسات واطار عمل لادارة المخاطر والبرامج والادوات اللازمة لذلك، مع مراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها وتعديلها اذا لزم الامر.
- التأكد من أن ادارة المصرف لمخاطره تتم بشكل كفؤ بحيث تحمل المصرف المخاطر المناسبة مقابل العائد المناسب.
- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الاثر الجوهري، والتعرف على أي من الأنشطة التي يقوم بها المصرف يمكن لها أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
- التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مخاطبة الادارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات ورفع تقارير الى مجلس الادارة حولها.
- مراجعة الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة ومناقشة نتائج الاختبارات ومراجعة الاجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج قبل اعتمادها من قبل مجلس الادارة.
- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال المصرف ورفعها الى مجلس الادارة لاعتمادها، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها المصرف، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ المصرف برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
- مراجعة وثيقة المخاطر المقبولة لدى المصرف قبل اعتمادها من قبل مجلس الادارة.
- التأكد من استقلالية ادارة المخاطر.

٢. استقلالية إدارة المخاطر:

تتمتع إدارة المخاطر باستقلالية، فهي تتبع الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة، وتقوم ادارة المخاطر برفع تقاريرها مباشرة الى لجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة، هذا وبالإضافة الى ذلك تقوم الادارة بالحصول على المعلومات من دوائر المصرف الأخرى أو بالتعاون مع لجان المصرف المختلفة؛ وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة من قبل مجلس الإدارة، وهي تعمل على تحديد و قياس ومراقبة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف او من الممكن ان يتعرض لها، والتحوط لهذه المخاطر للتخفيف من أثرها على أنشطة المصرف المختلفة، والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية المصرف، بهدف تعظيم حقوق الملكية من خلال ما يلي:

- مراقبة التزام دوائر المصرف التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
- مراجعة اطار ادارة المخاطر (Risk Management Framework) في المصرف قبل اعتماده من المجلس.
- تنفيذ استراتيجية ادارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات واجراءات عمل لادارة كافة انواع المخاطر .
- تثقيف وزيادة وعي الموظفين حول ادارة المخاطر .
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل انواع المخاطر .
- مراجعة الفرضيات المستخدمة في اعداد ميزانية المصرف التقديرية ورفع التوصيات اللازمة الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة ونسخة للادارة للتنفيذية للمصرف.
- اجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة لقياس مدى قدرة المصرف على تحمل الظروف المختلفة.
- دراسة ومراجعة محفظة المصرف التمويلية للتأكد من انسجامها مع السياسة التمويلية الخاصة بالمصرف وفقا لضوابط وأحكام الشريعة الاسلامية.
- تحديد المخاطر لكل المنتجات والخدمات والعمليات والأنظمة والتأكد من أن هذه المخاطر ضمن الحدود، وانه تم وضع الاجراءات الكفيلة بالسيطرة على هذه المخاطر ومراقبتها، ويشمل ذلك أيضا التعرف على المخاطر في حال التعديل على المنتجات والخدمات والعمليات والأنظمة القائمة لدى المصرف.
- الاشراف على إعداد خطة استمرارية العمل والتأكد من فعاليتها.

السادس عشر : مبدأ الاستمرارية وفق معايير أيوفي

يلتزم المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتطبيق مبدأ الاستمرارية عند إعداد قوائمه المالية، وذلك استناداً إلى متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (١) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). وتقوم الإدارة بتقييم قدرة المصرف على الاستمرار في مزاولته نشاطه على المدى المنظور، بالاعتماد على تحليل أوضاعه المالية، ونتائج أعماله، وهيكل رأس المال، ومستويات السيولة، والالتزامات القائمة، ومصادر التمويل المتاحة والمتوقعة.

وبناءً على هذا التقييم، تُعد القوائم المالية على أساس فرض الاستمرارية، ما لم تكن لدى الإدارة نية أو ضرورة لتصفية المصرف أو التوقف عن نشاطه أو تقليصه بصورة جوهرية. وفي حال وجود حالات عدم تأكد جوهرية قد تؤثر على قدرة المصرف على الاستمرار، تلتزم الإدارة بالإفصاح عنها بشكل واضح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، تحقيقاً لمبدأ الإفصاح الكامل.

كما تواصل الإدارة تقييم مدى ملاءمة تطبيق مبدأ الاستمرارية خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وقبل اعتمادها ونشرها، مع الإفصاح عن أي أحداث لاحقة ذات أثر جوهري، وذلك وفقاً لمعايير أيوفي، وبلاستئناس بالمعايير الدولية ذات العلاقة بما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

السابع عشر : التقدير الدولي

يواصل المصرف التجاري العراقي الإسلامي ترسيخ مكانته المرموقة في القطاع المصرفي من خلال سلسلة من الجوائز الإقليمية والدولية التي تعكس تميزه وريادته. فقد كان المصرف أول مصرف عراقي يفوز بجائزة "أفضل مصرف في العراق" الصادرة عن مجلة جلوبال فاينانس العالمية - نيويورك، لخمس أعوام متتالية (٢٠٠٩-٢٠١٣)، وهو إنجاز يؤكد قدرته التنافسية وتطوره المستمر. كما يُعد المصرف أول مصرف عراقي يحصل على ترخيص من "ماستركارد العالمية" في عام ٢٠٠٨ لإصدار بطاقات الائتمان والدفع المباشر التي تحمل اسمها، مما يعكس الثقة العالية التي يحظى بها لدى المؤسسات الدولية.

وفي إطار نشاطه في مجال التمويل التجاري، حصل المصرف على جائزة "أفضل مصرف من حيث التمويل التجاري في العراق لعام ٢٠٢١" المقدمة من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وهي جائزة تؤكد جودة الخدمات المصرفية المتخصصة التي يقدمها لعملائه في هذا المجال.

كما نال المصرف خلال عام ٢٠٢٥ جائزة "أفضل الخدمات المصرفية الإسلامية في العراق" من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، تقديراً لالتزامه بأعلى المعايير المهنية والشرعية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ونجاحه في تطوير منتجات تلبي احتياجات العملاء المتنوعة وفق الضوابط الشرعية.

وفي الختام، يتقدم مجلس الإدارة بجزيل الشكر والتقدير لجميع الجهات الرسمية والأهلية، ولكل من ساهم في دعم مسيرة المصرف ونجاحاته، سائلين المولى عز وجل دوام التوفيق في الاستمرار بالارتقاء بالعمل المصرفي لخدمة المواطنين ودعم اقتصاد بلدنا العزيز.

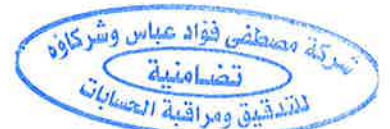
ومن الله التوفيق



محمد حميد دراغ الدراغ
رئيس مجلس الادارة







تقرير الحوكمة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥

أولاً: لمحة عامة

يلتزم مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتنفيذ أفضل ممارسات معايير حوكمة الشركات في إدارة المصرف، ويسعى إلى إدارة أعماله وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات التي توفر أساساً لأداء مالي عالي الجودة، قوي وسليم وكذلك لتحقيق نمو مستدام.

ويضمن المصرف تطبيق ممارسات واجراءات متكاملة للافصاح عن المعلومات وامكانية حصول كافة المساهمين على حد سواء على المعلومات المعلنة بصورة فورية، ولتحقيق ذلك يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي سياسة خاصة بالافصاح والشفافية عن المعلومات التي تعكس كافة متطلبات الافصاح (الافصاحات المالية والغير مالية والرقابية والتي تتضمن كافة البيانات الهامة بالمصرف وعملياته وادائه المالي وذلك بما يتوافق مع هيكلية المساهمين).

يتحمل مجلس الإدارة، المنتخب من قبل الجمعية العمومية المسؤولية الكاملة في الإشراف على أنشطة أعمال المصرف، بما في ذلك الإشراف على إدارة المخاطر التي يتعرض لها في إطار ممارسته لأعماله المصرفية. ويؤدي مجلس الإدارة هذا الدور من خلال تفويض مجموعة من اللجان المنبثقة عن المجلس التي تتمتع بقتوات اتصال فعالة ومستقلة والإشراف على الإدارة التنفيذية.

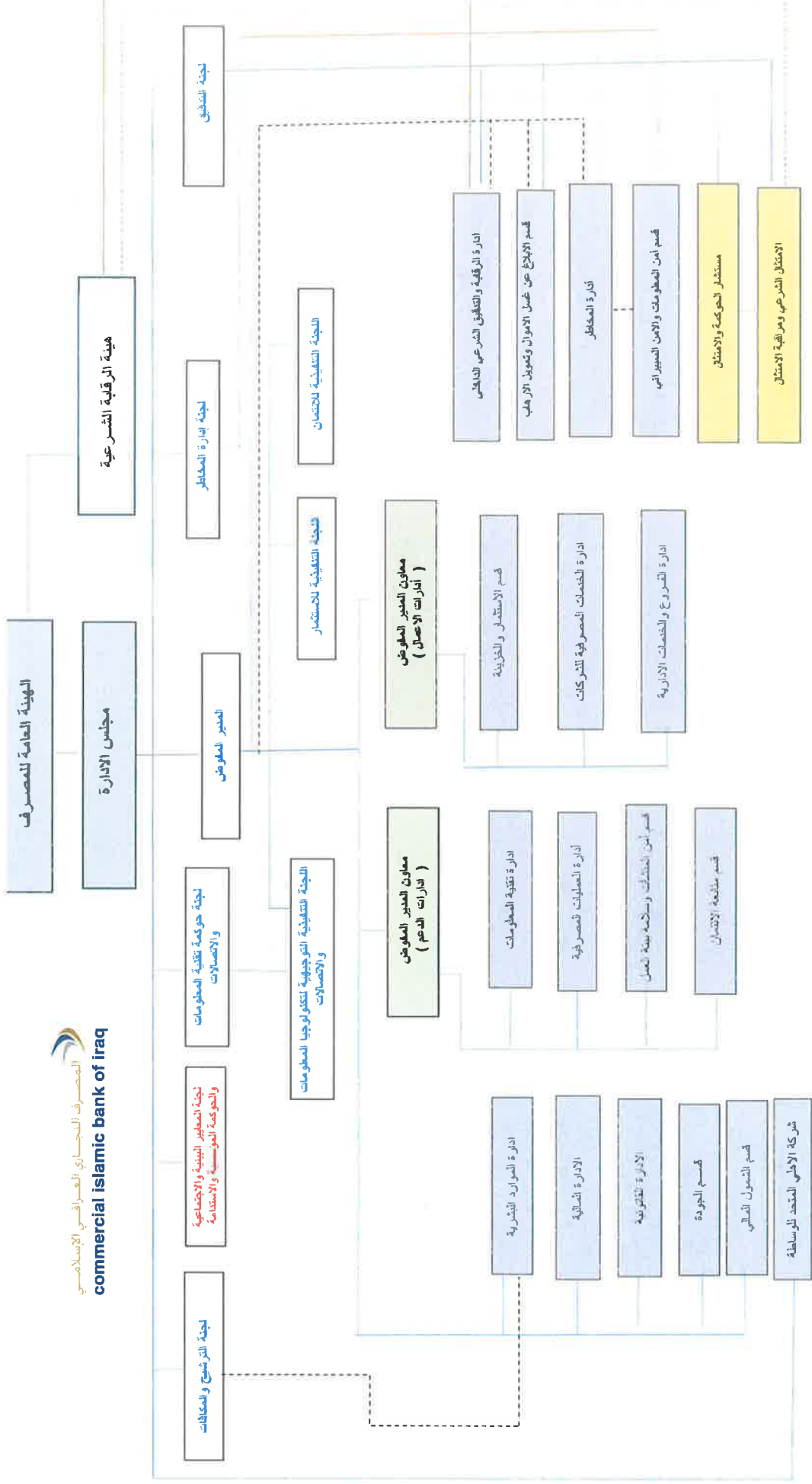
تعتمد لجان مجلس الإدارة على أذرع مستقلة، سواء كانت رقابية مسبقة مثل إدارة المخاطر، الإلتزام الرقابي، الحوكمة والإفصاح، أو كمهام رقابية لاحقة مثل التدقيق الشرعي الداخلي.

ويخضع أداء الأعمال في المصرف لمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بمؤشرات قياس المخاطر. يتم تسيير أنشطة الأعمال اليومية من خلال سياسات وإجراءات محكمة ومستويات من التفويض تتلائم مع نزعة وإستراتيجية إدارة المخاطر المعتمدة في المصرف.

وقد اعتمد مجلس الإدارة مجموعة من حزم التقارير الإدارية، التي يتم تقديمها بصفة دورية ومنتظمة من الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة واللجان المنبثقة. وتمثل هذه التقارير تعتبر أداة تستخدم لضمان سير عمل الإدارة بصورة مناسبة وإلقاء الضوء على الأمور الأساسية والمخاطر التي تستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

ويضمن دليل الحوكمة تحقيق التوافق بين مجلس الإدارة، ولجانه وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية وضوابط البنك المركزي العراقي، وهذا التكامل ينتهي إلى بلورة مهام واضحة لكل طرف وتجنب تداخل الاختصاصات.

ثانياً : الهيكل التنظيمي للمصرف



ارتباط اداري (غير مباشر)

ارتباط فني (مباشر)

ثالثاً: مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية في عملية صنع القرار داخل مؤسسة المصرف التجاري العراقي الإسلامي حيث يعنى بمسؤولية الاشراف العام على اعمال المصرف مع التأكد من تطبيق ونجاح استراتيجيته بهدف تقديم عوائد ثابتة ومستدامة لمساهمييه وموظفيه والمجتمع بأسره، مع الأخذ بالاعتبار استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الخاصة بالشركات، ونظراً لكون المصرف تابعاً لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك البحرين") (المعروف سابقاً ببنك الأهلي المتحد) ("الشركة الأم") لذلك فإن لمجلس الإدارة دوراً مزدوجاً يتعلق الأول بالأشراف على تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالعمليات في جمهورية العراق ويتعلق الثاني بالمنافع المتبادلة مع المجموعة.

١. أعضاء مجلس الإدارة

محمد حميد دراغ الدراغ (رئيس مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس كلية الاداب – جامعة بغداد، بكالوريوس كلية القانون الجامعة المستنصرية. لديه خبرة في العمل المصرفي شغل خلالها عدد من المناصب ومنها عضو مجلس إدارة مصرف الرافدين سنة ١٩٧٢، و بعد ذلك أصبح عضواً في مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي لثلاث دورات، وبعد ذلك أصبح رئيس مجلس الإدارة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي.

محمد عاصم احمد عبد الخالق (نائب رئيس مجلس الإدارة)

نائب رئيس مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥، حاصل على بكالوريوس تجارة من جامعة عين شمس في مصر. يتمتع بخبرة مصرفية تتجاوز ٣٠ عاماً في القطاع المصرفي، شملت مجالات الاعمال المصرفية للشركات والائتمان والاستثمار والخدمات المصرفية للأفراد. كما سبق له تولي مناصب تنفيذية عليا وعضوية مجلس الإدارة التنفيذي في بنوك ومؤسسات مالية متعددة .

حاليا يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة - الخدمات المصرفية للشركات - مجموعة بيت التمويل الكويتي، البحرين، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة بيت التمويل الكويتي (مصر)؛ النائب الأول للرئيس التنفيذي في البنك الأهلي المتحد (مصر)؛ المدير العام لمنطقة البحرين والخدمات المصرفية الخارجية - البنك العربي؛ عضو مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد (مصر)، بنك تركلاند (تركيا)؛ الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال، بنك الخليج التجاري ش.م.ق (الخليجي)، قطر؛ إضافة الى توليه مناصب مختلفة في بنك المشرق في قطر والبنك التجاري الدولي (مصر).

بسام جودات ابو عودة جابر (المدير المفوض)

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٣/٩/١٠، حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الهاشمية شغل خلالها عدد من المناصب ومنها مسؤول علاقات العملاء لدى البنك العربي ومسؤول ائتمان الشركات ومشرف علاقات عملاء الشركات ومدير علاقات العملاء في بنك الاردن و عمل رئيس ادارة العمليات المصرفية وعمل منتدباً كمستشار لدى المصرف التجاري العراقي الإسلامي و ثم نائب المدير المفوض للمصرف التجاري العراقي الإسلامي، وحالياً يشغل منصب المدير المفوض للمصرف التجاري العراقي الإسلامي ولديه خبرة في القطاع المصرفي لمدة ٣٣ عاماً.

جمال طاهر يحيى (عضو مجلس الإدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس كلية الهندسة - جامعة بغداد. يتمتع بخبرة مصرفية من خلال شركاته التجارية وتعاملاتها مع المصارف العراقية والاجنبية على مر سنوات عديدة. وشغل عدد من المناصب ومنها مدير مفوض شركة العراق للصناعة المعدات الفنية صناعي من ١٩٨٩ والى تاريخه، مدير مفوض شركة الوحدة العراقية لتجارة المعدات الثقيلة من ٢٠٠٤ والى تاريخه، مدير مفوض شركة المياسم للتجارة العامة من ٢٠٠٣ والى تاريخه.

ثالثاً: مجلس الادارة (تتمة)

١. أعضاء مجلس الادارة (تتمة)

جميل أيلى جميل غطاس (عضو مجلس الادارة)

عضو مجلس الادارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس تجارة واقتصاد- الولايات المتحدة الامريكية. لديه خبرة في العمل المصرفي لأكثر من ٤١ عاماً. شغل خلالها عدد من المناصب ومنها رئيس التطوير الاستراتيجي- البنك الاهلي المتحد من ٢٠١٠ والى تاريخه، مدير اقدم لمخاطر الائتمان للمجموعة- البنك الاهلي المتحد من ٢٠٠٢ الى ٢٠١٠، مساعد نائب الرئيس – الدائرة الاقتصادية المؤسسة العربية المصرفية من ١٩٩١ الى ٢٠٠١، ومدير الدائرة الاقتصادية - المؤسسة العربية المصرفية من ١٩٨٥ الى ١٩٩١.

مها عبد الحميد محمد ابراهيم (عضو مجلس الادارة)

عضو مجلس الادارة منذ عام ٢٠٢٢، حاصلة على بكالوريوس تجارة وادارة الاعمال جامعة حلوان وشهادة (CFA) Chartered Financial Analyst لديها خبرة في العمل المصرفي منذ عام ١٩٩١ ولغاية الان، شغلت خلالها عدد من المناصب في البنك الاهلي المتحد/ جمهورية مصر العربية (مدير عام مساعد- ادارة الائتمان والتسويق ونائب مدير عام ادارة الائتمان والتسويق ونائب مدير عام ورئيس قطاع ادارة الائتمان والتسويق ومدير عام ادارة الائتمان والتسويق ومدير عام اول ادارة الائتمان والتسويق ورئيس قطاع الائتمان ونائب الرئيس التنفيذي للشركات) كما عملت في البنك التجاري الدولي / جمهورية مصر العربية (مساعد اداري- ادارة الائتمان والتسويق ومحلل اول ائتمان ادارة الائتمان والتسويق ومدير مساعد ادارة الائتمان والتسويق ومدير مساعد ادارة الاستثمار ومدير ادارة الاستثمار ومساعد رئيس ادارة الاستثمار) كما عملت موظف في ادارة التحصيل والقروض وموظف اول في ادارة التحصيل والقروض في بنك مصر امريكا الدولي.

محمد تامر عبد المنعم سلامة على (عضو مجلس ادارة)

عضو مجلس الادارة منذ ٢٠٢٢/٣/٣١، وهو حاصل على ماجستير ادارة أعمال من الجامعة الامريكية بالقاهرة. يمتلك الأستاذ محمد تامر عبد المنعم خبرة تمتد لثلاثين عاماً في مجالي العمل المصرفي والاستثمار، حيث عمل خلال مسيرته في عدد من البنوك الفرنسية والإنجليزية، كما شارك في برنامج التخصص المصرفي في مراحل مختلفة. وقد تقلد العديد من المناصب المتقدمة في مجال إدارة مخاطر الائتمان على المستويين المحلي والإقليمي. يشغل الأستاذ محمد تامر عبد المنعم حالياً منصب الرئيس الإقليمي لمخاطر الائتمان الدولي في بيت التمويل الكويتي (البنك الأهلي المتحد سابقاً)، حيث يشرف على إدارة مخاطر ائتمان الشركات ضمن نطاق واسع يشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا ومصر والعراق.

مالك يوسف رحمة الله حيدر رحيمي (عضو مجلس ادارة)

عضو مجلس ادارة منذ ٢٠٢٣/٩/١٠، حاصل على ماجستير في ادارة الاعمال المالية والمصرفية من جامعة Swiss Business school لديه خبرة في العمل المصرفي مدة ٢٠ سنة شغل خلالها عدة مناصب منها مسؤول علاقات في البنك الاهلي المتحد ومدير علاقات المؤسسات المالية في البنك الاهلي المتحد ومدير اقليمي و الرئيس الاقليمي للمؤسسات المالية في البنك الاهلي المتحد.

عبدالله يوسف احمد السيف (عضو مجلس الادارة)

عضو مجلس الادارة منذ تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٩، حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة جونز بولاية فلوريدا الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٩، عضو هيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي الاسلامي حتى تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٧، لديه خبرة في القطاع المصرفي الإسلامي لأكثر من ٤٦ عاماً، شغل خلالها عدة مناصب في الشرق الأوسط منها في بيت التمويل الكويتي وبنك ابوظبي الإسلامي (ابوظبي)، ومستشار نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك العقاري الكويتي، كما انه شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة وثاق للتأمين التكافلي، الرئيس التنفيذي لشركة اصول للإجارة والتمويل والاستثمار، نائب رئيس مجلس إدارة شركة وارد للإجارة والتمويل، نائب رئيس مجلس الادارة لشركة المدار للتمويل والاستثمار، عضو مجلس الادارة لشركة قاف القابضة المحدودة (الامارات) وعضو مجلس إدارة في بنك بيت التمويل الكويتي- مصر. مستشار مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي.

ثالثاً: مجلس الادارة (تتمة)

٢. تشكيلة المجلس

يتكون مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي من تسعة أعضاء اصليين الى جانب سبعة أعضاء احتياطي من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية والخبرة بالعمل المصرفي، ويعين أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة وذلك لمدة لا تتجاوز اربع سنوات بعد اخذ موافقة البنك المركزي العراقي ويجوز إعادة انتخاب العضو لدورة ثانية كحد اقصى وينتخب المجلس من بين اعضائه رئيساً ونائب رئيساً ومجلس الإدارة للمصرف.

يشكل الأعضاء المستقلين في مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي اكثر من ثلث تشكيلة المجلس وذلك مراعاة لمتطلبات تشكيلة لجان المجلس، وتنفيذاً لمتطلبات الحوكمة المؤسسية بهذا الخصوص. عند انتخاب أعضاء مجلس الادارة تم مراعاة تطبيق نظام التصويت التراكمي وذلك بمنح كل مساهم عدد من الاصوات مساوياً لعدد الاسهم التي يملكها بحيث يمكنه منحها جميعاً لمرشح واحد او توزيعها على اكثر من مرشح عند انتخاب أعضاء مجلس الادارة.

يتألف مجلس ادارة المصرف لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١ من السادة المذكورة اسماؤهم أدناه:
الاعضاء الاصليين وعدد أسهمهم:

ت	الاعضاء	ممثل	المنصب	عدد الاسهم
١	محمد حميد دراغ الدراغ	نفسه	رئيس مجلس الإدارة	٦٥٥,٢٠٠
٢	محمد عاصم احمد عبد الخالق	بيت التمويل الكويتي	نائب رئيس مجلس الإدارة	٢٧٩,٤٦٠,٣٢٠,٩٤٠
٣	جمال طاهر يحيى التكريتي	نفسه	عضو مجلس ادارة	٤,٩٩٣,٢٤٦
٤	جميل ايلي جميل غطاس	شركة واحة الطاقة الخليجية للخدمات النفطية	عضو مجلس ادارة	١٣١,٠٤٠
٥	بسام جودات أبو عودة جابر	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٦٥,٥٢٠
٦	مها عبد الحميد محمد ابراهيم	نفسه	عضو مجلس ادارة	٣٢,٧٦٠
٧	محمد تامر عبد المنعم سلامة	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٨	مالك يوسف رحمة الله حيدر	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٩	عبدالله يوسف احمد السيف	نفسه	عضو مجلس الادارة	٦,٥٥٢

الإعضاء الاحتياطي وعدد أسهمهم:

ت	الاعضاء	المنصب	عدد الاسهم
١	فرات عبد العظيم عبد الرزاق كبة	عضو مجلس الإدارة	٢,٥٦٩,١٦٠
٢	سعد جواد علي محمد سعيد العبدلي	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٣	ولاء حسين هاشم حسين نصر الله	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٤	يحيى اسماعيل داود الحكيم	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٥	مضر اسماعيل يحيى محمد	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٦	علي عصام عبد المجيد رشيد الصباغ	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٧	رضا علي محمد علي	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠

ثالثاً: مجلس الإدارة (تتمة)

٢. امين سر المجلس:

بموجب دليل الحوكمة المؤسسية واستناداً الى محضر مجلس الإدارة المرقم ٢٨٧ في ٢٥/٠٧/٢٠٢٢ تم تعيين السيد عبد العزيز جبار امين سر مجلس الإدارة. ويعد دور امين سر المجلس من الادوار الحيوية والهامة لدى المصرف حيث يقوم بحضور جميع اجتماعات مجلس الإدارة ويدون جميع المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات مع ذكر الموضوعات التي تمت مناقشتها، والقرارات التي تم التوصل إليها، وأسماء الأعضاء الحاضرين والمصوتين من كل عضو وحفظ وتوثيق سجلات ومحاضر اجتماعات المجلس بعد توقيعها من أعضاء المجلس.

٣. مسؤوليات مجلس الإدارة

إن دور مجلس الإدارة في الحوكمة هو في تحقيق التوازن، وتفويض السلطات في إطار رقابة داخلي محكم تطبقه الإدارة التنفيذية ويعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ادارته للمصرف بالطريقة المثلى وذلك بهدف تعظيم قيمة استثمارات المساهمين وتحقيق النتائج المستهدفة لخطة الاعمال والمحافظة على حقوق العملاء وحقوق كافة الاطراف ذوى المصلحة، وتحقيق كل مايبقى في إطار الالتزام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية المنظمة لنشاط المصرف.

٤. اجتماعات مجلس الإدارة

يجتمع مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي ستة مرات خلال السنة المالية وكلما دعت الحاجة لذلك حيث يتم حضور كافة اعضاء المجلس الى الاجتماع وفي حال تعذر حضور احد الاعضاء شخصياً فيكون حضوره من خلال الفيديو او الهاتف وذلك بعد موافقة رئيس المجلس ودون ان يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع حيث تصدر قرارات المجلس بغالبية الاصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح تفصيل اجتماعات مجلس الإدارة التي عُقدت خلال عام ٢٠٢٥ وحضور كل عضو في الجدول أدناه:

تاريخ الاجتماع						الاعضاء الاصليين	ت
٢٠٢٥/١٢/٩	٢٠٢٥/١١/١٦	٢٠٢٥/٨/٥	٢٠٢٥/٤/١٥	٢٠٢٥/٣/٢٦	٢٠٢٥/٣/٤		
✓	✓	✓	✓	✓	✓	محمد حميد دراغ الدراغ (رئيس اللجنة)	١
✓	✓	✓	×	×	×	محمد عاصم احمد عبد الخالق	٢
✓	✓	✓	✓	✓	✓	بسام جودات ابو عودة جابر	٣
✓	✓	✓	✓	✓	✓	جمال طاهر يحيى التكريتي	٤
✓	✓	✓	✓	✓	✓	جميل ابلي جميل غطاس	٥
✓	✓	✓	✓	✓	✓	محمد تامر عبد المنعم سلامة	٦
✓	✓	✓	✓	✓	✓	مالك يوسف رحمة الله حيدر	٧
✓	✓	✓	✓	✓	✓	مها عبد الحميد محمد	٨
✓	✓	✓	✓	✓	✓	عبد الله يوسف احمد السيف	٩
			✓	✓	✓	رضا علي محمد/ عضو مجلس ادارة احتياط	١٠

رابعاً: لجان مجلس الإدارة

- نبذة عن اللجان

شكل المجلس خمسة لجان تستند عضويتها من أعضاء المجلس وترفع التقارير مباشرة الى المجلس وتقوم بالواجبات والمهام الموكلة اليها بموجب دليل الحوكمة والصلاحيات المفوضة للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات الإدارية والفنية واكثرها كفاءة وفاعلية وفي أدناه تفاصيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

١- لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة:

يتمثل الدور الأساسي للجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة في تقديم الدعم لمجلس الإدارة للاضطلاع بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بممارسات الحوكمة السليمة، ومتابعة تطبيق سياسات الحوكمة على مستوى كافة وحدات المصرف. فيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة وعضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥ والمهام والمسؤوليات لجميع اللجان:

ت	الأعضاء	تاريخ الاجتماع					
		٢٠٢٥/١٢/٩	٢٠٢٥/١١/١٢	٢٠٢٥/١٠/١٥	٢٠٢٥/٨/١٢	٢٠٢٥/٦/٢	٢٠٢٥/٢/١٧
١	محمد حميد دراغ الدراغ (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢	محمد تامر سلامة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٣	عبد الله يوسف السيف	✓	✓	✓	✓	✓	×
٤	محمد عاصم احمد	✓	✓	✓	✓	✓	×

المهام والمسؤوليات الخاصة بلجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة:

- تتولى هذه اللجنة مراقبة تطبيق "دليل الحوكمة للمصارف" والاشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية الخاص بالمصرف وفقاً لحجم عمليات المصرف وتعدد وتنوع أنشطته وتحديثه ومراقبة تطبيقه.
- الاشراف واعداد تقارير الحوكمة وتضمينه في التقرير السنوي للمصرف.
- التأكد من التزام المصرف بمبادئ حوكمة الشركات والممارسات السليمة له.

٢- لجنة التدقيق:

تعمل لجنة التدقيق كدراع مساند لمجلس الإدارة في الإشراف على اعداد بيئة نظم الرقابة الداخلية للمصرف، والإشراف على أعمال التدقيق الخارجي، وعمليات ادارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، ومتابعة التقارير المالية وفقاً للتعليمات الرقابية والمعايير الدولية للإبلاغ عن البيانات المالية، بالإضافة إلى الإشراف على جوانب الالتزام بالتعليمات الرقابية. وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة التدقيق وتفاصيل عضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥.

ت	الأعضاء	تاريخ الاجتماع				
		٢٠٢٥/١٢/٩	٢٠٢٥/١٠/٢٢	٢٠٢٥/١٠/٩	٢٠٢٥/٥/٢٠	٢٠٢٥/٢/٢٠
١	جمال طاهر يحيى التكريتي (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓
٢	جميل ايلي جميل غطاس	✓	✓	✓	✓	✓
٣	محمد تامر سلامة	✓	✓	✓	✓	✓
٤-	عبد الكبير البتانوني	✓	✓	✓	✓	×

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٢- لجنة التدقيق (تتمة):

- المهام والمسؤوليات الخاصة بلجنة التدقيق:

- تحديد نطاق ونتائج ومدى كفاية ادارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي ومتابعة المدقق الخارجي ومناقشة تقاريره.
- مناقشة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للمصرف.
- التأكد من كفاية وكفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.
- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية ومكافحة غسل الأموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف، من حق اللجنة التحقيق والبحث والتدقيق في اية عمليات أو اجراءات أو لوائح ترى انها تؤثر على قوة وسلامة المصرف.
- التوصية إلى مجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف واستحداث أو الغاء التشكيلات التنظيمية او دمجها وتحديد مهمات واختصاصات هذه التشكيلات وتعديلها.
- مراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها فضلاً على مراجعة تقارير الادارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية.
- مراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالتعيين والترقية والاستقالة وانهاء الخدمة لجميع موظفي المصرف بما فيهم الإدارة التنفيذية مع مراعاة أحكام القوانين النافذة.
- إعداد تقرير ربع سنوي عن أعمال اللجنة بعد انتهاء كل ربع مالي تقدمه إلى مجلس الإدارة.
- التدقيق والموافقة على الاجراءات المحاسبية وعلى خطة التدقيق السنوية وعلى ضوابط المحاسبة.
- التأكد من التزام المصرف بالافصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي International Financial Reporting Standards IFRS وتعليمات البنك المركزي والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الادارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.
- تضمين التقرير السنوي للمصرف تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فيما يخص الإبلاغ المالي Financial Reporting بحيث يتضمن التقرير كحد أدنى ما يأتي:
- فقرة توضح مسؤولية المدقق الشرعي الداخلي بالاشتراك مع الإدارات التنفيذية عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية حول الإبلاغ المالي في المصرف والمحافظة على تلك الأنظمة.
- فقرة حول إطار العمل الذي قام المدقق الشرعي الداخلي باستخدامه وتقييمه لتحديد مدى فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
- التأكد من وجود مكتب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب يرتبط بالمجلس ويتولى تطبيق سياسات العمليات الخاصة Know Your Customer KYC والمهام والواجبات المترتبة على ذلك بما فيها ذلك قيام المكتب بإعداد التقارير الدورية عن نشاطه.
- مراقبة الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA
- الإفصاح عن مواطن الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تؤدي إلى احتمال عدم امكانية منع او الكشف عن بيان غير صحيح وذو أثر جوهري.
- تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في فاعلية الانظمة والرقابة الداخلية.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٢- لجنة التدقيق (تتمة):

- المهام والمسؤوليات للجنة التدقيق (تتمة):

- علاقة اللجنة بالمدقق الخارجي : تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الاتي:
 - اقتراح الاشخاص المؤهلين للعمل كمدققين خارجيين أو التوصية بعزلهم.
 - توفير سبل الاتصال المباشر بين المدقق الخارجي واللجنة.
 - الاتفاق على نطاق التدقيق مع المدقق الخارجي.
 - استلام تقارير التدقيق والتأكد من اتخاذ إدارة المصرف الاجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها من قبل المدقق الخارجي.
- علاقة اللجنة بالمدقق الشرعي الداخلي: تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الاتي:
 - تعيين المدقق الشرعي الداخلي أو التوصية بعزله وترقيته أو نقله بعد استحصال موافقة البنك المركزي.
 - دراسة خطة التدقيق الشرعي الداخلي والموافقة عليها.
 - طلب تقارير من مدير التدقيق الشرعي الداخلي.
 - على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد المالية الكافية والعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتدريبهم.
 - التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الشرعي الداخلي بأية مهام تنفيذية وضمان استقلاليتهم.
- مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب للقوانين والانظمة والضوابط المطبقة على المصرف ورفع تقرير بذلك إلى المجلس.
- مراجعة التقارير التي يقدمها المصرف إلى البنك المركزي.
- تقديم التقرير السنوي إلى مجلس الإدارة للإفصاح عن أنشطة المصرف وعملياته.
- يجب أن تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على اية معلومات من الادارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي مدير لحضور أي من اجتماعاتها دون أن يكون لهم صفة عضوية اللجنة
- تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الشرعي الداخلي ومراقب الامتثال الشرعي ومسؤول مكافحة غسل الاموال (٤) مرات على الاقل في السنة بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية.
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الاجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل وحماية الموظف والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
- مراجعة تقارير مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والأزمات بالتنسيق مع لجنة تقنية المعلومات والاتصالات.
- يعرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعاتها وتوصياتها على مجلس الإدارة للتصويت عليها.
- التحقق من ضمان الاجهزة الرقابية التي تتمثل (إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي ، والامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال، قسم الإبلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب) من استقلاليتهم بموجب التعليمات واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية الرسمية .

رابعاً: لجان مجلس الادارة (تتمة)

٣- لجنة إدارة المخاطر:

تتولى لجنة المخاطر مسؤولية تقديم المشورة لمجلس الإدارة للوفاء بدوره الاشرافي على الإطار الشامل لإدارة المخاطر في المصرف. ويتضمن ذلك تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف في أعماله، وسياسات إدارة المخاطر، ونزعة المصرف للمخاطر، وحدود المخاطر المعتمدة. فيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة المخاطر وعضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥:

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع			
		٢٠٢٥/١٢/١٤	٢٠٢٥/٧/٢٧	٢٠٢٥/٣/٢٣	٢٠٢٥/١/٢٣
١	محمد تامر سلامة/ (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
٢	جميل ايلي غطاس	✓	✓	✓	✓
٣	بسام جودات ابو عودة	×	×	✓	✓
٤	مالك يوسف رحمة الله	×	×	✓	✓
٣	محمد عاصم احمد	✓	✓	×	×
٤	جمال طاهر يحيى	✓	✓	×	×

- المهام والمسؤوليات للجنة إدارة المخاطر:

- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من قبل المجلس.
- مراجعة السياسة الائتمانية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة فضلا عن الاشراف على تطبيق السياسة الائتمانية المقترحة من قبلهم.
- مراقبة "المخاطر الائتمانية" التي يتحملها المصرف، سواء ما يتعلق "بالمدخل المعياري" او "المدخل المستند للتصنيف الداخلي" والمخاطرة التشغيلية" و"مخاطرة السوق" و"المراجعة الاشرافية" و"انضباط السوق" الواردة في المقررات التي اصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- تحديد السقوف الائتمانية التي تتجاوز صلاحية المدير المفوض أو المدير الاقليمي.
- مراقبة قدرة المصرف على تفادي مخاطر السيولة بموجب مقررات بازل (III) شاملا ذلك معايير السيولة.
- التوصية بالتخلي عن الأنشطة التي تسبب المخاطر للمصرف والتي ليس لديه القدرة على مواجهتها.
- التأكد من التزام المصرف بالأنظمة والتعليمات والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر المقترحة من قبل الإدارة العليا للمصرف وتقديم التوصيات بشأنها على مجلس الإدارة لإقرارها والمصادقة عليها.
- الاشراف على إجراءات الإدارة العليا تجاه الالتزام بسياسات المخاطر المعتمدة لدى المصرف.
- التواصل المستمر مع مدير قسم المخاطر والحصول على تقارير دورية منه حول الامور ذات العلاقة بالوضع الحالي للمخاطر في المصرف وثقافة المخاطر إضافة إلى التقارير الخاصة بالحدود والسقوف الموضوعية واية تجاوزات لها وخطط تجنب المخاطر.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٣. لجنة إدارة المخاطر (تتمة):

- الاشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة واستراتيجيات إدارة المخاطر ذات العلاقة كافة للتأكد من مدى توافقها مع إطار المخاطر المعتمد في المصرف.
- تقوم بتلقي التقارير الدورية من اللجان المنبثقة من الإدارة التنفيذية (الاتئمان، الاستثمار، تقنية المعلومات والاتصالات).
- مراجعة السياسة الاستثمارية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة فضلاً عن الاشراف على تطبيق السياسة الاستثمارية المقترحة من قبلهم.
- تقييم أداء المحفظة الاستثمارية من حيث العائد والمخاطر فيما يتعلق باستثمارات المصرف الداخلية والخارجية والمتابعة المستمرة لمؤشرات وحركة أسواق رأس المال المحلية والخارجية.

٤. لجنة الترشيح والمكافآت:

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بمسؤولياته الرقابية والإشرافية المتعلقة بإدارة ترتيبات المكافآت، بما في ذلك التوصيات الخاصة بالمكافآت قصيرة الأجل وطويلة الأجل، بالإضافة إلى تحديد المرشحين المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المصرف، والتوصية لمجلس الإدارة بالمرشحين لعضوية لجان المنبثقة عن المجلس، وتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، واللجان المنبثقة عنه وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت وعضويتهم في اللجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥:

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع											
		١٠/٢٢ ٢٠٢٥	٨/٣ ٢٠٢٥	٧/٢ ٢٠٢٥	٥/١١ ٢٠٢٥	٥/٤ ٢٠٢٥	٤/٢١ ٢٠٢٥	٤/١٥ ٢٠٢٥	٤/٧ ٢٠٢٥	٣/٥ ٢٠٢٥	٣/٣ ٢٠٢٥	٣/٢ ٢٠٢٥	٢/٢٤ ٢٠٢٥
١	محمد حميد دراغ / رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢	جميل ايلي غطاس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٣	محمد تامر سلامة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٤	مالك يوسف رحمة الله	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٤. لجنة الترشيح والمكافآت (تتمة):

- المهام والمسؤوليات للجنة الترشيح والمكافآت:

- تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة أو الإدارة العليا في المصرف عدا تحديد الأشخاص المؤهلين للعمل كمدير للتدقيق الداخلي الذي يكون من مسؤولية لجنة التدقيق.
- إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها والإشراف على تطبيقها مع الأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:
 - أن تتماشى مع مبادئ وسياسات الحوكمة السليمة وبما يضمن تغليب مصالح المصرف طويلة الأجل على الاعتبارات الانية أو القصيرة الأجل.
 - مدى تحقيق المصرف لأهدافه طويلة الأجل وفق خطته الاستراتيجية المعتمدة.
 - التأكد من أن سياسة منح المكافآت تأخذ بالحسبان أنواع المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف، بحيث يتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.
 - يجب أن تشمل سياسة المكافآت والرواتب جميع مستويات وفئات موظفي المصرف، إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل أو تحديث هذه السياسة وإجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفعالية سياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
 - وضع سياسة الاحلال لتأمين وظائف الإدارة التنفيذية بالمصرف على أن تراجع بشكل سنوي على الأقل بحيث يكون المصرف جاهز للتعامل بشكل طبيعي مع أي تغيير قد يطرأ على شاغلي وظائف الإدارة التنفيذية دون التأثير على أداء المصرف واستمرار تنفيذ عملياته.
 - التأكد من إعداد الخطط وتوفير البرامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة وتأهيلهم بشكل مستمر لمواكبة كافة التطورات المهمة على صعيد الخدمات المصرفية والمالية (التجارية والإسلامية).
 - الإشراف على عملية تقييم أداء الموارد البشرية في المصرف ولا سيما الإدارة التنفيذية ومراجعة التقارير الخاصة بذلك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة لائحة عمل اللجنة سنوياً واقتراح أي تعديلات إن وجدت.
- عرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعها وتوصياتها على مجلس الإدارة.
- تتعهد اللجنة بتقديم تقارير دورية ونقير سنوي عن نتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة.

رابعاً: لجان مجلس الادارة (تتمة)

٥. لجنة حوكمة تقنية المعلومات :

أستناداً الى ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي بموجب كتاب البنك المركزي العراقي ذي العدد ٦١١/١٤ في ٢٥/٤/٢٠١٩ تم تشكيل لجنة حوكمة تقنية المعلومات المنبثقة عن مجلس الادارة تجتمع اللجنة كل ثلاثة اشهر وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة .
تتألف هذه اللجنة من ثلاثة اعضاء في الاقل، على ان تقوم برفع تقارير دورية للمجلس وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة حوكمة تقنية المعلومات وعضويتهم في اللجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥ .

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع		
		٢٠٢٥/٧/٩	٢٠٢٥/١٠/٢٤	٢٠٢٥/١١/٢١
١	محمد حميد دراغ / رئيس اللجنة	✓	✓	✓
٢	جميل ايلي غطاس	✓	✓	✓
٣	مها عبد الحميد	✓	✓	✓
٤	مالك يوسف رحمة الله	✓	✓	✓
٥	محمد تامر سلامة	✓	✓	✓
٦	عبد الله يوسف احمد	✓	✓	✓

- المهام والمسؤوليات للجنة حوكمة تقنية المعلومات:

- اعتماد الخطط الاستراتيجية لتقنية المعلومات والاتصالات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الادارة التنفيذية العليا وبصورة خاصة (اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات)، وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة وتلبيتها، وتحقيق افضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تقنية المعلومات والاتصالات، واستخدام الادوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الاداء المتوازن لتقنية المعلومات والاتصالات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (ROI)، وقياس اثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
- اعتماد الاطار العام لادارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات والذي يحاكي افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن وعلى وجه التحديد (Control Objective for Information and Related Technology) (COBIT) بجميع اصداراته لتحقيق اهداف ومتطلبات هذه الضوابط من خلال تحقيق الاهداف المؤسسية، الواردة في المرفق رقم (١) بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة اهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، الواردة في المرفق رقم (٢)، ويغطي عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في المرفق رقم (٣). (الموضحة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات).
- اعتماد مصفوفة الاهداف المؤسسية، الواردة في المرفق رقم (١)، واهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة، الواردة في المرفق رقم (٢)، وعد معطياتها حداً أدنى، وتوصيف الاهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

- المهام والمسؤوليات للجنة حوكمة تقنية المعلومات (تتمة):

- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحوكمة تقنية المعلومات والاتصالات في المرفق رقم (٣)، والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة او الجهات او الشخص او الاطراف المسؤولة بشكل اولي Responsible، وتلك المسؤولة بشكل نهائي Accountable، والاطراف الاستشارية Consultant، وتلك التي يتم اطلاعها تجاه كل العمليات Informed في المرفق المذكور بهذا الشأن.
- التأكد من وجود اطار عام لادارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات يتوافق واطار العام الكلي لادارة المخاطر في المؤسسة ويتكامل معه، وفقاً للمعايير الدولية مثل (ISO 31000، ISO 73) ويأخذ بالحسبان جميع عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في المرفق رقم (٣)، ويلبّيها.
- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات بما يتوافق والاهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات المؤسسة واعمالها.
- الاطلاع على تقارير التدقيق لتقنية المعلومات والاتصالات، واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمعالجة الانحرافات ورفع التوصيات باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها.
- رفع تقارير دورية للمجلس.
- القيام بتطوير دليل خاص لحوكمة وادارة المعلومات والتقنية ذات الصلة، وقد يكون جزءاً من دليل الحوكمة المؤسسية، بحيث يأخذ الدليل بالحسبان هذه الضوابط حداً أدنى، وبشكل ينسجم واحتياجاته وسياساته، وان يتم اعتماد الدليل من المجلس، وتزويد البنك المركزي العراقي به خلال مدة اقصاها (٦ اشهر) من تاريخ هذه الضوابط، وبحيث يعبر هذا الدليل عن نظرة المؤسسة الخاصة لحوكمة وادارة المعلومات والتقنية ذات الصلة من حيث مفهومها واهميتها ومبادئها الاساسية، وبشكل يراعي التشريعات وافضل الممارسات الدولية بهذا الشأن، وعلى المؤسسة من خلال لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات المنبثقة عن المجلس مراجعة هذا الدليل وتحديثه كلما اقتضت الحاجة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية ("الهيئة") هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات المالية والتمويل الإسلامية ومن ذوي الاختصاص، يقوم بتوجيه نشاطات المصرف ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزام إدارة المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات التي يجريها المصرف. وتهدف الهيئة الى ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح الصادرة من البنك المركزي العراقي، وتكون مرجعيتها الشرعية أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية ("الهيئة") متسقاً مع ما ورد في المعايير الشرعية والمحاسبية ومعايير الحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("الأيوبي").

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من ثلاثة أجهزة للرقابة الشرعية، وهي:

- هيئة الرقابة الشرعية.
- أمانة سر هيئة الرقابة الشرعية.
- إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء هيئة لبرقابة الشرعية وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع				
		٢٠٢٥/٣/٤	٢٠٢٥/٣/٢٣	٢٠٢٥/٥/١١	٢٠٢٥/٨/٣	٢٠٢٥/١٢/٣٠
١	الشيخ أ.د. عبد العزيز القصار	✓	✓	✓	✓	✓
٢	الشيخ أ.د. علي ابراهيم الراشد	✓	✓	✓	✓	✓
٣	الشيخ أ.د. عصام خلف العنزي	✓	✓	✓	✓	✓
٤	الاستاذ عبد الكبير فوزي البتانوني	✓	✓	✓	✓	✓
٥	الاستاذ محمد احمد الانصاري	✓	✓	✓	✓	✓

١. أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار (رئيس هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور عبدالعزيز خليفة القصار أستاذ الفقه المقارن في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، حصل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر – القاهرة – جمهورية مصر العربية سنة ١٩٩٧م. عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت من الفترة ١٩٩٧ - ٢٠١٧، شغل منصب العميد المساعد للشؤون العلمية والدراسات العليا والأبحاث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت من الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م، كما أنه عضو لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في العديد من المؤسسات والبنوك الإسلامية في الكويت وخارجها، محاضر في المعاملات المالية الإسلامية، له العديد من البحوث والدراسات الفقهية في الفقه الإسلامي والمعاملات المالية المعاصرة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

١. أعضاء هيئة الرقابة الشرعية (تتمة):

فضيلة الشيخ الدكتور / علي إبراهيم الراشد (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور علي إبراهيم الراشد، يشغل منصب أستاذ في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة في جامعة الكويت، حاصل على درجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت وعلى درجة الدكتوراه في الشريعة من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة الدكتور الراشد، عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك والمؤسسات والشركات المالية الإسلامية داخل الكويت وخارجها، نشر العديد من البحوث المتخصصة، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الفقهية الاقتصادية المحلية والدولية.

فضيلة الشيخ الدكتور / عصام خلف العنزي (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور عصام خلف العنزي، يشغل منصب أستاذ في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة في جامعة الكويت، حاصل على درجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت عضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك بوبيان من سنة ٢٠١٢، أستاذ دكتور في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت، عضو الهيئة الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك وشركات الاستثمار والتمويل والتأمين الإسلامية داخل الكويت وخارجها، نشر العديد من البحوث المتخصصة، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الفقهية الاقتصادية المحلية والدولية.

السيد/ عبدالكبير فوزي البتانوني (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

السيد/ عبدالكبير البتانوني، مصري الجنسية، حاصل على بكالوريوس تجارة، ودبلوم عالي في الدراسات المصرفية من كلية التجارة جامعة عين شمس. يتمتع بخبرة مصرفية تتجاوز ٤٤ عامًا، منها ٣٥ عامًا في البنوك الإسلامية. وقد تدرج في وظائف عدة. علاوة على ذلك، فهو متخصص في تأسيس البنوك الإسلامية وتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، حيث قام بتحويل البنك العقاري الكويتي وبنك الكويت والشرق الأوسط ومجموعة البنك الأهلي المتحد (البحرين، المملكة المتحدة، مصر بالإضافة إلى المصرف التجاري العراقي الإسلامي). لديه خبرة في الأمور المصرفية والمنتجات والخدمات الإسلامية، بالإضافة إلى الإلمام بالنواحي الشرعية المتعلقة بعمل البنوك الإسلامية.

السيد/ محمد أحمد الأنصاري (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

السيد/ محمد أحمد الأنصاري، عضو هيئة الرقابة الشرعية منذ تشرين الثاني ٢٠٢٤، حاصل على بكالوريوس محاسبة من جامعة الكويت عام ٢٠٠١، يشغل حاليًا منصب نائب أمين سر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للمجموعة منذ عام ٢٠١٣، ومنصب عضو مجلس إدارة شركة المركبات المتحدة للصناعات (UCIC) منذ عام ٢٠٢٤، كما شغل عضوية مجلس إدارة شركة الراية العقارية منذ عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٠، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة مستشفى السلام الدولي منذ عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٩، ومنصب رئيس مجلس إدارة شركة المعدات القابضة منذ عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٦. وقد تدرج خلال مسيرته المهنية في بيت التمويل الكويتي في عدة مناصب بداية من محاسب بإدارة الائتمان منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٥، ثم محاسب أول في عام ٢٠٠٥، ثم رئيس قسم بإدارة الائتمان منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٦، ثم مدير عمليات في وحدة الائتمان منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩، ثم مدير عمليات في وحدة الاستثمار الدولي منذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١١، ثم مساعد مدير العقود والتوثيق في إدارة الائتمان منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣، وصولاً إلى منصبه الحالي كنائب أمين سر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للمجموعة. وقد شغل قبل انضمامه إلى بيت التمويل الكويتي منصب محاسب في شركة مجمعات الأسواق التجارية منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٢. كما عزز خبراته من خلال برامج تدريبية وقيادية متقدمة تضمنت الصناديق والمحافظ الإسلامية والتحليل المالي والائتماني الإسلامي وإدارة المخاطر والمهارات القيادية والإشرافية.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٢. تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية:

- أ. تشكيل وتعيين وعزل أعضاء الهيئة ولجنتها التنفيذية:
 - تتكون هيئة الرقابة الشرعية من خمسة (٥) أعضاء، وبحد أقصى، يتم تعيينهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناءً على توصية من مجلس الإدارة، ويتم إعادة ترشيحهم وانتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية حسب الفترة المحددة في قرار التعيين مع الأخذ بالاعتبار أنظمة التعليمات والقرارات الصادرة من البنك المركزي العراقي.
 - يعين عضو الهيئة من خلال اتفاقية أو عقد تعيين مع المصرف يوقع عليه بصفة رسمية بعد اختياره من الجمعية العمومية، ولا تقل فترة التعيين عن ثلاث سنوات، ويشار في الاتفاقية لامتيازات ومكافآت عضو الهيئة بعد اعتمادها من الجمعية العمومية أو أخذ تفويض من الجمعية العمومية لمجلس الإدارة بتحديد أتعابهم ومكافآتهم.
 - يشترط في عضو الهيئة المعين التالي:
 - أن يكون مسلماً.
 - أن يكون حائزاً على شهادة جامعية في الشريعة الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي أو ما يعادلها.
 - أن يكون حاصلاً على شهادة معتمدة في مجال فقه المعاملات (الفقه الإسلامي التجاري) مع فهم قوي لأصول الفقه وقواعد الشريعة الإسلامية.
 - أن تكون له خبرة كافية في الدراسات الإسلامية والاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية أو البحث العلمي لا تقل عن سبع سنوات.
 - أن يكون لديه معرفة مناسبة بالمعاملات المصرفية والتمويل الإسلامي والمحاسبة.
 - أن لا يكون ضمن الفريق التنفيذي أو الإداري للمصرف أو أحد أعضاء مجلس إدارة المصرف أو مسؤول.
 - أن لا يكون مساهماً في المصرف.
 - أن لا يكون عضو هيئة الرقابة الشرعية عضواً في هيئة أخرى تعمل في نفس المجال المالي والمصرفي داخل العراق منعاً لتعارض المصالح.
 - أن يكون حسن السيرة والسلوك وذو شخصية مناسبة وسجل نظيف، ويعرف بالاستقامة والسمعة الطيبة.
 - عدم وجود إدانة سابقة بأي سلوك أو جريمة منافية للأداب أو الأخلاق أو ارتكاب مخالفة تتعلق بالخيانة أو الاحتيال أو جريمة مالية أو حصل على مخالفة جزائية، أو أوقف من قبل هيئة رقابية أو مهنية أو قضائية، ولم يكن مالكاً أو مديراً لشركة رُفضت عملية تسجيلها أو تفويضها أو عضويتها أو منحها للترخيص لمزاولة أي عمل أو مهنة، أو كان شريكاً في إدارة نشاط تجاري ثم وضع تحت الحراسة أو تعرض للإعسار أو التصفية الجبرية خلال كونه مرتبطاً بتلك الجهة، أو تعرض للعزل أو طُلب منه الاستقالة من العمل في منصب يتضمن الثقة، أو ألغيت أهليته من العمل كمدير أو بصفة إدارية بسبب خطأ ارتكبه، أو لم يكن عادلاً أو متجاوباً أو صادقاً في أي تعامل مع جهات ما.
 - أن يكون مستعداً للالتزام بالاشتراطات ومعايير النظام الرقابي والمعايير القانونية والرقابية والمعايير المهنية الأخرى.
 - أن يمتلك اللياقة العقلية والجسمية المناسبة.
 - القدرة على تخصيص الوقت والاهتمام الكافيين للمصرف.
 - ويراعى في ذلك التعليمات والقرارات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٢. تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية (تتمة):

أ. تشكيل وتعيين وعزل أعضاء الهيئة ولجنتها التنفيذية (تتمة):

- تختار الهيئة رئيساً (لا يقل التأهيل العلمي لرئيس الهيئة عن شهادة الماجستير على الأقل من جامعة معترف بها في العلوم الشرعية تشمل فقه المعاملات ويتمتع بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في اصدار الفتاوى والاحكام الشرعية او (٤) سنوات بعد التخرج في التدريس او البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي) ونائباً لها من بين أعضائها، وتخطر إدارة المصرف بذلك.
- يمكن تعيين عضو جديد في الهيئة بموافقة مجلس الإدارة مع اعتماد الجمعية العمومية، ويُعتبر الشخص المنتخب لعضوية الهيئة عضواً رسمياً بعد صدور قرار بتعيينه من الجمعية العمومية للمساهمين.
- على مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية المصرف عند مراجعة مؤهلات وصلاحيات أعضاء الهيئة أو عند اختيار أعضاء جدد التحقق من اشتراطات الأعضاء وفقاً لشرائط التعيين المذكور في البند ٣/١/٢ أعلاه.
- يتم الاستغناء عن خدمات عضو الهيئة عن طريق الجمعية العمومية فقط وبموافقة البنك المركزي العراقي، وذلك في الحالات التالية:
 - صدور توصية من مجلس الإدارة بالاستغناء عنه يعتمدها المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية.
 - تقديم عضو الهيئة طلباً لرئيس مجلس الإدارة لإعفائه من مهمته في الهيئة، وعلى العضو تقديم طلبه قبل فترة ثلاثة (٣) أشهر على الأقل إذا كان هو المتمم للأعضاء الثلاثة حتى يتسنى للمصرف تعيين عضو بديل في الوقت المناسب، وخلال شهر واحد (١) في الأوضاع العادية.
 - عدم القدرة كلياً على حضور الاجتماعات لأي سبب من الأسباب.
 - عدم حضور أربعة (٤) اجتماعات متتالية للهيئة بدون عذر مقبول.
 - انتهاء مدة العضوية وعدم التجديد له من قبل الجمعية العمومية.
- يجب أن يكون اثنان في الهيئة من ذوي الخبرة في الأمور المصرفية والمالية والقانونية ولديهم المام بالمتطلبات الشرعية للصيرفة الإسلامية.
- يجب أن يكون جميع أعضاء الهيئة مستقلين وقادرين على إصدار أحكام مستقلة دون تأثير أو إكراه.
- يكون للهيئة أو أحد أعضائها الحق في حضور لجنة حوكمة المصرف من أجل تقديم المشورة والإرشاد في الأمور المتعلقة بالشرعية والتنسيق الأدوار التكميلية والمهام الخاصة باللجنة ما استدعى الموضوع عرض مسألة فيها تعلق شرعي.
- على المصرف الإفصاح في التقرير السنوي عن الأمور التالية المتعلقة بالهيئة:
 - أعضاء الهيئة الذين لهم أحد أفراد العائلة المباشرين من الإدارة التنفيذية (Approved Person) مع وجود لائحة لدى إدارة المصرف مفصلة بهذا الشأن.
 - مكافآت الهيئة السنوية.
- للهيئة تكليف أو الاستعانة بمن تراه من الخبراء والمتخصصين للمساعدة على أداء مهامها أو لأغراض استشارية وتحديد أجورهم بالتنسيق مع إدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٢. تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية:

ب. تشكيل وتعيين اللجنة التنفيذية للهيئة، وأسس عملها:

- يجوز أن تنبثق عن الهيئة لجنة تنفيذية يناط بها النظر فيما تحيله إليها الهيئة من أعمال ومواضيع واستفسارات في القضايا الطارئة أو المستعجلة، والقيام بالزيارات الميدانية، وتحضير الموضوعات المقدمة من إدارة المصرف للعرض على الهيئة أو عند ورود عدد من المواضيع الطارئة أو المستعجلة.
- تتكون اللجنة التنفيذية من عضوين من أعضاء الهيئة على أن يكون أحدهم رئيس الهيئة أو نائبه.
- تُعرض على اللجنة التنفيذية المواضيع والعقود والاستفسارات المستجدة أو المستحدثة التي لم تُعرض من قبل ولم يصدر بها قرار رسمي من الهيئة.
- تُبين اللجنة التنفيذية رأيها في صورة قرار مكتوب أو توصية، وتكون قراراتها نافذة التطبيق على أن تُعتمد في أقرب اجتماع للهيئة، وفي حال كان للهيئة اعتراض أو تعديل على قرار اللجنة التنفيذية فيتم تعديل القرار وذلك للمعاملات اللاحقة حفاظاً على انتظام سير العمل.
- تُعرض محاضر اجتماعات اللجنة التنفيذية على الهيئة لإجازتها وإقرارها أو إبداء ملاحظاتها -إن وُجدت- وذلك في أول اجتماع لاحق للهيئة.
- يجوز تمرير قرار اللجنة التنفيذية في الحالات الطارئة أو المستعجلة ويكون نافذ التطبيق على أن لا يكون للقرار صفة رسمية إلا بعد اعتماده من الهيئة.
- تُكلف أمانة سر الهيئة بالاتصال بأعضاء اللجنة التنفيذية لأخذ الرأي الشرعي ومخاطبة الإدارات المعنية بالقرار.
- يمكن الرجوع إلى اللجنة التنفيذية بأي وسيلة اتصال كالهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني للحصول على الرأي الشرعي على أن يتم تدوينه من قبل أمانة سر الهيئة ثم يُعرض للاعتماد في اجتماع الهيئة اللاحق، ولا يجوز تمرير أي قرار يحتاج إلى رأي شرعي في موضوع مستجد إن تعذر الاتصال بأي عضو من الأعضاء.

٣. مهام ومسؤوليات الهيئة:

يشمل عمل الهيئة ما يأتي:

- إعتد الجوانب الشرعية في عقد التأسيس والنظام الأساسي واللوائح والنماذج والسياسات والإجراءات المتبعة في عمل المصرف.
- إعتد الاتفاقيات والعقود النمطية وغير النمطية والنماذج والمستندات والشروط والأحكام والإقرارات والتعهدات المتعلقة بالمعاملات المالية التي يجريها المصرف مع المساهمين والمستثمرين والزبائن والموظفين وغيرهم لأغراض التمويل أو الاستثمار أو التسويق وغيرها، والاشتراك في تعديل وتطوير النماذج المذكورة عند الاقتضاء، وإعداد العقود التي يزمع المصرف إبرامها مما ليس له نماذج موضوعة من قبل، وذلك بقصد التأكد من خلق العقود والاتفاقات والعمليات المذكورة من المحظورات الشرعية.
- إبداء الرأي الشرعي في المنتجات التي ينوي المصرف طرحها، وإصدار الفتاوى في المعاملات التي يجريها المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٣. مهام ومسؤوليات الهيئة (تتمة):

- متابعة عمليات المصرف، ومراجعة أنشطته من الناحية الشرعية في الفترات التي تحدد بالتنسيق بين الهيئة وإدارة الامتثال الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وإدارة المصرف، والتحقق من أن المعاملات المبرمة كانت لمنتجات و عقود معتمدة من قبل الهيئة وذلك بالمراجعة المنتظمة للخطوات العملية والتدقيق على المستندات من وجهة نظر شرعية لضمان عدم وقوع ما يخل بالمبدأ أو العقد أو شروطه الشرعية ومتطلباته الطارئة، وتشمل هذه المراجعة قضية التصحيح والتعديل لإعادة العملية أو تسوية الالتزامات والحقوق طبقاً لأحكام الشريعة.
- اعتماد خطط ومنهجية التدقيق الشرعي الداخلي السنوية والإشراف على تنفيذها.
- تقديم واقتراح الحلول الشرعية الممكنة لمشكلات المعاملات المالية التي لا تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمساهمة في إيجاد البدائل للمنتجات المخالفة لقواعد الشريعة بالتعاون مع إدارة المصرف.
- تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب للموظفين المعنيين بتطبيق المعاملات المالية الإسلامية بما يعينهم على تحقيق الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إبداء الرأي الشرعي في القوائم المالية للبنك في الفترات التي تحدد بالتنسيق بين الهيئة والإدارة.
- الاطلاع على التقارير أو الملاحظات الواردة من إدارة الامتثال الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتقديم المشورة حيالها وسبل علاج الملاحظات الواردة فيها.
- التأكد من تجنب المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وصرفها في وجوه الخير العامة مباشرة أو من خلال المؤسسات الخيرية وفقاً لما هو معتمد من الهيئة، مع ضرورة أن تكون تلك المؤسسات الخيرية ذات سمعة طيبة غير ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة مع الأشخاص المرخص لهم من المصرف أو الهيئة، وتُصرف هذه الأموال خلال فترة ١٢ شهراً ما لم توافق الهيئة على التمديد على ألا تزيد فترة التمديد عن ٢٤ شهراً. وعلى الهيئة وإدارة الامتثال الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي والمدقق الشرعي الخارجي المستقل مراجعة طبيعة المعاملات الخيرية وأسباب عدم الامتثال الشرعي ووضع الإجراءات اللازمة للتأكد من عدم تكرار تلك الحالات.
- التأكد من توزيع الأرباح وتحمل الخسائر طبقاً لأحكام الشريعة واعتمادهما.
- التأكد من حساب الزكاة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بالنيابة عن المساهمين، وإعلامهم بما وجب عليهم من الزكاة، والتأكد من توزيع موجودات صندوق الزكاة على مصارفها الشرعية وفقاً لما هو معتمد من الهيئة.
- تقديم تقرير سنوي موجه للمساهمين مع توجيه نسخة منه إلى مجلس الإدارة يعرض في اجتماع الجمعية العمومية تبدي فيه الهيئة رأيها في المعاملات التي أجراها المصرف ومدى التزام الإدارة بالفتاوى والقرارات والإرشادات التي صدرت عنها من خلال تكليف أحد أعضائها حضور الاجتماع لتلاوة التقرير والإجابة عن أي استفسارات ترد من المساهمين أو العموم، ويقدم التقرير السنوي للهيئة ضمن التقرير السنوي للمصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٣. مهام ومسؤوليات الهيئة (تتمة):

- يجب أن يشتمل التقرير على بيان المخالفات الشرعية التي لها أثر على تطبيق الأحكام الشرعية والتي وردت خلال العام المالي مع بيان الإجراءات التي اتخذت من الهيئة، ويجب أن يحتوي التقرير بحد أدنى على التالي:
 - العنوان.
 - الجهة الموجه إليها التقرير.
 - فقرة افتتاحية أو تقديمية.
 - فقرة توضح طبيعة العمل المنجز.
 - فقرة الرأي مع بيان الأمور التالية فيها:
 - بيان حول التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في العقود والمعاملات المبرمة.
 - أسس احتساب الأرباح والخسائر على الحسابات الاستثمارية.
 - بيان ما إذا وجدت أية إيرادات محرمة أو وسائل محرمة مع تحديد الجهات التي صُرِفَتْ إليها.
 - بيان أسس عملية الزكاة وأنها قد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 - بيان الجوانب التي لم يلتزم المصرف فيها بقرارات وفتاوى الهيئة -إن وقع ذلك-
 - بيان التزام المصرف بالمبادئ والأحكام الشرعية والمعايير الشرعية واجبة التطبيق الصادرة عن الأيوبي، والتعليمات والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي.
 - تاريخ التقرير.
 - توقيع أعضاء الهيئة.
- الاجتماع مع مجلس إدارة المصرف فصلياً لمناقشة المسائل المهمة مع وجود جدول أعمال محدد يُحدد بالتنسيق بين الهيئة وبين مجلس الإدارة، كما تُقدم الهيئة تقارير إدارية لمجلس إدارة المصرف -حسب الحاجة- تعكس من خلالها استقلاليتها.
- الإجابة على تساؤلات واستيضاحات الزبائن بالتنسيق مع أمانة سر هيئة الرقابة الشرعية بالنسبة لشرعية بعض الإجراءات أو المعاملات.
- للهيئة تحويل أو تكليف إدارة الامتثال الشرعي أداء بعض الأعمال الدورية ضمن نطاق مسؤولياتها (تحديد نطاق المسؤولية) المذكورة أعلاه على أن يصدر قرار منها بهذا الشأن.
- مراجعة السياسة والتنسيب باعتمادها.
- مراجعة واعتماد تقرير التدقيق الشرعي الداخلي السنوي، الذي يرفع للجنة التدقيق من قبل قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي.
- إصدار تقرير نصف سنوي وسنوي حول الالتزام الشرعي، بحيث يتضمن مدى فاعلية الضوابط الشرعية الداخلية، وأي مواطن ضعف في أنظمة الضوابط الشرعية والرقابة الشرعية الداخلية ذات الأثر الجوهري، على أن يتم رفع التقرير نصف السنوي للمجلس، والتقرير السنوي للهيئة العامة للمساهمين، ونسخة عن كل منهما للبنك المركزي العراقي.
- التنسيب لمجلس الإدارة بواسطة لجنة التدقيق- على تعيين وتحتية مدير قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، على أن يؤخذ القرار النهائي بعد موافقة البنك المركزي.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٤. نظام اجتماعات الهيئة:

- تعقد الهيئة اجتماعاتها بشكل دوري بما لا يقل عن ستة (٦) اجتماعات سنوياً، ويجوز أن تعقد جلسات غير عادية إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك بطلب من الرئيس التنفيذي للمصرف أو من رئيس الهيئة أو بطلب من اللجنة التنفيذية للهيئة.
- يلتزم كل عضو من أعضاء الهيئة بحضور ما لا يقل عن ٧٥٪ من اجتماعات الهيئة السنوية، ويمكن احتساب حضور العضو من خلال المكالمات الهاتفية أو بالفيديو أو بأي وسيلة أخرى معتبرة.
- ينعقد اجتماع الهيئة باكتمال النصاب القانوني بحضور (٣) ثلاثة أعضاء شريطة ان يكون (٢) من الأعضاء الحاضرين هم رئيس هيئة الرقابة الشرعية و واحد الأعضاء المختصين في الصيرفة الإسلامية وفقه المعاملات.
- لا يمكن للهيئة في أي حال من الأحوال إصدار فتوى أو قرار إلا بحصول أغلبية ال (١+٢) على ان يكون الاثنان رئيس الهيئة و احد الاعضاء المختصين بالصيرفة الإسلامية وفقه المعاملات من الموافقين عليها وتعتبر باطلة اذا لم تستوفي ذلك الشرط.
- للهيئة أن تطلب لاجتماعاتها من تراه من مديري المصرف ومنسوبيه وخبرائه ومستشاريه لاستيضاح ما تحتاج إليه من بيانات ومعلومات تتعلق بالمسائل المعروضة عليها.
- يجوز أن يحضر اجتماعات الهيئة من ترغب إدارة المصرف في حضوره بالتنسيق مع طلب مسبق يتضمن المواضيع التي سيتم مناقشتها مع الهيئة.
- تُبين الهيئة رأيها كتابياً في صورة قرار أو فتوى أو توصية.
- يجوز أن تصدر قرارات الهيئة بالتمرير في القضايا المستعجلة شريطة الاتفاق على الرأي بغالبية الأعضاء، ويجب إثبات القرار في محضر أول اجتماع لاحق.
- للهيئة ابتداءً أو بطلب من المصرف إعادة النظر في الفتاوى والقرارات التي سبق لها إصدارها ثم تعديلها أو توضيحها أو تصحيحها ولو أدى ذلك إلى إصدار فتوى جديدة مخالفة للفتوى السابقة، وعلى المصرف العمل والالتزام بالفتوى الجديدة في المستقبل مع المعالجة المناسبة لآثار ومتعلقات الفتوى السابقة، وعلى الهيئة إصدار قرار بهذا، وفي حال تعارض فتوى أو قرار الهيئة الجديد مع فتوى أو قرار سابق فيعتبر القرار الجديد ناسخاً للسابق دون أثر رجعي مع الإشارة لهذا التعديل أو النسخ في القرار الجديد - كلما أمكن ذلك- وعند نشر الفتوى، وذلك وفقاً للإجراءات التالية:
- في حالة ورود فتوى في موضوع سبق للهيئة البت فيه فلا يلزم الهيئة إعادة النظر فيه إلا إذا مضت فترة زمنية تستوجب إعادة النظر أو إذا رأت الهيئة إعادة النظر في الفتوى.
- يُعاد النظر في الموضوع الذي سبق للهيئة الفتوى فيه إذا كان لدى المصرف مُعطيات جديدة لإعادة العرض كتغيير أو تصحيح للتصور أو تجدد بعض الظروف أو انتهاء بعض الأمور المؤثرة في الفتوى السابقة.
- يجب على الهيئة الرجوع عن الفتوى إذا تبين مجانبتها للصواب من خلال إعادة النظر، وعلى الهيئة إعلام المصرف وتصحيح الحكم والآثار المترتبة عليه، وعلى المصرف تصحيح العمل الذي تم على أساس الفتوى القديمة وعدم العمل بها مرة أخرى.
- للهيئة تكليف أحد أعضائها أو أمين سر الهيئة مراجعة فتاوها وقراراتها السابقة للتحقق من ملائمتها وعدم تعارضها مع المعايير الشرعية ويكون ذلك بشكل دوري كل ثلاث (٣) سنوات بحد أدنى.
- يُسجل المكلّف بالمراجعة الفتاوى المراد إعادة النظر فيها، والمستند الشرعي لها، ويرفع الموضوع للهيئة للبت فيه.
- تُسجل الهيئة في محضر اجتماعها تفاصيل إعادة النظر في الفتوى وأسباب تعديلها، وحول ما إذا كانت ناسخة لما قبلها وبيان ما استجد لها من أمور.
- يُكلف أمين سر الهيئة بتعميم القرار الجديد على المعنيين في إدارة المصرف وفقاً للإجراءات المتبعة، مع بيان آثار القرار الجديد وأسباب التعديل.
- يُشار إلى الفتوى المعدلة والناسخة عند نشر فتاوى الهيئة، كما يُشار إليها للجمهور والمساهمين عند الاقتضاء.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٤. نظام اجتماعات الهيئة (تتمة):

- تُرفع المواضيع أو الاستفسارات أو العقود الواردة للهيئة باللغة العربية فقط، وفي حالة تعذر الترجمة للغة العربية فتُفوض الهيئة عضواً من أعضائها بإصدار رأيه الشرعي بشرط أن يكون هذا العضو متقناً للغة الأجنبية موضوع العقد. أو تُفوض الهيئة من تراه مناسباً من الإدارة الشرعية لتقديم مُلخص أو تقرير عن العقد المطلوب، مع عرض النسخة الكاملة باللغة الأجنبية على الهيئة.
- يلتزم كل عضو بالتحضير للاجتماع من خلال الاطلاع على جدول الأعمال والموضوعات المطروحة والمستندات المرفقة والمحضر السابق.
- يُوقع جميع الأعضاء الحاضرين في الاجتماع السابق على محضر الاجتماع خلال فترة لا تتجاوز الاجتماع اللاحق.
- على الهيئة أن تُفصح وتُنشر الفتاوى والقرارات العامة للمساهمين والجمهور -القابل منها للنشر فقط-، وبيان القرارات التي تُقحت أو رُوجعت مع الاحتفاظ بخصوصية الأسماء والجهات الواردة فيها وذلك بشكل دوري.

٥. منهاج عمل الهيئة:

- تدرس الهيئة الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها دراسة وافية مع الاستماع الى إفادات الإدارة أو المتخصصين عند الحاجة.
- تبحث الهيئة عن الحكم الشرعي للموضوع المستفسر عنه وأول ما تستند إليه ما جاء في كتاب الله عز وجل صريح الدلالة، وما جاء في السنة الثابتة الصريحة الدلالة، وما وقع عليه الإجماع، أو ما ثبت بالقياس، ثم ترجع من الأدلة المختلف فيها مستعينة بما قرره الفقهاء في شتى المذاهب الفقهية المعتمدة، ولا يجوز لها الفتوى بمقتضى الرأي المجرد عن الاستدلال أو بما يُخالف النصوص العامة الصحيحة القطعية الدلالة أو بما يُعارض الإجماع الثابت أو القواعد الكلية المستندة إلى النصوص، وعند الاختلاف تختار الهيئة ما تراه محققاً للمصلحة، وإذا لم يكن في الموضوع حُكم سابق للفقهاء أفنت الهيئة فيه باجتهادها.
- يتعين على الهيئة إبداء رأيها الشرعي في المواضيع المرفوعة من إدارة المصرف.
- تُسجل الهيئة قراراتها وفتاواها كتابياً لأي رأي يصدر عنها متعلق بالمسائل الشرعية المعروضة عليها مع التأكد من وجود كافة البيانات والمعطيات والمبررات الضرورية في الفتوى أو القرار.
- تُعتبر جميع المعلومات المتداولة عن المصرف ومعاملاته وزبائنه أثناء اجتماعات الهيئة أو التي يطلع عليها أي عضو بحكم عضويته في الهيئة معلومات سرية لا يتم الإفصاح عنها لأية جهة مهما كانت إلا في الحالات التي يطلبها القانون أو المعلومات التي تعتبر عامة، ويلتزم كل عضو بعدم الإفصاح عن هذه المعلومات ذات الطابع السري، ولا ينتهي هذا الالتزام بانتهاء فترة تعيين العضو من قبل الجمعية العمومية إلا بعد الحصول على تفويض من البنك المركزي العراقي بالإعفاء من هذا الالتزام.
- لا يحق لأي عضو من أعضاء الهيئة إبداء رأيه أو المناقشة في الاجتماع في حالة وجود مصلحة شخصية أو تضارب مصالح في أي موضوع يُعرض على الهيئة، مع ضرورة الكشف عن ذلك.
- لا تُعتبر عضوية أي عضو في هيئات شرعية مماثلة تعارضاً مع الفقرتين (اعلاه) طالما لا يُؤثر ذلك على التزاماته الواردة بهذه اللائحة.
- تختص الهيئة دون غيرها بالفصل في أي خلاف في الرأي ينشأ بين إدارة المصرف والإدارات الشرعية فيه بشأن الجوانب الشرعية للمعاملات المصرفية.
- يحق للهيئة وقف أي منتج تمت الموافقة عليه مسبقاً مع إبداء الأسباب الداعية لذلك.
- لا يحق لعضو الهيئة انتقاد فتاوى وقرارات الهيئة التي يشغل عضويتها عند مخالفة رأيه لها خارج جلسات الهيئة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٦. مسؤولية الإدارة نحو الهيئة:

تعمل إدارة المصرف لتيسير مهام الرقابة الشرعية على منح كافة الصلاحيات والسلطات المناسبة التي تُعين الهيئة على أداء مهامها ومسؤولياتها الشرعية، والتي منها:

- توفير جميع المعلومات التي تُعين الهيئة على تكوين الرأي الشرعي في المعاملات التي يمارسها المصرف، وللهيئة الحق في الاطلاع الكامل على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع إلى المستشارين المهنيين والقانونيين وموظفي المصرف ذوي الصلة.
- الالتزام باطلاع الهيئة على أي منتج يُراد الدخول فيه بصورة مُبكرة، وعرض أي نماذج أو عقود جديدة يُحطّط لاستخدامها في المستقبل لمراجعتها واعتمادها من قبل الهيئة قبل إصدارها.
- عدم استخدام أي نموذج أو عقد أُبديت عليه ملاحظات شرعية إلا بعد تعديله أو تبديله ثم عرضه واعتماده مجدداً من قبل الهيئة.
- تقديم أي توضيحات تطلبها الهيئة، لا سيما في العمليات التي تظن الهيئة أنها وقعت مخالفةً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تهيئة وسائل المراجعة الدورية لمستندات العمليات من خلال بنود المركز المالي الدوري للوصول بسهولة في نهاية العام إلى نتائج السنة كلها من الناحية الشرعية بما يتيح تقرير مشروعيتها بعد البحث والتدقيق اللازم.
- انعكاس قرارات الهيئة على الأعمال اليومية للمصرف، وعلى السياسات والإجراءات الخاصة بالدوائر والأقسام داخل المصرف.
- تنظيم لقاءات للهيئة مع العاملين بالمصرف للمذاكرة في القضايا الشرعية المصرفية بهدف تنمية الوعي الشرعي لديهم.
- العرض المبكر على الهيئة لجميع المستندات والعقود والاتفاقيات والنماذج المعروضة على المصرف من جهات ومؤسسات أخرى ولو كانت لديها هيئات شرعية، وذلك لتمكين الهيئة من مراجعتها واعتمادها قبل مشاركة المصرف فيها والتوقيع عليها.
- تلتزم الإدارة بدفع مستحقات الهيئة ومكافآتها ومستحقات العضو أو الأعضاء التنفيذيين ومستحقات حضور الاجتماعات بناءً على قرار مجلس إدارة المصرف وبالاتفاق مع الهيئة، كما تلتزم برصد ميزانية مناسبة للقيام بما يلزم من أعمالها.
- تسهيل ورعاية برامج التأهيل والتدريب المناسبة من أجل التطوير المهني المستمر لأعضاء الهيئة بهدف تعزيز فعاليتهم وكفاءتهم ومهاراتهم.
- تبني عملية تقييم فعالية الهيئة بشكل عام ومساهمة كل عضو بشكل خاص على أساس سنوي من خلال مؤشرات معقولة وقياس موضوعي لأداء الأهداف مع إشعار أعضاء الهيئة بعملية التقييم عند تعيينهم من خلال التشاور معهم واعتماد التقييم السنوي من مجلس إدارة المصرف.
- تتأكد الإدارة من أن الهيئة لديها شروط مرجعية واضحة ومحددة وفهم جيد واطلاع على معايير الأخلاقيات والسلوك المهني، وإجراءات تقديم تقارير واضحة ومحددة.
- يلتزم المصرف بتمكين الهيئة من ممارسة صلاحياتها المتعلقة باجتماعاتها وتسجيلها وآلية تقديم القرارات والفتاوى للهيئة وعملية اتخاذ القرارات.
- على المصرف إعداد ميثاق أخلاقيات وسلوك للعاملين في المصرف مع متابعة تنفيذه.
- على المصرف تسهيل حصول الهيئة على ما تحتاجه من مشورة مهنية مستقلة في الأمور القانونية والمحاسبية والمالية.
- على المصرف تقييم عملية تأثير المصروفات الممنوحة للجهات الخيرية والإفصاح عن النتائج في التقرير المالي السنوي وذلك وفقاً لمعيار المسؤولية الاجتماعية للمصرف.
- فهم الإطار القانوني والتنظيمي لإصدار القرارات الشرعية مع ضمان الالتزام بها.
- لا يجوز لإدارة المصرف العمل بفتاوى هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الأخرى حتى إن كان بعض أعضائها من أعضاء هيئة المصرف – ويتم عرضها على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المصرف لما لكل هيئة من اجتهادات موضوعية خاصة بعملها في إطار المصرف الذي تعمل فيه ولاختلاف وقائع الأحوال.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية:

تشكل في المصرف إدارتين داخليتين للرقابة الشرعية، هما: إدارة الامتثال الشرعي، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

١,٧ إدارة الامتثال الشرعي:

أ. التعيين والعزل

- تنشأ بالمصرف إدارة مستقلة للامتثال الشرعي تضم رئيس الإدارة ("مراقب الامتثال الشرعي") وعدد كاف من الموظفين.
- تتبع إدارة الامتثال الشرعي الهيئة من الناحية الفنية وتشرف الهيئة عليها بشكل مباشر، وتتبع الرئيس التنفيذي من الناحية الإدارية.
- يجب أن يكون لدى إدارة الامتثال الشرعي عدد كاف من الموظفين الأكفاء أصحاب المؤهلات والخبرات المناسبة.
- يشغل مراقب الامتثال الشرعي وظيفة أمين سر هيئة الرقابة الشرعية وموظفيها، ويعمل في المصرف بدوام كامل، ويُعين من قبل إدارة المصرف بموافقة الهيئة.
- نشاط إدارة الامتثال الشرعي موضوعي ومستقل، ولها اتصال مباشر مع جميع المستويات الإدارية دون قيود تعرقل عملها الرقابي.
- تلتزم إدارة الامتثال الشرعي في أعمالها بتطبيق ما جاء في لائحة عمل الهيئة، ودليل السياسات والإجراءات المعدين لإدارة الامتثال الشرعي.
- يُعتمد دليل سياسات إدارة الامتثال الشرعي من قبل الهيئة ومن مجلس إدارة المصرف، ويخضع للمراجعة الدورية والتطوير المستمر. وكل ما لم يرد ذكره بهذا الخصوص يخضع لدليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي.
- تلتزم إدارة الامتثال الشرعي بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الأيوبي، وميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.
- للهيئة أن تطلب تعيين موظفين أو مستشارين أكثر للمساعدة في أداء مهامها عند الحاجة حسب لوائح المصرف.
- تكون التبعية الإدارية لإدارة الامتثال الشرعي لإدارة المصرف ومن الناحية الفنية للهيئة، وتطبق عليها لوائح المصرف من تحديد للرواتب والترقيات، وتُقيم الهيئة عمل مراقب الامتثال الشرعي بشكل سنوي بالتشاور مع الرئيس التنفيذي وفقاً لمعايير التقييم المعتمدة في المصرف.
- لا يحق لإدارة المصرف فصل أو إقالة أو إيقاف مراقب الامتثال الشرعي إلا بموافقة الهيئة مع إبلاغ البنك المركزي العراقي وبيان الأسباب والمبررات والإجراءات المتبعة.
- في حالة رغبة مراقب الامتثال الشرعي تقديم استقالته أو تقاعده فيكون ذلك بخطاب مكتوب موجه للهيئة وإدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

١,٧ إدارة الامتثال الشرعي (تتمة): ب. مهام أمانة سر الهيئة

- الترتيب لانعقاد الاجتماعات الدورية والطارئة للهيئة أو لجننتها التنفيذية.
- إعداد جداول أعمال اجتماعات الهيئة واللجنة التنفيذية في ضوء المسائل والموضوعات المطروحة من إدارة المصرف أو أعضاء الهيئة، وإعداد أوراق العمل والمذكرات المتعلقة بموضوعات جدول الأعمال وإرساله لأعضاء الهيئة يدوياً أو إلكترونياً قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.
- إعداد وتوثيق محاضر الاجتماعات شاملة القرارات الصادرة من الهيئة أو لجننتها التنفيذية وعرضها على الأعضاء للتوقيع عليها وإقرارها.
- تبليغ الإدارات والأقسام المعنية بجميع ما يصدر عن الهيئة من فتاوى وقرارات وتعليمات بهذا الشأن حسب محاضر اجتماعات الهيئة، ومتابعة تطبيق هذه الإدارات للقرارات من خلال آلية مناسبة تشمل على بيان الجوانب السابقة واللاحقة للتأكد من الالتزام الشرعي.
- تقييم مدى التزام المصرف بفتاوى وقرارات الهيئة وتقيده بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال إعداد الخطط والاستراتيجيات المطلوبة للفحص السابق، وإعداد التقارير اللازمة بهذا الصدد.
- تقديم تقارير سنوية وافية عن أعمال وإنجازات الهيئة.
- متابعة صرف المخصصات والمكافآت المالية لأعضاء الهيئة.

ت. المراجعة الشرعية

- إجراء عمليات التخطيط والمراجعة والفحص والتقييم لآليات طرح المنتجات والعقود والرسوم والمصروفات والسياسات والإجراءات وأدلة المنتجات وهياكلها بما في ذلك المواد التسويقية والترويجية والإعلانات والاتصالات الأخرى مع عامة الجمهور، والاطلاع على عقد التأسيس والنظام الأساسي وأي أمور أخرى لها تأثير مباشر محتمل على الالتزام الشرعي مع إعداد تقرير بذلك - متى ما تطلب الأمر - مرفقاً بالمستندات ذات العلاقة يُرفع للهيئة لمراجعته واتخاذ القرارات الشرعية اللازمة حياله.
- المشاركة في إجراء الاختبارات والتقييمات في تنفيذ المنتجات للتأكد من الالتزام الشرعي بموجب الفتاوى والقرارات الصادرة من الهيئة، ومساعدة المعنيين في التعامل مع أي مسائل غير شرعية في مرحلة التنفيذ.
- تلقي الأسئلة والاستفسارات من منتسبي المصرف أو المتعاملين معه لعرضها على الهيئة أو لجننتها التنفيذية.
- حضور الاجتماعات مع الدوائر المعنية في المصرف عند طرح منتجات جديدة أو تعديلها أو تطويرها وتمثيل إدارة الامتثال الشرعي.
- توثيق وتصنيف وترتيب الفتاوى والقرارات الصادرة من الهيئة، والعقود المقررة منها، والعمل على نشر الفتاوى والقرارات للمساهمين والجمهور بناءً على توجيهات الهيئة بالتشاور مع إدارة المصرف.
- تقديم تقارير سنوية عن أعمال إدارة الامتثال الشرعي ومخططاته وإنجازاته للهيئة.
- المشاركة في تدريب موظفي المصرف ووضع الخطط ونماذج الدورات التدريبية بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية في المصرف، والإسهام في توعية زبائن المصرف وغيرهم بأصول ومميزات العمل المصرفي الإسلامي، واقتراح الندوات والبرامج التدريبية لذلك.
- إعداد البحوث والدراسات والاستقصاءات المطلوبة من الهيئة أو التي تساهم في تعزيز دور الرقابة الشرعية وتسهيل أعمال الهيئة وإصدارها لفتاواها وقراراتها.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

١,٧ إدارة الامتثال الشرعي (تتمة):

ت. المراجعة الشرعية (تتمة)

- العمل على نشر المعرفة والإصدارات والنشرات التثقيفية والتوعوية للموظفين والجمهور، وتنظيم الفعاليات والدورات وورش العمل النافعة كلما كان ذلك ضرورياً.
- تمثيل جهاز الرقابة الشرعية في اللجان والمهام المتعلقة بتحديد وصرف أموال حسابات الزكاة والأموال المجنبية وأموال الالتزام بالتبرع للجهات الخيرية وأموال التبرعات العامة للمصرف، وتقديم التقارير اللازمة للهيئة وإدارة المصرف حسب الحاجة.
- توثيق وحفظ كافة أعمال إدارة الامتثال الشرعي ومحاضر اجتماعات الهيئة ووثائقها بما يتناسب مع أنظمة العمل في المصرف.
- أداء جميع الأعمال التي تكلف بها الهيئة أو لجناتها التنفيذية.
- تلتزم إدارة الامتثال الشرعي بعدم أداء أي مهام تنفيذية أو تشغيلية للأنشطة التي تقوم بفحصها والتأكد من امتثالها الشرعي.

ث. مؤهلات مراقب الامتثال الشرعي

يجب أن تتوفر في مراقب الامتثال الشرعي وأمين سر الهيئة المؤهلات الآتية:

- أن تكون لديه خلفية أكاديمية مناسبة.
- أن يكون على دراية كافية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة وفقه المعاملات ومبادئ الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة.
- أن تكون لديه شهادات متخصصة في مجال المعاملات المالية والرقابة الشرعية.
- أن يتلقى التدريب المناسب والمتواصل للقيام بمهام التنسيق والالتزام الشرعي وأمانة سر الهيئة، ويمكن للهيئة تحديد الدورات التي يحتاجها مراقب الامتثال الشرعي لغرض تطويره الشرعي والمهني والإداري.
- التميز بالإتقان والانضباط والحرص الوظيفي والمهني.
- أن توافق الهيئة على تعيينه بعد التأكد من أهليته العلمية والعملية وتوجهه الإيجابي فيما يتعلق بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- أي شروط أخرى يحددها البنك المركزي العراقي في هذا الخصوص.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

٢,٧ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

أ. التعيين والعزل

- تنشأ بالمصرف إدارة مستقلة للتدقيق الشرعي الداخلي تضم رئيس الإدارة وعدد كاف من الموظفين.
- يجب أن يكون لدى إدارة التدقيق الشرعي الداخلي عدد كاف من الموظفين الأكفاء أصحاب المؤهلات والخبرات المناسبة.
- تُقدم التقارير الصادرة من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للهيئة، ونسخة للجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المصرف ونسخة للرئيس التنفيذي للمصرف بما يضمن تقييم الالتزام الشرعي في المصرف والامتثال بالقواعد والمعايير الشرعية، وتتبع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي الهيئة من الناحية الفنية وتُشرف الهيئة عليها بشكل مباشر، وتتبع الرئيس التنفيذي من الناحية الإدارية.
- يشغل رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وظيفة الإشراف على الإدارة وموظفيها، ويعمل في المصرف بدوام كامل، ويُعين من قبل إدارة المصرف بموافقة الهيئة بالتشاور مع لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المصرف ويعتمد من البنك المركزي العراقي.
- نشاط إدارة التدقيق الشرعي الداخلي موضوعي ومستقل، وله اتصال مباشر مع جميع المستويات الإدارية دون قيود تعرقل عمله الرقابي.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في أعمالها بتطبيق ما جاء في لائحة عمل الهيئة، ودليل السياسات والإجراءات المعدين لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- يُعتمد دليل سياسات إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من الهيئة ومن مجلس إدارة المصرف، ويخضع للمراجعة الدورية والتطوير المستمر. وكل ما لم يرد ذكره بهذا الخصوص يخضع لدليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الأيوبي، وميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.
- تكون التبعية الإدارية لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي لإدارة المصرف ومن الناحية الفنية للهيئة، وتطبق عليها لوائح المصرف من تحديد للرواتب والترقيات، وتُقيم الهيئة عمل رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بشكل سنوي بالتشاور مع الرئيس التنفيذي وفقاً لمعايير التقييم المعتمدة في المصرف.
- على المصرف إبلاغ البنك المركزي العراقي بشكل فوري في حالة توقف أو استقالة أو تقاعد رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- لا يحق لإدارة المصرف فصل أو إقالة أو إيقاف رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إلا بموافقة الهيئة مع إبلاغ البنك المركزي العراقي وبيان الأسباب والمبررات والإجراءات المتبعة.
- في حالة رغبة رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي تقديم استقالته أو تقاعده فيكون ذلك بخطاب مكتوب موجه للهيئة وإدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

٢,٧ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي (تتمة)

ب. مهام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

- يكون رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مسؤولاً عن مراجعة وتقييم مدى التزام المصرف بما يلي:
 - الأحكام والمبادئ الشرعية الصادرة من الهيئة.
 - فتاوى الهيئة وقواعدها الإرشادية، وقراراتها، وتعليماتها، وتوصياتها.
 - أنظمة وقرارات وتعليمات البنك المركزي العراقي المتعلقة بالحوكمة والقضايا الشرعية.
 - المعايير الشرعية الواجبة التطبيق الصادرة عن الأيوبي.
 - السياسات والإجراءات المتعلقة بالأمور الشرعية التي يتبناها المصرف.
- يجب أن يعبر رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي عن رأيه حول مدى الالتزام الشرعي لعمليات المصرف من خلال التدقيق الفعلي للمعاملات.
- تكون إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مسؤولة عن التأكد من كفاية وفعالية نظام الالتزام الشرعي في المصرف من خلال تغطية جميع جوانب العمليات والأنشطة التجارية التي تشمل التخطيط والفحص والتدقيق وإجراءات التدقيق السابقة واللاحقة.
- يكون لرئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي اتصالات مباشرة منتظمة مع جميع المستويات في الإدارة والهيئة ولجنة التدقيق ومراقب الامتثال الشرعي والمدقق الخارجي.
- تلتزم إدارة المصرف بتوفير كافة المستندات والوثائق المطلوبة للتدقيق الشرعي دون قيود.
- يكون موظفو التدقيق الشرعي الداخلي موضوعيين في أداء مهامهم وإعداد تقاريرهم وإبداء ملاحظاتهم مع الحفاظ على استقلاليتهم.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بعدم أداء أي مهام تنفيذية أو تشغيلية للأنشطة التي تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بالتدقيق عليها.
- توثيق وحفظ كافة أعمال الفحص والمراجعة والخطط والتقارير بما يتناسب مع عمل التدقيق الشرعي الداخلي

ت. خطة التدقيق الشرعي الداخلي:

- يجب أن تكون هناك خطة تدقيق شرعي داخلي شاملة لأعمال التدقيق ومراحلها والتواريخ المتوقعة لإعداد التقارير، وترتبط هذه الخطة بالمخاطر الشرعية المترتبة عليها ضمن منهجية محددة، وتُعتمد هذه الخطة سنوياً من الهيئة.
- يجب أن تشمل عملية التخطيط على سبيل المثال وليس الحصر:
 - العمل على تطوير برامج التدقيق الشرعي الداخلي.
 - الحصول على معلومات حول خلفية الأنشطة المدقق عليها.
 - وضع أهداف التدقيق الشرعي الداخلي ومجالات العمل.
 - الحصول على فتاوى وقرارات الهيئة والقواعد الإرشادية وأدلة الضبط الشرعي والتقارير السابقة واستمارات التدقيق الشرعي الداخلي ونتائج التدقيق الشرعي الخارجي وتعليمات البنك المركزي العراقي وكل ما له علاقة.
 - تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق الشرعي الداخلي.
 - إجراء المسح على الأنشطة وإجراءات الرقابة لتحديد جوانب التدقيق الشرعي الداخلي وطلب التعليقات والاقتراحات.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

٢,٧ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي (تتمة)

ث. تقرير التدقيق الشرعي الداخلي:

- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إعداد تقارير دورية ربع سنوية حول نتائج التدقيق تُرفع للهيئة استناداً لخطة التدقيق الشرعي الداخلي المعتمدة من الهيئة، وذلك لدراستها واتخاذ القرارات بشأنها، مع إرسال نسخة منها للجنة التدقيق، ونسخة أخرى للرئيس التنفيذي. ويحتوي التقرير المقدم إلى لجنة التدقيق ملخصاً لرأي الهيئة حيال الملاحظات، وتفاصيل عملية التدقيق وحجم العينات إضافة لأهم الملاحظات الشرعية وحجم مخاطرها.
- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي متابعة تنفيذ وعلاج الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من تنفيذ قرارات الهيئة وتوصياتها الصادرة منها أو من المدقق الشرعي الخارجي أو من البنك المركزي العراقي وإعداد تقرير سنوي بهذا الخصوص.
- في حالة وجود اختلاف في الرأي بين إدارة المصرف ورئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي حول ما يتعلق بالتفسير الشرعي لقرارات وتوصيات الهيئة فيحال الموضوع للهيئة للفصل في الموضوع.
- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إعداد تقرير سنوي يبين ملخص العمل السنوي للتدقيق وإنجازاته، ويرفع التقرير للهيئة.
- على رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي أداء جميع الأعمال التي تكلفه به الهيئة أو لجنتها التنفيذية.

ج. مؤهلات رئيس التدقيق الشرعي الداخلي:

- يجب أن تتوافر في رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي المؤهلات الآتية:
- أن تكون لديه خلفية أكاديمية مناسبة.
- أن يكون على دراية كافية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة وفقه المعاملات ومبادئ الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة.
- أن تكون لديه شهادات متخصصة في مجال المعاملات المالية والرقابة الشرعية.
- أن يتلقى التدريب المناسب والمتواصل للقيام بمهام التدقيق الشرعي، ويمكن للهيئة تحديد الدورات التي يحتاجها لغرض تطويره الشرعي والمهني والإداري.
- التميز بالإنفاق والانضباط والحرص الوظيفي والمهني.
- أن توافق الهيئة على تعيينه بعد التأكد من أهليته العلمية والعملية وتوجهه الإيجابي فيما يتعلق بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- أي شروط أخرى يحددها البنك المركزي العراقي في هذا الخصوص.

سادساً: حماية أصحاب المصالح

يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي منظومة متكاملة لحماية أصحاب المصالح. ويتعامل المصرف بمبادئ الموضوعية وتكافؤ الفرص مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين. وتتكون منظومة حماية أصحاب المصالح من مجموعة من السياسات والإجراءات واللوائح المنظمة لذلك وكما يلي:

- **ميثاق السلوك المهني :** وضع الضوابط الخاصة بالقيم والسلوك الأخلاقي لأعضاء مجلس الإدارة في المصرف، والإدارة التنفيذية والموظفين.
- **السرية وأمن المعلومات:** يتبنى المصرف سياسات مصاغة جيداً لضمان الإلتزام التام بخصوصية وسرية بيانات المصرف. يدعم ذلك أيضاً إطار عمل مصاغ جيداً من أمن المعلومات، تتم متابعته بصورة مستقلة من قبل إدارة المخاطر في المصرف.
- **التعامل مع تعارض المصالح:** يحرص المصرف دائماً على تعزيز سياسات معاملات الأطراف ذات العلاقة به، والتأكد من التزامها بالمعايير الدولية للإبلاغ عن البيانات المالية والقواعد والتشريعات المعمول بها. ويخضع أي تعارض للمصالح لسياسة المصرف الى المراجعة والافصاح الكامل عن تلك الحالات لتجنب أي مخاطر.
- **الإبلاغ عن المخالفات:** توفر ادارة الإبلاغ عن المخالفات أداة فعالة لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين للإبلاغ عن شكوكهم حول أية مخالفات محتملة من خلال نشأة قنوات اتصال بصورة جيدة، والتي تدار بصورة مستقلة تمكن مستخدم الأداة من الاتصال المباشر برئيس مجلس الإدارة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- **إدارة شكاوي العملاء:** وحدة شكاوي العملاء مزودة بموارد من أصحاب الخبرات القادرين على التعامل مع كل الشكاوي بصورة مستقلة، وتبني معايير خاصة لحل المشاكل من خلال برنامج لضمان الجودة لضمان رضا العملاء الذي يستهدفهم المصرف.

سابعاً: كبار المساهمين في المصرف كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥:

المساهمين	عدد الاسهم	نسبة الملكية
بيت التمويل الكويتي ش.م.ب مقفلة	٢٧٩,٤٦٠,٣٢٠,٩٤٠	%٨٥,٣
عباس علي ناجي الربيعي	٤,٨٧٠,٢٤٢,٨٧٩	%١,٤٩
مساهمين بمساهمة اقل من ١%	٤٣,٢٦٩,٤٣٦,١٨١	%١٣,٢
المجموع	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠

ثامناً: الإفصاح والشفافية

كجزء من ثقافته، يحرص المصرف على توفير معلومات جوهرية دقيقة وشاملة وشفافة ومفصلة وكافية وفي الوقت المناسب لمساهمي المصرف وأصحاب المصالح، وذلك لتمكينهم من متابعة أداء المصرف ولإبقائهم على إطلاع دائم حول المعلومات الجوهرية المتعلقة بأعمال المصرف.

إعتمد المصرف آلية إفصاح شاملة وواضحة بما يتوافق مع التعليمات الرقابية المتعلقة بالإفصاح والشفافية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وهيئة الاسواق المالية والمعايير الدولية ذات العلاقة.

تاسعاً: الإفصاح عن المكافآت

حرصاً من ادارة المصرف على الاحتفاظ بالكفاءات من الموظفين وتحفيزهم لرفع مستوى الاداء ، يعمل المصرف بالتنسيق مع ادارة الموارد البشرية وبالتعاون مع مدراء الادارات لتقييم اداء الموظفين من كل عام وفقاً للاهداف المنجزة وتقييم المهارات والكفاءات لكل وظيفة التي يتم من خلالها تقييم أداء الموظفين بما يتناسب مع المسؤوليات الموكلة اليهم وبناءً على تقرير ادائهم وفق قواعد ونهج محدد بهذا الخصوص .

كما يشرف مجلس ادارة المصرف من خلال لجنة الترشيح والمكافآت على عملية تقييم الاداء للادارة التنفيذية والموظفين وتحديد مستويات المكافآت وتتراوح مكافأة الاداء حسب تقييم الموظف وما تقره لجنة الترشيح والمكافآت .

كما وتحدد مكافآت أعضاء مجلس الادارة خلال اجتماع الهيئة العامة للمصرف.

بلغت الزيادة المقترحة في الرواتب لعام ٢٠٢٥ بمبلغ (٣٥٠) مليون دينار عراقي لجميع الموظفين الذين جاء تقييمهم بمستوى جيد/ المستوى المطلوب على الاقل و (٣٩١ مليون دينار عراقي في عام ٢٠٢٤) والتي تمثل ٦,٢ ٪ من اجمالي الرواتب أي في إطار الميزانية التقديرية لعام ٢٠٢٥ والبالغة ٤٢٥ مليون دينار عراقي كما هو موضح بالجدول ادناه:

الميزانية التقديرية لزيادة الرواتب لعام ٢٠٢٥ (مليون دينار عراقي)	الزيادة المقترحة للرواتب لعام ٢٠٢٥ (مليون دينار عراقي)
٤٢٥	٣٥٠

مقترح مكافأة الاداء:-

توزيع مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٤ بما يتناسب مع تقييم الاداء لجميع الموظفين الذين جاء تقييمهم بمستوى جيد / المستوى المطلوب على الاقل، بمبلغ ٤٥٠ مليون دينار عراقي.

علماً بأن مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٣ هي (٣٧٠ مليون دينار عراقي) حيث أن مكافأة الاعمال الممتازة سيتم خصمها من استحقاقات عام ٢٠٢٤ (Accrued Bonus Pool)

الجدول التالي يوضح أجمالي مكافآت الاداء لعام ٢٠٢٣ التي تم دفعها في عام ٢٠٢٤ وأجمالي مكافآت الاداء التي تم الموافقة عليها لعام ٢٠٢٤ وتم دفعها في عام ٢٠٢٥ .

مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٣ (مليون دينار عراقي)	مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٤ (مليون دينار عراقي)	التباين المقترح لمكافأة الاعمال الممتازة %
٣٧٠	٤٥٠	٢١,٦ ٪

صرف مكافأة العيد (راتب الاعياد)

صرف اجمالي قيمة مكافأة العيد المقترحة لعام ٢٠٢٥ وهي (٣٥٠) مليون دينار عراقي تصرف على مرحلتين :

- ٥٠ ٪ من قيمتها في مناسبة عيد الفطر.
- ٥٠ ٪ من قيمتها في مناسبة عيد الاضحى.

عاشراً: المسؤولية الاجتماعية والإستدامة

يشرف مجلس الإدارة على برنامج المسؤولية الاجتماعية للمصرف التجاري العراقي الإسلامي، وتسعى الإدارة باستمرار إلى تحديد أساليب أكثر فاعلية لتعزيز مساهمة المصرف الإيجابية في المجتمع الذي يعمل فيه. وينعكس هذا التوجه في البرامج والمبادرات التي يتبناها المصرف وينفذها ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية. كما يحرص المصرف على تقييم أدائه بشكل دوري في هذا المجال، ويستخدم نتائج هذه المراجعات في تطوير وتحسين برامج المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها المصرف.

للمزيد من المعلومات حول المسؤولية الاجتماعية والإستدامة، يمكنكم الاطلاع على تقرير الاستدامة السنوي لعام ٢٠٢٥.

ومن الله التوفيق....


محمد حميد دراغ الدراغ
رئيس مجلس الادارة



تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٥

المقدمة

يستعرض هذا التقرير إطار الاستدامة ويسلط الضوء على نهج المصرف التجاري العراقي الإسلامي في تطبيق الاستدامة في نشاطاتنا من خلال توفير المعلومات عن منجزاتنا والتزاماتنا الاجتماعية والبيئية والحوكمة حتى ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥. حيث تم التركيز في هذا التقرير الذي تم إعداده ونشره لأول مرة للمصرف في عام ٢٠١٩ على الجوانب الأكثر أهمية والتي تم تحديدها من خلال تقييم المواضيع الأكثر أهمية والتي قمنا بها هذا العام.

أولاً: إطار واستراتيجية الاستدامة

في إطار التزام المصرف بمتطلبات البنك المركزي العراقي ومبادئ الاستدامة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تأتي الاستدامة كمنهج متكامل يجمع بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز رفاه المجتمع وحماية البيئة، ضمن إطار من الانضباط الأخلاقي والعدالة والشفافية. وعلى امتداد مسيرتنا، نؤمن بأن الاستدامة ليست مجرد ممارسة حديثة، بل هي امتداد طبيعي للمبادئ الإسلامية التي تحتل على الاستخلاف في الأرض، الاعتدال في استخدام الموارد، وتحقيق التوازن بين مصالح الفرد والمجتمع.

ويعكس هذا التقرير التزامنا بالعمل وفق نهج يوازن بين أهداف النمو وبين مسؤوليتنا في تعزيز قيم الحوكمة الرشيدة، وتمكين المجتمع، ودعم المبادرات البيئية، بما ينسجم مع أحكام الشريعة ومقاصدها في تحقيق الصالح العام. كما يجسد سعينا المستمر لتقديم نموذج مالي مستدام يركز على معايير ESG المتوافقة مع الشريعة، ويعزز الثقة بيننا وبين جميع شركائنا وأصحاب المصلحة.

إن التزامنا بالاستدامة المتوافقة مع الشريعة لا يقتصر على الامتثال فحسب، بل يمثل ثقافة مؤسسية تتجسد في القرارات والسياسات والعمليات التشغيلية كافة، بما يضمن تنمية مستدامة ومسؤولية تساهم في ازدهار المجتمع وتلبية تطلعات أجيال اليوم والغد.

ثانياً: مجلس الإدارة

يتبنى مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتنفيذ أفضل ممارسات معايير حوكمة الشركات في إدارة شؤونه وإدارة المصرف، ويسعى إلى إدارة أعماله وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات المناسبة التي توفر أساساً لإداء مالي عالي الجودة، قوي وسليم وكذلك نمو مستدام.

ويضمن المصرف تطبيق ممارسات واجراءات متكاملة للافصاح عن المعلومات وامكانية حصول كافة المساهمين على حدا سواء على المعلومات المعلنة بصورة فورية. ولتحقيق ذلك يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي سياسة خاصة بالافصاح والشفافية عن المعلومات التي تعكس كافة متطلبات الافصاح (الافصاحات المالية والغير مالية والرقابية تتضمن كافة البيانات الهامة بالبنك وعملياته وادائه المالي وذلك بما يتوافق مع هيكل المساهمين).

يتحمل مجلس الإدارة، الذي تنتخبه الجمعية العمومية المسؤولية الكاملة في الإشراف على أنشطة أعمال المصرف، والإشراف على إدارة المخاطر التي يتعرض لها في أعماله. ويؤدي مجلس الإدارة هذا الدور من خلال تفويض مجموعة من اللجان المنبثقة عن المجلس التي تمتلك قنوات فعالة ومستقلة من الاتصال والإشراف على الإدارة التنفيذية.

تعتمد لجان مجلس الإدارة على أذرع مستقلة، إما كمهام رقابية مسبقة مثل إدارة المخاطر، والالتزام الرقابي، والحوكمة والافصاح، أو كمهام رقابية لاحقة مثل التدقيق الداخلي.

ويخضع أداء الأعمال في المصرف لمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بمؤشرات قياس المخاطر. يتم تسيير أنشطة الأعمال اليومية من خلال سياسات وإجراءات محكمة ومستويات من التفويض تتلائم مع نزعة وأستراتيجية إدارة المخاطر في المصرف.

لقد اعتمد مجلس الإدارة مجموعة من حزم التقارير الإدارية، التي يتم تقديمها بصفة دورية ومنتظمة من الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة. وهذه التقارير تعتبر أداة تستخدم لضمان سير عمل الإدارة بصورة مناسبة وإلقاء الضوء على الأمور الأساسية والمخاطر التي تحتاج اتخاذ إجراءات تجاهها

يعد مجلس الادارة أحد الركائز الأساسية في عملية صنع القرار داخل مؤسسة المصرف التجاري العراقي الإسلامي حيث يعنى بمسؤولية الاشراف على المصرف مع التأكد من تطبيق ونجاح استراتيجيته بهدف تقديم عائدات ثابتة ومستمرة لمساهمييه وموظفيه والمجتمع باسره، مع الاخذ بالاعتبار استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الخاصة بالشركات، وعلى اعتبار أن المصرف مرتبط بمجموعة بيت التمويل الكويتي / البحرين لذلك يكون لمجلس إدارته دور مزدوج يتعلق الأول بالأشراف على تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بالعمليات في جمهورية العراق ويتعلق الثاني بالمنافع المتبادلة مع المجموعة.

يضم المجلس تسعة اعضاء اصليين الى جانب سبعة اعضاء احتياط من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية والخبرة بالعمل المصرفي. عدد الاعضاء المستقلين في مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي سبعة اعضاء اي مايمثل نسبة (٧٨٪) من تشكيلة المجلس.

ثالثاً: العمل من أجل مستقبل مستدام

قام المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتحديد دوره في مجال الاستدامة والفائدة المتأتبة من دمج الجوانب الاجتماعية البيئية والاقتصادية والاخلاقية ضمن استراتيجيات عمليات المصرف اليومية، من خلال محاور الاستدامة الرئيسية وهي: التمويل المسؤول، وتمكين الموظفين، والتقارير الشفافة، والوصول إلى النظام الأمثل، والتعاون المجتمعي، وقد تم تحديد هدف استراتيجي واضح لكل محور من هذه المحاور وذلك بهدف دفع جهود الاستدامة في المصرف بشكل أكثر تركيزاً من خلال هذه المحاور بما يحقق الأثر الاقتصادي والاجتماعية والبيئية المرجوة وبشكل يساهم في تحقيق درجات أعلى من التناغم بين إدارة أعمال المصرف والنهج الاستراتيجي للاستدامة.

١. تمويل المشاريع ذات الاثر الايجابي (التمويل المسؤول):

حيث يلتزم المصرف بتنفيذ سياسته في ادارة نظم الادارة الاجتماعية والبيئية من خلال:

أ. دعم تمويل مشاريع البنية التحتية الخضراء:

منع تمويل المشاريع المدرجة ضمن قائمة الاستثناءات لدى المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) والتي تبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي تلك القائمة، حيث يؤمن المصرف التجاري العراقي الإسلامي بأن لديه دور فعال في دعم المشاريع الصديقة للبيئة التي تساهم في الجهود العالمية لمكافحة التغير المناخي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

ب. التمكين المالي:

يحرص المصرف التجاري العراقي الإسلامي على دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الشمول المالي للفئات غير المخدومة مصرفياً. كما ويعمل المصرف على المساهمة في رفع ثقافتهم المالية إنطلاقاً من إيمانه بأثر ذلك في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة في مجال الشمول المالي.

٢. تقليل الأثر البيئي لعملياتنا الداخلية:

نؤمن بمسؤوليتنا تجاه تقليل الاثر البيئي لعملياتنا كوسيلة للحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة وأيضاً في جهود مكافحة التغير المناخي وذلك من خلال

أ. تقليل إستهلاك الورق:

نظراً لطبيعة أعمالنا فإن الورق هو أكثر الموارد الطبيعية استخداماً في مكاتبنا وفروعنا، حيث نقوم باستخدامه لتنفيذ العمليات والعقود وتبادل المراسلات والخدمات والمواد الترويجية المقدمة إلى العملاء، وبالتالي فإننا نلتزم بتقديم وتحسين الخدمات التي تهدف إلى تقليل ووقف استهلاك الورق لعملياتنا مع تعزيز عملياتنا الداخلية. عن طريق زيادة وعي الموظف في ترشيد استخدامه للورق والتوجه نحو القنوات الالكترونية في التواصل مع ادارات وفروع المصرف كذلك التوجه نحو أتمتة بعض المعاملات الورقية مع العمل على تقديم حلول مصرفية صديقة للبيئة من خلال التحول الرقمي مستقبلاً بهدف تقليل الاثر البيئي الناجم عن الخدمات الورقية.

ب. تقليل إستهلاك الطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة:

نعمل باستمرار على ترشيد إستهلاك المصرف للكهرباء، حيث يتم شراء الطاقة المستخدمة في المصرف من شركة توزيع الكهرباء الوطنية واستخدام المولدات التي تعمل بالديزل سواء في الادارة العامة وفروع المصرف. كما أن المصرف من ضمن مخططاته المستقبلية بأن تكون بناية الادارة العامة للمصرف تعمل بمصادر الطاقة المتجددة وبالتالي تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن توليد الكهرباء من المصادر التقليدية.

ثالثاً: العمل من أجل مستقبل مستدام (تتمة):

٣. تمكين الموظفين:

يمثل الاستثمار في موظفينا أحد أهم أولويات المصرف لذلك، فنحن نعمل على خلق بيئة تتكاتف فيها جهود الموظفين مع قيم المصرف ورؤيته من أجل تحقيق التزامنا نحو عملائنا والجهات ذات العلاقة والمجتمع ككل، كذلك نؤمن بالدور الذي يلعبه الموظفون في أحداث الأثر الإيجابي لعملائنا والمجتمع من خلال توفير تجربة للعملاء بما يساهم في تحقيق نمو مستدام في القيمة للمساهمين. لذا، نعمل على خلق بيئة عمل شاملة ومتنوعة تتيح لموظفينا الحصول على فرص النمو الشخصي والمهني وتمكينهم من تحقيق طموحاتهم واهدافهم من خلال جذب القدرات والاحتفاظ والاهتمام بها وتعزيز ثقافة بيئة العمل المتوازنة من خلال دعم الإناث حيث أثبتت بانها قادرة على أحداث التغييرات الايجابية و تحقيق اهداف المصرف وتمكينها لغرض مساهمتها في عملية التنمية المستدامة، حيث عمل المصرف على تعزيز التكافؤ المتقارب بين الجنسين حيث بلغت نسبة الاناث ٤٢% ونسبة الذكور ٥٨% من المجموع الفعلي للموظفين كما في ٢٠٢٥/١٢/٣١ البالغ (٢٨٧) موظف، ايضا بلغ عدد الموظفين الذين تم تعيينهم في المصرف خلال عام ٢٠٢٥ هو (٤٧) موظف من ضمنهم (٢٢) موظفة من الاناث و(٢٥) موظف من الذكور.

كما يحرص المصرف على ضمان عدم التمييز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات في مجالات العمل من حيث المشاركة في حضور الاجتماعات ومنحهم الفرص الكافية والحرية في التعبير عن الآراء والمناقشة وطرح الافكار والمقترحات والتشجيع للمشاركة في البرامج التدريبية والتطويرية لرفع وتحسين مستوى الاداء والانتاجية، كذلك تحقيق التقييم العادل في الأرتقاء الى المناصب الادارية من صانعي القرارات، وتحسين مستوى الاداء والانتاجية.

٤. حقوق الانسان:

العنصر البشري هو المؤشر الرئيسي والحاسم لتحقيق تقدم المصرف وتنمية أهدافه، لذا فإن احترام حقوق الموظفين كافة يعتبر من أهم الركائز التي يسعى الى تحقيقها المصرف. منها توفير الظروف المناسبة وبيئة عمل مرضية وأمنة وصحية تحمي حقوق الموظفين وتوفر لهم أجواء مناسبة للعمل وتشجعهم على بذل قصارى جهدهم وتطوير مهاراتهم المهنية والشخصية وتمكنهم من التواصل لتحقيق الاهداف الإستراتيجية.

يحرص المصرف ايضا على تحقيق العدالة الإجتماعية ليتمكن جميع الموظفين للوصول الى خدمات المؤسسة والانتفاع منها دون التمييز بين رجل او امرأة او على أساس عرقي او ديني او إعاقة بدنية او حالة إجتماعية.

٥. التعاون المجتمعي:

للقطاع الخاص، والقطاع المصرفي تحديداً، دور حيوي في دعم المجتمعات، من خلال التركيز على القيام بدورنا الذي نختص به، وهو تقديم الخدمات المالية التي تساعد عملائنا على تحقيق أهدافهم المالية، وكمؤسسة داعمة للنمو والازدهار، قدم المصرف التجاري العراقي الإسلامي دعماً مالياً مباشراً في عام ٢٠٢٠ مبلغ (١٠٠ مليون دينار عراقي) لصندوق (تمكين) الخاص بمبادرات البنك المركزي العراقي دعماً للقطاع الصحي العراقي لتخفيف الآثار السلبية لجائحة كورونا. وأستمر المصرف بدعم صندوق تمكين الخاص بمبادرات البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢١ بالتبرع (١٠٠ مليون دينار عراقي) لإعادة تأهيل وتطوير شارع المتنبى كونه معلم تاريخي من معالم مدينة بغداد القديمة وبناء دار عجرة جديد وكذلك تم التبرع بمبلغ (٢٥٠ مليون دينار عراقي) عن تأهيل مدينة النجف الأشرف ضمن مبادرات البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢٢.

رابعاً: إستدامة الحوكمة

نولي أهمية كبيرة لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية السليمة، ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق أعلى المعايير المهنية في كافة أنشطة المصرف. يدرك المصرف التجاري العراقي الإسلامي ان الحوكمة المؤسسية الجيدة تشكل الاساس للنجاح المؤسسي حيث توفر الاطار المناسب لتحقيق اهدافه الإستراتيجية وتعزيز الثقة الشاملة في البنك وتمكينه من المساهمة بفعالية في تطوير القطاع المصرفي في العراق. يتبع المصرف التجاري العراقي الإسلامي مجموعة من ارشادات دليل المعايير البيئية والاجتماعية و الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وكذلك يتبع افضل الممارسات والمعايير الدولية ويلتزم المصرف بتنفيذها وفقاً للبيئة المصرفية في العراق والاطر التشريعية والقانونية التي تحكم المصرف. ومن خلال اطار عمل حوكمة الشركات يتبنى المصرف مبادئ العدالة والشفافية والافصاح والمساءلة.

خامساً: الحوكمة اداة لتحقيق التنمية المستدامة لتعزيز جودة التقارير المالية

ان اهمية تطبيق مبادئ حوكمة رشيدة في المؤسسة تكمن في انها تضمن ادارة المؤسسة المالية بشكل مسؤول وعدم تعرضها لسوء استخدام من قبل الادارة ، بحيث لايتعرض للسرقة والنهب، وتعزز حوكمة المؤسسة القيم الاساسية باقتصاد السوق اضافة الى كونها احد المفاتيح الاساسية لخلق بيئة اعمال مواتية تحافظ على حقوق الملكية حيث ان قواعد ومبادئ الحوكمة تزيد من ثقة المستخدمين بمصادقية التقارير المالية التي تقدمها المؤسسة وذلك من خلال سعيها الى تحسين بيئة الشفافية والافصاح مما يعزز التنمية المستدامة وصولاً لاعداد التقارير ذات الجودة العالية بحيث تكون شاملة ودقيقة وتقدم المعلومة الملائمة من حيث الوقت المناسب والتطور البيئي المعاصر المتسارع بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل مجلس الادارة للتخطيط الاستراتيجي السليم سواء قصير الاجل ام طويل الاجل لتقديم خدمة ذات جودة عالية وللافصاح والشفافية تأثير على الاسس والمعايير المحاسبية وفي خلق بيئة جاذبة للاستثمار.

سادساً: استراتيجية المصرف التجاري العراقي الإسلامي في الاستدامة

انطلاقاً من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتزايدة على المستوى المحلي والعالمي، يحرص المصرف التجاري العراقي الإسلامي على تطوير إستراتيجيته المستقبلية في الاستدامة من خلال تحديد دوره في مجال الاستدامة والفائدة المتأتية من دمج الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والأخلاقية ضمن إستراتيجية عملياته اليومية، بشكل يساهم في تحقيق أعلى درجات التناغم بين ادارة أعمال المصرف والنهج الإستراتيجي للاستدامة من خلال:

١. التواصل مع الجهات ذات العلاقة

يعمل المصرف التجاري العراقي الإسلامي على التواصل مع الجهات ذات العلاقة وفهم احتياجاتهم والاستجابة لتوقعاتهم وأولوياتهم من خلال خلق قناة اتصال معهم تساهم في فهم تلك الاحتياجات مع متابعة وتطوير آلية التعامل مع هذه الاحتياجات من خلال الاهداف الإستراتيجية والمبادرات التي ينفذها المصرف لهذا الغرض لتلبية طموحات هذه الجهات وموائمتها مع استراتيجية الاستدامة، بهدف تنمية المصرف و تعظيم الاثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي له مع تقديم قيمة مضافة لمختلف الجهات ذات العلاقة وهم:

- المساهمون من خلال (الاجتماعات السنوية، تقارير سنوية ونصف سنوية وفصلية)
- العملاء من خلال (فروع المصرف، الموقع الالكتروني، قنوات الخدمات)
- الحوكمة من خلال (اللوائح والقوانين، تقارير دوائر التدقيق والامتثال للمتطلبات القانونية، المراجعات الرقابية من قبل البنك المركزي ووحدة مكافحة غسل الاموال).
- المجتمع من خلال (الشمول المالي، نظام الادارة الاجتماعية، التقارير السنوية).
- البيئة من خلال (الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية، نظام الادارة البيئية، التمويل المسؤول).
- الموردون من خلال (الدعوة لتقديم العطاءات، العقود والاتفاقيات، الاجتماعات)
- الموظفون من خلال (الاجتماعات المنتظمة، البريد الالكتروني، نظام ادارة الموارد البشرية، برامج التوعية الداخلية، برامج التدريب وورشات العمل،...).

سادساً: استراتيجية المصرف التجاري العراقي الإسلامي في الاستدامة (تتمة):

٢. التركيز على الأولويات

إن القضايا ذات الأهمية النسبية لمؤسستنا هي تلك التي تعكس أهم آثارنا البيئية والاجتماعية والحاكمية، لهذا ركز المعنيون في المصرف التجاري العراقي الإسلامي في البداية على المسائل المرتبطة بشؤون البيئة من خلال الدور المهم الذي تؤديه نظم الإدارة البيئية والاجتماعية، وما تسهم به سواء في الحفاظ على البيئة والمجتمع أم في دعم التنمية المستدامة، وما تشكله من دعامة اساسية لأي نشاط بشري اقتصادي في:

- الحفاظ على المواد الخام والموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها.
- تلبية احتياجات التنمية المتوازنة من خلال المواءمة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وقدرة النظام البيئي بعناصره الأساسية على الاستمرار.
- التنمية المستدامة من خلال أبعادها وعناصرها، لما تؤديه نظم الإدارة البيئية من دور في التنمية المستدامة.
- الآثار البيئية السالبة للنمو الاقتصادي المتسارع على أبعاد التنمية المستدامة على المستويين الدولي والمحلي.

وانطلاقاً من هذه الأولويات قام المصرف بوضع سياسات واجراءات عمل خاصة بنظام الإدارة الاجتماعية والبيئية تلبي المعايير الخاصة بالمؤسسة الدولية للتمويل منذ عام ٢٠١٧ وتم تحديث تلك السياسات والمصادقة عليها من قبل مجلس ادارة المصرف في محضر اجتماعه رقم ٣٠٤ بتاريخ ٢٠٢٥/٠٣/٠٤، حيث تضمنت السياسة المحاور التالية:

- الاجراءات اللازمة للحفاظ على المجتمع والبيئة.
- التنظيم والمسؤوليات بموجب نظام الادارة الاجتماعية والبيئة.
- التعريفات والاشتراطات الخاصة بالتقييم البيئي.
- قائمة الاستثناءات لدى المؤسسة الدولية للتمويل.
- معايير الاداء الخاصة بالمؤسسة الدولية للتمويل والوثائق المتعلقة بها.
- تقرير الاجراءات اللازمة للحفاظ على المجتمع والبيئة.

سابعاً: الشهادات التي حصل عليها المصرف:

حصل المصرف خلال عام ٢٠٢٥ على شهادة نظام إدارة استمرارية الاعمال (ISO 22301) والتي تؤكد قدرة المصرف على الاستجابة الفعالة للطوارئ واستمرارية العمليات الحيوية دون انقطاع. وكذلك شهادة نظام إدارة امن المعلومات (ISO 27001) والتي تؤكد تطبيق المصرف اعلى معايير حماية البيانات والمعلومات مما يقلل من المخاطر الأمنية.

ثامناً: الفعاليات التي شارك فيها المصرف:

انسجماً مع توجهات البنك المركزي العراقي وتعزيز دور المصارف في نشر الثقافة المالية وتمكين فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المصرفية، حرص المصرف خلال عام ٢٠٢٥ على تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة والمشاركات الداعمة للشمول المالي. وجاءت هذه الفعاليات لتعكس التزام المصرف بتطوير خدماته، ودعم التحول الرقمي، وتوسيع نطاق الاستفادة من المنتجات المصرفية الإسلامية، إضافة إلى تعزيز الوعي المالي لدى الأفراد والمجتمع.

- مشاركة في فعاليات وأنشطة عربية وإقليمية مخصصة لدعم الشمول المالي وتعزيز استخدام نظم الدفع المتطورة.
- حضور مؤتمرات وورش مختصة بالتحول الرقمي، وسياسات البنك المركزي، ودور التكنولوجيا في تطوير الاقتصاد الوطني.
- إصدار بطاقات مصرفية إضافية بهدف تعزيز الدفع الإلكتروني وتسهيل التعاملات لشرائح مختلفة من العملاء.
- المشاركة في معارض ومؤتمرات وطنية متخصصة بالطاقة والمشاريع النفطية والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- حضور مؤتمر اقتصادي يتعلق بتنظيم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال في العراق، بما يعزز الثقة بالقطاع المالي والمصرفي.
- المساهمة في حملات ميدانية موجهة لتعزيز الدفع الإلكتروني بين المواطنين والتجار، مع التركيز على المناطق التراثية والأسواق الشعبية.
- المشاركة في مؤتمرات أكاديمية حول الاتجاهات الحديثة في الرقمنة وربطها بمنظور الشمول المالي ودور المصارف في تعزيز التنمية المستدامة.

تاسعاً: التقارير و الشفافية:

في إطار التزام المصرف بتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وامتثالاً لمتطلبات البنك المركزي العراقي يعتمد المصرف التجاري العراقي الإسلامي قنوات تواصل فعالة ومنظمة وشفافة مع الأطراف ذات العلاقة بما يضمن الإفصاح المتوازن عن أدائه المالي والغير مالي وضمان الالتزام بممارسات الحوكمة السليمة ومبادئ المساءلة.

وفي هذا الإطار يحرص المصرف على اعداد ونشر تقارير دورية تعكس مستوى التزامه بممارسات الاستدامة وتساهم في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة ورفع مستوى الوعي بقضايا البيئة والاجتماعية والحوكمة، بما يتماشى مع افضل الممارسات الدولية والمتطلبات الرقابية المحلية.

١. إعداد تقارير الاستدامة

كجزء من استراتيجية الاستدامة في المصرف التجاري العراقي الإسلامي، يقوم المصرف بإصدار التقرير السنوي وذلك انسجاماً مع متطلبات دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة ESG الصادر عن البنك المركزي العراقي والذي يؤكد على أهمية الإفصاح عن الأداء غير المالي بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة.

وقد بدأ المصرف بنشر تقارير الاستدامة منذ عام ٢٠١٩ ويواصل تطوير محتواها بما يتماشى مع تطورات المعايير والتعليمات ذات العلاقة.

٢. إعداد التقارير المالية

يقوم المصرف بإعداد وإصدار التقارير المالية بشكل ربع سنوي وسنوي حول أدائه المالي، وذلك التزاماً بالمتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمعايير المحاسبية المعتمدة. وتهدف هذه التقارير إلى تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح، وتمكين المساهمين وأصحاب المصلحة من الاطلاع على الوضع المالي للمصرف ودعمهم في اتخاذ القرارات المناسبة، فضلاً عن الإفصاح عن المخاطر المالية وآليات إدارتها، وإبراز مدى التزام المصرف بأطر الحوكمة والرقابة الداخلية. كما تعكس هذه التقارير تكامل الإفصاح المالي مع الإفصاح غير المالي، بما ينسجم مع متطلبات دليل ESG المتعلقة بمبادئ الشفافية والإفصاح.

ومن الله التوفيق...


محمد حميد دراغ

رئيس مجلس الادارة



تقرير هيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي الإسلامي لعام 2025

السيدات والسادة أعضاء الهيئة العامة لمساهمي المصرف المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

استناداً للنظام الأساسي واللوائح التنظيمية لهيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي الإسلامي، قامت الهيئة بمراجعة السياسات والاتفاقيات والمنتجات والخدمات والأنشطة التي زاولها المصرف خلال عام 2025، كما تم إجراء المراجعة الواجبة لإبداء الرأي في مدى التزام المصرف بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال الفتاوى والقرارات والتوجيهات التي أصدرتها الهيئة.

وفي سبيل تحقيق ذلك، عقدت الهيئة خلال عام 2025 ستة اجتماعات تمت فيها مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات بعد الحصول على المعلومات التي رأت الهيئة أنها ضرورية لإصدار رأيها، وتم من خلال إدارة التطبيق والالتزام الشرعي إجراء المراجعة الشرعية على العقود والاتفاقيات والسياسات، وفقاً لقرارات الهيئة، بالإضافة إلى الاطلاع على تحليل بنود القوائم المالية للمصرف لعام 2025، وإصدار التوصيات والقرارات اللازمة.

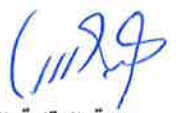
كما تم من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمصرف، إجراء التدقيق الشرعي على عينات من جميع عمليات ومعاملات المصرف وفق الخطة السنوية للتدقيق الشرعي وذلك لفروع وإدارات المصرف، وكذلك من خلال التقارير الدورية التي ترفعها إدارة التدقيق الداخلي عن عمليات التدقيق والزيارات الميدانية وعن سلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.

كما تم الحصول على جميع المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية، لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول ومقبول بأن المصرف لم يخالف أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات التي عرضت على الهيئة.

ومن خلال الإجراءات والخطوات التي أتبناها للتأكد من التزام المصرف التجاري العراقي الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية تبين ما يلي:

1. أن العقود والمعاملات التي أبرمها المصرف خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الاول 2025، والتي اطلعنا عليها، تمت وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وقرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.
2. أن توزيع الأرباح على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده.
3. تقع مسؤولية إخراج الزكاة على المساهمين، وتنحصر مسؤولية المصرف في احتساب الزكاة الواجبة للسهم فقط.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والحمد لله رب العالمين ،،،


رئيس هيئة الرقابة الشرعية
أد/ عبدالعزيز القصار



تقرير لجنة مراجعة الحسابات

السادة مساهمي المصرف التجاري العراقي الإسلامي (ش.م.خ) المحترمين

استناداً الى موافقة الهيئة العامة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٥/ كانون الاول / ٢٠٠٦ بتشكيل لجنة لمراجعة الحسابات وتنفيذاً لأحكام المادة ٢٤ من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وبناءً على ماورد في متطلبات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي يسرنا ان نعلمكم بأن اللجنة مارست مهامها ومسؤولياتها، إذ تابعت أعمال مراقب الحسابات طيلة فترة عمله في المصرف، وراجعت البيانات والتقارير المالية والتحليلية التي تصلها من الإدارة التنفيذية، وناقشت التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي ومراقب الإمتثال الشرعي وقسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وراجعت مدى الإمتثال للمعايير الدولية لجميع أنشطة وعمليات المصرف، كما قامت اللجنة بمراجعة البيانات المالية كما في ٣١ / كانون الاول / ٢٠٢٥ والتقرير السنوي للمصرف والمعد بمقتضى احكام قانون الشركات المرقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، ووفقاً للمعايير التدقيقية المتعارف عليها فقد راجعنا كافة المعلومات والايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لحماية المساهمين ولأداء مهمتنا مع تأييدنا الكامل للايضاحات الواردة في تقرير مراقب الحسابات، وحسب رأينا وطبقاً للمعلومات والايضاحات المتوفرة لدينا، نبين ما يلي:

- ١- ان المجموعة الدفترية المستخدمة متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقديرنا كافة الموجودات والمطلوبات والاستخدامات والموارد.
 - ٢- ان التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة وعادلة الوضع المالي للسنة موضوع التدقيق وان هذه المعلومات غير مخالفة للأحكام والقوانين والتشريعات المالية السائدة.
 - ٣- استناداً الى قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ اطلعت اللجنة على الإجراءات والضوابط المحاسبية وعلى تقرير مراقب الحسابات حول الكشوفات المالية للمصرف بالإضافة الى التقارير التي يقدمها المصرف الى البنك المركزي العراقي وتؤكدنا من ان المصرف قام بتطبيق اللائحة الأرشادية للبنك المركزي العراقي وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، ووفقاً للأحكام والمبادئ الشرعية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف، وفيما يتعلق بالمسائل التي لم تتناولها معايير المحاسبة المالية (FAS)، يعتمد المصرف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.
 - ٤- لم يثبت لنا مايدل على مخالفة المعايير الدولية أوعمليات غسل أموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
 - ٥- ان الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى هي سليمة، وان الترتيبات اللازمة للتدقيق المستقل وحماية الموظف و متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها تتم بموضوعية.
 - ٦- ان التقرير السنوي المعد من قبل الإدارة التنفيذية يتضمن جميع المتطلبات الاساسية المنصوص عليها في دليل الحوكمة المؤسسية.
- وتحيطكم اللجنة علماً بأنها اتخذت اجراءات صارمة لضبط ومراقبة العمليات المصرفية لجميع الفروع من خلال اعادة توزيع المهام والصلاحيات حسب متطلبات العمل مما يساهم في تقليل المخاطر وسلاسة العمل المصرفي .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

جمال طاهر يحيى
رئيس اللجنة



العدد: ١/٢

التاريخ: ٣٠ آذار ٢٠٢٦

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى مساهمي المصرف التجاري العراقي الإسلامي

بغداد - العراق

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي والشركة التابعة (ويشار إليهم معاً بالمصرف) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية الموحدة والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأداءها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أبوفي).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة في العراق، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

فقرة توكيدية

نلفت الانتباه الى الايضاحين ٢ و ٣٦ حول القوائم المالية الموحدة المرفقة، حيث تعتبر هذه القوائم المالية أول قوائم مالية يصدرها المصرف وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي). إن هذا الامر لا يعدل النتيجة حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.

امور التدقيق الهامة

ان أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار اليها ادناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار اليها ادناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدينو التمويل (إيضاح ٥)	
امر التدقيق الهام:	نطاق التدقيق لمواجهة امر التدقيق الهام
يعتبر هذا الامر من الامور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات لاحتمال مدى ووقت تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية. يتم تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لسياسة المصرف الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ .	تتضمن اجراءات التدقيق ما يلي: - فهم لطبيعة محافظ مدينو التمويل للمصرف بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل. - قمنا بدراسة وفهم لسياسة للمصرف المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة. - قمنا بتقييم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف، مع التركيز بشكل خاص على الملاءمة مع نموذج الخسائر
هناك احتمالية لعدم دقة مخصص التدني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة او استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الاحكام المستخدمة في تصنيف مدينو التمويل في مراحل مختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الامر من أمور التدقيق الرئيسية .	

الائتمانية المتوقعة والمنهجية الأساسية مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).

- لقد قمنا بدراسة عينة من مدينو التمويل بشكل فردي، وقمنا بالإجراءات التالية لتقييم ما يلي:

- مدى ملائمة مراحل التصنيف.
- مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها.
- مدى ملائمة احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة.
- مدى ملائمة وموضوعية التقييم الداخلي، بالإضافة الى كفاءة واستقلالية الخبراء المستخدمين في عملية الاحتساب.
- صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تقييم مدى ملائمة عملية تقدير المصرف لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات، للتعرضات التي انتقلت بين المستويات، بالإضافة الى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية.
- إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات المتدنية بشكل فردي بالإضافة الى فهم آخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التدفقات النقدية والمركز المالي وإذا كان هناك أي جدولة أو هيكلية.

بلغ مجمل رصيد مدينو التمويل للمصرف ٧,٢٧٤,١٢٦ ألف دينار عراقي ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ١٣٢,٤٢٨ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥.

تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في السياسات المحاسبية المتبعة لأعداد هذه القوائم المالية الموحدة في إيضاح ٢.

• فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل المصرف لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنة هذه الافتراضات مع المعلومات المتاحة. - قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة لضمان ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧). - قمنا بتقييم السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن مدينو التمويل مفصلة في إيضاحات ٢ و ٥ حول القوائم المالية الموحدة.	
--	--

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥ غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات. ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥ لاحقا لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية الموحدة. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع القوائم المالية الموحدة او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانا أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولة التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. وإذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في اعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو وحدات الأعمال ضمن نطاق المجموعة كأساس لتكوين الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه وإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنجزة لأغراض تدقيق المجموعة. ونحن نبقي وحدنا مسؤولون عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائما الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لإلغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

١. من خلال دراستنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية لم يتبين لنا ما يشير إلى وجود عمليات مصرفية تتعلق بغسيل الأموال أو تلك التي ساهمت بتمويل الإرهاب.
٢. إن تقرير الادارة متفق مع احكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل.
٣. بلغ معيار كفاية رأس المال ١٢٣.٦٥٪ (٢٠٢٤: ١٧٩.١٪).
٤. إن عمليات نافذة بيع العملة الأجنبية التي قام المصرف بالدخول بها لصالح زبائن المصرف خلال سنة ٢٠٢٥ متوافقة مع تعليمات البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص حيث قام المصرف ببيع ٦٧٣,٥٢٩,٣١١ دولار.
٥. تم الاطلاع على تقارير قسم التدقيق الداخلي والامتثال، لم تسترع انتباهنا اية امور جوهرية.
٦. أن المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات وموارد واستخدامات المصرف للسنة المالية.
٧. إن عملية جرد الموجودات النقدية تمت من قبل الإدارة وبإشرافنا على جرد النقد في الفرع الرئيسي، وفرع بوابة العراق وفرع البصرة بشكل سليم.


مصطفى فؤاد عباس



محاسب قانوني ومراقب حسابات

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

(شركة مساهمة خاصة)

القوائم المالية الموحدة

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١ كانون الثاني

2.20

معدلة

٢٠٢٤	(إيضاح ٣٦)	٢٠٢٥		
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	إيضاحات	الموجودات
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)		
١٤٤,٨٢١,٦١٦	١٤٤,٨٢١,٦١٦	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	٣	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٧,٨٢٣,٨٦٠	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	٦٩,٢٩٧,٥٥١	٤	أرصدة لدى المصارف، بالصافي
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,٤٢٦,٥٥١	٧,١٣٧,١٥٢	٥	مدينو تمويل، بالصافي
١,٤٤٨,٣١٣	١,٤٤٨,٣١٣	١,٦١٧,٣٠٦	٦	استثمارات محفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	٧	استثمارات محفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي
٥,٩٤٠,٢٠٤	٥,٩٤٠,٢٠٤	٧,٢٩٧,٤١٤	٨	ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، بالصافي
٦,٤٩٨,٧٩٧	٦,٤٩٨,٧٩٧	٩,٥٠٥,٤٣٩	٩	موجودات أخرى، بالصافي
٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨	٥٣٤,٨٨٢,٣٨٧		مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق المساهمين

المطلوبات

١,٠٩٣,٩٧٥	١,٠٩٣,٩٧٥	٨٣,٠٣٤	١٠	ودائع المصارف
١٥١,٣٠٤,٥٠٣	١٠٥,٢١٤,٥٠٣	١١٥,٢١٥,٢١٧	١١	ودائع العملاء
٢,٠٥٨,٨٥٧	٢,٠٥٨,٨٥٧	٢٣٥,٧٦٠	١٢	مخصص ضريبة الدخل
٢٣,٤٢٠,٥٨٦	٢٣,٤٢٠,٥٨٦	١٨,٦١٠,٨٨٩	١٣	مطلوبات أخرى
<u>١٧٧,٨٧٧,٩٢١</u>	<u>١٣١,٧٨٧,٩٢١</u>	<u>١٣٤,١٤٤,٩٠٠</u>		مجموع المطلوبات

أشباه حقوق الملكية

١٤	١٧,٧٨٣,٤١٦	٤٦,٠٩٠,٠٠٠	غير البنوك والأفراد
	١٧,٧٨٣,٤١٦	٤٦,٠٩٠,٠٠٠	مجموع أشباه حقوق الملكية

حقوق المساهمين

٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠	١٥	رأس المال
٢٧,٠٣٠,٤٢٤	٢٧,٠٣٠,٤٢٤	٢٩,٧٣٢,٣٤٨	١٥	احتياطي قانوني

١٥٩,٨٤٤	١٥٩,٨٤٤	١٥٩,٨٤٤	احتياطات أخرى
٢٤١,٧١٣	٢٤١,٧١٣	٤١٠,٧٠٦	احتياطي القيمة العادلة

٣٦,٠٨٣,٦٧٦	٣٦,٠٨٣,٦٧٦	٢٥,٠٥١,١٧٣	أرباح مدوّرة
٣٥٦,٠١٥,٦٥٧	٣٥٦,٠١٥,٦٥٧	٣٨٢,٩٥٤,٠٧١	مجموع حقوق المساهمين

٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨	٥٣٤,٨٨٢,٣٨٧	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
		المصرف التجاري العراقي الإسلامي	



المصرف التجاري العراقي الإسلامي

محمد حميد دراغ الدراغ
رئيس مجلس الإدارة

بسم جابر
المدير المفوض

محمود ماضي أنعيم
المدير المالي

خضوعاً لظهورنا المرقوم ١/ والمؤرخ في ٢٠ آذار ١٩٦٠

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٧ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٢٨,٨٨٦,٦٢٥	٣٢,٧٧٩,٧٢٦	١٧ دخل تمويل ودخل مشابه
(٦٤٧,٥٨٩)	(٧١,٣٠١)	١٨ تكلفة تمويل وتكلفة مشابهة
-	(١,٤٣٧,٣٥٢)	١٩ صافي التوزيع إلى أشباه حقوق الملكية
٢٨,٢٣٩,٠٣٦	٣١,٢٧١,٠٧٣	صافي دخل التمويل ودخل مشابه
٢,٤٠٠,٠٠٠	٥,٣٦٢,٥٣٠	٢٠ إيرادات العمولات، صافي
١٧,٢٦١,١٢٦	١٠,٧٠٠,٠٧٠	٢١ أرباح تحويل عملات أجنبية
١١,١٣٠,٩١٣	٢,٣٢٣,١٤٤	٢٢ إيرادات الأخرى
٥٩,٠٣١,٠٧٥	٤٩,٦٥٦,٨١٧	إجمالي إيرادات التشغيل
(٥,٥٧٨,٥٤٠)	(٦,٥٤٤,٨٦٠)	٢٣ تكاليف الموظفين
(١,٢٥٣,٤٨٤)	(١,٤٧١,٠٩٣)	٨ اندثرات ممتلكات ومعدات وحقوق استخدام الموجودات
(١٢,٥٣٣,٤٢٥)	(١٢,٥٥٧,٥٦٦)	٢٤ مصاريف تشغيلية أخرى
(١٩,٣٦٥,٤٤٩)	(٢٠,٥٧٣,٥١٩)	إجمالي المصاريف التشغيلية
٣٩,٦٦٥,٦٢٦	٢٩,٠٨٣,٢٩٨	الأرباح التشغيلية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٦١٨,٣٦٦	(١,٨٤٨,٢١٣)	٢٥ صافي (مخصص) استرداد الخسائر الائتمانية المتوقعة
٤٠,٢٨٣,٩٩٢	٢٧,٢٣٥,٠٨٥	الربح قبل ضريبة الدخل
(٢,٠٥٦,٩٢٨)	(٢٣٣,٨٣٠)	١٢ ضريبة الدخل
٣٨,٢٢٧,٠٦٤	٢٧,٠٠١,٢٥٥	صافي ربح السنة
فلس/دينار	فلس/دينار	
٠/١٤٩	٠/٠٨٢	١٦ ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٧ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاح
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣٨,٢٢٧,٠٦٤	٢٧,٠٠١,٢٥٥	صافي ربح السنة
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة		
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال		
٨٠,٦٦٩	١٦٨,٩٩٣	٦
٨٠,٦٦٩	١٦٨,٩٩٣	الدخل الشامل الآخر
٣٨,٣٠٧,٧٣٣	٢٧,١٧٠,٢٤٨	الدخل الشامل الآخر للسنة
		إجمالي الدخل الشامل للسنة

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

		٢٠٢٥			
مجموع حقوق المساهمين	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	أرباح مدورة		احتياطي القيمة العادلة	
		دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	احتياطي قانوني	إحتياطي قانوني
٣٥٦,٠١٥,٦٥٧	٣٦,٠٨٣,٦٧٦	٢٤١,٧١٣	١٥٩,٨٤٤	٢٧,٠٣٠,٤٢٤	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠
٢٧,١٧٠,٢٤٨	٢٧,٠٠١,٢٥٥	١٦٨,٩٩٣	-	-	-
-	(٢,٧٠١,٩٢٤)	-	-	٢,٧٠١,٩٢٤	-
-	(٣٥,١٠٠,٠٠٠)	-	-	-	٣٥,١٠٠,٠٠٠
(٢٣١,٨٣٤)	(٢٣١,٨٣٤)	-	-	-	-
٣٨٢,٩٥٤,٠٧١	٢٥,٠٥١,١٧٣	٤١٠,٧٠٦	١٥٩,٨٤٤	٢٩,٧٣٢,٣٤٨	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠
٢٠٢٤					
٣١٧,٧٠٧,٩٢٤	٤٤,١٧٤,٢٩٩	١٦١,٠٤٤	١٥٩,٨٤٤	٢٣,٢١٢,٧٣٧	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٣٨,٣٠٧,٧٣٣	٣٨,٢٢٧,٠٦٤	٨٠,٦٦٩	-	-	-
-	(٣,٨١٧,٦٨٧)	-	-	٣,٨١٧,٦٨٧	-
-	(٤٢,٥٠٠,٠٠٠)	-	-	-	٤٢,٥٠٠,٠٠٠
٣٥٦,٠١٥,٦٥٧	٣٦,٠٨٣,٦٧٦	٢٤١,٧١٣	١٥٩,٨٤٤	٢٧,٠٣٠,٤٢٤	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠

*أقرت الهيئة العامة للمصرف بتاريخ ٢٤ ايار ٢٠٢٥ زيادة رأس المال بمبلغ ٣٥,١ مليار دينار عراقي وقد تحمل المصرف تكاليف متعلقة مباشرة بهذه الزيادة بمبلغ ٢٣١,٨٣٤ ألف دينار عراقي خلال السنة لإكمال الموافقات المطلوبة للزيادة، تم اكمال زيادة رأس المال بتاريخ ١٥ تموز ٢٠٢٥ ليصبح ٣٢٧,٦ مليار دينار عراقي.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٧ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	الأنشطة التشغيلية
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)		
٤٠,٢٨٣,٩٩٢	٢٧,٢٣٥,٠٨٥		الربح قبل ضريبة الدخل
			تعديلات لبنود:
(١٠,٨٤١,٢٩٣)	(٢,٠٧١,٧٠١)	٢٢	إسترداد مخصصات متنوعة
١,١٧٥,٢٢١	١,٠٧٥,٨٣٣		مستحقات متنوعة
١,٢٥٣,٤٨٤	١,٤٧١,٠٩٣		اندثارات ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات
٧٠٤,٨١٦	-		مخصص موجودات تم الاستحواذ عليها
٨٨,٢١٩	٧١,٣٠١		تكاليف تمويلية على عقود الإيجارات
(٣٥١,١١٤)	١,٨٤٩,١٠٩		صافي مخصص (إسترداد) الخسائر الائتمانية المتوقعة
(١,٢٩٩,٣٩٠)	(١,٦٥٠)		أرباح بيع ممتلكات ومعدات
١,٣٤٦,٩٨٠	-		خسائر بيع استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفذة
(٢,٢٩٠)	٢,٢٧٤		خسائر (أرباح) عن تعديلات عقود الإيجارات
٣٢,٣٥٨,٦٢٥	٢٩,٦٣١,٣٤٤		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات
			التغير في الأصول والالتزامات
٤,١٢٥,٧٧٣	٥٥٥,١١٥		النقصان في مدينو التمويل، صافي
٩٦١,٤٣٨	(٣,٠٠٦,٦٤٢)		(الزيادة) النقصان في الموجودات الأخرى
١٩,٣١٧,٤٦٨	(١٨,٣٠٥,٨٧٠)		(النقصان) الزيادة في ودائع العملاء وأشباه حقوق الملكية
٤٢٠,٣٦٦	(١,٥٨٤,٦٦٦)		(النقصان) الزيادة في المطلوبات الأخرى
١,٠٠٠,٠٠٠	-		النقصان (الزيادة) في حساب المؤسسات المالية تحت التأسيس
٥,١٥٥,٧٧١	(٤,٤٠٨,٣١٥)		(الزيادة) النقصان في الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي العراقي
٣٤,٠٤٢	(١٠٩,٩٩٥)		(الزيادة) النقصان في احتياطي تأمينات خطابات الضمان لدى البنك المركزي
٦٣,٣٧٣,٤٨٣	٢,٧٧٠,٩٧١		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة
(٣,١٤٧,٤٣٢)	(٢,٠٥٦,٩٢٧)		ضريبة الدخل المدفوعة
٦٠,٢٢٦,٠٥١	٧١٤,٠٤٤		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(١٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	(١١٠,٠٠٠,٠٠٠)		شراء استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفذة
٥٦,٠٠٣,٩٩٣	٨٥,٥٦٢,٥٠٤		استحقاق استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفذة
٣٩,٩١٨,٠٢٠	٣٤,٤٢٥,٢٢٨		بيع استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفذة
١,٦٢٥,٠٠٨	١,٦٥٠		المستحصل من بيع الممتلكات
(٢,٠٤٨,٨٨٦)	(٢,٨٢٨,٣٠٣)		شراء ممتلكات ومعدات و مشاريع تحت التنفيذ
(٢٤,٥٠١,٨٦٥)	٧,١٦١,٠٧٩		صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(٢٤٥,٢٤٣)	(٢,١٥٠,٤٥٥)		أرباح أسهم مدفوعة
(٢٨٨,٤٧١)	(٣٠٢,٦٤٥)		الإيجار المدفوع خلال السنة
-	(٢٣١,٨٣٤)		تكاليف زيادة رأس المال
(٥٣٣,٧١٤)	(٢,٦٨٤,٩٣٤)		صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية
٣٥,١٩٠,٤٧٢	٥,١٩٠,١٨٩		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
١١٢,٣٠٩,٢٣٧	١٤٧,٤٩٩,٧٠٩	٢٧	النقد وما في حكمه في بداية السنة
١٤٧,٤٩٩,٧٠٩	١٥٢,٦٨٩,٨٩٨	٢٧	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٧ جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة الدخل والإسناد المتعلق بأشباه حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٥	
دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	
مراجعة	
٣٢,٧٧٩,٧٢٦	إجمالي دخل التمويل والدخل المشابه
(٢٩,٤٤٢,٧٧٦)	مخصوماً منه: الدخل غير العائد إلى أشباه حقوق الملكية
٣,٣٣٦,٩٥٠	
	معدلة لما يلي:
(١,٦٣٤,٠٦٥)	مخصوماً منه: المصروفات العائدة إلى أشباه حقوق الملكية
(٢٦٣,١٨٠)	مخصوماً منه: حصة البنك من الدخل الخاص به / حصته من الاستثمارات
٢٠٢,٣٢٧	يضاف إليه: صافي استرداد الخسائر الائتمانية المتوقعة - العائدة إلى أشباه حقوق الملكية
١,٦٤٢,٠٣٢	مجموع الدخل المتاح إلى أشباه حقوق الملكية
(٢٠٤,٦٨٠)	مخصوماً منه: أتعاب وكيل الوكالة
١,٤٣٧,٣٥٢	صافي التوزيع إلى أشباه حقوق الملكية *

* تتكون أشباه حقوق الملكية من حسابات الوكالة.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١. معلومات عامة

إن المصرف التجاري العراقي الاسلامي هو شركة مساهمة خاصة عراقية يقوم بتقديم خدمات مالية ومصرفية للأفراد والشركات في العراق. تأسس المصرف بتاريخ ١١ شباط ١٩٩٢ بموجب شهادة التسجيل المرقمة م.ش/٤٥٢٤، يقدم المصرف جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال فروعه العشر الموزعة في بغداد والبصرة والنجف. يقع الفرع الرئيسي للمصرف في بغداد - شارع السعدون.

يعتبر المصرف تابعاً لبئيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك البحرين") (المعروف سابقاً ببنك الأهلي المتحد) ("الشركة الأم") ويمتلك ٨٥,٣٪ من رأس مال البنك (٢٠٢٤: ٨٥,٣٪). يتم دمج البيانات المالية الموحدة للبنك مع البيانات المالية الموحدة للجهة الأم.

بدأ المصرف عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، ويقدم حالياً مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

يملك المصرف ١٠٠٪ (٢٠٢٤: ١٠٠٪) في شركة تابعة، شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية ("الشركة التابعة"). تم تسجيل الشركة في العراق بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٨. تعتبر الوساطة المالية هي النشاط الرئيسي للشركة. إن المصرف والشركة التابعة له يطلق عليهم تسمية ("المصرف").

٢. السياسات المحاسبية

٢.١ أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، ووفقاً للأحكام والمبادئ الشرعية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف. أما المعلومات المالية الواردة ضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، فقد سبق إعدادها والإفصاح عنها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). وبالنسبة للسياسات المحاسبية المطبقة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للفترة المقارنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، فيرجى الرجوع إلى البيانات المالية الموحدة المدققة.

وفيما يتعلق بالمسائل التي لم تتناولها معايير المحاسبة المالية (FAS)، يعتمد المصرف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات غير المحتفظ بها للمتاجرة من خلال الدخل الشامل الآخر، والتي تم قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ البيانات المالية الموحدة.

تُعرض البيانات المالية الموحدة بالدينار العراقي، مقربة إلى أقرب ألف دينار عراقي ما لم يُذكر خلاف ذلك. ويُعدّ الدينار العراقي العملة الوظيفية للمصرف وشركته التابعة.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٢.٢ تطبيق إطار إعداد التقارير المالية لأيو في للمرة الأولى

نتيجة للتغيير في إطار إعداد التقارير المالية من معايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى معايير المحاسبة المالية لأيو في، اعتمد المصرف تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ٣٦ - تطبيق معايير المحاسبة المالية لأيو في للمرة الأولى في سنة ٢٠٢٥.

تماشياً مع معيار المحاسبة المالية رقم ٣٦، قام المصرف بعرض ثلاث فترات لإعداد التقارير المالية في قائمة المركز المالي الموحدة، كما في نهاية السنة الحالية، كما في بداية السنة الحالية، وكما في نهاية السنة السابقة المعروضة. كما يتطلب المعيار من المصرف تقديم الآثار الانتقالية الناتجة عن تطبيق إطار أيو في للمرة الأولى كما مبين في الإيضاح ٣٦. وفقاً لتقييم الإدارة، لا يوجد تأثير انتقالي جوهري باستثناء التغيير في التصنيف وطريقة العرض فيما يتعلق بالأرباح المستحقة وحسابات أشباه حقوق الملكية.

٣.٢ أسس توحيد القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف والشركة التابعة له والخاضعة لسيطرته كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ حيث أن لدى المصرف القدرة على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة لغرض الحصول على المنافع من أنشطتها. تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والايادات والمصروفات بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد. تم إعداد القوائم المالية الخاصة بالشركة التابعة لنفس السنة كون المصرف يتبع سياسات محاسبية ثابتة. يبلغ رأس المال المدفوع للشركة التابعة ٢٠٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٢٠٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي) والذي يملك المصرف نسبة ١٠٠٪ منه كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ١٠٠٪). الاستثمار في الوساطة المالية هو النشاط الرئيسي للشركة التابعة. تم توحيد القوائم المالية للشركة التابعة بالكامل من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة حتى تاريخ فقدان المصرف لتلك السيطرة.

٤.٢ المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

قام المصرف التجاري العراقي الاسلامي بتطبيق المعايير والتعديلات التالية بدءاً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥:

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٥) - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٥) "شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)" في عام ٢٠٢٣. ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالأدوات المصنفة ضمن شبه حقوق الملكية، مثل حسابات الاستثمار والأدوات المماثلة المستثمرة لدى المؤسسات المالية الإسلامية.

وتُعد شبه حقوق الملكية أحد عناصر البيانات المالية للمؤسسة بما يتوافق مع "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ويسري تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. وتقوم الإدارة حالياً بدراسة وتقييم أثر تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية للمصرف.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تتمة)

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٦) – الأصول الخارجة عن الميزانية تحت الإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٦) "الأصول الخارجة عن الميزانية تحت الإدارة" في عام ٢٠٢٣. ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالأصول الخارجة عن الميزانية تحت الإدارة، بما يتوافق مع "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ويسري تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. وتقوم الإدارة حاليًا بدراسة وتقييم أثر تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية للمصرف.

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٧) – نقل الأصول بين صناديق الاستثمار

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٧) "نقل الأصول بين صناديق الاستثمار" في عام ٢٠٢٣. ويهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ المعمول بها فيما يتعلق بنقل الأصول بين مختلف صناديق الاستثمار في المؤسسة المالية الإسلامية.

ويسري تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. وتقوم الإدارة حاليًا بدراسة وتقييم أثر تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية للمصرف.

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٨) – الهدايا الترويجية والجوائز

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٨) في عام ٢٠٢٤. ويهدف هذا المعيار إلى تحديد المبادئ المحاسبية وإعداد التقارير المالية المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن الهدايا الترويجية والجوائز التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها، بما في ذلك حاملي شبه حقوق الملكية وحاملي حسابات الاستثمار الأخرى.

ويصبح هذا المعيار نافذ المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦. ومن المتوقع أن يبدأ تطبيقه اعتبارًا من هذا التاريخ، ولا يُتوقع أن يكون له أثر جوهري على المصرف عند التنفيذ.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

ندرج ادناه السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة والتي تم اتباعها بشكل ثابت.

ترجمة العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. حيث تدرج جميع الفروقات إلى "صافي أرباح فروقات تحويل عملات اجنبية" في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. حيث يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

تصنيف وقياس الأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الإثبات المبدئي على الغرض الذي من أجله تم اقتناء الأدوات المالية وعلى خصائصها. يتم إثبات جميع الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى البنود غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تضاف إليها تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى اقتناؤها أو إصدارها. يتم إطفاء العلاوات والخصومات على أسس منتظمة حتى تاريخ استحقاقها باستخدام طريقة السعر الفعلي وترحل إلى دخل العوائد أو مصروفات العوائد، حسب مقتضى الحال.

أ) تاريخ الاعتراف

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه المصرف بتسليم أو توصيل الموجود. المشتريات أو المبيعات العادية هي تلك التي تتعلق بشراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

ب) مدينو تمويل

مدينو تمويل هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة ولا يتم تداولها في السوق النشطة. بعد الإثبات المبدئي، يتم لاحقاً قياس التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، بعد خصم أي مبالغ تم شطبها ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والعوائد المعلقة. يتم إثبات الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة تلك الموجودات في قائمة الدخل الموحدة ضمن "مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة" وحساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في الميزانية الموحدة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الاقتناء والرسوم التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر العوائد الفعلية. يتم تضمين الإطفاء ضمن "إيرادات العوائد" في قائمة الدخل الموحدة. يتم تعليق العوائد والعمولات الناشئة عن الائتمان الغير عامل عند انخفاض قيمة القروض وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي.

ج) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تتضمن استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لن يتم بيعها في المستقبل القريب. كما يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغيير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة بما فيه التغيير في القيمة العادلة الناتج عن تسجيل فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملة الاجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة، وضمن حقوق الملكية الموحدة. ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة الى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة. لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني. كما يتم الاعتراف بإيرادات الأرباح ضمن قائمة الدخل الموحدة عند نشوء حق للمصرف باستلام الأرباح.

د) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة

يتم قياس استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة التي تهدف ادارة المصرف وفقاً لنموذج اعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من اصل الدين والريح على رصيد الدين القائم.

يتم قياس هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويتم الاطفاء باستخدام الطريقة الفعالة مطروحاً منها مخصص التدني؛ ويتم قيد اي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة .

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية

إن احتساب المصرف للمخصصات المتوقعة للخسائر الائتمانية هي نتائج النماذج المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. يعكس نموذج انخفاض قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي المتعلقة بأحداث حدوث التعثر في السداد إما (١) على مدى الاثني عشر شهراً التالية أو (٢) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية تبعاً لتدهور الائتمان اعتباراً من تاريخ الاثبات المبدئي. يعكس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة نتائج غير متحيزة ونماذج الاحتمالات المرجحة والتي تأخذ في الاعتبار سيناريوهات متعددة تستند إلى توقعات معقولة ومُدعّمة.

تنتج الخسائر الائتمانية المتوقعة من احتمالية حدوث التعثر في السداد (PD) وقيمة التعرض للتعثر في السداد (EAD) والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد (LGD). تمثل احتمالية حدوث التعثر في السداد احتمالية تعثر المقرض في سداد التزاماته المالية، إما على مدى الاثني عشر شهراً القادمة أو على مدى العمر المتبقي للالتزام. إن قيمة التعرض للتعثر في السداد هو تقدير للتعرض للتعثر في السداد في تاريخ مستقبلي، بالأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرضات الممولة بعد تاريخ إعداد التقرير المالية بما في ذلك المبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم. يتم تحديد قيمة التعرض للتعثر في السداد للتعرضات غير الممولة بما في ذلك الارتباطات غير المسحوبة من خلال وقع خبرة التحليل السلوكي وعوامل التحويل الائتماني التنظيمية. تحدد الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد الخسارة المحتملة من التعرض في حالة التعثر في السداد. تتمثل المحددات الرئيسية للخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد، من بين أمور أخرى، في بيانات الاسترداد/الخسارة السابقة لكل قطاع من القطاعات وبيانات الخسارة الخارجية وفترة الاسترداد المتوقعة ومعدل الخصم والتوجيهات التنظيمية وعوامل أخرى.

يقيس نموذج انخفاض القيمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام نهج من ثلاث مراحل يستند إلى مدى تدهور الائتمان منذ منحه كما هو موضح أدناه:

المرحلة ١ - قياس وإثبات مخصص الخسارة الائتمانية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً للأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي. تعتبر جميع الموجودات ذات الدرجة الاستثمارية هي ضمن المرحلة ١ وفقاً لسياسة المصرف بموجب افتراضات المخاطر الائتمانية المنخفضة، إلا في الحالات التي تتجاوز موعد استحقاقها ٣٠ يوماً (قابلة للنقض) أو ٦٠ يوماً (غير قابلة للنقض).

المرحلة ٢ - إذا زادت المخاطر الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي، (سواء تم تقييمها على أساس فردي أو جماعي)، ومن ثم فإنها تقيس وتثبت مخصص الخسارة الائتمانية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. تتمثل الدوافع الرئيسية باعتبار الموجود بأنه ضمن المرحلة ٢ وفقاً لسياسة المصرف فيما يلي:

- التغيرات في تصنيف المخاطر منذ منحها. حيثما يتدهور التغير في التصنيف بشكل جوهري، يتم تلقائياً ترحيل التكلفة المطفأة للموجودات المالية إلى المرحلة ٢.
- عدد الأيام التي فات موعد استحقاقها (٣٠ يوماً - قابلة للنقض) خاضعة للموافقة بناءً على قرار لجنة العمل التابعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ ٦٠ يوماً (غير قابلة للنقض).
- التأخير في المراجعات الائتمانية أو حل الاستثناءات الائتمانية التي تخضع لقرار لجنة العمل.
- ضعف محدد في القطاع أو البلد الذي يخضع لقرار لجنة العمل.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

أي مؤشرات محددة أخرى بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما فيما يتعلق بالملتزم أو التعرض على سبيل المثال لا الحصر، المتأخرات مع المقرضين الآخرين والدعاوى القضائية المرفوعة ضد الملتزم من قبل المقرضين / الدائنين الآخرين والتغيرات السلبية في مؤشرات السوق للأداء المالي وما إلى ذلك، وتحدد لجنة العمل بأن هذا يمثل تدهوراً جوهرياً في جودة الائتمان وما إلى ذلك.

المرحلة ٣ - يتم تضمين الأدوات المالية التي توجد لديها دليل موضوعي لانخفاض القيمة والتي يتم اعتبارها بأنها منخفضة القيمة ائتمانياً في هذه المرحلة. على غرار المرحلة ٢، فإن مخصص الخسارة الائتمانية يشمل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

إدراج معلومات النظرة المستقبلية

يدرج المصرف معلومات النظرة المستقبلية في كل من تقييماته لتحديد ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للأداة بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي وقياسها لتوقيت دورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. قام المصرف بإجراء تحليل من واقع خبرته وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على المخاطر الائتمانية والخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق المتغيرات الاقتصادية المتوقعة على العلاقات المتدهورة لتحديد التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. تتضمن العوامل الاقتصادية الكلية التي تم أخذها في الاعتبار على المتغيرات المتعلقة بالنفط وإجمالي الناتج المحلي والبطالة والمؤشرات العقارية. يتم إجراء مراجعة بصورة منتظمة للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

تعريف التعثر في السداد

يتم فحص الموجودات المالية التي تخضع لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة حول ما إذا كانت منخفضة القيمة ائتمانياً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية منخفضة القيمة ائتمانياً على خرق للعقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الربح على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المقترض سيعمل إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع دفع المقترضين أو الجهات المصدرة في المصرف أو الشروط الاقتصادية التي ترتبط بالتعثر في السداد في المصرف. يواصل المصرف سياسته المتعلقة بمعالجة الأدوات المالية كمنخفضة القيمة ائتمانياً ضمن فئة المرحلة ٣ عندما تكون المدفوعات على المبلغ الأصلي أو الربح على المبلغ الأصلي القائم متأخرة عند السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- يحتفظ المصرف بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ أو
- عندما (أ) يقوم بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه حول السيطرة على هذا الأصل.

يستبعد الالتزام المالي عند الإغفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو الغاؤه أو انقضاء أجله. عند استبدال التزام مالي بآخر من نفس جهة التمويل ووفقاً لشروط مختلفة بشكل جوهري، أو في حالة التعديل الجوهري في شروط الالتزام الحالي، يتم التعامل مع هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقيق للالتزام جديد.

تحديد القيمة العادلة

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة مبنية على أسعار السوق المتداولة أو أسعار التاجر (سعر الطلب للمراكز طويلة الأجل وسعر العرض للمراكز قصيرة الأجل)، دون أي خصم لتكاليف المعاملة المالية.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى غير المدرجة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم مناسبة بما فيها استخدام النماذج الحسابية، المقارنة مع أدوات مالية مماثلة التي لها أسعار في السوق النشط ولكن عندما تكون بيانات السوق النشط غير متوفرة يتم استخدام الفرضيات من أجل الوصول إلى القيمة العادلة. إن هذه الفرضيات تتضمن الاعتبارات الخاصة بالسيولة وكذلك المدخلات مثل النقلب للمشتقات المالية طويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفعات المقدمة ومعدلات التعثر للسندات المدعومة بإصول.

التقاص الادوات المالية

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الشروط القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت. وليس هذا هو الحال بشكل عام مع اتفاقيات المقاصة الرئيسية، وبالتالي، يتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالأجمالي في قائمة المركز المالي الموحدة.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٢.٥ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الضمانات المالية

يتضمن النشاط الجاري للمصرف منح الضمانات المالية والتي تشمل على الاعتمادات المستندية خطابات الضمان وخطابات القبول. يتم الاعتراف بالضمانات المالية بشكل اولي في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة ضمن "المطلوبات الأخرى". بعد الاعتراف الاول، يتم قياس التزامات المصرف بالاقساط المطفأة او افضل تقدير للتكاليف المطلوبة لتسوية الالتزامات المالية الناجمة عن الضمان ايهما اعلى.

يتم ادراج أي زيادة بالالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة تحت "صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة". يتم الاعتراف بالاقساط المستلمة في قائمة الدخل الموحدة تحت "صافي إيرادات العمولات" بطريقة القسط الثابت على عمر الضمان. يتم احتساب مخصص الخسارة المتوقعة على الضمانات المالية على أساس المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل العقد بعد خصم أية مبالغ يتوقع المصرف استردادها.

الاعتراف بالإيرادات والمصروفات

يتم الاعتراف بالإيراد طالما ان هناك منفعة اقتصادية ستتحقق للمصرف وانه يمكن قياسه بشكل موثوق. يتم استيفاء المعايير ادناه قبل الاعتراف بالإيراد:

- الأرباح والدخل المشابه والمصروف

يتم تسجيل العوائد المدينة والدائنة لكافة الاستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة وفق الطريقة الفعالة التي من خلالها يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الداخلة او الخارجة عن هذه الأدوات من صافي القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية. يتم استبعاد العوائد التي مضى على استحقاقها ٩٠ يوم او اكثر من العوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والموجودات المالية الأخرى ولا يتم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل الموحدة.

- إيرادات العمولات

يتم التعامل مع رسوم الائتمان كجزء لا يتجزأ من معدل الطريقة الفعالة للأدوات المالية ويتم الاعتراف بها على مدار عمرها، إلا عندما يتم بيع المخاطر الأساسية إلى طرف ثالث يتم فيه الاعتراف بها فوراً. يتم احتساب الرسوم أو الرسوم المرتبطة ببعض التزامات الأداء عند الوفاء بتلك الالتزامات. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند استحقاقها.

- ايراد أرباح الأسهم يتم الاعتراف بالإيراد عند نشوء حق للمصرف باستلام الأرباح.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه كما هو مذكور في قائمة التدفقات النقدية من النقد، الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي، الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ المنح.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد تنزيل الاندثار المتراكم وخسائر التدني المتراكمة إن وجدت. يتم معالجة التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع بواسطة تغيير فترة أو طريقة الاندثار حسب الحاجة ويتم معاملتها كتغير في السياسات المحاسبية. تظهر المشاريع تحت التنفيذ بالكلفة مطروحاً منه خسائر التدني إن وجدت.

يتم إحتساب الاندثار (باستثناء الأراضي حيث أن الأراضي لا تتدثر) باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

العمر الإنتاجي (سنوات)	
٢٠	مباني
٥	معدات واجهزة
٥	وسائط نقل
٥	أثاث
٥	أجهزة حاسوب/ أنظمة إلكترونية

يتم شطب أي بند من الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام الأصل أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب الأصل في "الإيرادات التشغيلية الأخرى" أو "المصروفات التشغيلية الأخرى" في قائمة الدخل الموحدة في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المصرف إلزام حالي (قانوني أو استدلائي) ناشئ عن أحداث سابقة، وأن تسديد هذه الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الإيجارات

(أ) حق استخدام الموجودات

يقوم المصرف بإثبات حق استخدام الموجودات في تاريخ بداية عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس حق استخدام الموجودات بالتكلفة، مخصصاً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس للالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة حق استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار مخصصاً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم يكن المصرف متأكد بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم إستهلاك حق استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع حق استخدام الموجودات إلى الانخفاض في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة لحق استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات وحق استخدام الموجودات، صافي في قائمة المركز المالي الموحدة.

(ب) إلتزامات عقد الإيجار

في تاريخ بداية عقد الإيجار، يقوم المصرف بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، يستخدم المصرف معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الربح الضمني في عقد الإيجار بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الأرباح الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة للالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير جوهري في مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي والمثبتة ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة.

الضرائب

ضريبة الدخل الحالية

يتم قياس الأصول والالتزامات الضريبية للسنة الحالية والسنوات السابقة على أساس المبالغ المتوقع تحصيلها أو دفعها للهيئة العامة للضرائب، وبما يتلائم مع معيار المحاسبة الدولي ١٢.

إن النسب الضريبية والقوانين الضريبية المستخدمة لاحتساب المبالغ هي تلك النافذة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحد.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الضريبة المؤجلة

يتم تصنيف الضريبة المؤجلة عن الفروقات المؤقتة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لأغراض التقارير المالية.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة فيما عدا الفروقات المؤقتة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة حيث يمكن السيطرة على توقيت عكس الفروقات المؤقتة ومن المحتمل أن لا يتم عكس الفروقات المؤقتة في المستقبل المنظور

يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة القابلة للاستقطاع وتحويل المبالغ الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن يكون الربح الخاضع للضريبة متاحا مقابل الفروق المؤقتة القابلة للخضم وإحالة الإقرارات الضريبية غير المستخدمة ويمكن استخدام الخسائر الضريبية غير المستخدمة.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ كل تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح فيه من غير المحتمل وجود أرباح ضريبية كافية للسماح باستخدام أو استخدام جزء من أصل الضريبة المؤجلة. يتم إعادة تقييم الموجودات الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في تاريخ كل تقرير ويتم الاعتراف بها إلى الحد الذي يصبح فيه من المحتمل أن الربح المستقبلي الخاضع للضريبة سيسمح باسترداد أصل الضريبة المؤجلة.

معلومات القطاعات

قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى.

الموجودات التي تم الاستحواذ عليها

تظهر الموجودات التي تم الاستحواذ عليها من قبل المصرف وفاء لديون مستحقة في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "ممتلكات ومعدات وحقوق استخدام الموجودات، صافي" بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة أيهما أقل. يجب استخدام هذه الموجودات من قبل المصرف في عملياته أو بيعها في غضون عامين من تاريخ الاستحواذ. وبخلاف ذلك ، يطلب البنك المركزي العراقي من المصرف تسجيل مخصصات مقابل هذه الموجودات بعد انقضاء فترة السنتين.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٦.٢ الفرضيات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) ويتطلب استخدام بعض الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على مقدار المبلغ عنها من الموجودات والمطلوبات، فإنه يقتضي من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. مثل هذه التقديرات والافتراضات والأحكام يتم تقييمها باستمرار وتستند إلى التجربة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك الحصول على المشورة المهنية والتوقعات للأحداث في المستقبل.

إن أهم استخدامات الاجتهادات والتقديرات هي كالتالي:

نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يأخذ المصرف في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. بصورة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة.

عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المصرف لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يتم الأخذ في الاعتبار:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لأداء المحفظة؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات العوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما يتطلب عمل عدد من الاجتهادات الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض للتعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٦.٢ الفرضيات والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

المخصصات مقابل القضايا

يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد المصرف اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشاري المصرف والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

مخصص ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية.

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات بشكل دوري لغايات احتساب الاندثار السنوي اعتماداً على الحالة العامة لتلك الممتلكات والمعدات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بإجراء تقييم لقدرة المصرف على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المصرف لديه المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الجوهرية حول قدرة المصرف الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم وضع تقديرات لتحديد القيم العادلة للموجودات المالية والمشتقات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة. تستند تلك التقديرات بالضرورة على افتراضات حول عدة عوامل تتضمن على درجات مختلفة من الرأي وعدم التيقن، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل تلك التقديرات.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
٢٠,٠٥٥,٩٩٥	٢٩,٦٣٤,٥٥٣	نقد في الخزينة *
		أرصدة لدى البنك المركزي العراقي:
١٠٠,٧١١,٩٤٦	٥٣,٨٣٦,٩٦٦	حسابات جارية
٢٣,٤٧٢,٢٢٤	٢٧,٨٨٠,٥٣٩	احتياطي نقدي قانوني **
٥٥٨,٤٥١	٦٦٨,٤٤٦	احتياطي تأمينات خطابات ضمان ***
٢٣,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	مؤسسات مالية تحت التأسيس و زيادة رأس المال ****
١٢٤,٧٦٥,٦٢١	٨٢,٤٠٨,٩٥١	
١٤٤,٨٢١,٦١٦	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	

* يتضمن النقد في الخزينة عملات اجنبية بلغ رصيدها ٩,٢١٨,٩٧٨ الف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: مبلغ ١١,٧٤٧,٢٨٧ الف دينار عراقي).

** تمثل هذه المبالغ متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني لدى البنك المركزي العراقي، وهي لا تحمل عائد وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية. تبلغ نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لجميع الودائع الخاصة بعملة الدينار والعملات الاخرى ١٨٪ من الودائع الكلية، اما الودائع الخاصة بالدولار الامريكي فان نسبتها تمثل ٢٠٪.

*** حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ ٢ أيار ٢٠١٧ تم البدء بحجز مبالغ احتياطيات تأمينات خطابات الضمان. حيث تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها، وهي لا تحمل ربح وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية.

**** تمثل هذه المبالغ ودايع مدفوعة من قبل شركات قيد التأسيس، يقوم المصرف بإيداع هذه المبالغ في حساب خاص لدى البنك المركزي العراقي. هذه المبالغ لا تحمل ربح وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للمصرف.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٤. أرصدة لدى المصارف، بالصافي

٢٠٢٥			
داخل العراق	خارج العراق	المجموع	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
١١٠,٣٥٥	٥٨,٤٦٢,١٥٨	٥٨,٥٧٢,٥١٣	حسابات جارية وتحت الطلب
-	١٠,٧٢٨,٩٠٠	١٠,٧٢٨,٩٠٠	ودائع مع المصارف - وكالة
(٥)	(٣,٨٥٧)	(٣,٨٦٢)	يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية
١١٠,٣٥٠	٦٩,١٨٧,٢٠١	٦٩,٢٩٧,٥٥١	المتوقعة *
٢٠٢٤			
داخل العراق	خارج العراق	المجموع	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
٩٥,٦٠٠	١٨,٥٦٠,١٤٣	١٨,٦٥٥,٧٤٣	حسابات جارية وتحت الطلب
-	٩,١٧٠,٠٠٠	٩,١٧٠,٠٠٠	ودائع مع المصارف - وكالة
(١,٨٨٣)	-	(١,٨٨٣)	يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية
٩٣,٧١٧	٢٧,٧٣٠,١٤٣	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	المتوقعة *

بلغت الودائع التي لا تحمل عوائد مبلغ ٥٨,٥٧٢,٥١٣ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٨,٦٥٥,٧٤٣ ألف دينار عراقي).

بلغت الودائع التي تحمل عوائد مبلغ ١٠,٧٢٨,٩٠٠ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ٩,١٧٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي).

تشمل الأرصدة لدى المصارف عملات اجنبية بلغت قيمتها ٦٩,١٩٢,٣٠١ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٢٧,٧٣٠,٢١٥ ألف دينار عراقي). لا تتضمن الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى أي حسابات مستحقة او أرصدة متدنية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٤. أرصدة لدى المصارف، بالصافي (تتمة)

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٦٩,٣٠١,٤١٣	-	-	٦٩,٣٠١,٤١٣	درجة تصنيف عادية
٦٩,٣٠١,٤١٣	-	-	٦٩,٣٠١,٤١٣	
	-	-		يطرح: مخصص الخسائر
(٣,٨٦٢)	-	-	(٣,٨٦٢)	الائتمانية المتوقعة
٦٩,٢٩٧,٥٥١	-	-	٦٩,٢٩٧,٥٥١	

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٢٧,٨٢٥,٧٤٣	-	-	٢٧,٨٢٥,٧٤٣	درجة تصنيف عادية
٢٧,٨٢٥,٧٤٣	-	-	٢٧,٨٢٥,٧٤٣	
	-	-		يطرح: مخصص الخسائر
(١,٨٨٣)	-	-	(١,٨٨٣)	الائتمانية المتوقعة
٢٧,٨٢٣,٨٦٠	-	-	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	

* الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لأرصدة لدى المصارف كما موضح في الجدول أدناه:

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١,٨٨٣	-	-	١,٨٨٣	كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
١,٩٧٩	-	-	١,٩٧٩	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣,٨٦٢	-	-	٣,٨٦٢	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٤. أرصدة لدى المصارف ، بالصافي (تتمة)

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٢,٠٣٩	-	-	٢,٠٣٩	كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(١٥٦)	-	-	(١٥٦)	صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
١,٨٨٣	-	-	١,٨٨٣	كما في ٣١ كانون الأول

٥. مدينو تمويل، بالصافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٨,٤٥٧,٢١٤	٨,٠٧٣,٥٣٤	مدينو تمويل
(٥٦٦,٢٣٨)	(٧٩٩,٤٠٨)	ارباح مؤجلة
٧,٨٩٠,٩٧٦	٧,٢٧٤,١٢٦	أجمالي مدينو التمويل
(٣٩٨,١٤٤)	(١٣٢,٤٢٨)	يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة *
(٦٦,٢٨١)	(٤,٥٤٦)	يطرح: ارباح معلقة **
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,١٣٧,١٥٢	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٥. مدينو تمويل، بالصافي (تتمة)

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٧,٢٣٩,٦٤٦	-	٢١٥,٦٨٩	٧,٠٢٣,٩٥٧	درجة تصنيف عادية
				منخفضة القيمة مطروحاً منها
٢٩,٩٣٤	٢٩,٩٣٤	-	-	الارباح المعلقة
٧,٢٦٩,٥٨٠	٢٩,٩٣٤	٢١٥,٦٨٩	٧,٠٢٣,٩٥٧	
				يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية
(١٣٢,٤٢٨)	(٢٤,١٦١)	(٥,٢٤٣)	(١٠٣,٠٢٤)	المتوقعة
٧,١٣٧,١٥٢	٥,٧٧٣	٢١٠,٤٤٦	٦,٩٢٠,٩٣٣	

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٧,٥٨٤,١٣٠	-	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	درجة تصنيف عادية
				منخفضة القيمة مطروحاً منها
٢٤٠,٥٦٥	٢٤٠,٥٦٥	-	-	الارباح المعلقة
٧,٨٢٤,٦٩٥	٢٤٠,٥٦٥	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	
				يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية
(٣٩٨,١٤٤)	(٢١٠,٧١٧)	(١٠٥,١٥٨)	(٨٢,٢٦٩)	المتوقعة
٧,٤٢٦,٥٥١	٢٩,٨٤٨	٢٣٢,٤٠٢	٧,١٦٤,٣٠١	

فيما يلي الحركة على مدينو تمويل بعد خصم الارباح المعلقة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ كما يلي :

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٧,٨٢٤,٦٩٥	٢٤٠,٥٦٥	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
٥,٥٧٧,٢٧٨	-	-	٥,٥٧٧,٢٧٨	الاضافات خلال السنة
(٦,١٣٢,٣٩٣)	(٢١٠,٦٣١)	(٧٩٥,٣٠٩)	(٥,١٢٦,٤٥٣)	المبالغ المدفوعة خلال السنة
-	-	٦٧٣,٤٣٨	(٦٧٣,٤٣٨)	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
٧,٢٦٩,٥٨٠	٢٩,٩٣٤	٢١٥,٦٨٩	٧,٠٢٣,٩٥٧	كما في ٣١ كانون الاول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٥. مدينو تمويل، بالصافي (تتمة)

فيما يلي الحركة على مدينو تمويل بعد خصم الأرباح المعلقة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ كما يلي :

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدينانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١١,٩٥٠,٤٦٨	٥٣٥,٧٦٠	٧٤٨,٣٤٤	١٠,٦٦٦,٣٦٤	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	الإضافات خلال السنة
(٤,١٢٥,٧٧٣)	(٦١٠,٥٤١)	(٨٣٠,٢٢٨)	(٢,٦٨٥,٠٠٤)	المبالغ المدفوعة خلال السنة
-	٩٧,١٠٤	٦٣٧,٦٨٦	(٧٣٤,٧٩٠)	المحول من المرحلة ١
-	٢١٨,٢٤٢	(٢١٨,٢٤٢)	-	المحول من المرحلة ٢
٧,٨٢٤,٦٩٥	٢٤٠,٥٦٥	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	كما في ٣١ كانون الأول

* إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مدينو تمويل هي كما يلي:

٢٠٢٥

دينار عراقي (بآلاف الدينانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٩٨,١٤٤	٢١٠,٧١٧	١٠٥,١٥٨	٨٢,٢٦٩	كما في ١ كانون الثاني
-	-	٨,٦٧٨	(٨,٦٧٨)	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(٢٦٥,٧١٦)	(١٨٦,٥٥٦)	(١٠٨,٥٩٣)	٢٩,٤٣٣	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٣٢,٤٢٨	٢٤,١٦١	٥,٢٤٣	١٠٣,٠٢٤	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٥. مدينو تمويل، بالصافي (تتمة)

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٦٥٩,٢٢١	٣٠٨,٥٧١	٢٣٩,٧٨٠	١١٠,٨٧٠	كما في ١ كانون الثاني
-	٤٧٠	٦,٠٣٨	(٦,٥٠٨)	المحول من المرحلة ١
-	٥٧,٦٧٠	(٥٧,٦٧٠)	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(٢٦١,٠٧٧)	(١٥٥,٩٩٤)	(٨٢,٩٩٠)	(٢٢,٠٩٣)	صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣٩٨,١٤٤	٢١٠,٧١٧	١٠٥,١٥٨	٨٢,٢٦٩	كما في ٣١ كانون الأول

*** فيما يلي الحركة على الارباح المعلقة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	الارباح المعلقة:
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٧٥,٥٤١	٦٦,٢٨١	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
١٨,٣٠٦	٤,٥٤٦	الإضافات
(٢٧,٥٦٦)	(٣٨,٤٣١)	الاستردادات
-	(٢٧,٨٥٠)	الاستيعادات
٦٦,٢٨١	٤,٥٤٦	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول

٦. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٦٢٨,٨٣٩	١,٥٨٧,٣٠٦	أسهم شركات - مدرجة في الأسواق المالية
٨١٩,٤٧٤	٣٠,٠٠٠	أسهم شركات - غير مدرجة في الأسواق المالية
١,٤٤٨,٣١٣	١,٦١٧,٣٠٦	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٦. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (تتمة)

فيما يلي الحركة على استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١,٣٦٧,٦٤٤	١,٤٤٨,٣١٣	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
٨٠,٦٦٩	١٦٨,٩٩٣	التغير في القيمة العادلة
١,٤٤٨,٣١٣	١,٦١٧,٣٠٦	كما في ٣١ كانون الأول

٧. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة، بالصافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	سندات وطنية *
٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	سندات حكومية
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	
(٥٣,٤٩٥)	(٢,٠١٥,٩٧٩)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة **
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	درجة تصنيف عالية
-	-	-	-	درجة تصنيف عادية
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	
(٢,٠١٥,٩٧٩)	-	-	(٢,٠١٥,٩٧٩)	يطرح: مخصص الخسائر
٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	-	-	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	الائتمانية المتوقعة

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٧. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة، بالصافي (تتمة)

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	درجة تصنيف عالية
-	-	-	-	درجة تصنيف عادية
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	
				يطرح: مخصص الخسائر
(٥٣,٤٩٥)	-	-	(٥٣,٤٩٥)	الائتمانية المتوقعة
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	-	-	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	

* متوسط سعر العائد على السندات الوطنية بالدينار العراقي هو ٨.٣٪ تستحق بين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٩.

إن الحركة الحاصلة على استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ كما يلي :

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	كما في ١ كانون الثاني
١١٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١١٠,٠٠٠,٠٠٠	الاضافات خلال السنة
(٨٥,٥٦٢,٥٠٤)	-	-	(٨٥,٥٦٢,٥٠٤)	المستحقة خلال السنة
(٣٤,٤٢٥,٢٢٨)	-	-	(٣٤,٤٢٥,٢٢٨)	تم بيعها خلال السنة
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	كما في ٣١ كانون الاول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٧. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي (تتمة)

إن الحركة الحاصلة على استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ كما يلي :

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدينانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	-	-	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	كما في ١ كانون الثاني
١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	الاضافات خلال السنة
(٥٦,٠٠٣,٩٩٣)	-	-	(٥٦,٠٠٣,٩٩٣)	المستحقة خلال السنة
(٤١,٢٦٥,٠٠٠)	-	-	(٤١,٢٦٥,٠٠٠)	تم بيعها خلال السنة
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	كما في ٣١ كانون الأول

** إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للاستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة هي كما يلي:

٢٠٢٥

دينار عراقي (بآلاف الدينانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٥٣,٤٩٥	-	-	٥٣,٤٩٥	كما في ١ كانون الثاني
١,٩٦٢,٤٨٤	-	-	١,٩٦٢,٤٨٤	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢,٠١٥,٩٧٩	-	-	٢,٠١٥,٩٧٩	كما في ٣١ كانون الأول

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدينانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١٣٧,٧٥١	-	-	١٣٧,٧٥١	كما في ١ كانون الثاني
(٨٤,٢٥٦)	-	-	(٨٤,٢٥٦)	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥٣,٤٩٥	-	-	٥٣,٤٩٥	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٩. موجودات أخرى، صافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٨,٧٨٠,٢٩٤	٨,٧٨٠,٢٩٤	حسابات معلقة *
٦,١٥٣,٥٥٠	٦,٦٧٨,٨٩٤	عوائد مستحقة غير مقبوضة
٣٢٨,٢٦٢	٢,٨٠٩,٥٦٠	مصاريف مدفوعة مقدماً و أخرى
١٦,٩٨٥	١٦,٩٨٥	ضريبة دخل مدفوعة مقدماً
١٥,٢٧٩,٠٩١	١٨,٢٨٥,٧٣٣	
(٨,٧٨٠,٢٩٤)	(٨,٧٨٠,٢٩٤)	مخصص الحسابات المعلقة *
٦,٤٩٨,٧٩٧	٩,٥٠٥,٤٣٩	

* قام المصرف بتسجيل مخصص بمبلغ ٦,٩٩٩,٨١٥ ألف دينار عراقي و ١,٧٨٠,٤٧٩ ألف دينار عراقي وذلك عن اختلاس تم اكتشافه خلال السنوات ٢٠١٠ و ٢٠٢١ على التوالي.

١٠. ودائع المصارف

٢٠٢٥			
داخل العراق	خارج العراق	المجموع	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٤٠٢	٨٢,٦٣٢	٨٣,٠٣٤	حسابات جارية وتحت الطلب
٤٠٢	٨٢,٦٣٢	٨٣,٠٣٤	
٢٠٢٤			
داخل العراق	خارج العراق	المجموع	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٤٠٢	١,٠٩٣,٥٧٣	١,٠٩٣,٩٧٥	حسابات جارية وتحت الطلب
٤٠٢	١,٠٩٣,٥٧٣	١,٠٩٣,٩٧٥	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١١. ودائع العملاء

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١٢٢,٥٧٠,٨٤٥	٩٠,٢٣٨,٠٥٥	حسابات جارية وتحت الطلب
٥,٢١٢,٣٧٨	٣,٢٣١,٦٦٨	ودائع توفير
٢٣,٥٢١,٢٨٠	٢١,٧٤٥,٤٩٤	تأمينات نقدية
١٥١,٣٠٤,٥٠٣	١١٥,٢١٥,٢١٧	

بلغت الودائع التي لا تحمل عوائد مبلغ ١١٥,٢١٥,٢١٧ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٣٢,٩٦٤,٥٠٣ ألف دينار عراقي) بما في ذلك حسابات التوفير التي أوقف المصرف العوائد عليها بسبب التحول إلى الصيرفة الإسلامية. بلغ رصيد الودائع التي تحمل عوائد مبلغ صفر دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٨,٣٤٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي).

عقب اعتماد معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) اعتبارًا من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، تم إعادة تصنيف مبلغ ٢٧,٧٥٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي ومبلغ ١٨,٣٤٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي من الودائع الجارية وتحت الطلب وهوامش النقد، على التوالي، إلى شبه حقوق الملكية وذلك وفقًا لمتطلبات العرض والإفصاح الجديدة.

١٢. مخصص ضريبة الدخل

التزامات ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٣,١٤٩,٣٦١	٢,٠٥٨,٨٥٧	كما في ١ كانون الثاني
٢,٠٥٦,٩٢٨	٢٣٣,٨٣٠	ضريبة الدخل المستحقة
(٣,١٤٧,٤٣٢)	(٢,٠٥٦,٩٢٧)	ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
٢,٠٥٨,٨٥٧	٢٣٥,٧٦٠	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٢. مخصص ضريبة الدخل (تتمة)

ملخص تسوية الربح المحاسبي الى الربح الضريبي للسنتين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤ كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٤٠,٢٨٣,٩٩٢	٢٧,٢٣٥,٠٨٥	الربح المحاسبي قبل ضريبة الدخل
(٣١,٢٤١,٣٣٥)	(٢٩,١٤٧,٢٧٥)	أرباح غير خاضعة للضريبة
٤,٦٧٠,١٩٩	٣,٤٧١,٠٥٦	مصروفات غير مقبولة ضريبياً
١٣,٧١٢,٨٥٦	١,٥٥٨,٨٦٦	الربح الضريبي
٢,٠٥٦,٩٢٨	٢٣٣,٨٣٠	ضريبة الدخل المستحقة للهيئة العامة للضرائب نسبة ١٥٪ (٢٠٢٤ : ١٥٪)

بلغ الربح الضريبي الخاضع للضريبة ١,٥٥٨,٨٦٦ الف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (١٣,٧١٢,٨٥٦) الف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤).

نسبة الضريبة الفعالة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ هي ٠,٨٦ ٪ (٥,١١ ٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤).

قام المصرف بإجراء التحاسب الضريبي بتاريخ ٥ أيلول ٢٠٢٥، وذلك عن ضريبة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

١٣. مطلوبات أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٧,١١٥,٧٢٣	٥,٤١٤,١٣٥	مخصصات متنوعة*
٥,٣٢١,٧٢٤	٣,١٧١,٢٦٩	دائنتو توزيعات الأرباح
٥,٩١٨,٨١٨	٣,٠٠١,٩٠٠	دائنتو أجور الإدارة للمصرف الأم
١,٦٦٧,٥٣٦	٢,٧٨١,٩٦٥	مستحقات متنوعة
٨٨٨,٩٨٨	٦٥٩,٩١٨	التزامات عقود الايجار**
-	٤٩٧,٩٩٨	أرباح مستحقة الدفع
٣٣٤,٦٣٧	٢٥٣,٢٤١	حسابات خاملة
٢٤,٠٠٤	١٧٤,٣٦٦	مخصص التزامات تعهدية غير مباشرة***
٢,١٤٩,١٥٦	٢,٦٥٦,٠٩٧	أرصدة دائنة أخرى
٢٣,٤٢٠,٥٨٦	١٨,٦١٠,٨٨٩	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٣. مطلوبات أخرى (تتمة)

* ان حركة رصيد المخصصات متنوعة خلال السنة كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٧,٠٢٨,٨٩٣	٧,١١٥,٧٢٣	كما في ١ كانون الثاني
١,١٧٥,٢٢١	١,٠٧٥,٨٣٣	الإضافات
(٢٤٧,٠٩٨)	(٧٠٥,٧٢٠)	المستخدم
(١٠,٨٤١,٢٩٣)	(٢,٠٧١,٧٠١)	المستردة (إيضاح ٢٢)
٧,١١٥,٧٢٣	٥,٤١٤,١٣٥	كما في ٣١ كانون الأول

** ان حركة التزامات عقود الإيجار كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١,٠٥١,٦٠٣	٨٨٨,٩٨٨	كما في ١ كانون الثاني
٣٩,٩٢٧	-	الإضافات
(٢,٢٩٠)	٢,٢٧٤	تعديلات عقود الإيجار
(٢٨٨,٤٧١)	(٣٠٢,٦٤٥)	المدفوع خلال السنة
٨٨,٢١٩	٧١,٣٠١	تكاليف تمويلية
٨٨٨,٩٨٨	٦٥٩,٩١٨	كما في ٣١ كانون الأول

تحليل الأستحقاق لاقساط دفعات الإيجار غير المخصومة كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣٠١,٩٥٨	٣٠٢,٦٤٥	سنة واحدة
٣٠١,٩٥٨	٢٧٥,٦٤٥	سنتان
٢٧٤,٩٥٨	٨١,٦٢٨	٣ سنوات
١٧٩,٩١٨	-	أكثر من ٣ سنوات
١,٠٥٨,٧٩٢	٦٥٩,٩١٨	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٣. مطلوبات أخرى (تتمة)

*** ان الحركة على مخصص التزامات التعهدية الغير المباشرة موضحة كما في الجدول ادناه:

٢٠٢٥

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
٢٤,٠٠٤	-	-	٢٤,٠٠٤
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
١٥٠,٣٦٢	-	-	١٥٠,٣٦٢
١٧٤,٣٦٦	-	-	١٧٤,٣٦٦

كما في ١ كانون الثاني

المحول من المرحلة ١

المحول من المرحلة ٢

المحول من المرحلة ٣

صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

كما في ٣١ كانون الأول

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
٢٩,٦٢٩	-	-	٢٩,٦٢٩
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
(٥,٦٢٥)	-	-	(٥,٦٢٥)
٢٤,٠٠٤	-	-	٢٤,٠٠٤

كما في ١ كانون الثاني

المحول من المرحلة ١

المحول من المرحلة ٢

المحول من المرحلة ٣

صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

كما في ٣١ كانون الأول

١٤. أشباه حقوق الملكية

٢٠٢٤	٢٠٢٥
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
-	١٧,٧٨٣,٤١٦
-	١٧,٧٨٣,٤١٦

غير البنوك والأفراد

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٥. رأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني

رأس المال المدفوع

في ٢ آب ٢٠٢٣ ، أصدر البنك المركزي العراقي تعميمه رقم ٤٣٩/٢/٩ ، والذي ألزم بموجبه كافة المصارف العراقية بزيادة رأس المال الى ٤٠٠ مليار دينار عراقي في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. ووفقاً لذلك، قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٤٢,٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ وبمقدار ٣٥,١ مليار دينار عراقي في ١٥ تموز ٢٠٢٥، ليصبح إجمالي رأس المال ٣٢٧,٦ مليار دينار عراقي

وخلال العام، أصدر البنك المركزي العراقي مبادرة إصلاح القطاع المصرفي بموجب التعميم رقم ٢٩٦/٤/٩ بتاريخ ٢٨ آب ٢٠٢٥، والتي تضمنت ثلاثة مسارات إصلاحية تهدف إلى ضمان الالتزام بمتطلبات رفع رؤوس أموال المصارف إلى ٤٠٠ مليار دينار عراقي بحلول ٣٠ حزيران ٢٠٢٨. وقد أختار المصرف المسار الأول، الذي يتضمن الاستمرار في ممارسة النشاط المصرفي الاعتيادي.

الاحتياطي القانوني

يمثل الرصيد المتراكم لهذا الحساب ١٠٪ من صافي أرباح المصرف و ٥٠٪ من صافي أرباح الشركة التابعة بعد احتساب مخصص الضريبة. لا يجوز أن تزيد المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن ٥٠٪ من رأس مال المصرف، كما لا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين.

١٦. حصة السهم من ربح السنة

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة وذلك بتقسيم صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٣٨,٢٢٧,٠٦٤	٢٧,٠٠١,٢٥٥	صافي ربح السنة (بآلاف الدنانير)
٢٥٦,٨٤٧,٢٢٢	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بآلاف الأسهم)
فلس/دينار	فلس/دينار	
٠/١٤٩	٠/٠٨٢	حصة السهم الأساسي والمخفض من ربح السنة

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٧. دخل تمويل ودخل مشابه

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٩,٨٨٣,١٢٥	٣٠,١٢٥,٠٠٠	سندات وطنية
٥,٤٤٢,٤٧٢	١,٠٨٨,٩٦٧	سندات حكومية
١,٥٤١,٣٤٦	٣١٦,٥٣٩	ودائع اسلامية مع البنك المركزي العراقي
٩٨٧,٦٧٨	٧٣٠,٢٩٦	مدينو تمويل
٩٠٥,٤٤٦	٥١٨,٩٢٤	أرصدة لدى المصارف
١٢٦,٥٥٨	—	سندات الخزينة
٢٨,٨٨٦,٦٢٥	٣٢,٧٧٩,٧٢٦	

يُعفى دخل السندات الوطنية من ضريبة الدخل وذلك استناداً إلى قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ - قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، وذلك وفقاً لأحكام الفصل الثاني، المادة (٢)، القسم الثاني، الفقرة (٢-ب-١) إلا أن إيرادات "سند بناء" مستثنى من هذا الإعفاء ويظل خاضعاً لضريبة الدخل.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٥,٦٠٠,٠٠٠	٤,٥٠١,٣٨٩	سندات بناء
٩,٨٢٥,٣٤٧	٩,٢٠٠,٠٠٠	سندات اعمار
٤,٤٥٧,٧٧٨	٨,٩٢٥,٠٠٠	سندات انجاز
—	٧,٤٩٨,٦١١	سندات وطنية
١٩,٨٨٣,١٢٥	٣٠,١٢٥,٠٠٠	

١٨. تكلفة تمويل وتكلفة مشابهة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٨٨,٢١٩	٧١,٣٠١	تكاليف تمويلية على عقود الايجار
٥٥٩,٣٧٠	—	تأمينات
٦٤٧,٥٨٩	٧١,٣٠١	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٩. صافي التوزيع إلى أشباه حقوق الملكية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
-	١,٤٣٧,٣٥٢	غير البنوك والأفراد
-	١,٤٣٧,٣٥٢	

٢٠. إيرادات العمولات، صافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٢,٤٤٩,٧٩٣	٥,٥٩٧,٢٩٣	إيرادات الرسوم والعمولات
(٤٩,٧٩٣)	(٢٣٤,٧٦٣)	مصروفات الرسوم والعمولات
٢,٤٠٠,٠٠٠	٥,٣٦٢,٥٣٠	

٢١. أرباح تحويل عملات أجنبية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
-	٦,٧٣٥,٢٩٣	أرباح من عمليات نافذة العملات الأجنبية *
١٧,٢٦١,١٢٦	٣,٩٤٥,٤٤٩	صافي أرباح تحويل العملات الأجنبية
-	١٩,٣٢٨	الأرباح الناجمة عن إعادة تقييم سعر الصرف
١٧,٢٦١,١٢٦	١٠,٧٠٠,٠٧٠	

* خلال سنة ٢٠٢٥، قام المصرف بشراء الدولار الأمريكي من البنك المركزي العراقي من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية لصالح زبائن المصرف بمبلغ (٦٧٣,٥٢٩,٣١١) دولار امريكي بسعر صرف ١,٣١٠ دينار عراقي مقابل كل دولار امريكي. قام المصرف ببيع الدولار الأمريكي الى زبائن نافذة العملات الاجنبية خلال سنة ٢٠٢٥ بسعر صرف ١,٣٢٠ دينار عراقي مقابل كل دولار امريكي.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٢. الإيرادات الأخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١٠,٨٤١,٢٩٣	٢,٠٧١,٧٠١	إسترداد مخصصات متنوعة
١٣٠,٨٩٧	١٤٠,٤٤٩	إيراد الإيجارات
٣٦,١٢٣	٤٤,٨٤٢	أرباح أسهم
١,٢٩٩,٣٩٠	١,٦٥٠	أرباح بيع ممتلكات
١٧٠,١٩٠	٦٤,٥٠٢	إيرادات أخرى
(١,٣٤٦,٩٨٠)	—	خسائر بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
١١,١٣٠,٩١٣	٢,٣٢٣,١٤٤	

٢٣. تكاليف الموظفين

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٣,٥٦٦,١٣٢	٤,١١٣,٠١٩	الرواتب الاسمية
١,٠٣٦,٨١٩	١,٣٥١,٠٤٨	المخصصات
٥٢٥,٣٨٣	٦٠٦,٩٩٦	النقل
٩٢,٠٤١	٦٩,٠٠٤	مخصصات أخرى
٥,٢٢٠,٣٧٥	٦,١٤٠,٠٦٧	
٣٥٨,١٦٥	٤٠٤,٧٩٣	الضمان الاجتماعي *
٥,٥٧٨,٥٤٠	٦,٥٤٤,٨٦٠	

* تبلغ نسبة مساهمة المصرف للضمان الاجتماعي للموظفين ١٢٪ (٢٠٢٤: ١٢٪) من مجموع ما يتقاضاه الموظف من الاجور والمخصصات وفقاً لقانون التقاعد و الضمان الاجتماعي للعمال رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٣.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٤. مصاريف تشغيلية أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
٥,٤٨٦,٤٢٠	٦,٣٧٥,١٧٨	المصاريف العامة والإدارية
٤,٢٣٦,٣١٠	٣,٠٠١,٩٠٠	أجور الإدارة للمصرف الأم
٥٥٨,١٦٤	١,٥٤٧,١٣٠	خدمات مهنية
١,١٧٥,٢٢١	١,٠٧٥,٨٣٣	مستحقات متنوعة
٣٠٩,٤٧١	٤٨٨,٤٧٩	التأمين
٦٣,٠٢٣	٦٩,٠٤٦	أجور تدقيق الحسابات
٧٠٤,٨١٦	—	مخصص الموجودات المستحوز عليها
١٢,٥٣٣,٤٢٥	١٢,٥٥٧,٥٦٦	

٢٥. صافي (مخصص) استرداد الخسائر الائتمانية المتوقعة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
٢٦٧,٢٥٢	٨٩٦	استرداد مدينو تمويل، سبق شطبها
٢٦١,٠٧٧	٢٦٥,٧١٦	مدينو تمويل، بالصافي (إيضاح ٥)
٨٤,٢٥٦	(١,٩٦٢,٤٨٤)	موجودات المالية بالقيمة المطفأة، صافي (إيضاح ٧)
٥,٦٢٥	(١٥٠,٣٦٢)	التزامات تعهدية غير مباشرة (إيضاح ١٣)
١٥٦	(١,٩٧٩)	الارصدة لدى المصارف، صافي (إيضاح ٤)
٦١٨,٣٦٦	(١,٨٤٨,٢١٣)	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٦. القيمة العادلة للأدوات المالية

يستخدم المصرف الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.

أ- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمصرف و المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

يقوم المصرف بتقييم استثمارات محفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في نهاية كل فترة مالية والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة:

مستوى القيمة العادلة	القيمة العادلة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
المستوى الأول	٦٢٨,٨٣٩	١,٥٨٧,٣٠٦	استثمارات محفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
المستوى الثالث	٨١٩,٤٧٤	٣٠,٠٠٠	استثمارات محفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

ب- إن القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية عدا ما مذكور في الجدول أدناه تقارب قيمتها الدفترية:

مستوى القيمة العادلة	٢٠٢٤		٢٠٢٥		
	اجمالي القيمة الدفترية دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	اجمالي القيمة العادلة	اجمالي القيمة الدفترية دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	اجمالي القيمة العادلة	
المستوى الأول	١٢٠,٧٥٣,٤٤٤	١١٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	استثمارات محفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة
المستوى الثاني	٢١٨,١٦٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	استثمارات محفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٧. النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه المعروض في قائمة التدفقات النقدية الموحدة، يتكون من الآتي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١٤٤,٨٢١,٦١٦	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٧,٨٢٥,٧٤٣	٦٩,٣٠١,٤١٣	مضاف: أرصدة لدى المصارف
(١,٠٩٣,٩٧٥)	(٨٣,٠٣٤)	يطرح: ودائع المصارف
(٢٣,٤٧٢,٢٢٤)	(٢٧,٨٨٠,٥٣٩)	يطرح: احتياطي نقدي قانوني
(٥٥٨,٤٥١)	(٦٦٨,٤٤٦)	يطرح: احتياطي تأمينات خطابات الضمان
(٢٣,٠٠٠)	(٢٣,٠٠٠)	يطرح: مؤسسات مالية تحت التأسيس وزيادة رأس المال
١٤٧,٤٩٩,٧٠٩	١٥٢,٦٨٩,٨٩٨	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٨. الأرصدة والمعاملات مع اطراف ذات العلاقة

يقوم المصرف بالدخول في معاملات تجارية ضمن النشاطات الاعتيادية مع المصرف الأم وباستخدام أسعار العوائد والعمولات التجارية السائدة. لا توجد مدينو تمويل وسلف لأطراف ذات العلاقة.

الجدول أدناه يبين الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات العلاقة خلال السنة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	طبيعة العلاقة
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:		
١٣,٩١٠,٠٢٨	١٢,٧٤٨,٥٦٣	المصرف الام
١,٠٩٣,٥٧٣	٨٢,٦٣٢	المصرف الام
٥,٩١٨,٨١٨	٣,٠٠١,٩٠٠	المصرف الام
		أرصدة لدى المصارف
		ودائع المصارف
		مطلوبات أخرى
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:		
٧٥,٣٥٧,٤٩٠	٩٢,٧٥٦,٠٦٩	المصرف الام
		خطابات ضمان
عناصر قائمة الدخل الموحدة:		
٩٠٥,٤٤٦	٧٠٣,٨٩٤	المصرف الام
٤,٢٣٦,٣١٠	٣,٠٠١,٩٠٠	المصرف الام
		أرباح فروقات العملة الأجنبية وايرادات العمولات
		أجور الإدارة

إن جميع المعاملات مع أطراف ذات العلاقة هي مع المساهم الرئيسي للمصرف، ولا توجد معاملات مع اعضاء مجلس الإدارة.

فنيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت) الإدارة العليا:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	طبيعة العلاقة
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٧٩٥,٩٤٠	١,٠٨٠,٦٢١	الأدارة التنفيذية
		رواتب الادارة التنفيذية

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٩. الزكاة

إن مسؤولية أداء الزكاة تقع على عاتق المساهمين وحاملي حسابات أشباه حقوق الملكية للمصرف، وعليه لم يتم تكوين أو إثبات أي مخصص للزكاة ضمن هذه البيانات المالية الموحدة، ويتم احتساب الزكاة المستحقة على المساهمين وفقاً للأسس الشرعية المعتمدة، وقد خضع هذا الاحتساب لمراجعة واعتماد هيئة الرقابة الشرعية. بلغ إجمالي الزكاة الواجبة على المساهمين عن عام ٢٠٢٥ مبلغ ٣,٠٨ فلس عراقي للسهم الواحد، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩). وقد تم احتساب الزكاة بنسبة ٢,٥٧٧٪ على وعاء الزكاة البالغ قدره ٣٩١,٢٢٩ مليون دينار عراقي، والذي تم تحديده استناداً إلى طريقة صافي الأموال المستثمرة.

٣٠. إدارة المخاطر

تكون المخاطر متصلة بأنشطة المصرف لكنها تكون مدارة من خلال التشخيص المستمر، القياس، والمراقبة وتكون خاضعة لمحددات وإجراءات رقابية أخرى. تكون عملية إدارة المخاطر هذه حرجية لربحية المصرف المستمرة ويكون كل شخص داخل المصرف مسؤولاً عن التعرض للمخاطر المتعلقة بمهامه أو مهامها. تعرض المصرف لمخاطر الائتمان، السيولة، والسوق، وتنقسم الأخيرة إلى مخاطر التداول وغير التداول. كما أنه يكون عرضة لمخاطر البلد ومخاطر تشغيلية أخرى. لا تتضمن عملية الرقابة المستقلة على المخاطر مخاطر النشاط كالتغير في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. يتبع المصرف سياسة لمراقبة مخاطر النشاط من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي.

أ- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تتجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل المصرف على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ مدينو التمويل وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي. كذلك يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل على تقييم الوضع الائتماني للعملاء. إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء.

تتضمن سياسة إدارة المخاطر للمصرف على لجنة مالية لمراجعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة. واجبات اللجنة مراجعة عمليات الرقابة المفروضة على التسهيلات الائتمانية التي تشمل المنح، التصنيف ومتابعة التسهيلات الممنوحة.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح البيان ادناه الحد الأعلى للانكشاف على فقرات قائمة المركز المالي الموحدة. يظهر الحد الأعلى للانكشاف بشكل إجمالي قبل التخفيف باستخدام اتفاقيات الضمانات.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض		
٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
١٢٤,٧٦٥,٦٢١	٨٢,٤٠٨,٩٥١	أرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٧,٨٢٣,٨٦٠	٦٩,٢٩٧,٥٥١	أرصدة لدى المصارف، صافي
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,١٣٧,١٥٢	مدينو تمويل، بالصافي
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي
٦,٢٦٩,٢٣٧	٩,٥٠٥,٤٣٩	موجودات أخرى، صافي
٥٠٦,٢١٩,٥٠٦	٤٩٦,٣٣٣,١١٤	المجموع
		المطلوبات المحتملة والالتزامات
٢٠٣,٥٥٠	٢٠٣,٥٥٠	إعتمادات المستندية
٩٧,٣٥٢,١٩٢	١١٨,١٣٩,٢٧٥	خطابات ضمان
٩٧,٥٥٥,٧٤٢	١١٨,٣٤٢,٨٢٥	إجمالي الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات
٦٠٣,٧٧٥,٢٤٨	٦١٤,٦٧٥,٩٣٩	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان قبل التخفيف
		تخفيف مخاطر الائتمان
٢٣,٥٢١,٢٨٠	٢١,٧٤٥,٤٩٤	تأمينات نقدية
١٦,١٨١,٥٤٤	١٤,٥١٤,٠٤٤	رهونات عقارية
٣٩,٧٠٢,٨٢٤	٣٦,٢٥٩,٥٣٨	مجموع مخفضات مخاطر الائتمان
٥٦٤,٠٧٢,٤٢٤	٥٧٨,٤١٦,٤٠١	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان بعد التخفيف

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

- جودة الائتمان حسب تصنيف الموجودات المالية كما يلي:

موجودات مالية غير مستحقة ولا متعثرة:

٢٠٢٥			
المجموع	درجة تصنيف عادية	درجة تصنيف عالية	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٥١,٧١٠,٣٦٤	٦٩,٣٠١,٤١٣	٨٢,٤٠٨,٩٥١	مصارف ومؤسسات مالية أخرى
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	حكومية - قطاع عام
٧,٠٧٨,٨٤٢	٧,٠٧٨,٨٤٢	-	افراد
١٩٠,٧٣٨	١٩٠,٧٣٨	-	شركات
٤٨٨,٩٧٩,٩٤٤	٧٦,٥٧٠,٩٩٣	٤١٢,٤٠٨,٩٥١	
٢٠٢٤			
المجموع	درجة تصنيف عادية	درجة تصنيف عالية	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٥٢,٥٩١,٣٦٤	٢٧,٨٢٥,٧٤٣	١٢٤,٧٦٥,٦٢١	مصارف ومؤسسات مالية أخرى
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	حكومية - قطاع عام
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,٤٢٦,٥٥١	-	افراد
-	-	-	شركات
٥٠٠,٠٠٥,٦٤٧	٣٥,٢٥٢,٢٩٤	٤٦٤,٧٥٣,٣٥٣	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

موجودات مالية مخفضة القيمة:

٢٠٢٥			
المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الضمانات بالقيمة العادلة	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٢٩,٩٣٥	٢٤,١٦١	٤٦٨,٠٠٠	افراد
-	-	-	شركات
٢٩,٩٣٥	٢٤,١٦١	٤٦٨,٠٠٠	
٢٠٢٤			
المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الضمانات بالقيمة العادلة	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٢٤٠,٥٦٥	٢١٠,٧١٧	٩٣٦,٠٠٠	افراد
-	-	-	شركات
٢٤٠,٥٦٥	٢١٠,٧١٧	٩٣٦,٠٠٠	

ب- مخاطر السوق

هي مخاطر تنبذ القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل معدلات الربح وأسعار العملات وأسعار الأسهم، وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في معدلات الربح والعملات والاستثمار في الأسهم. يقوم المصرف بتصنيف الانكشافات على مخاطر السوق الى محافظ متداولة ومحافظ غير متداولة يتم ادارتها ومراقبتها بشكل منفصل. حيث يتم الاعتماد على منهجية القيمة عند المخاطر (VaR) والتي تعكس استقلالية بين متغيرات المخاطر لادارة المحافظ المتداولة. فيما يتم إدارة ومراقبة المحافظ غير المتداولة باستخدام تحاليل حساسية أخرى.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

ج - فجوة معدلات الربح

التحليل التالي يمثل إعادة تسعير معدلات الربح أو الاستحقاق أيهما أقرب:

القيمة الدفترية	عناصر بدون ربح	أكثر من سنة	من ٣ أشهر إلى سنة	لغاية ٣ شهر	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	٢٠٢٥
الموجودات:					
١١٢,٠٤٣,٥٠٤	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	-	-	-	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٦٩,٢٩٧,٥٥١	٥٨,٥٦٨,٦٥١	-	-	١٠,٧٢٨,٩٠٠	أرصدة لدى المصارف، صافي
٧,١٣٧,١٥٢	-	٥,٨٤٨,٥٠٠	٨٩٢,١٤٤	٣٩٦,٥٠٨	مدينو تمويل، بالصافي
١,٦١٧,٣٠٦	١,٦١٧,٣٠٦	-	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	-	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي
٧,٢٩٧,٤١٤	٧,٢٩٧,٤١٤	-	-	-	ممتلكات ومعدات وحقوق استخدام الموجودات، صافي
٩,٥٠٥,٤٣٩	٩,٥٠٥,٤٣٩	-	-	-	موجودات أخرى، صافي
٥٣٤,٨٨٢,٣٨٧	١٨٩,٠٣٢,٣١٤	٣٣٣,٨٣٢,٥٢١	٨٩٢,١٤٤	١١,١٢٥,٤٠٨	مجموع الموجودات
المطلوبات:					
٨٣,٠٣٤	٨٣,٠٣٤	-	-	-	ودائع المصارف
١٣٢,٩٩٨,٦٣٣	١١٥,٢١٥,٢١٧	٥٦٠,٧٢٦	٥٨٩,٦٦٦	١٦,٦٣٣,٠٢٤	ودائع العملاء وأشباه حقوق الملكية
٢٣٥,٧٦٠	-	-	٢٣٥,٧٦٠	-	مخصص ضريبة الدخل
١٨,٦١٠,٨٨٩	١٨,١١٢,٨٩١	-	٤٩٧,٩٩٨	-	مطلوبات أخرى
١٥١,٩٢٨,٣١٦	١٣٣,٤١١,١٤٢	٥٦٠,٧٢٦	١,٣٢٣,٤٢٤	١٦,٦٣٣,٠٢٤	مجموع المطلوبات
٣٨٢,٩٥٤,٠٧١	٥٥,٦٢١,١٧٢	٣٣٣,٢٧١,٧٩٥	(٤٣١,٢٨٠)	(٥,٥٠٧,٦١٦)	فجوة معدلات الربح

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

ج- فجوة معدلات الربح (تتمة)

لغاية ٣ شهر	من ٣ أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون ربح	القيمة الدفترية
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)
٢٠٢٤				
الموجودات:				
-	-	-	١٤٤,٨٢١,٦١٦	١٤٤,٨٢١,٦١٦
٩,١٧٠,٠٠٠	-	-	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	٢٧,٨٢٣,٨٦٠
٤١٢,٥٨٦	٩٢٨,٣١٩	٦,٠٨٥,٦٤٦	-	٧,٤٢٦,٥٥١
-	-	-	١,٤٤٨,٣١٣	١,٤٤٨,٣١٣
٥,٨٧٨,٦٢٥	٨٥,٨٧٨,٦٢٥	٢٤٨,١٧٦,٩٨٧	-	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧
-	-	-	٥,٩٤٠,٢٠٤	٥,٩٤٠,٢٠٤
-	-	-	٦,٤٩٨,٧٩٧	٦,٤٩٨,٧٩٧
١٥,٤٦١,٢١١	٨٦,٨٠٦,٩٤٤	٢٥٤,٢٦٢,٦٣٣	١٧٧,٣٦٢,٧٩٠	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨
المطلوبات:				
-	-	-	١,٠٩٣,٩٧٥	١,٠٩٣,٩٧٥
-	١٨,٣٤٠,٠٠٠	-	١٣٢,٩٦٤,٥٠٣	١٥١,٣٠٤,٥٠٣
-	-	-	٢,٠٥٨,٨٥٧	٢,٠٥٨,٨٥٧
-	-	-	٢٣,٤٢٠,٥٨٦	٢٣,٤٢٠,٥٨٦
-	١٨,٣٤٠,٠٠٠	-	١٥٩,٥٣٧,٩٢١	١٧٧,٨٧٧,٩٢١
١٥,٤٦١,٢١١	٦٨,٤٦٦,٩٤٤	٢٥٤,٢٦٢,٦٣٣	١٧,٨٢٤,٨٦٩	٣٥٦,٠١٥,٦٥٧

د- مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية.

يمتلك المصرف صافي تعرض كبير تجاه الدولار الأمريكي. بناءً على العملات الأجنبية في الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤، وبالتالي فإن حساسية قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة للمصرف تجاه التغير المعقول في سعر الصرف بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي كبيرة.

فيما يلي جدول يبين الحساسية تجاه التغير المعقول في أسعار الصرف، مع كل المتغيرات الأخرى الثابتة، أرباح المصرف قبل الضريبة الناتجة من قيمة الموجودات والمطلوبات النقدية، والتأثير على حقوق المساهمين هو نفس الأثر على الربح قبل الضريبة.

التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
زيادة / (انخفاض)	زيادة / (انخفاض)	زيادة / (انخفاض)
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)
٪١٠+	٥,٦١١,٨٤٦	٣,٩٤٢,٥٩٠
٪١٠-	(٥,٦١١,٨٤٦)	(٣,٩٤٢,٥٩٠)

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

هـ - مخاطر التغير في أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التقلبات في مؤشرات وأسعار الأسهم. إن معظم الأصول المالية للمصرف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. إن تأثير الزيادة أو النقصان بنسبة ١٠٪ في هذه الأسهم سينتج عنه ١٥٨,٧٣٠ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ٦٢,٨٨٤ ألف دينار عراقي) زيادة أو نقصان في احتياطي القيمة العادلة.

و- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تنشأ مخاطر السيولة بسبب احتمالية عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته بالسداد عند الاستحقاق في إطار كل من الظروف العادية والحرية. وللمحد من هذا الخطر، تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وأدارة الموجودات والمطلوبات بالإضافة الى تبني سياسة إدارة الأصول من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي.

يمتلك المصرف سيولة قوية مدعومة بقاعدة قوية من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ المصرف باحتياطي قانوني لدى البنك المركزي العراقي. تتكون صافي الموجودات السائلة من النقد، الودائع قصيرة الأجل وسندات الدين السائلة المتاحة للبيع الفوري. مطروحاً منها ودائع المصارف تستحق خلال ثلاثة اشهر.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

و- مخاطر السيولة (تتمة)

ويلخص الجدول التالي قائمة استحقاق المتوقع للموجودات ومطلوبات المصرف. لقد تم تحديد تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس التاريخ المتوقع لاستردادها أو تسويتها.

٢٠٢٥	لغاية ٣ شهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهر	أكثر من ١٢ شهر	بدون تاريخ استحقاق	المجموع
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	١١٢,٠٤٣,٥٠٤					١١٢,٠٤٣,٥٠٤
أرصدة لدى المصارف، صافي	٦٩,٢٩٧,٥٥١					٦٩,٢٩٧,٥٥١
مدينو تمويل، بالصافي	٣٩٦,٥٠٨	٢٩٧,٣٨١	٥٩٤,٧٦٣	٥,٨٤٨,٥٠٠		٧,١٣٧,١٥٢
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية						
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي						
ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، صافي						
موجودات أخرى، صافي						
مجموع الموجودات	١٨٦,٧٥٠,٠٦٣	٢٩٧,٣٨١	٥,٠٨٧,٧٠٢	٣٣٣,٨٣٢,٥٢١	٨,٩١٤,٧٢٠	٥٣٤,٨٨٢,٣٨٧
المطلوبات:						
ودائع المصارف	٨٣,٠٣٤					٨٣,٠٣٤
ودائع العملاء وأشباه حقوق الملكية	١٦,٦٣٣,٠٢٤	٥٨٩,٦٦٦		٥٦٠,٧٢٦	١١٥,٢١٥,٢١٧	١٣٢,٩٩٨,٦٣٣
مخصص ضريبة الدخل		٢٣٥,٧٦٠				٢٣٥,٧٦٠
مطلوبات أخرى	٤,٨٨١,٩٧١	٢,٦٦٩,٦٥٣	٥,٦٤٥,١٣٠	٥,٤١٤,١٣٥		١٨,٦١٠,٨٨٩
مجموع المطلوبات	٢١,٥٩٨,٠٢٩	٣,٤٩٥,٠٧٩	٥,٦٤٥,١٣٠	٥,٩٧٤,٨٦١	١١٥,٢١٥,٢١٧	١٥١,٩٢٨,٣١٦
صافي السيولة	١٦٥,١٥٢,٠٣٤	(٣,١٩٧,٦٩٨)	(٥٥٧,٤٢٨)	٣٢٧,٨٥٧,٦٦٠	(١٠٦,٣٠٠,٤٩٧)	٣٨٢,٩٥٤,٠٧١

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

و- مخاطر السيولة (تتمة)

٢٠٢٤	لغاية ٣ شهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهر	أكثر من ١٢ شهر	بدون تاريخ استحقاق	المجموع
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	١٤٤,٨٢١,٦١٦	-	-	-	-	١٤٤,٨٢١,٦١٦
أرصدة لدى المصارف، صافي	٢٧,٨٢٣,٨٦٠	-	-	-	-	٢٧,٨٢٣,٨٦٠
مدينو تمويل، بالصافي	٤١٢,٥٨٦	٣٠٩,٤٤٠	٦١٨,٨٧٩	٦,٠٨٥,٦٤٦	-	٧,٤٢٦,٥٥١
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	-	-	١,٤٤٨,٣١٣	١,٤٤٨,٣١٣
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي	٥,٨٧٨,٦٢٥	-	٨٥,٨٧٨,٦٢٥	٢٤٨,١٧٦,٩٨٧	-	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧
ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، صافي	-	-	-	٥,٩٤٠,٢٠٤	-	٥,٩٤٠,٢٠٤
موجودات أخرى، صافي	٢٩٦,١٤٢	٣٤٥,٢٤٧	٥,٨٥٧,٤٠٨	-	-	٦,٤٩٨,٧٩٧
مجموع الموجودات	١٧٩,٢٣٢,٨٢٩	٦٥٤,٦٨٧	٩٢,٣٥٤,٩١٢	٢٦٠,٢٠٢,٨٣٧	١,٤٤٨,٣١٣	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨
المطلوبات:						
ودائع المصارف	١,٠٩٣,٩٧٥	-	-	-	-	١,٠٩٣,٩٧٥
ودائع العملاء وأشباه حقوق الملكية	١٣٢,٢٩٠,٠٦٦	١٢٥,٣٠٣	١٨,٤٦٨,٧٥٨	٤٢٠,٣٧٦	-	١٥١,٣٠٤,٥٠٣
مخصص ضريبة الدخل	-	٢,٠٥٨,٨٥٧	-	-	-	٢,٠٥٨,٨٥٧
مطلوبات أخرى	٣,٤٨٢,٥٣٧	١,٢٧٩,٣١١	١٠,٦٣٠,٠٢٤	٨,٠٢٨,٧١٤	-	٢٣,٤٢٠,٥٨٦
مجموع المطلوبات	١٣٦,٨٦٦,٥٧٨	٣,٤٦٣,٤٧١	٢٩,٠٩٨,٧٨٢	٨,٤٤٩,٠٩٠	-	١٧٧,٨٧٧,٩٢١
صافي السيولة	٤٢,٣٦٦,٢٥١	(٢,٨٠٨,٧٨٤)	٦٣,٢٥٦,١٣٠	٢٥١,٧٥٣,٧٤٧	١,٤٤٨,٣١٣	٣٥٦,٠١٥,٦٥٧

ز- مخاطر البلد

وهي المخاطر التي تنشأ داخل البلد والتي قد تؤثر على المصرف بصورة مباشرة من خلال تخفيض قيمة المصرف، أو بصورة غير مباشرة من خلال أضعاف قدرة الملتزم على الوفاء بالالتزاماته تجاه المصرف. بشكل عام، تتعلق هذه الاحداث، ولكن لا تقتصر على: الاحداث السيادية مثل التخلف عن الدفع أو إعادة الهيكلة، الاحداث السياسية مثل الانتخابات المتنازع عليها، القيود التي تفرض على حركة العملة، تحويل العملة خارج نطاق السوق، أحداث دينية، و تأثيرات اقتصادية من أحداث أخرى مثل أحداث سياسية مباشرة أو اضطرابات إقليمية، أزمات العملة، والكوارث الطبيعية.

ح- مخاطر التشغيل

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو الخطأ البشري أو الاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تقشل الضوابط على العمل بشكل فعال، يمكن لمخاطر التشغيل الضرر بسمعة المصرف أو تداعيات قانونية أو تنظيمية، أو تؤدي إلى خسارة مالية. لا يمكن للمصرف يتوقع القضاء على جميع المخاطر التشغيلية، ولكنه يسعى لإدارة هذه المخاطر من خلال إطار مراقبة والرصد والاستجابة للمخاطر المحتملة. وتشمل الضوابط الفصل الفعال للواجبات، والوصول والتفويض وإجراءات التسوية وتنوعية الموظفين وعمليات التقييم.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. إدارة المخاطر (تتمة)

ط- تركيز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس المصرف أنشطته في العراق. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة المصرف لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

٣١. التحليل القطاعي

لأغراض إدارية، فإن إدارة المصرف تقوم بتوزيع الاعمال الى ثلاث قطاعات رئيسية كما يلي:

- الخدمات المصرفية للأفراد: حيث يقوم المصرف بأستلام الودائع من الزبائن، وتوفير قروض مختلفة، سحب على المكشوف، بطاقات ائتمانية، وتسهيلات التحويل المالي.
- الخدمات المصرفية للشركات: يتولى المصرف بشكل رئيسي القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من الشركات والمؤسسات.
- أعمال الخزينة: يقوم المصرف بتقديم الخدمات في أسواق المال والتجارة والصيرفة، فضلاً عن إدارة عمليات التمويل للمصرف عن طريق استخدام أدون الخزنة والسندات الحكومية والاعتمادات مع المصارف الأخرى، من خلال الاعمال المصرفية التجارية.

تشكل هذه القطاعات الأساس الذي يعتمد عليه المصرف في تقديم معلومات قطاعه الرئيسي:

المجموع					
٢٠٢٤	٢٠٢٥	الخزينة والاستثمار	المؤسسات	الأفراد	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
٥٩,٠٣١,٠٧٥	٤٩,٦٥٦,٨١٧	٤٥,١٩٧,٠٦٥	١,٩٧٦,٠٠١	٢,٤٨٣,٧٥١	إجمالي الإيرادات
					صافي (مخصص) استرداد مخصص الخسائر
٦١٨,٣٦٦	(١,٨٤٨,٢١٣)	(١,٩٦٤,٤٦٣)	(١٣٨,٩٣٣)	٢٥٥,١٨٣	الائتمانية
٥٩,٦٤٩,٤٤١	٤٧,٨٠٨,٦٠٤	٤٣,٢٣٢,٦٠٢	١,٨٣٧,٠٦٨	٢,٧٣٨,٩٣٤	نتائج أعمال القطاع
(١٩,٣٦٥,٤٤٩)	(٢٠,٥٧٣,٥١٩)	(١٧,٤٩٦,٥٧٠)	(١,٦١٢,٥١٦)	(١,٤٦٤,٤٣٣)	مصاريف غير موزعة
٤٠,٢٨٣,٩٩٢	٢٧,٢٣٥,٠٨٥	٢٥,٧٣٦,٠٣٢	٢٢٤,٥٥٢	١,٢٧٤,٥٠١	الربح قبل الضريبة
(٢,٠٥٦,٩٢٨)	(٢٣٣,٨٣٠)	(٢٣٣,٨٣٠)	-	-	ضريبة الدخل
٣٨,٢٢٧,٠٦٤	٢٧,٠٠١,٢٥٥	٢٥,٥٠٢,٢٠٢	٢٢٤,٥٥٢	١,٢٧٤,٥٠١	صافي ربح السنة
					معلومات أخرى
٥٢١,٤٥٤,٥٧٧	٥١٨,٠٧٩,٥٣٤	٥١٠,٩٤٢,٣٨٣	١٩٠,٧٣٨	٦,٩٤٦,٤١٣	موجودات موزعة
١٢,٤٣٩,٠٠١	١٦,٨٠٢,٨٥٣	١٠,٠٣٧,١٣٧	١,٩٢٧	٦,٧٦٣,٧٨٩	موجودات غير موزعة
٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨	٥٣٤,٨٨٢,٣٨٧	٥٢٠,٩٧٩,٥٢٠	١٩٢,٦٦٥	١٣,٧١٠,٢٠٢	مجموع الموجودات
١٥٢,٣٩٨,٤٧٨	١٣٣,٠٨١,٦٦٧	١,٤٨٠,٨٢٥	١٠٠,١٩٣,٢٦٣	٣١,٤٠٧,٥٧٩	مطلوبات موزعة
٢٥,٤٧٩,٤٤٣	١٨,٨٤٦,٦٤٩	١٨,٠٨١,٣٨٣	٥١٠,١٥١	٢٥٥,١١٥	مطلوبات غير موزعة
١٧٧,٨٧٧,٩٢١	١٥١,٩٢٨,٣١٦	١٩,٥٦٢,٢٠٨	١٠٠,٧٠٣,٤١٤	٣١,٦٦٢,٦٩٤	مجموع المطلوبات
٢,٠٤٨,٨٨٦	٢,٨٢٨,٣٠٣				نفقات رأسمالية
١,٢٥٣,٤٨٤	١,٤٧١,٠٩٣				إندثار

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. التحليل القطاعي (تتمة)

معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إيرادات المصرف التشغيلية ، الموجودات والمطلوبات حسب القطاع الجغرافي:

٢٠٢٥	داخل العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	خارج العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	المجموع دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي الإيرادات	٤٨,٩٥٢,٩٢٣	٧٠٣,٨٩٤	٤٩,٦٥٦,٨١٧
مجموع الموجودات	٤٦٥,٦٩١,٣٣٠	٦٩,١٩١,٠٥٧	٥٣٤,٨٨٢,٣٨٧
مجموع المطلوبات واشباه حقوق الملكية	١٤٨,٨٤٣,٧٨٤	٣,٠٨٤,٥٣٢	١٥١,٩٢٨,٣١٦
٢٠٢٤	داخل العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	خارج العراق دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	المجموع دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي الإيرادات	٥٨,١٢٥,٦٢٩	٩٠٥,٤٤٦	٥٩,٠٣١,٠٧٥
مجموع الموجودات	٥٠٦,١٦٣,٤٣٥	٢٧,٧٣٠,١٤٣	٥٣٣,٨٩٣,٥٧٨
مجموع المطلوبات	١٧٠,٨٦٥,٥٣٠	٧,٠١٢,٣٩١	١٧٧,٨٧٧,٩٢١

٣٢. إدارة رأس المال

يقوم المصرف بإدارة رأس المال على أساس ثابت لتغطية المخاطر المرتبطة بأنشطته. وتشمل هذه العملية قياس كفاية رأس المال وفقا للنسب التي وضعها البنك المركزي العراقي.

والغرض الرئيسي من إدارة رأس المال للمصرف هو لضمان الامتثال للوائح كفاية رأس المال وبالتالي، حماية مصالح المساهمين في موجودات المصرف، ودعم عمليات قطاعات المصرف المختلفة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ لم تكن هناك تغييرات في السياسات واللوائح للمصرف، والأساليب المستخدمة لإدارة رأس المال.

قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٣٥.١ مليار دينار بتاريخ ١٥ تموز ٢٠٢٥ ليصبح ٣٢٧,٦ مليار دينار عراقي.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٢. إدارة رأس المال (تتمة)

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠	رأس المال الأساسي
٢٦,٩٩٥,٤٦٤	٢٩,٦٩٧,٣٨٨	رأس المال المدفوع
٤٠,١٥٥٧	٥٧٠,٥٥٠	الاحتياطي القانوني
٣٥,٧١٨,٢٥٣	٢٤,٧٠٣,٧٣٧	الاحتياطيات الأخرى
٣٥٥,٦١٥,٢٧٤	٣٨٢,٥٧١,٦٧٥	الأرباح المدورة
		مجموع رأس المال الأساسي
١٨٧,٤٢٧	١٠٨,٢٦٧	رأس المال المساند
١٨٧,٤٢٧	١٠٨,٢٦٧	مخصصات عامة
٣٥٥,٨٠٢,٧٠١	٣٨٢,٦٧٩,٩٤٢	مجموع رأس المال المساند
١٩٨,٦٥٠,٣٣٩	٣٠٩,٤٨٢,٠٨١	مجموع رأس المال الأساسي والمساند
٪١٧٩,١	٪١٢٣,٦	مجموع الموجودات الخطرة المرجحة
		كفاية رأس المال % *

* تم احتساب كفاية رأس المال للمصرف طبقاً لإرشادات كفاية رأس المال بموجب اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن البنك المركزي العراقي. إن الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال هو ١٢,٥ ٪ (٢٠٢٤ : ١٢,٥ ٪). إن كفاية رأس المال للمصرف هي ١٢٣,٦٥ ٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤ : ١٧٩,١ ٪).

٣٣. ارتباطات والتزامات محتملة

أن اجمالي الالتزامات والمطلوبات المحتملة هي كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٩٧,٣٥٢,١٩٢	١١٨,١٣٩,٢٧٥	خطابات ضمان
٢٠٣,٥٥٠	٢٠٣,٥٥٠	إعتمادات المستندية
٩٧,٥٥٥,٧٤٢	١١٨,٣٤٢,٨٢٥	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٤. القضايا

هناك عدد من الدعاوى القضائية المرفوعة على المصرف ضمن النشاط الطبيعي للمصرف ومن أجل التحوط فإن إدارة المصرف تعتقد أن المخصصات المسجلة مقابل هذه القضايا كافية.

٣٥. نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع زبائن المصرف (ما عدا ودائع المصارف، الودائع الحكومية والتأمينات) بموجب نظام حماية الودائع رقم ٣ لسنة ٢٠١٦. يغطي هذا النظام ودائع الزبائن المؤهلة بنسبة ٥١٪ لأية مبالغ أقل من ١٠٠ مليون دينار عراقي و ٢٥٪ لأية مبالغ أكثر من ١٠٠ مليون دينار عراقي سيتم دفعها من قبل الشركة العراقية لضمان الودائع. يتم دفع مساهمة شهرية من قبل المصرف على النحو المنصوص عليه من قبل البنك المركزي العراقي حسب هذا النظام.

٣٦. التغيرات الناتجة عن التحول الى معايير أيوفي للمحاسبة المالية

لم يكن للانتقال الى معايير أيوفي للمحاسبة المالية تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة باستثناء التغير في تصنيف بعض الأرصدة ضمن البنود ادناه، إن إعادة التصنيف لا تؤثر على أرباح أو حقوق الملكية للسنة السابقة فيما يلي تفاصيل هذه التصنيفات:

طريقة عرض قائمة المركز المالية الموحدة:

- إعادة تسمية بند "تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي" إلى "مدينو تمويل، صافي"
- إعادة تسمية بند " موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" الى "استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية"
- إعادة تسمية بند "موجودات مالية بالتكلفة المطفأة، صافي" الى "استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي"
- اثبات اشباه حقوق الملكية في قائمة المركز المالي والتي تم اثباتها سابقاً ضمن المطلوبات وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وعليه تم إعادة تصنيف مبلغ ٤٦,٠٩٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٥.

١ كانون الثاني ٢٠٢٥	١ كانون الثاني ٢٠٢٥	١ كانون الثاني ٢٠٢٥
بعد التعديل	التعديلات	قبل التعديل
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)
١٠٥,٢١٤,٥٠٣	(٤٦,٠٩٠,٠٠٠)	١٥١,٣٠٤,٥٠٣
٤٦,٠٩٠,٠٠٠	٤٦,٠٩٠,٠٠٠	-
١٥١,٣٠٤,٥٠٣	-	١٥١,٣٠٤,٥٠٣
		ودائع العملاء
		أشبه حقوق الملكية

٣٦. التغيرات الناتجة عن التحول الى معايير أيوفي للمحاسبة المالية (تتمة)

طريقة عرض قائمة الدخل الموحدة:

قام المصرف خلال السنة بتغيير طريقة عرض قائمة الدخل بالتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١ (المعدل في ٢٠٢١) " العرض العام والإفصاح في البيانات المالية ". نتج عن هذا التغيير عدة تعديلات لتصنيفات بعض البنود في قائمة الدخل المرحلية. تم تعديل طريقة العرض لأرقام المقارنة مع التعديلات المطبقة للفترة الحالية.

قام المصرف بتطبيق هذه التعديلات للتحسين من جودة المعلومات المفصح عنها، حيث لم يكن لها أي اثر على صافي الربح او حقوق الملكية. من اجل الالتزام باظهار بيان الربح أو الخسارة وفق متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١ تم تطبيق التعديلات التالية:

- اعادة تسمية بند "إيرادات الفوائد" الى "دخل تمويل ودخل مشابه"
- اعادة تسمية بند " مصروفات الفوائد" الى "تكلفة تمويل وتكلفة مشابهة"
- إثبات بند "صافي التوزيع الى أشباه حقوق الملكية" في قائمة الدخل

قائمة التدفقات النقدية الموحدة:

لم يكن هنالك أي أثر على قائمة التدفقات النقدية الموحدة باستثناء التغير في المسميات المذكورة أعلاه.

قائمة الدخل والإسناد المتعلق بأشباه حقوق الملكية الموحدة:

تم استحداث قائمة الدخل والإسناد المتعلق بأشباه حقوق الملكية للقوائم المالية للمصرف وفق متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١.

٣٧. احداث لاحقة

شهدت بعض مناطق الشرق الأوسط توترات جيوسياسية بعد تاريخ إعداد القوائم المالية. ونظراً لحدوث هذه التطورات نشأت بعد نهاية السنة المالية، فقد أُعتبرت من الأحداث غير المعدلة، وبالتالي لم تطرأ أي تعديلات على المبالغ المثبتة في القوائم المالية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥، والتي تعكس الأوضاع القائمة في ذلك التاريخ. وقد قام المصرف بتقييم الآثار المحتملة لهذه الأحداث على عملياته ومركزه المالي وأدائه. واستناداً إلى المعلومات المتاحة حالياً، ومع استمرار الأنشطة الأساسية للمصرف، فإنه لا يمكن عملياً تقدير الأثر المالي الكامل لهذه الأحداث غير المعدلة على الفترات المستقبلية بشكل موثوق.

Mustafa Fouad Abbas & Co

Certified Public Accountants

Members of Iraqi ACA

شركة مصطفى فؤاد عباس وشركاؤه

للتدقيق ومراقبة الحسابات التضامنية

اعضاء الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

البيانات المالية المنفصلة

٣١ كانون الاول ٢٠٢٥

Phone: 07700824139

Email: info@mustafa-audit.iq

Block 609 / Street 3 / Villa 23

Al Mansour – Baghdad – Iraq / P. O. Box 6004

موبايل: ٠٧٧٠٠٨٢٤١٣٩

محلة ٦٠٩ / زقاق ٣ / دار ٢٣

صندوق بريد ٦٠٠٤

المنصور - بغداد - العراق

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

التقرير السنوي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

المحتويات:

- ١- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- ٢- تقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠٢٥
- ٣- تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٥
- ٤- تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٥
- ٥- تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعام ٢٠٢٥
- ٦- تقرير لجنة مراجعة الحسابات لعام ٢٠٢٥
- ٧- تقرير مراقب الحسابات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
- ٨- البيانات المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة أعضاء الهيئة العامة لمساهمي المصرف المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي ("المصرف" أو "CIBIQ")، يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب، وأن أعرب عن خالص الشكر والاعتزاز لتبنيكم الدعوة للمشاركة في أعمال الهيئة العامة ومناقشة تقرير المصرف السنوي عن أدائه للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥.

استمرت التحديات في الظهور في بيئة الأعمال خلال عام ٢٠٢٥. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان معدل نمو اقتصادي بلغ ٣,١٪ خلال عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٤. ورغم هذا التحسن، لا تزال المنطقة تواجه مجموعة من المخاطر الرئيسية، من أبرزها تصاعد النزاعات المسلحة، وتأخر الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط، إلى جانب احتمالية حدوث تحولات سلبية في السياسات الاقتصادية العالمية.

أما على الصعيد المحلي، فقد شهد الاقتصاد العراقي انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٠,٩٪ خلال عام ٢٠٢٥، متأثراً بمجموعة من العوامل، من بينها التحديات الإقليمية وتقلبات أسعار النفط وارتفاع مستويات الاستيراد. ومع ذلك، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العراقي تعافياً تدريجياً مدعوماً بزيادة إنتاج النفط، مع متوسط نمو متوقع يبلغ ٥,٢٪ خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

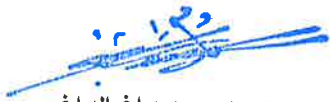
وعلى الرغم من التحديات المستمرة في بيئة الأعمال، واصل المصرف تعزيز أدائه التشغيلي وتحقيق نتائج قوية، حيث بلغ صافي الأرباح ٢٧ مليار دينار عراقي لعام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٣٨ مليار دينار عراقي في عام ٢٠٢٤. كما واصل المصرف التركيز على التوزيع الفعال للموارد ضمن إطار مقبول للمخاطر لتحقيق أقصى قدر من العوائد للمساهمين.

وخلال العام، حصل المصرف على تصنيف أئتماني قصير وطويل الأجل بدرجة (B) مع نظرة مستقبلية مستقرة على المدى البعيد من قبل وكالة التصنيف الدولية "كابيتال إنترلينجس" للتصنيف الائتماني. مما يعكس التقدم النوعي في تعزيز العمليات المصرفية وتحسين متانة الجدارة الائتمانية للمصرف.

وفي أعقاب استحواذ بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك")، ثاني أكبر مصرف إسلامي في العالم، على المصرف الأم، أستكمل مصرفنا بنجاح عملية التحول إلى مصرف متوافق بالكامل مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. واعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، بدأ المصرف أعماله كمصرف إسلامي متوافق بالكامل مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ويقدم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير للبنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات وهيئة الرقابة الشرعية والمصرف الأم ومساهميننا ومنتسبيننا على دعمهم المستمر وغير المحدود للمصرف، ولولا هذا الدعم لما تمكنا من تحقيق هذه الإنجازات.

أجدد ترحيبي بكم، وأشكر لكم حضوركم ومشارككم، سائلاً الله التوفيق للجميع لما فيه خير مصرفنا واقتصاد بلدنا العزيز.


محمد حميد دراغ الدراغ

رئيس مجلس الإدارة



تقرير مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي السنوي عن نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٥
حضرات اعضاء الهيئة العامة المحترمين،،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

يسر مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي أن يقدم للسادة المساهمين التقرير السنوي الشامل عن أداء البنك مرفقاً بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٥، وفقاً لأحكام المادتين (١٣٤،١١٧) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ (المعدل) وعملً بالقاعدة المحاسبية المرقمة (١٠) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ولأحكام قانون المصارف ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي.

أن مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد انظمة الضبط ونظام الرقابة الداخلية الضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة وإظهارها خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن خطأ.

أولاً: نبذة مختصرة عن المصرف

١. تأسيس المصرف:

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة عراقية في ١١/شباط/١٩٩٢ كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص حيث يعد من اوائل المصارف الاهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب اجازة التسجيل المرقمة م/ش/٤٥٢٤ والمؤرخة في ١١/شباط/١٩٩٢ الصادرة عن وزارة التجارة - دائرة تسجيل الشركات برأس مال قدره ١٥٠ مليون دينار، وحصل المصرف على اجازة ممارسة مهنة الصيرفة وذلك بموجب كتاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم ٩/١٤٣١٤ والمؤرخ في ١٢/تموز/١٩٩٢.

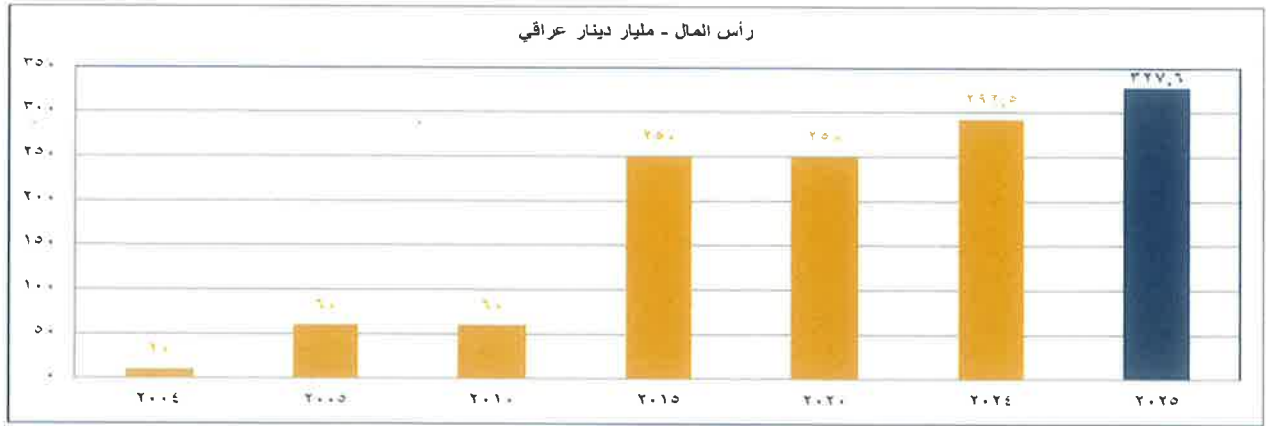
٢. التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع:

لقد تنامي رأس مال المصرف منذ تأسيسه في عام ١٩٩٢ من ١٥٠ مليون دينار عراقي حتى بلغ ٢٥٠ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٤، وبرز التطورات التي حصلت على رأس المال كانت في عام ٢٠٠٥ عندما قامت مجموعة البنك الأهلي المتحد ش.م.ب ومقرها البحرين بتملك حصة ٤٩٪ من أسهم المصرف بمبلغ وقدره ٥٠ مليار دينار عراقي، ممهدة الطريق لشراكة إستراتيجية بين المصرف وهذه المجموعة المصرفية الإقليمية الرائدة التي تعمل على إمتداد المنطقة العربية وبريطانيا. وفي أعقاب استحواذ بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك") على الشركة الأم (البنك الأهلي المتحد ش.م.ب (مقفلة)) في ٢ تشرين الأول ٢٠٢٢، أصبح بيت التمويل الكويتي هو الشركة الأم النهائية اعتباراً من تاريخ الاستحواذ. ويعتبر المصرف تابعاً لبيت التمويل الكويتي يمتلك ٨٥,٣٪ من رأس مال المصرف في نهاية عام ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٨٥,٣٪). تبعاً لذلك، بدأ المصرف عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، ويقدم حالياً مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

في ٢ آب ٢٠٢٣، أصدر البنك المركزي العراقي تعميمه رقم ٤٣٩/٢/٩، والذي ألزم بموجبه كافة المصارف العراقية بزيادة رأس المال الى ٤٠٠ مليار دينار عراقي في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. ووفقاً لذلك، قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٤٢,٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ وبمقدار ٣٥,١ مليار دينار عراقي في ١٥ تموز ٢٠٢٥، ليصبح إجمالي رأس المال ٣٢٧,٦ مليار دينار عراقي.

وخلال العام، أصدر البنك المركزي العراقي مبادرة إصلاح القطاع المصرفي بموجب التعميم رقم ٢٩٦/٤/٩ بتاريخ ٢٨ آب ٢٠٢٥، والتي تضمنت ثلاثة مسارات إصلاحية تهدف إلى ضمان الالتزام بمتطلبات رفع رؤوس أموال المصارف إلى ٤٠٠ مليار دينار عراقي بحلول ٣٠ حزيران ٢٠٢٨. وقد أختار المصرف المسار الأول، الذي يتضمن الاستمرار في ممارسة النشاط المصرفي الاعتيادي.

٣. التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع (تتمة):



٤. مساهمة المصرف في الشركات التابعة:

يمتلك المصرف ١٠٠٪ (٢٠٢٤: ١٠٠٪) من رأس المال المدفوع والبالغ (٢٠٠) مليون دينار عراقي لشركة تابعة، شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية محدودة المسؤولية ("الشركة التابعة")، تم تسجيل الشركة كشركة خاصة في العراق بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٨، تعتبر الوساطة المالية (بيع وشراء الأسهم والسندات) النشاط الرئيسي للشركة.

٥. أهداف المصرف الرئيسية:

يسعى المصرف الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية في إطار بيئة عمل أعتيادية:

- تطوير سمعة المصرف كمصرف عراقي رائد والمزود المفضل للمنتجات والخدمات المالية.
- زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية من خلال توفير الحلول لخدمة العملاء.
- تعزيز الأداء وتقديم الخدمات من خلال توسع المصرف واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة.
- تعظيم قيمة حقوق المساهمين مع المحافظة على العائد في بيئة أمنة.
- ترسيخ ثقافة المخاطر وإدارة التكاليف.
- المساهمة بشكل إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية استثمر المصرف في إنشاء البنية التحتية والتشغيلية والتكنولوجية القوية والحديثة، والتي تمكن المصرف من الإستفادة من فرص الأعمال وتوفير أفضل خدمة لزيائنه من خلال منهجية عمل متحفظة.

ثانياً: نتائج تنفيذ خطة العمل السنوية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٥

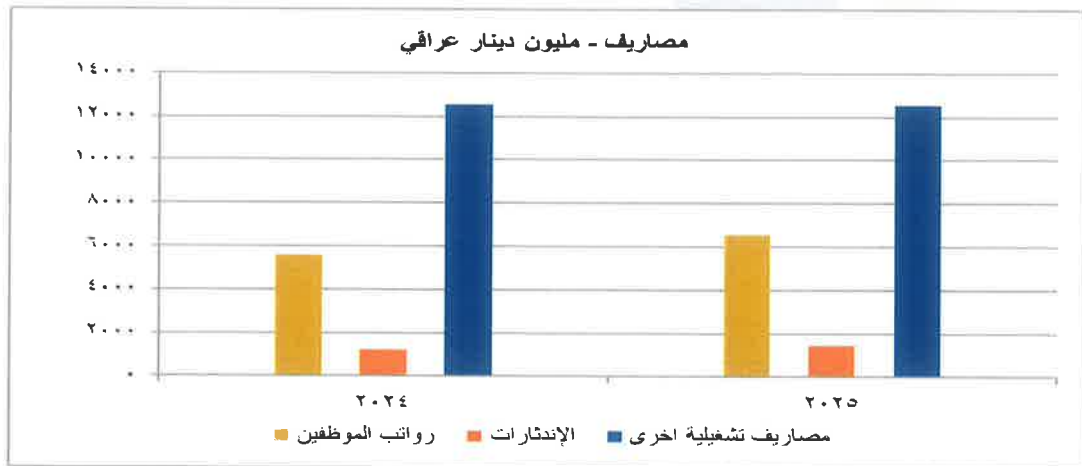
أبرز مقتطفات أداء المصرف خلال عام ٢٠٢٥:

١. حقق المصرف صافي ربح بعد الضريبة بلغ ٢٧,٠١٩ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٣٨,١٢٧ مليون دينار عراقي).
٢. بلغ رصيد اجمالي حقوق المساهمين ٣٨٢,٥٧٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٣٥٥,٦١٥ مليون دينار عراقي).
٣. بلغ رصيد الاحتياطيات ٥٤,٩٧٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٦٣,١١٥ مليون دينار عراقي).
٤. بلغ رصيد الكفالات لصالح الزبائن ١١٨,١٣٩ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٩٧,٣٥٢ مليون دينار عراقي).
٥. اما بالنسبة للسيولة النقدية فقد بلغ رصيد النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي العراقي ولدى المصارف المحلية والخارجية ١٨١,٣١٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٧٢,٦٣٠ مليون دينار عراقي).

٦. الجدول ادناه يوضح مؤشرات الاداء الرئيسية للمصرف كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٥ و ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤:

مؤشرات الاداء الرئيسية للمصرف	٢٠٢٥	٢٠٢٤
العائد على معدل حقوق الملكية (ROAE)	٧,٤٤٪	١١,٦٢٪
العائد على معدل الموجودات (ROAA)	٥,٠٤٪	٧,٩٧٪
صافي هامش الربح على العوائد (NFM)	٧,٩٥٪	١٩,٤٧٪
نسبة التكاليف الى الايرادات	٤١,٤٣٪	٣٢,٨١٪
نسبة التمويل الى اجمالي الموجودات	١,٣٣٪	١,٣٩٪
نسبة التمويل الى الودائع	٥,٣٧٪	٤,٩١٪
نسبة النقد خارج العراق الى رأس المال والاحتياطيات السليمة	٣,٦٠٪	٨,٦٧٪
نسبة تغطية السيولة (LCR)	٧٢٤٪	٥٤٠٪
نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)	٥٢٦٪	٦٢٩٪
نسبة كفاية رأس المال (بازل ٣)	١٢٣,٦٥٪	١٧٩,١٠٪

٧. الجدول ادناه يبين إجمالي المصاريف التشغيلية للسنة المنتهية كما في ٣١/كانون الاول/٢٠٢٥ و ٣١/كانون الاول/٢٠٢٤:



اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
تكاليف الموظفين	٦,٤١٨	٥,٤٥٧
اندثارات ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات	١,٤٦٧	١,٢٥٣
مصاريف تشغيلية اخرى	١٢,٦٦٥	١٢,٦٣١
إجمالي المصاريف التشغيلية	٢٠,٥٥٠	١٩,٣٤١

أما بالنسبة إلى مصاريف الدعاية والإعلان فقد بلغت ٣٣,٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٣٥,٢ مليون دينار عراقي) ، وبلغت مصاريف الضيافة ٢٨,٢ مليون دينار عراقي (٢٠٢٤: ٢٥,٥ مليون دينار عراقي).

٨. ربحية الفروع:

رقم الفرع	اسم الفرع	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
٨٠٢	فرع الخلاني	(١٤٨)	(١١٩)
٨٠٣	فرعة بوابة العراق	٣٣	٣٨٣
٨٠٤	فرع مول القاهرة	٣٦٦	٣١٦
٨٠٥	فرع المنصور	(١,٤٦٦)	(٥٧٥)
٨٠٧	فرع الكاظمين	-	(٩٥)
٨٠٨	فرع الاعظمية	(٢٠٦)	(١٢٧)
٨٠٩	فرع البصرة (شارع الجزائر)	٢٣٠	٣٤٦
٨١٠	الفرع الرئيسي والادارة العامة	٢٨,١٦٢	٣٧,٧٤٢
٨١١	فرع البصرة (تايمز سكوير مول)	(٦)	٦٢
٨١٢	فرع النجف	٥٤	١٩٤
	مجموع الفروع	٢٧,٠١٩	٣٨,١٢٧
	شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية	(١٨)	١٠٠
	مجموع الارباح المجمعة	٢٧,٠٠١	٣٨,٢٢٧

ثالثاً: الإحتياطيات والتخصيصات

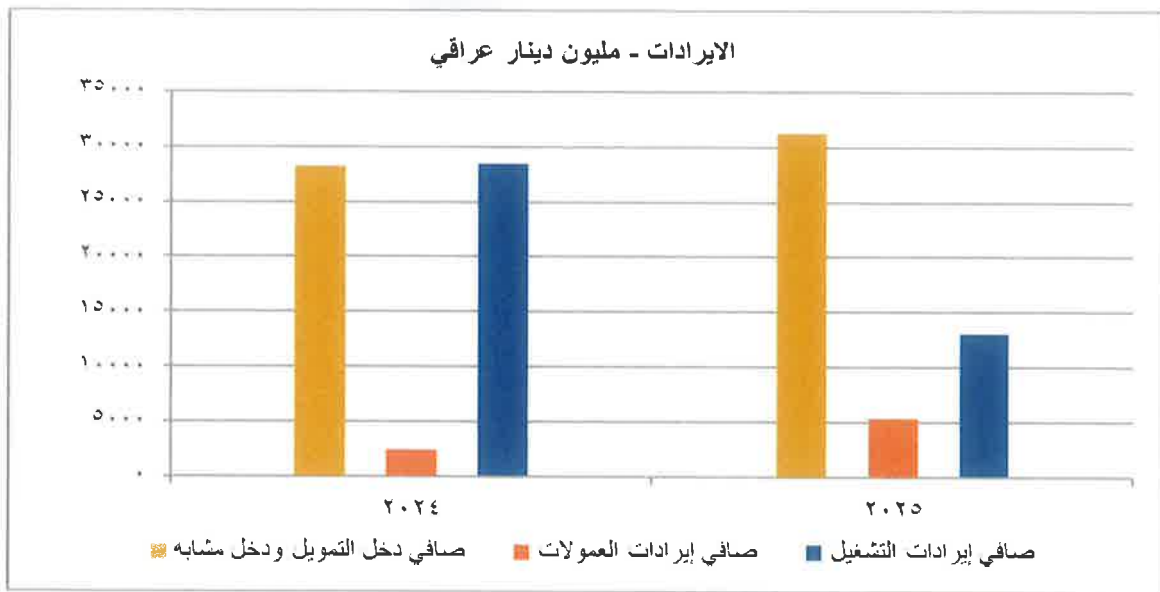
اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
الإحتياطيات	٥٤,٩٧٢	٦٣,١١٥
التخصيصات	٥,٤١٤	٧,١٠٨
المجموع	٦٠,٣٨٦	٧٠,٢٢٣

رابعاً: الإستثمارات

اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
استثمارات طويلة الاجل / سندات وطنية بالدينار العراقي	٣٣٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
استثمارات طويلة الاجل / سندات حكومة العراق بالدولار الامريكي	-	٣٩,٩٨٨
استثمارات طويلة الاجل / اسهم ومشاركات	١,٨١٧	١,٦٤٨
المجموع	٣٣١,٨١٧	٣٤١,٦٣٦

خامساً: اجمالي الإيرادات

اسم الحساب	سنة ٢٠٢٥ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠٢٤ مليون دينار عراقي
صافي دخل التمويل ودخل مشابه	٣١,٢٧١	٢٨,٢٣٩
أرباح تحويل عملات أجنبية	١٠,٧٠٠	١٧,٢٦١
الإيرادات الأخرى	٢,٣٢٣	١١,١٣١
إيرادات العمولات، صافي	٥,٣٥٧	٢,٢٥٦
المجموع	٤٩,٦٥١	٥٨,٨٨٧



سادساً - التغييرات الجوهرية

باشر المصرف بإعماله المصرفية وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، وتبعاً لذلك ستكون القوائم المالية اللاحقة معدة وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي).

سابعاً: الخطط المستقبلية للمصرف

انسجماً مع توجيهات البنك المركزي العراقي بضرورة وضع خطط واضحة وطويلة الأمد لتطوير عمل المصارف في العراق، فقد حرص المصرف على وضع خطة عمل تضمنت جملة من المؤشرات أهمها:

١. مواصلة التوسع في منح التمويل بشقيه النقدي والتعدي وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي والسياسة التمويلية للمصرف والتي تعتمد على التدفقات النقدية للزبائن والضمانات المقدمة من قبلهم.
٢. زيادة حجم الودائع بكافة أنواعها لتمويل الأنشطة المصرفية الأخرى.
٣. توسيع رقعة العلاقات المصرفية من خلال التعاون مع مصارف ومؤسسات مالية محلية ودولية وذلك لتعزيز أهداف الخطة التجارية والمالية.
٤. ان يكون المصرف الواجهة الرئيسية للتعامل المصرفي للشركات متوسطة الحجم المحلية والإقليمية والدولية العاملة في العراق عن طريق المشاركة في عمليات التمويل الرئيسية ذات الجدوى الاقتصادية.

سابعاً: الخطط المستقبلية للمصرف (تتمة):

٥. المحافظة على سياسة الاستثمار والتوسع فيها وفقاً لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.
٦. إعادة تأهيل وصيانة بعض الفروع لتهيئتها لمواكبة التطور في العمل المصرفي.
٧. المواصلة في إدخال أنظمة تقنية حديثة لتطوير عمل المصرف والخدمات المصرفية المقدمة لزيائنه.

ثامناً: السياسات المحاسبية

طبق المصرف ومنذ تأسيسه النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين الصادر عن وزارة المالية لسنة ١٩٩٢ في اعداد البيانات المالية مع الامتثال لتعليمات البنك المركزي العراقي فيما يخص تطبيق بنود اللائحة الارشادية وقوانين وتعليمات مكافحة غسل الاموال ونسب الاحتياطي القانوني واعتمد على قانون الإندثار رقم ٩ لسنة ١٩٩٤ في احتساب الاندثارات وكذلك الاعتماد على الاسعار المعلنة للعملاء الاجنبية من قبل البنك المركزي العراقي. خلال عام ٢٠١٦ أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات لإعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ بناء على معايير المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية (IFRS). بعد تحول نشاط المصرف الى النشاط الإسلامي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، تم تعديل السياسات المحاسبية المعمول بها بما يتوافق مع المعايير المحاسبية المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، ووفقاً للأحكام والمبادئ الشرعية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف > فيما يتعلق بالمسائل التي لم تتناولها معايير المحاسبة المالية (FAS)، يعتمد المصرف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تاسعاً: أملاك المصرف

ندرج ادناه جدول بالعقارات التي يملكها المصرف والعقارات المستأجرة لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١:

ت	كشف بالفروع التي يملك المصرف عقاراتها	ت	كشف بالفروع المستأجرة عقاراتها من الغير
١	الفرع الرئيسي والادارة العامة	١	فرع بوابة العراق
٢	فرع المنصور / فرع الكاظمين	٢	فرع مول القاهرة
٣	فرع الخلائي	٣	فرع الاعظمية
٤	فرع البصرة / شارع الجزائر	٤	فرع البصرة / تايمز سكوير مول
		٥	فرع النجف

عاشراً: الإدارة التنفيذية

الاسماء	العنوان الوظيفي
السيد بسام جودات ابو عودة جابر	المدير المفوض للمصرف
السيد مصطفى نجم كاظم حواس	معاون المدير المفوض
السيد محمود ماضي أنعيم	مدير الادارة المالية
السيد حذيفة عماد حسين	مدير ادارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي
السيد سيف وليد المشهداني	مدير ادارة الفروع والخدمات الادارية
السيدة دينا حامد محمد العبود	مدير ادارة الموارد البشرية
السيد عبدالعزيز جبار عبدالعزيز	مدير الادارة القانونية
السيد علي عدنان باقر	مدير ادارة المخاطر
الانسة دينا جورج رومان	مستشار الحوكمة والامتثال
السيد احمد سامي ابراهيم	مراقب الامتثال الشرعي
السيد حسام عبد الرزاق محمود	مدير قسم الابلاغ عن غسيل الاموال وتمويل الارهاب
الأنسة فاطمة ابراهيم احمد	مدير الاستثمار والخزينة
السيد احمد صبري الربيعي	مدير ادارة تقنية المعلومات
السيد قصي زهير عبدالله	مدير أمن المعلومات والامن السيبراني
السيد علي كريم شغاتي	مدير الامن وسلامة بيئة العمل
الأنسة أنسام عباس شفيق	مدير ادارة العمليات المصرفية
السيد زاهد محمد احمد	مدير مخاطر الائتمان
السيدة زينب علي جارالله	مدير وحدة الجودة / مكلف بادارة وحدة الشمول المالي
السيدة مها نعمان البياتي	المدير المفوض لشركة الاهلي المتحد للوساطة

حادي عشر:

١. كبار المساهمين في المصرف ومقدار مساهمتهم في رأس المال كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥، حيث لا توجد اسهم مرهونة من اسهم المصرف التجاري العراقي الإسلامي الى اي طرف آخر.

المساهمين	عدد الاسهم	نسبة الملكية
بيت التمويل الكويتي ش.م.ب	٢٧٩,٤٦٠,٣٢٠,٩٤٠	%٨٥,٣
عباس علي ناجي الربيعي	٤,٨٧٠,٢٤٢,٨٧٩	%١,٤٩
مساهمين بمساهمة اقل من ١%	٤٣,٢٦٩,٤٣٦,١٨١	%١٣,٢٠
المجموع	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠

٢. إحصائية بالتوزيع الطبيعي بأعداد المساهمين كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥:

من	إلى	عدد المساهمين	عدد الأسهم
١	١٠٠,٠٠٠	٨٠٦	٣١,٢٥٣,٧٠٢
١٠٠,٠٠١	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٤٠	٧٦١,٥٦٥,٤٠٥
١,٠٠٠,٠٠١	٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٨٣	١,٩٠٣,٤٩٣,٤٠٦
٥,٠٠٠,٠٠١	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٤٠	١,٦١١,٠٩١,٣٤٦
١٠,٠٠٠,٠٠١	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٥	٥,٣٦٢,٠٠٧,٨١٠
٥٠,٠٠٠,٠٠١	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٦	٤,٥٧٩,٤٠٩,٨٠٠
١٠٠,٠٠٠,٠٠١ فأكثر		٧٥	٣١٣,٣٥١,١٧٨,٥٣١
المجموع		٤,٣٦٥	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠

٣. عناوين فروع المصرف وارقام الهواتف :

فرع الكاظمين (٨٠٧) بغداد/حي المتنبى/محلة ٦٠٥/شارع ١٣/مبنى ٨٧/الطابق الاول Email: CIBIQKadhumain@cibiq.com.iq	الفرع الرئيسي والادارة العامة (٨١٠) بغداد/شارع السعدون/محلة ١٠٢/شارع ٩/مبنى ١٢١ Email: CIBIQMainBranch@cibiq.com.iq
فرع الاعظمية (٨٠٨) بغداد/شارع عمر بن عبد العزيز/هييت خاتون/محلة ٣١٤/شارع ١٩/مبنى ٢٤/قرب ساحة عنتر Email: CIBIQAdhamya@cibiq.com.iq	فرع الخلاني (٨٠٢) بغداد/شارع الخلفاء/محلة ١٠٤/شارع ١/بناية ٥٢ Email: CIBIQKhulani@cibiq.com.iq
فرع البصرة (٨٠٩) البصرة/شارع الجزائر/حي الفرسى / قرب مجسر ابو شعير Email: CIBIQ.Basra@cibiq.com.iq	فرع بوابة العراق (٨٠٣) بغداد/شارع دمشق /مقابل متزه الزوراء/مجمع بوابة العراق السكنى Email: Bwabat.Aliraq@cibiq.com.iq
فرع البصرة – تايمز سكوير مول (٨١١) البصرة/جبيلة/مول تايمز سكوير/الطابق الاول Email: CBIQTimesSquare@cibiq.com.iq	فرع مول القاهرة (٨٠٤) بغداد/حي القاهرة / مول القاهرة Email: CIBIQCairoMallBranch@cibiq.com.iq
فرع النجف – (٨١٢) النجف/شارع الأمير – تقاطع شارع الروان Email: CIBIQNajaf@cibiq.com.iq	فرع المنصور (٨٠٥) بغداد/حي المتنبى/محلة ٦٠٥/شارع ١٣/مبنى ٨٧/الطابق الارضى Email: CIBIQMansour@cibiq.com.iq

الثالث عشر : النشاط الإداري ويتضمن

١. الرواتب والاجور والعلاوات:

بلغ رصيد الرواتب والاجور المدفوعة للعاملين خلال السنة ٦,٥٤٥ مليون دينار عراقي فيما بلغ عدد الموظفين والمستخدمين في الإدارة العامة والفروع ٢٨٣ موظفا.

٢. تدريب وتأهيل وسفر وإيفاد:

حرص المصرف على تنمية موارده البشرية وذلك لاهميتها في تنفيذ اعماله حيث تم استخدام المركز التدريبي المهني للمصرف والمجهز بأحدث تقنيات التكنولوجيا لأغراض التدريب والتطوير لمواكبة التطور حسب المعايير العالمية، وتم صرف مبلغ مقداره ٣٠ مليون دينار عراقي بالمقارنة بمبلغ ٦٧ مليون دينار عراقي لعام ٢٠٢٤ لإغراض التدريب والتأهيل والسفر والإيفاد.

فيما يلي اهم الدورات التدريبية التي اقيمت خلال سنة ٢٠٢٥:

عدد الدورات	عدد المشاركين في الدورات	انواع الدورات
١	٢٠	الدورات المقامة داخل المصرف
٩٢	٢١٤	الدورات المقامة خارج المصرف
١	١	الدورات المقامة خارج القطر
١١	٢٠٠ / موظف لكل دورة	الدورات المقامة عن طريق الايميل (قراءة المادة التدريبية)
١٠٥	٤٣٥	المجموع

٣. فروع المصرف واسماء مدراء الفروع:

الفرع	اسم مدير الفرع
الرئيسي	لمياء عبد الرزاق عباس
الخلائي	حنان احمد حسين
بوابة العراق	جنان علي صالح
مول القاهرة	علي هادي حمود
المنصور	عبدالقادر عبدالخالق
الكاظمين	غير شاغل (الفرع تحت اعمال الصيانة)
الاعظمية	بسمة صباح محمد
البصرة (شارع الجزائر)	مؤيد جعفر محمد (استقال بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢) وتم تكليف (سارة فاضل كاظم) بادارة الفرع بتاريخ ٢٠٢٦/٠١/١٣ لحين تعيين مدير للفرع
البصرة (تايمز سكوير مول)	ايات عبد الله عبد القادر
النجف الاشرف	بهاء مهدي عبدالزهره

٤. الموارد البشرية والكوادر الوظيفية:

تعتبر الموارد البشرية من الاركان الاساسية التي يركز عليها المصرف حيث تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ التعليمات المصرفية وخدمة الزبائن ومهام التطوير والتحديث وتنفيذ الخطط والبرامج وفق السياسة التي يضعها مجلس الادارة، وفي هذا السياق تحرص ادارة المصرف على تقديم دعمها المستمر لغرض رفع مستوى العاملين ومهاراتهم وقدراتهم الادارية والمصرفية من خلال الحاقهم بدورات وندوات ومؤتمرات متخصصة لتحسين الاداء والخدمة المقدمة للزبائن.

٥. صيانة مباني ومنشآت المصرف:

قام المصرف خلال عام ٢٠٢٥ بإعمال صيانة وإعادة تأهيل لمبانيه المؤجرة والمملوكة بلغت ١,١١٢ مليون دينار عراقي.

٦. استخدام البرامج والانظمة والتقنيات الحديثة:

لمواكبة التطورات القائمة في المجال المعلوماتي ومجال تفعيل وتقديم الخدمات المصرفية يضع المصرف خطة سنوية لتنفيذ عدة مشاريع لهذا الغرض، ومن اهم هذه المشاريع المعلوماتية التي تم المباشرة بها خلال العام ٢٠٢٥:

أ - الانظمة والمشاريع المنجزة:

- تحويل النظام المصرفي إلى نظام متوافق مع الشريعة الإسلامية.
- ترقية النظام المصرفي للإصدار الأحدث.
- ترقية الموقع الرسمي للمصرف.
- تحسين مركز البيانات في الادارة العامة.
- ترقية نظام Go AML مع البنك المركزي العراقي.
- شراء خوادم Nutanix لمركز التعافي من الكوارث في فرع البصرة.
- استبدال نظام نسخ الخوادم الحالي مع نظام VEEAM.
- شراء خوادم من شركة Palo Alto كنظام حماية firewall لمركز البيانات في الفرع الرئيسي للمصرف.
- التدقيق الخارجي ل ISO 22301, ISO 27001, COBIT 2019.
- تطبيق نظام BigID
- تطبيق نظام One Trust
- اتمام التكاملية بين Assets and Suplank.

ب - مشاريع قيد الإنجاز:

- نقل النظام المصرفي إلى الإدارة العامة في بغداد
- مشروع الموبايل بانكنك والإنترنت بانكنك
- البنية التحتية لمركز خدمة الزبائن
- نظام الأرشفة الالكترونية
- ربط الإدارة العامة بالفروع بالآليات الضوئية
- تحديث أجهزة الصراف الآلي الجديدة
- تقييم مركز البيانات (Uptime)
- إعادة تأهيل غرفة الاجتماعات
- تحسينات برنامج إدارة خدمات تقنية المعلومات (ITSM Enhancement)
- إدارة الأصول (Asset Management)
- تحسينات موقع المصرف الإلكتروني وتسليمه لقسم التمويل المالي
- مشروع خدمات التنفيذ والدعم والاستشارة وإصدار شهادة ISO 20000
- مشروع تطبيق إطار قياس جودة خدمات تقنية المعلومات وفق معيار ISO 25011
- مشروع تطبيق معيار التحويلات المالية العالمية ISO 20022
- مشروع تطبيق إطار حوكمة تقنية المعلومات COBIT 2019
- مشروع ترقية نظام الربط بين الأنظمة (A2A Upgrade Project)
- مشروع نظام التقييم (Assessment System Project)
- مشروع تطوير تقارير الأعمال باستخدام Power BI
- مشروع ترقية نظام الصناديق (Cashier System Upgrade Project)
- مشروع إدارة أداء أعضاء مجلس الادارة (Border Performance Management Project)

الرابع عشر : في مجال مكافحة غسل الأموال

لضمان وتقادي عدم وقوع حادثة غسل أموال التزم المصرف بتنفيذ قانون مكافحة غسل الأموال المرقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ والتوصيات الصادرة عن (FATF) وقانون المصارف المرقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون البنك المركزي العراقي المرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤.

الخامس عشر : إدارة المخاطر

يقوم المصرف بإدارة مخاطره المصرفية المتنوعة من خلال إتباع إجراءات شاملة لإدارة المخاطر، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الادارة والادارة العليا من اجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة فئات المخاطر ذات الصلة وإعداد تقارير عنها، والاحتفاظ براسمال كاف للوقاية من هذه المخاطر. أن المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال المصرف هي مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة و أنواع أخرى من المخاطر.

والتزاماً بقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥ وتعليمات البنك المركزي العراقي، وبما يتوافق مع مبادئ الحوكمة المؤسسية ومعايير الانضباط الشرعي، وضع المصرف سياسته واجراءات عمله لادارة مخاطره بحيث تتفق مع حجم المصرف ودرجة تعقيد عملياته، وقد تم تطوير سياسات إدارة المخاطر في المصرف بناءً على ذلك.

كذلك حرص المصرف المتمثل بمجلس ادارته على ارساء وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية من خلال ادخال التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية التي تهدف الى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، لذلك كانت من ضمن توجهات مجلس ادارة المصرف ضمان استقلالية الأنشطة الرقابية منها نشاط ادارة المخاطر في المصرف وتطبيقاً لافضل الممارسات الدولية في هذا المجال فقد تم تشكيل الهيكل الاداري لادارة المخاطر ضمن المعطيات التالية:-

١. تشكيل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة:

- تعمل هذه اللجنة ضمن ميثاق عمل معتمد يتضمن مهامها ومسؤولياتها حيث من مهامها الرئيسية فيما يتعلق بإدارة المخاطر مايلي:
- مراجعة إطار إدارة المخاطر في المصرف.
 - مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من المجلس.
 - مراجعة سياسات ادارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من المجلس.
 - مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالمصرف ورفع تقارير دورية عنها الى المجلس.
 - التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها المصرف ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
 - التأكد من توفر السياسات واطار عمل لادارة المخاطر والبرامج والادوات اللازمة لذلك، مع مراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها وتعديلها اذا لزم الامر.
 - التأكد من أن ادارة المصرف لمخاطره تتم بشكل كفؤ بحيث تحمل المصرف المخاطر المناسبة مقابل العائد المناسب.
 - تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الاثر الجوهري، والتعرف على أي من الأنشطة التي يقوم بها المصرف يمكن لها أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
 - التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مخاطبة الادارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات ورفع تقارير الى مجلس الادارة حولها.
 - مراجعة الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ضمن اختبارات الأوضاع الضاغطة ومناقشة نتائج الاختبارات ومراجعة الاجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج قبل اعتمادها من قبل مجلس الادارة.
 - مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال المصرف ورفعها الى مجلس الادارة لاعتمادها، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها المصرف، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ المصرف برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
 - مراجعة وثيقة المخاطر المقبولة لدى المصرف قبل اعتمادها من قبل مجلس الادارة.
 - التأكد من استقلالية ادارة المخاطر.

٢. استقلالية إدارة المخاطر:

تتمتع إدارة المخاطر باستقلالية، فهي تتبع الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة، وتقوم ادارة المخاطر برفع تقاريرها مباشرة الى لجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة، هذا وبالإضافة الى ذلك تقوم الادارة بالحصول على المعلومات من دوائر المصرف الأخرى أو بالتعاون مع لجان المصرف المختلفة؛ وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة من قبل مجلس الإدارة، وهي تعمل على تحديد و قياس ومراقبة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف او من الممكن ان يتعرض لها، والتحوط لهذه المخاطر للتخفيف من أثرها على أنشطة المصرف المختلفة، والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية المصرف، بهدف تعظيم حقوق الملكية من خلال ما يلي:

- مراقبة التزام دوائر المصرف التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
- مراجعة اطار ادارة المخاطر (Risk Management Framework) في المصرف قبل اعتماده من المجلس.
- تنفيذ استراتيجية ادارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات واجراءات عمل لادارة كافة انواع المخاطر.
- تثقيف وزيادة وعي الموظفين حول ادارة المخاطر.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل انواع المخاطر.
- مراجعة الفرضيات المستخدمة في اعداد ميزانية المصرف التقديرية ورفع التوصيات اللازمة الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة ونسخة للادارة للتنفيذية للمصرف.
- اجراء اختبارات الازدواج الضاغطة لقياس مدى قدرة المصرف على تحمل الظروف المختلفة.
- دراسة ومراجعة محفظة المصرف التمويلية للتأكد من انسجامها مع السياسة التمويلية الخاصة بالمصرف وفقا لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.
- تحديد المخاطر لكل المنتجات والخدمات والعمليات والأنظمة والتأكد من أن هذه المخاطر ضمن الحدود، وأنه تم وضع الاجراءات الكفيلة بالسيطرة على هذه المخاطر ومراقبتها، ويشمل ذلك أيضا التعرف على المخاطر في حال التعديل على المنتجات والخدمات والعمليات والأنظمة القائمة لدى المصرف.
- الاشراف على إعداد خطة استمرارية العمل والتأكد من فعاليتها.

السادس عشر: مبدأ الاستمرارية وفق معايير أيوفي

يلتزم المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتطبيق مبدأ الاستمرارية عند إعداد قوائمته المالية، وذلك استناداً إلى متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم (١) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). وتقوم الإدارة بتقييم قدرة المصرف على الاستمرار في مزاولة نشاطه على المدى المنظور، بالاعتماد على تحليل أوضاعه المالية، ونتائج أعماله، وهيكل رأس المال، ومستويات السيولة، والالتزامات القائمة، ومصادر التمويل المتاحة والمتوقعة.

وبناءً على هذا التقييم، تُعد القوائم المالية على أساس فرض الاستمرارية، ما لم تكن لدى الإدارة نية أو ضرورة لتصفية المصرف أو التوقف عن نشاطه أو تقليصه بصورة جوهرية. وفي حال وجود حالات عدم تأكد جوهرية قد تؤثر على قدرة المصرف على الاستمرار، يلتزم الإدارة بالإفصاح عنها بشكل واضح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، تحقيقاً لمبدأ الإفصاح الكامل.

كما تواصل الإدارة تقييم مدى ملاءمة تطبيق مبدأ الاستمرارية خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وقبل اعتمادها ونشرها، مع الإفصاح عن أي أحداث لاحقة ذات أثر جوهري، وذلك وفقاً لمعايير أيوفي، وبلاستثناء بالمعايير الدولية ذات العلاقة بما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

السابع عشر: التقدير الدولي

يواصل المصرف التجاري العراقي الإسلامي ترسيخ مكانته المرموقة في القطاع المصرفي من خلال سلسلة من الجوائز الإقليمية والدولية التي تعكس تميزه وريادته. فقد كان المصرف أول مصرف عراقي يفوز بجائزة "أفضل مصرف في العراق" الصادرة عن مجلة جلوبال فاينانس العالمية - نيويورك، لخمس أعوام متتالية (٢٠٠٩-٢٠١٣)، وهو إنجاز يؤكد قدرته التنافسية وتطوره المستمر. كما يُعد المصرف أول مصرف عراقي يحصل على ترخيص من "ماستركارد العالمية" في عام ٢٠٠٨ لإصدار بطاقات الائتمان والدفع المباشر التي تحمل اسمها، مما يعكس الثقة العالية التي يحظى بها لدى المؤسسات الدولية.

وفي إطار نشاطه في مجال التمويل التجاري، حصل المصرف على جائزة "أفضل مصرف من حيث التمويل التجاري في العراق لعام ٢٠٢١" المقدمة من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وهي جائزة تؤكد جودة الخدمات المصرفية المتخصصة التي يقدمها لعملائه في هذا المجال.

كما نال المصرف خلال عام ٢٠٢٥ جائزة "أفضل الخدمات المصرفية الإسلامية في العراق" من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، تقديرًا لالتزامه بأعلى المعايير المهنية والشرعية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ونجاحه في تطوير منتجات تلبي احتياجات العملاء المتنوعة وفق الضوابط الشرعية.

وفي الختام، يتقدم مجلس الإدارة بجزيل الشكر والتقدير لجميع الجهات الرسمية والأهلية، ولكل من ساهم في دعم مسيرة المصرف ونجاحاته، سائلين المولى عز وجل دوام التوفيق في الاستمرار بالارتقاء بالعمل المصرفي لخدمة المواطنين ودعم اقتصاد بلدنا العزيز.

ومن الله التوفيق



محمد حميد دراغ الدراغ
رئيس مجلس الادارة



تقرير الحوكمة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥

أولاً: لمحة عامة

يلتزم مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتنفيذ أفضل ممارسات معايير حوكمة الشركات في إدارة المصرف، ويسعى إلى إدارة أعماله وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات التي توفر أساساً لأداء مالي عالي الجودة، قوي وسليم وكذلك لتحقيق نمو مستدام.

ويضمن المصرف تطبيق ممارسات واجراءات متكاملة للافصاح عن المعلومات وامكانية حصول كافة المساهمين على حد سواء على المعلومات المعلنة بصورة فورية، ولتحقيق ذلك يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي سياسة خاصة بالافصاح والشفافية عن المعلومات التي تعكس كافة متطلبات الافصاح (الافصاحات المالية والغير مالية والرقابية والتي تتضمن كافة البيانات الهامة بالمصرف وعملياته وادائه المالي وذلك بما يتوافق مع هيكلية المساهمين).

يتحمل مجلس الإدارة، المنتخب من قبل الجمعية العمومية المسؤولية الكاملة في الإشراف على أنشطة أعمال المصرف، بما في ذلك الإشراف على إدارة المخاطر التي يتعرض لها في إطار ممارسته لأعماله المصرفية. ويؤدي مجلس الإدارة هذا الدور من خلال تفويض مجموعة من اللجان المنبثقة عن المجلس التي تتمتع بقنوات اتصال فعالة ومستقلة والإشراف على الإدارة التنفيذية.

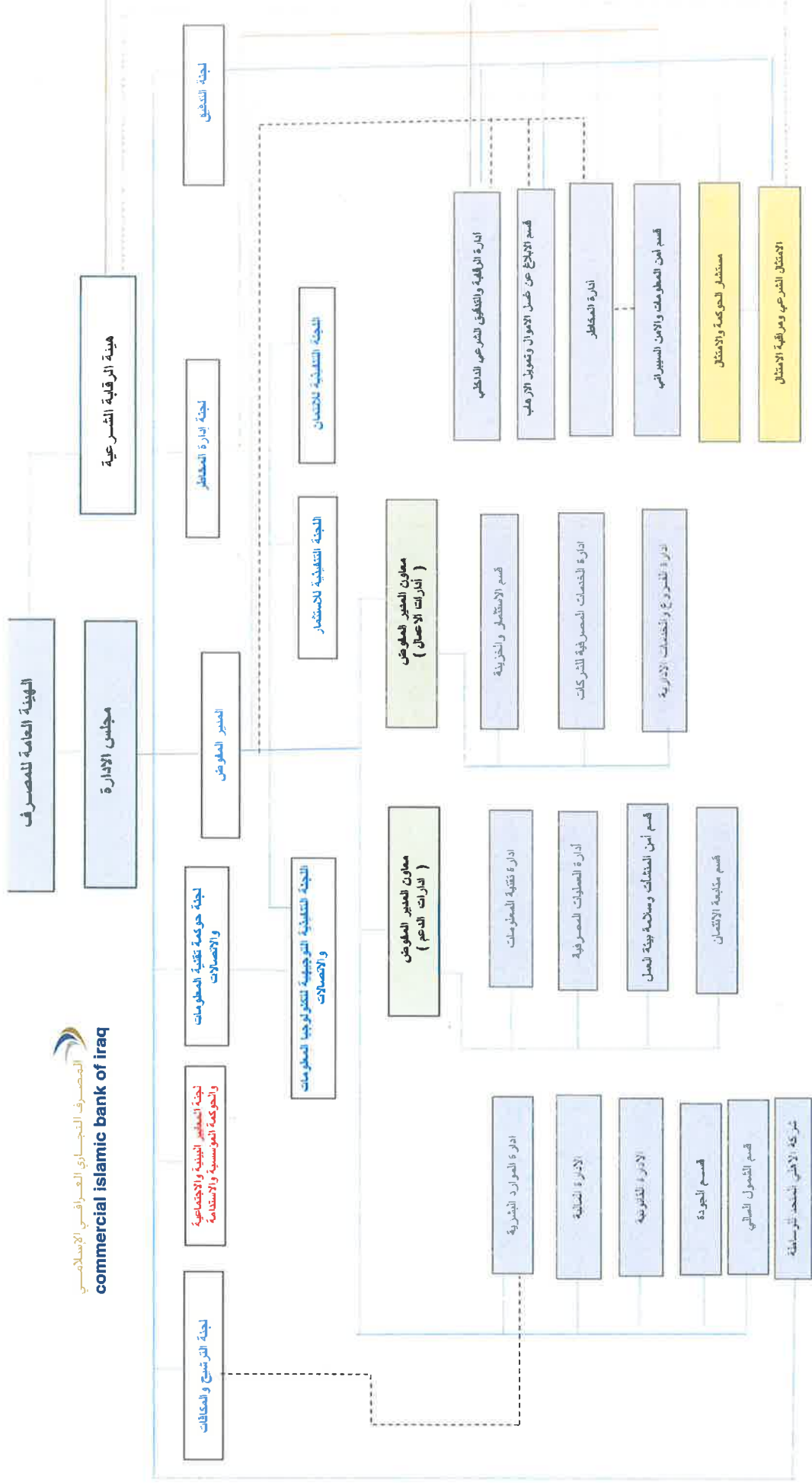
تعتمد لجان مجلس الإدارة على أذرع مستقلة، سواء كانت رقابية مسبقة مثل إدارة المخاطر، الإلتزام الرقابي، الحوكمة والإفصاح، أو كمهام رقابية لاحقة مثل التدقيق الشرعي الداخلي.

ويخضع أداء الأعمال في المصرف لمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بمؤشرات قياس المخاطر. يتم تسيير أنشطة الأعمال اليومية من خلال سياسات وإجراءات محكمة ومستويات من التفويض تتلائم مع نزعة وإستراتيجية إدارة المخاطر المعتمدة في المصرف.

وقد اعتمد مجلس الإدارة مجموعة من حزم التقارير الإدارية، التي يتم تقديمها بصفة دورية ومنتظمة من الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة واللجان المنبثقة. وتمثل هذه التقارير تعتبر أداة تستخدم لضمان سير عمل الإدارة بصورة مناسبة وإلقاء الضوء على الأمور الأساسية والمخاطر التي تستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

ويضمن دليل الحوكمة تحقيق التوافق بين مجلس الإدارة، ولجانه وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية وضوابط البنك المركزي العراقي. وهذا التكامل ينتهي إلى بلورة مهام واضحة لكل طرف وتجنب تداخل الاختصاصات.

ثانياً : الهيكل التنظيمي للمصرف



ثالثاً: مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية في عملية صنع القرار داخل مؤسسة المصرف التجاري العراقي الإسلامي حيث يعنى بمسؤولية الاشراف العام على اعمال المصرف مع التأكد من تطبيق ونجاح استراتيجيته بهدف تقديم عوائد ثابتة ومستدامة لمساهمييه وموظفيه والمجتمع بأسره، مع الأخذ بالاعتبار استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الخاصة بالشركات، ونظراً لكون المصرف تابعاً لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك البحرين") (المعروف سابقاً ببنك الأهلي المتحد) ("الشركة الأم") لذلك فإن لمجلس الإدارة دوراً مزدوجاً يتعلق الأول بالأشراف على تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالعمليات في جمهورية العراق ويتعلق الثاني بالمنافع المتبادلة مع المجموعة.

١. أعضاء مجلس الإدارة

محمد حميد دراغ الدراغ (رئيس مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس كلية الاداب – جامعة بغداد، بكالوريوس كلية القانون الجامعة المستنصرية. لديه خبرة في العمل المصرفي شغل خلالها عدد من المناصب ومنها عضو مجلس إدارة مصرف الرافدين سنة ١٩٧٢، وبعد ذلك أصبح عضواً في مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي لثلاث دورات، وبعد ذلك أصبح رئيس مجلس الإدارة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي.

محمد عاصم احمد عبد الخالق (نائب رئيس مجلس الإدارة)

نائب رئيس مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥، حاصل على بكالوريوس تجارة من جامعة عين شمس في مصر. يتمتع بخبرة مصرفية تتجاوز ٣٠ عاماً في القطاع المصرفي، شملت مجالات الاعمال المصرفية للشركات والائتمان والاستثمار والخدمات المصرفية للأفراد. كما سبق له تولي مناصب تنفيذية عليا وعضوية مجلس الإدارة التنفيذي في بنوك ومؤسسات مالية متعددة.

حالياً يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة - الخدمات المصرفية للشركات - مجموعة بيت التمويل الكويتي، البحرين، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة بيت التمويل الكويتي (مصر)؛ النائب الأول للرئيس التنفيذي في البنك الأهلي المتحد (مصر)؛ المدير العام لمنطقة البحرين والخدمات المصرفية الخارجية - البنك العربي؛ عضو مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد (مصر)، بنك تركلاند (تركيا)؛ الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال، بنك الخليج التجاري ش.م.ق (الخليجي)، قطر؛ إضافة الى توليه مناصب مختلفة في بنك المشرق في قطر والبنك التجاري الدولي (مصر).

بسام جودات ابو عودة جابر (المدير المفوض)

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٣/٩/١٠، حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الهاشمية شغل خلالها عدد من المناصب ومنها مسؤول علاقات العملاء لدى البنك العربي ومسؤول ائتمان الشركات ومشرف علاقات عملاء الشركات ومدير علاقات العملاء في بنك الاردن و عمل رئيس ادارة العمليات المصرفية وعمل منتدباً كمستشار لدى المصرف التجاري العراقي الإسلامي و ثم نائب المدير المفوض للمصرف التجاري العراقي الإسلامي. وحالياً يشغل منصب المدير المفوض للمصرف التجاري العراقي الإسلامي ولديه خبرة في القطاع المصرفي لمدة ٣٣ عاماً.

جمال طاهر يحيى (عضو مجلس الإدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس كلية الهندسة - جامعة بغداد. يتمتع بخبرة مصرفية من خلال شركاته التجارية وتعاملاتها مع المصارف العراقية والاجنبية على مر سنوات عديدة. وشغل عدد من المناصب ومنها مدير مفوض شركة العراق للصناعة المعدات الفنية صناعي من ١٩٨٩ والى تاريخه، مدير مفوض شركة الوحدة العراقية لتجارة المعدات الثقيلة من ٢٠٠٤ والى تاريخه، مدير مفوض شركة المياسم للتجارة العامة من ٢٠٠٣ والى تاريخه.

ثالثاً: مجلس الإدارة (تتمة)

١. أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

جميل أبلي جميل غطاس (عضو مجلس الإدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٧، حاصل على بكالوريوس تجارة واقتصاد- الولايات المتحدة الأمريكية. لديه خبرة في العمل المصرفي لأكثر من ٤١ عاماً. شغل خلالها عدد من المناصب ومنها رئيس التطوير الاستراتيجي- البنك الاهلي المتحد من ٢٠١٠ والى تاريخه، مدير اقدم لمخاطر الائتمان للمجموعة-البنك الاهلي المتحد من ٢٠٠٢ والى ٢٠١٠، مساعد نائب الرئيس – الدائرة الاقتصادية المؤسسة العربية المصرفية من ١٩٩١ والى ٢٠٠١، ومدير الدائرة الاقتصادية - المؤسسة العربية المصرفية من ١٩٨٥ والى ١٩٩١.

مها عبد الحميد محمد ابراهيم (عضو مجلس الإدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٢٢، حاصلة على بكالوريوس تجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان وشهادة (CFA) Chartered Financial Analyst لديها خبرة في العمل المصرفي منذ عام ١٩٩١ ولغاية الآن، شغلت خلالها عدد من المناصب في البنك الاهلي المتحد/ جمهورية مصر العربية (مدير عام مساعد- ادارة الائتمان والتسويق ونائب مدير عام ادارة الائتمان والتسويق ونائب مدير عام ورئيس قطاع ادارة الائتمان والتسويق ومدير عام ادارة الائتمان والتسويق ومدير عام اول ادارة الائتمان والتسويق ورئيس قطاع الائتمان ونائب الرئيس التنفيذي للشركات) كما عملت في البنك التجاري الدولي / جمهورية مصر العربية (مساعد اداري- ادارة الائتمان والتسويق ومحلل اول ائتمان ادارة الائتمان والتسويق ومدير مساعد ادارة الائتمان والتسويق ومدير مساعد ادارة الاستثمار ومدير ادارة الاستثمار ومساعد رئيس ادارة الاستثمار) كما عملت موظف في ادارة التحصيل والقروض وموظف اول في ادارة التحصيل والقروض في بنك مصر امريكا الدولي.

محمد تامر عبد المنعم سلامة علي (عضو مجلس إدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ ٢٠٢٢/٣/٣١، وهو حاصل على ماجستير إدارة أعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. يمتلك الأستاذ محمد تامر عبد المنعم خبرة تمتد لثلاثين عاماً في مجالي العمل المصرفي والاستثمار، حيث عمل خلال مسيرته في عدد من البنوك الفرنسية والإنجليزية، كما شارك في برنامج التخصص المصرفي في مراحل مختلفة. وقد تقلد العديد من المناصب المتقدمة في مجال إدارة مخاطر الائتمان على المستويين المحلي والإقليمي. يشغل الأستاذ محمد تامر عبد المنعم حالياً منصب الرئيس الإقليمي لمخاطر الائتمان الدولي في بيت التمويل الكويتي (البنك الأهلي المتحد سابقاً)، حيث يشرف على إدارة مخاطر ائتمان الشركات ضمن نطاق واسع يشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا ومصر والعراق.

مالك يوسف رحمة الله حيدر رحيمي (عضو مجلس إدارة)

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٣/٩/١٠، حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال المالية والمصرفية من جامعة Swiss Business school لديه خبرة في العمل المصرفي مدة ٢٠ سنة شغل خلالها عدة مناصب منها مسؤول علاقات في البنك الاهلي المتحد ومدير علاقات المؤسسات المالية في البنك الاهلي المتحد ومدير اقليمي و الرئيس الاقليمي للمؤسسات المالية في البنك الاهلي المتحد.

عبدالله يوسف احمد السيف (عضو مجلس الإدارة)

عضو مجلس الإدارة منذ تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٩، حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة جونز بولاية فلوريدا الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٩، عضو هيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي الاسلامي حتى تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٧، لديه خبرة في القطاع المصرفي الإسلامي لأكثر من ٤٦ عاماً، شغل خلالها عدة مناصب في الشرق الأوسط منها في بيت التمويل الكويتي وبنك ابوظبي الإسلامي (ابوظبي)، ومستشار نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك العقاري الكويتي، كما انه شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة وثاق للتأمين التكافلي، الرئيس التنفيذي لشركة اصول للإجارة والتمويل والاستثمار، نائب رئيس مجلس إدارة شركة وارد للإجارة والتمويل، نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة المدار للتمويل والاستثمار، عضو مجلس الإدارة لشركة قاف القابضة المحدودة (الامارات) وعضو مجلس إدارة في بنك بيت التمويل الكويتي- مصر. مستشار مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي.

ثالثاً: مجلس الإدارة (تتمة)

٢. تشكيلة المجلس

يتكون مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي من تسعة أعضاء أصليين إلى جانب سبعة أعضاء احتياطي من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية والخبرة بالعمل المصرفي، ويعين أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة وذلك لمدة لا تتجاوز أربع سنوات بعد أخذ موافقة البنك المركزي العراقي ويجوز إعادة انتخاب العضو لدورة ثانية كحد أقصى وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائباً ورئيساً للمصرف.

يشكل الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي أكثر من ثلث تشكيلة المجلس وذلك مراعاة لمتطلبات تشكيلة لجان المجلس، وتنفيذاً لمتطلبات الحوكمة المؤسسية بهذا الخصوص. عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة تم مراعاة تطبيق نظام التصويت التراكمي وذلك بمنح كل مساهم عدد من الأصوات مساوياً لعدد الاسهم التي يملكها بحيث يمكنه منحها جميعاً لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

يتألف مجلس إدارة المصرف لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١ من السادة المذكورة اسماؤهم أدناه:
الأعضاء الاصليين وعدد أسهمهم:

ت	الأعضاء	ممثل	المنصب	عدد الاسهم
١	محمد حميد دراغ الدراغ	نفسه	رئيس مجلس الإدارة	٦٥٥,٢٠٠
٢	محمد عاصم احمد عبدالخالق	بيت التمويل الكويتي	نائب رئيس مجلس الإدارة	٢٧٩,٤٦٠,٣٢٠,٩٤٠
٣	جمال طاهر يحيى التكريتي	نفسه	عضو مجلس إدارة	٤,٩٩٣,٢٤٦
٤	جميل ايلي جميل غطاس	شركة واحة الطاقة الخليجية للخدمات النفطية	عضو مجلس إدارة	١٣١,٠٤٠
٥	بسام جودات أبو عودة جابر	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٦٥,٥٢٠
٦	مها عبد الحميد محمد ابراهيم	نفسه	عضو مجلس إدارة	٣٢,٧٦٠
٧	محمد تامر عبد المنعم سلامة	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٨	مالك يوسف رحمة الله حيدر	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٩	عبدالله يوسف احمد السيف	نفسه	عضو مجلس الإدارة	٦,٥٥٢

الإعضاء الاحتياطي وعدد أسهمهم:

ت	الأعضاء	المنصب	عدد الاسهم
١	فرات عبد العظيم عبد الرزاق كبة	عضو مجلس الإدارة	٢,٥٦٩,١٦٠
٢	سعد جواد علي محمد سعيد العبدلي	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٣	ولاء حسين هاشم حسين نصر الله	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٤	يحيى اسماعيل داود الحكيم	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٥	مضر اسماعيل يحيى محمد	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٦	علي عصام عبد المجيد رشيد الصباغ	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠
٧	رضا علي محمد علي	عضو مجلس الإدارة	٣٢,٧٦٠

ثالثاً: مجلس الإدارة (تتمة)

٢. امين سر المجلس:

بموجب دليل الحوكمة المؤسسية واستناداً الى محضر مجلس الإدارة المرقم ٢٨٧ في ٢٥/٠٧/٢٠٢٢ تم تعيين السيد عبد العزيز جبار امين سر مجلس الإدارة. وبعد دور امين سر المجلس من الادوار الحيوية والهامة لدى المصرف حيث يقوم بحضور جميع اجتماعات مجلس الإدارة ويدون جميع المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات مع ذكر الموضوعات التي تمت مناقشتها، والقرارات التي تم التوصل إليها، وأسماء الأعضاء الحاضرين والمصوتين من كل عضو وحفظ وتوثيق سجلات ومحاضر اجتماعات المجلس بعد توقيعها من أعضاء المجلس.

٣. مسؤوليات مجلس الإدارة

إن دور مجلس الإدارة في الحوكمة هو في تحقيق التوازن، وتفويض السلطات في إطار رقابة داخلي محكم تطبيقه الإدارة التنفيذية وبعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ادارته للمصرف بالطريقة المثلى وذلك بهدف تعظيم قيمة استثمارات المساهمين وتحقيق النتائج المستهدفة لخطة الاعمال والمحافظة على حقوق العملاء وحقوق كافة الاطراف ذوى المصلحة، وتحقيق كل مايبقى في إطار الالتزام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية المنظمة لنشاط المصرف.

٤. اجتماعات مجلس الإدارة

يجتمع مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي ستة مرات خلال السنة المالية وكلما دعت الحاجة لذلك حيث يتم حضور كافة اعضاء المجلس الى الاجتماع وفي حال تعذر حضور احد الاعضاء شخصياً فيكون حضوره من خلال الفيديو او الهاتف وذلك بعد موافقة رئيس المجلس ودون ان يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع حيث تصدر قرارات المجلس بغالبية الاصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح تفصيل اجتماعات مجلس الإدارة التي عُقدت خلال عام ٢٠٢٥ وحضور كل عضو في الجدول أدناه:

ت	الاعضاء الاصليين	تاريخ الاجتماع					
		٢٠٢٥/٣/٤	٢٠٢٥/٣/٢٦	٢٠٢٥/٤/١٥	٢٠٢٥/٨/٥	٢٠٢٥/١١/١٦	٢٠٢٥/١٢/٩
١	محمد حميد دراغ الدراغ (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢	محمد عاصم احمد عبد الخالق	×	×	×	✓	✓	✓
٣	بسام جودات ابو عودة جابر	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٤	جمال طاهر يحيى التكريتي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٥	جميل ايلي جميل غطاس	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٦	محمد تامر عبد المنعم سلامة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٧	مالك يوسف رحمة الله حيدر	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٨	مها عبد الحميد محمد	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٩	عبد الله يوسف احمد السيف	✓	✓	✓	✓	✓	✓
١٠	رضا علي محمد/ عضو مجلس إدارة احتياط	✓	✓	✓			

رابعاً: لجان مجلس الإدارة

- نبذة عن اللجان

شكل المجلس خمسة لجان تستمد عضويتها من أعضاء المجلس وترفع التقارير مباشرة الى المجلس وتقوم بالواجبات والمهام الموكلة اليها بموجب دليل الحوكمة والصلاحيات المفوضة للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات الإدارية والفنية واكثرها كفاءة وفاعلية وفي أدناه تفاصيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

١- لجنة المعايير البنئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة:

يتمثل الدور الأساسي للجنة المعايير البنئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة في تقديم الدعم لمجلس الإدارة للاضطلاع بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بممارسات الحوكمة السليمة، ومتابعة تطبيق سياسات الحوكمة على مستوى كافة وحدات المصرف. فيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة المعايير البنئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة وعضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥ والمهام والمسؤوليات لجميع اللجان:

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع					
		٢٠٢٥/١٢/٩	٢٠٢٥/١١/١٢	٢٠٢٥/١٠/١٥	٢٠٢٥/٨/١٢	٢٠٢٥/٦/٢	٢٠٢٥/٢/١٧
١	محمد حميد دراغ الدراغ (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢	محمد تامر سلامة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٣	عبد الله يوسف السيف	✓	✓	✓	✓	✓	×
٤	محمد عاصم احمد	✓	✓	✓	✓	✓	×

المهام والمسؤوليات الخاصة بلجنة المعايير البنئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة:

- تتولى هذه اللجنة مراقبة تطبيق "دليل الحوكمة للمصارف" والاشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية الخاص بالمصرف وفقاً لحجم عمليات المصرف وتعدد وتنوع أنشطته وتحديثه ومراقبة تطبيقه.
- الاشراف واعداد تقرير الحوكمة وتضمينه في التقرير السنوي للمصرف.
- التأكد من التزام المصرف بمبادئ حوكمة الشركات والممارسات السليمة له.

٢- لجنة التدقيق:

تعمل لجنة التدقيق كذراع مساند لمجلس الإدارة في الإشراف على اعداد بيئة نظم الرقابة الداخلية للمصرف، والإشراف على أعمال التدقيق الخارجي، وعمليات ادارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، ومتابعة التقارير المالية وفقاً للتعليمات الرقابية والمعايير الدولية للإبلاغ عن البيانات المالية، بالإضافة إلى الإشراف على جوانب الإلتزام بالتعليمات الرقابية. وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة التدقيق وتفاصيل عضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥.

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع				
		٢٠٢٥/١٢/٩	٢٠٢٥/١٠/٢٢	٢٠٢٥/١٠/٩	٢٠٢٥/٥/٢٠	٢٠٢٥/٢/٢٠
١	جمال طاهر يحيى التكريتي (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓	✓
٢	جميل ايلي جميل غطاس	✓	✓	✓	✓	✓
٣	محمد تامر سلامة	✓	✓	✓	✓	✓
٤-	عبد الكبير البتانوني	✓	✓	✓	✓	×

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٢- لجنة التدقيق (تتمة):

- المهام والمسؤوليات الخاصة بلجنة التدقيق:

- تحديد نطاق ونتائج ومدى كفاية إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي ومتابعة المدقق الخارجي ومناقشة تقاريره.
- مناقشة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرى على البيانات المالية للمصرف.
- التأكد من كفاية وكفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.
- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية ومكافحة غسل الأموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف، من حق اللجنة التحقيق والبحث والتدقيق في أية عمليات أو إجراءات أو لوائح ترى أنها تؤثر على قوة وسلامة المصرف.
- التوصية إلى مجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف واستحداث أو إلغاء التشكيلات التنظيمية أو دمجها وتحديد مهمات واختصاصات هذه التشكيلات وتعديلها.
- مراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها فضلاً على مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية.
- مراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالتعيين والترقية والاستقالة وانتهاء الخدمة لجميع موظفي المصرف بما فيهم الإدارة التنفيذية مع مراعاة أحكام القوانين النافذة.
- إعداد تقرير ربع سنوي عن أعمال اللجنة بعد انتهاء كل ربع مالي تقدمه إلى مجلس الإدارة.
- التدقيق والموافقة على الإجراءات المحاسبية وعلى خطة التدقيق السنوية وعلى ضوابط المحاسبة.
- التأكد من التزام المصرف بالافصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي International Financial Reporting Standards IFRS وتعليمات البنك المركزي والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.
- تضمين التقرير السنوي للمصرف تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فيما يخص الإبلاغ المالي Financial Reporting بحيث يتضمن التقرير كحد أدنى ما يأتي:
- فقرة توضح مسؤولية المدقق الشرعي الداخلي بالاشتراك مع الإدارات التنفيذية عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية حول الإبلاغ المالي في المصرف والمحافظة على تلك الأنظمة.
- فقرة حول إطار العمل الذي قام المدقق الشرعي الداخلي باستخدامه وتقييمه لتحديد مدى فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
- التأكد من وجود مكتب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يرتبط بالمجلس ويتولى تطبيق سياسات العمليات الخاصة Know Your Customer KYC والمهمات والواجبات المترتبة على ذلك بما فيها ذلك قيام المكتب بإعداد التقارير الدورية عن نشاطه.
- مراقبة الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA
- الإفصاح عن مواطن الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تؤدي إلى احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذو أثر جوهري.
- تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في فاعلية الأنظمة والرقابة الداخلية.

رابعاً: لجان مجلس الادارة (تتمة)

٢- لجنة التدقيق (تتمة):

- المهام والمسؤوليات للجنة التدقيق (تتمة):

- علاقة اللجنة بالمدقق الخارجي : تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الاتي:
 - اقتراح الاشخاص المؤهلين للعمل كمدققين خارجيين أو التوصية بعزلهم.
 - توفير سبل الاتصال المباشر بين المدقق الخارجي واللجنة.
 - الاتفاق على نطاق التدقيق مع المدقق الخارجي.
 - استلام تقارير التدقيق والتأكد من اتخاذ إدارة المصرف الاجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها من قبل المدقق الخارجي.
- علاقة اللجنة بالمدقق الشرعي الداخلي: تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الاتي:
 - تعيين المدقق الشرعي الداخلي أو التوصية بعزله وترقيته أو نقله بعد استحصال موافقة البنك المركزي.
 - دراسة خطة التدقيق الشرعي الداخلي والموافقة عليها.
 - طلب تقارير من مدير التدقيق الشرعي الداخلي.
 - على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد المالية الكافية والعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتدريبهم.
 - التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الشرعي الداخلي بأية مهمات تنفيذية وضمان استقلاليتهم.
- مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب للقوانين والانظمة والضوابط المطبقة على المصرف ورفع تقرير بذلك إلى المجلس.
- مراجعة التقارير التي يقدمها المصرف إلى البنك المركزي.
- تقديم التقرير السنوي إلى مجلس الإدارة للإفصاح عن أنشطة المصرف وعملياته.
- يجب أن تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على اية معلومات من الادارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي مدير لحضور أي من اجتماعاتها دون أن يكون لهم صفة عضوية اللجنة
- تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الشرعي الداخلي ومراقب الامتثال الشرعي ومسؤول مكافحة غسل الاموال (٤) مرات على الأقل في السنة بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية.
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الاجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل وحماية الموظف والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
- مراجعة تقارير مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والأزمات بالتنسيق مع لجنة تقنية المعلومات والاتصالات.
- يعرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعاتها وتوصياتها على مجلس الادارة للتصويت عليها.
- التحقق من ضمان الاجهزة الرقابية التي تتمثل (إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي ، والامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال، قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب) من استقلاليتهم بموجب التعليمات واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية الرسمية .

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٣- لجنة إدارة المخاطر:

تتولى لجنة المخاطر مسؤولية تقديم المشورة لمجلس الإدارة للوفاء بدوره الإشرافي على الإطار الشامل لإدارة المخاطر في المصرف. ويتضمن ذلك تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف في أعماله، وسياسات إدارة المخاطر، ونزعة المصرف للمخاطر، وحدود المخاطر المعتمدة. فيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة المخاطر وعضويتهم في لجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥:

ت	الأعضاء	تاريخ الاجتماع			
		٢٠٢٥/١٢/١٤	٢٠٢٥/٧/٢٧	٢٠٢٥/٣/٢٣	٢٠٢٥/١/٢٣
١	محمد تامر سلامة/ (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	✓
٢	جميل ايلي غطاس	✓	✓	✓	✓
٣	بسام جودات ابو عودة	×	×	✓	✓
٤	مالك يوسف رحمة الله	×	×	✓	✓
٣	محمد عاصم احمد	✓	✓	×	×
٤	جمال طاهر يحيى	✓	✓	×	×

- المهام والمسؤوليات للجنة إدارة المخاطر:

- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من قبل المجلس.
- مراجعة السياسة الائتمانية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة فضلاً عن الإشراف على تطبيق السياسة الائتمانية المقترحة من قبلهم.
- مراقبة "المخاطر الائتمانية" التي يتحملها المصرف، سواء ما يتعلق "بالمدخل المعياري" او "المدخل المستند للتصنيف الداخلي" والمخاطرة التشغيلية و"مخاطرة السوق" و"المراجعة الإشرافية" و"انضباط السوق" الواردة في المقررات التي اصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- تحديد السقوف الائتمانية التي تتجاوز صلاحية المدير المفوض أو المدير الاقليمي.
- مراقبة قدرة المصرف على تفادي مخاطر السيولة بموجب مقررات بازل (III) شاملاً ذلك معايير السيولة.
- التوصية بالتخلي عن الأنشطة التي تسبب المخاطر للمصرف والتي ليس لديه القدرة على مواجهتها.
- التأكد من التزام المصرف بالأنظمة والتعليمات والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر المقترحة من قبل الإدارة العليا للمصرف وتقديم التوصيات بشأنها على مجلس الإدارة لإقرارها والمصادقة عليها.
- الإشراف على إجراءات الإدارة العليا تجاه الالتزام بسياسات المخاطر المعتمدة لدى المصرف.
- التواصل المستمر مع مدير قسم المخاطر والحصول على تقارير دورية منه حول الامور ذات العلاقة بالوضع الحالي للمخاطر في المصرف وثقافة المخاطر إضافة إلى التقارير الخاصة بالحدود والسقوف الموضوعية واية تجاوزات لها وخطط تجنب المخاطر.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٣. لجنة إدارة المخاطر (تتمة):

- الاشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة واستراتيجيات إدارة المخاطر ذات العلاقة كافة للتأكد من مدى توافقها مع إطار المخاطر المعتمد في المصرف.
- تقوم بتلقي التقارير الدورية من اللجان المنبثقة من الإدارة التنفيذية (الائتمان، الاستثمار، تقنية المعلومات والاتصالات).
- مراجعة السياسة الاستثمارية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة فضلاً عن الاشراف على تطبيق السياسة الاستثمارية المقترحة من قبلهم.
- تقييم أداء المحفظة الاستثمارية من حيث العائد والمخاطر فيما يتعلق باستثمارات المصرف الداخلية والخارجية والمتابعة المستمرة لمؤشرات وحركة أسواق رأس المال المحلية والخارجية.

٤. لجنة الترشيح والمكافآت:

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بمسؤولياته الرقابية والإشرافية المتعلقة بإدارة ترتيبات المكافآت، بما في ذلك التوصيات الخاصة بالمكافآت قصيرة الأجل وطويلة الأجل، بالإضافة إلى تحديد المرشحين المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المصرف، والتوصية لمجلس الإدارة بالمرشحين لعضوية لجان المنبثقة عن المجلس، وتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه، واللجان المنبثقة عنه وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت وعضويتهم في اللجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥:

تاريخ الاجتماع														
	١٠/٢٢ ٢٠٢٥	٨/٣ ٢٠٢٥	٧/٢ ٢٠٢٥/	٥/١١ ٢٠٢٥	٥/٤ ٢٠٢٥	٤/٢١ ٢٠٢٥	٤/١٥ ٢٠٢٥/	٤/٧ ٢٠٢٥	٣/٥ ٢٠٢٥	٣/٣ ٢٠٢٥	٣/٢ ٢٠٢٥	٢/٢٤ ٢٠٢٥	٢/٢٠ ٢٠٢٥	الاعضاء
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محمد حميد دراغ / رئيس اللجنة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	جميل ايلي غطاس
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محمد تامر سلامة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	مالك يوسف رحمة الله

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٤. لجنة الترشيح والمكافآت (تتمة):

- المهام والمسؤوليات للجنة الترشيح والمكافآت:

- تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة أو الإدارة العليا في المصرف عدا تحديد الأشخاص المؤهلين للعمل كمدير للتدقيق الداخلي الذي يكون من مسؤولية لجنة التدقيق.
- إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها والإشراف على تطبيقها مع الأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:
 - أن تتماشى مع مبادئ وسياسات الحوكمة السليمة وبما يضمن تغليب مصالح المصرف طويلة الأجل على الاعتبارات الانية أو القصيرة الأجل.
 - مدى تحقيق المصرف لأهدافه طويلة الأجل وفق خطته الاستراتيجية المعتمدة.
 - التأكد من أن سياسة منح المكافآت تأخذ بالحسبان أنواع المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف، بحيث يتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.
 - يجب أن تشمل سياسة المكافآت والرواتب جميع مستويات وفئات موظفي المصرف، إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل أو تحديث هذه السياسة وإجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفعالية سياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
 - وضع سياسة الاحلال لتأمين وظائف الإدارة التنفيذية بالمصرف على أن تراجع بشكل سنوي على الأقل بحيث يكون المصرف جاهز للتعامل بشكل طبيعي مع أي تغيير قد يطرأ على شاغلي وظائف الإدارة التنفيذية دون التأثير على أداء المصرف واستمرار تنفيذ عملياته.
 - التأكد من إعداد الخطط وتوفير البرامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة وتأهيلهم بشكل مستمر لمواكبة كافة التطورات المهمة على صعيد الخدمات المصرفية والمالية (التجارية والإسلامية).
 - الإشراف على عملية تقييم أداء الموارد البشرية في المصرف ولا سيما الإدارة التنفيذية ومراجعة التقارير الخاصة بذلك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة لائحة عمل اللجنة سنوياً واقتراح أي تعديلات إن وجدت.
- يعرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعها وتوصياتها على مجلس الإدارة.
- تتعهد اللجنة بتقديم تقارير دورية وتقرير سنوي عن نتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٥. لجنة حوكمة تقنية المعلومات :

أستناداً الى ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي بموجب كتاب البنك المركزي العراقي ذي العدد ٦١١/١٤ في ٢٥/٠٤/٢٠١٩ تم تشكيل لجنة حوكمة تقنية المعلومات المنبثقة عن مجلس الادارة تجتمع اللجنة كل ثلاثة اشهر وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة .
تتالف هذه اللجنة من ثلاثة اعضاء في الاقل، على ان تقوم برفع تقارير دورية للمجلس وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء لجنة حوكمة تقنية المعلومات وعضويتهم في اللجان المجلس وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥ .

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع		
		٢٠٢٥/٧/٩	٢٠٢٥/١٠/٢٤	٢٠٢٥/١١/٢١
١	محمد حميد دراغ / رئيس اللجنة	✓	✓	✓
٢	جميل ايلي غطاس	✓	✓	✓
٣	مها عبد الحميد	✓	✓	✓
٤	مالك يوسف رحمة الله	✓	✓	✓
٥	محمد تامر سلامة	✓	✓	✓
٦	عبد الله يوسف احمد	✓	✓	✓

المهام والمسؤوليات للجنة حوكمة تقنية المعلومات:

- اعتماد الخطط الاستراتيجية لتقنية المعلومات والاتصالات والهيكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الادارة التنفيذية العليا وبصورة خاصة (اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات)، وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة وتلبيتها، وتحقيق افضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تقنية المعلومات والاتصالات، واستخدام الادوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الاداء المتوازن لتقنية المعلومات والاتصالات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (ROI)، وقياس اثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
- اعتماد الاطار العام لادارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات والذي يحاكي افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن وعلى وجه التحديد (Control Objective for Information and Related Technology) (COBIT) بجميع اصداراته لتحقيق اهداف ومتطلبات هذه الضوابط من خلال تحقيق الاهداف المؤسسية، الواردة في المرفق رقم (١) بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة اهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، الواردة في المرفق رقم (٢)، ويغطي عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في المرفق رقم (٣). (الموضحة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات).
- اعتماد مصفوفة الاهداف المؤسسية، الواردة في المرفق رقم (١)، واهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة، الواردة في المرفق رقم (٢)، وعد معطياتها حداً أدنى، وتوصيف الاهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

رابعاً: لجان مجلس الإدارة (تتمة)

٥. لجنة حوكمة تقنية المعلومات :

- المهام والمسؤوليات للجنة حوكمة تقنية المعلومات (تتمة):

- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحوكمة تقنية المعلومات والاتصالات في المرفق رقم (٣)، والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة او الجهات او الشخص او الاطراف المسؤولة بشكل اولي Responsible، وتلك المسؤولة بشكل نهائي Accountable، والاطراف الاستشارية Consultant، وتلك التي يتم اطلاعها تجاه كل العمليات Informed في المرفق المذكور بهذا الشأن.
- التاكيد من وجود اطار عام لادارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات يتوافق واطار العام الكلي لادارة المخاطر في المؤسسة ويتكامل معه، وفقاً للمعايير الدولية مثل (ISO 31000، ISO 73) ويأخذ بالحسبان جميع عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في المرفق رقم (٣)، ويلبيها.
- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات بما يتوافق والاهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات المؤسسة واعمالها.
- الاطلاع على تقارير التدقيق لتقنية المعلومات والاتصالات، واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمعالجة الانحرافات ورفع التوصيات باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها.
- رفع تقارير دورية للمجلس.
- القيام بتطوير دليل خاص لحوكمة وادارة المعلومات والتقنية ذات الصلة، وقد يكون جزءاً من دليل الحوكمة المؤسسية، بحيث يأخذ الدليل بالحسبان هذه الضوابط حداً أدنى، وبشكل ينسجم واحتياجاته وسياساته، وان يتم اعتماد الدليل من المجلس، وتزويد البنك المركزي العراقي به خلال مدة اقصاها (٦ اشهر) من تاريخ هذه الضوابط، وبحيث يعبر هذا الدليل عن نظرة المؤسسة الخاصة لحوكمة وادارة المعلومات والتقنية ذات الصلة من حيث مفهومها واهميتها ومبادئها الاساسية، وبشكل يراعي التشريعات وافضل الممارسات الدولية بهذا الشأن، وعلى المؤسسة من خلال لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات المنبثقة عن المجلس مراجعة هذا الدليل وتحديثه كلما اقتضت الحاجة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية ("الهيئة") هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات المالية والتمويل الإسلامية ومن ذوي الاختصاص، يقوم بتوجيه نشاطات المصرف ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزام إدارة المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات التي يجريها المصرف. وتهدف الهيئة إلى ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح الصادرة من البنك المركزي العراقي، وتكون مرجعيتها الشرعية أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية ("الهيئة") متسقاً مع ما ورد في المعايير الشرعية والمحاسبية ومعايير الحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("الأيوبي").

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من ثلاثة أجهزة للرقابة الشرعية، وهي:

- هيئة الرقابة الشرعية.
- أمانة سر هيئة الرقابة الشرعية.
- إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

وفيما يلي تفاصيل أسماء أعضاء هيئة لرقابة الشرعية وحضور الاجتماعات التي عقدت خلال عام ٢٠٢٥

ت	الاعضاء	تاريخ الاجتماع				
		٢٠٢٥/٣/٤	٢٠٢٥/٣/٢٣	٢٠٢٥/٥/١١	٢٠٢٥/٨/٣	٢٠٢٥/٩/٢٥
١	الشيخ أ.د. عبد العزيز القصار	✓	✓	✓	✓	✓
٢	الشيخ أ.د. علي ابراهيم الراشد	✓	✓	✓	✓	✓
٣	الشيخ أ.د. عصام خلف العنزي	✓	✓	✓	✓	✓
٤	الاستاذ عبد الكبير فوزي البتانوني	✓	✓	✓	✓	✓
٥	الاستاذ محمد احمد الانصاري	✓	✓	✓	✓	✓

١. أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار (رئيس هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور عبدالعزيز خليفة القصار أستاذ الفقه المقارن في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، حصل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر – القاهرة – جمهورية مصر العربية سنة ١٩٩٧م. عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت من الفترة ١٩٩٧ - ٢٠١٧، شغل منصب العميد المساعد للشؤون العلمية والدراسات العليا والأبحاث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت من الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م، كما أنه عضو لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في العديد من المؤسسات والبنوك الإسلامية في الكويت وخارجها، محاضر في المعاملات المالية الإسلامية، له العديد من البحوث والدراسات الفقهية في الفقه الإسلامي والمعاملات المالية المعاصرة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

١. أعضاء هيئة الرقابة الشرعية (تتمة):

فضيلة الشيخ الدكتور / علي إبراهيم الراشد (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور علي إبراهيم الراشد، يشغل منصب أستاذ في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة في جامعة الكويت، حاصل على درجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت وعلى درجة الدكتوراه في الشريعة من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة الدكتور الراشد، عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك والمؤسسات والشركات المالية الإسلامية داخل الكويت وخارجها، نشر العديد من البحوث المتخصصة، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الفقهية الاقتصادية المحلية والدولية.

فضيلة الشيخ الدكتور / عصام خلف العنزي (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

الأستاذ الدكتور عصام خلف العنزي، يشغل منصب أستاذ في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة في جامعة الكويت، حاصل على درجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت عضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك بوبيان من سنة ٢٠١٢، استاذ دكتور في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت، عضو الهيئة الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك وشركات الاستثمار والتمويل والتأمين الإسلامية داخل الكويت وخارجها، نشر العديد من البحوث المتخصصة، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات الفقهية الاقتصادية المحلية والدولية.

السيد/ عبدالكبير فوزي البتانوني (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

السيد/ عبدالكبير البتانوني، مصري الجنسية، حاصل على بكالوريوس تجارة، ودبلوم عالي في الدراسات المصرفية من كلية التجارة جامعة عين شمس. يتمتع بخبرة مصرفية تتجاوز ٤٤ عاماً، منها ٣٥ عاماً في البنوك الإسلامية. وقد تدرج في وظائف عدة. علاوة على ذلك، فهو متخصص في تأسيس البنوك الإسلامية وتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، حيث قام بتحويل البنك العقاري الكويتي وبنك الكويت والشرق الأوسط ومجموعة البنك الأهلي المتحد (البحرين، المملكة المتحدة، مصر بالإضافة إلى المصرف التجاري العراقي الإسلامي). لديه خبرة في الأمور المصرفية والمنتجات والخدمات الإسلامية، بالإضافة إلى الإلمام بالنواحي الشرعية المتعلقة بعمل البنوك الإسلامية.

السيد/ محمد أحمد الأنصاري (عضو هيئة الرقابة الشرعية)

السيد/ محمد أحمد الأنصاري، عضو هيئة الرقابة الشرعية منذ تشرين الثاني ٢٠٢٤، حاصل على بكالوريوس محاسبة من جامعة الكويت عام ٢٠٠١، يشغل حالياً منصب نائب أمين سر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للمجموعة منذ عام ٢٠١٣، ومنصب عضو مجلس إدارة شركة المركبات المتحدة للصناعات (UCIC) منذ عام ٢٠٢٤، كما شغل عضوية مجلس إدارة شركة الراجحي العقارية منذ عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٠، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة مستشفى السلام الدولي منذ عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٩، ومنصب رئيس مجلس إدارة شركة المعدات القابضة منذ عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٦. وقد تدرج خلال مسيرته المهنية في بيت التمويل الكويتي في عدة مناصب بداية من محاسب بإدارة الائتمان منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٥، ثم محاسب أول في عام ٢٠٠٥، ثم رئيس قسم إدارة الائتمان منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٦، ثم مدير عمليات في وحدة الائتمان منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩، ثم مدير عمليات في وحدة الاستثمار الدولي منذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١١، ثم مساعد مدير العقود والتوثيق في إدارة الائتمان منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣، وصولاً إلى منصبه الحالي كنائب أمين سر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للمجموعة. وقد شغل قبل انضمامه إلى بيت التمويل الكويتي منصب محاسب في شركة مجمعات الأسواق التجارية منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٢. كما عزز خبراته من خلال برامج تدريبية وقيادية متقدمة تضمنت الصناديق والمحافظ الإسلامية والتحليل المالي والائتماني الإسلامي وإدارة المخاطر والمهارات القيادية والإشرافية.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٢. تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية:

أ. تشكيل وتعيين وعزل أعضاء الهيئة ولجنتها التنفيذية:

- تتكون هيئة الرقابة الشرعية من خمسة (٥) أعضاء، وبعد أقصى، يتم تعيينهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناءً على توصية من مجلس الإدارة، ويتم إعادة ترشيحهم وانتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية حسب الفترة المحددة في قرار التعيين مع الأخذ بالاعتبار أنظمة التعليمات والقرارات الصادرة من البنك المركزي العراقي.
- يعين عضو الهيئة من خلال اتفاقية أو عقد تعيين مع المصرف يوقع عليه بصفة رسمية بعد اختياره من الجمعية العمومية، ولا تقل فترة التعيين عن ثلاث سنوات، ويشار في الاتفاقية لامتيازات ومكافآت عضو الهيئة بعد اعتمادها من الجمعية العمومية أو أخذ تفويض من الجمعية العمومية لمجلس الإدارة بتحديد أتعابهم ومكافآتهم.
- يشترط في عضو الهيئة المعين التالي:
 - أن يكون مسلماً.
 - أن يكون حائزاً على شهادة جامعية في الشريعة الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي أو ما يعادلها.
 - أن يكون حاصلاً على شهادة معتمدة في مجال فقه المعاملات (الفقه الإسلامي التجاري) مع فهم قوي لأصول الفقه وقواعد الشريعة الإسلامية.
 - أن تكون له خبرة كافية في الدراسات الإسلامية والاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية أو البحث العلمي لا تقل عن سبع سنوات.
 - أن يكون لديه معرفة مناسبة بالمعاملات المصرفية والتمويل الإسلامي والمحاسبة.
 - أن لا يكون ضمن الفريق التنفيذي أو الإداري للمصرف أو أحد أعضاء مجلس إدارة المصرف أو مسؤول.
 - أن لا يكون مساهماً في المصرف.
 - أن لا يكون عضو هيئة الرقابة الشرعية عضواً في هيئة أخرى تعمل في نفس المجال المالي والمصرفي داخل العراق منعاً لتعارض المصالح.
 - أن يكون حسن السيرة والسلوك وذو شخصية مناسبة وسجل نظيف، ويعرف بالاستقامة والسمعة الطيبة.
 - عدم وجود إدانة سابقة بأي سلوك أو جريمة منافية للأداب أو الأخلاق أو ارتكاب مخالفة تتعلق بالخيانة أو الاحتيال أو جريمة مالية أو حصل على مخالفة جزائية، أو أوقف من قبل هيئة رقابية أو مهنية أو قضائية، ولم يكن مالكاً أو مديراً لشركة رُفضت عملية تسجيلها أو تفويضها أو عضويتها أو منحها للترخيص لمزاولة أي عمل أو مهنة، أو كان شريكاً في إدارة نشاط تجاري ثم وضع تحت الحراسة أو تعرض للإعسار أو التصفية الجبرية خلال كونه مرتبطاً بتلك الجهة، أو تعرض للعزل أو طُلب منه الاستقالة من العمل في منصب يتضمن الثقة، أو ألغيت أهليته من العمل كمدير أو بصفة إدارية بسبب خطأ ارتكبه، أو لم يكن عادلاً أو متجاوباً أو صادقاً في أي تعامل مع جهات ما.
 - أن يكون مستعداً للالتزام بالاشتراطات ومعايير النظام الرقابي والمعايير القانونية والرقابية والمعايير المهنية الأخرى.
 - أن يمتلك اللياقة العقلية والجسمية المناسبة.
 - القدرة على تخصيص الوقت والاهتمام الكافيين للمصرف.
 - ويراعى في ذلك التعليمات والقرارات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٢. تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية (تتمة):

أ. تشكيل وتعيين وعزل أعضاء الهيئة ولجنتها التنفيذية (تتمة):

- تختار الهيئة رئيساً (لا يقل التأهيل العلمي لرئيس الهيئة عن شهادة الماجستير على الأقل من جامعة معترف بها في العلوم الشرعية تشمل فقة المعاملات ويتمتع بخبرة لا تقل عن (٣) سنوات في اصدار الفتاوى والاحكام الشرعية او (٤) سنوات بعد التخرج في التدريس او البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي) ونائباً لها من بين أعضائها، وتخطر إدارة المصرف بذلك.
- يمكن تعيين عضو جديد في الهيئة بموافقة مجلس الإدارة مع اعتماد الجمعية العمومية، ويُعتبر الشخص المنتخب لعضوية الهيئة عضواً رسمياً بعد صدور قرار بتعيينه من الجمعية العمومية للمساهمين.
- على مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية المصرف عند مراجعة مؤهلات وصلاحيات أعضاء الهيئة أو عند اختيار أعضاء جدد التحقق من اشتراطات الأعضاء وفقاً لشروط التعيين المذكور في البند ٣/١/٢ أعلاه.
- يتم الاستغناء عن خدمات عضو الهيئة عن طريق الجمعية العمومية فقط وبموافقة البنك المركزي العراقي، وذلك في الحالات التالية:
 - صدور توصية من مجلس الإدارة بالاستغناء عنه يعتمدها المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية.
 - تقديم عضو الهيئة طلباً لرئيس مجلس الإدارة لإعفائه من مهمته في الهيئة، وعلى العضو تقديم طلبه قبل فترة ثلاثة (٣) أشهر على الأقل إذا كان هو المتمم للأعضاء الثلاثة حتى يتسنى للمصرف تعيين عضو بديل في الوقت المناسب، وخلال شهر واحد (١) في الأوضاع العادية.
 - عدم القدرة كلياً على حضور الاجتماعات لأي سبب من الأسباب.
 - عدم حضور أربعة (٤) اجتماعات متتالية للهيئة بدون عذر مقبول.
 - انتهاء مدة العضوية وعدم التجديد له من قبل الجمعية العمومية.
- يجب أن يكون اثنان في الهيئة من ذوي الخبرة في الأمور المصرفية والمالية والقانونية ولديهم المام بالمتطلبات الشرعية للصيرفة الإسلامية.
- يجب أن يكون جميع أعضاء الهيئة مستقلين وقادرين على إصدار أحكام مستقلة دون تأثير أو إكراه.
- يكون للهيئة أو أحد أعضائها الحق في حضور لجنة حوكمة المصرف من أجل تقديم المشورة والإرشاد في الأمور المتعلقة بالشرعية والتنسيق الأدوار التكميلية والمهام الخاصة باللجنة ما استدعى الموضوع عرض مسألة فيها تعلق شرعي.
- على المصرف الإفصاح في التقرير السنوي عن الأمور التالية المتعلقة بالهيئة:
 - أعضاء الهيئة الذين لهم أحد أفراد العائلة المباشرين من الإدارة التنفيذية (Approved Person) مع وجود لائحة لدى إدارة المصرف مفصلة بهذا الشأن.
 - مكافآت الهيئة السنوية.
- للهيئة تكليف أو الاستعانة بمن تراه من الخبراء والمتخصصين للمساعدة على أداء مهامها أو لأغراض استشارية وتحديد أجورهم بالتنسيق مع إدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٢. تشكيل وتعيين هيئة الرقابة الشرعية:

ب. تشكيل وتعيين اللجنة التنفيذية للهيئة، وأسس عملها:

- يجوز أن تنبثق عن الهيئة لجنة تنفيذية ينام بها النظر فيما تحيله إليها الهيئة من أعمال ومواضيع واستفسارات في القضايا الطارئة أو المستعجلة، والقيام بالزيارات الميدانية، وتحضير الموضوعات المقدمة من إدارة المصرف للعرض على الهيئة أو عند ورود عدد من المواضيع الطارئة أو المستعجلة.
- تتكون اللجنة التنفيذية من عضوين من أعضاء الهيئة على أن يكون أحدهم رئيس الهيئة أو نائبه.
- تُعرض على اللجنة التنفيذية المواضيع والعقود والاستفسارات المستجدة أو المستحدثة التي لم تُعرض من قبل ولم يصدر بها قرار رسمي من الهيئة.
- تُبين اللجنة التنفيذية رأيها في صورة قرار مكتوب أو توصية، وتكون قراراتها نافذة التطبيق على أن تُعتمد في أقرب اجتماع للهيئة، وفي حال كان للهيئة اعتراض أو تعديل على قرار اللجنة التنفيذية فيتم تعديل القرار وذلك للمعاملات اللاحقة حفاظاً على انتظام سير العمل.
- تُعرض محاضر اجتماعات اللجنة التنفيذية على الهيئة لإجازتها وإقرارها أو إبداء ملاحظاتها -إن وُجدت- وذلك في أول اجتماع لاحق للهيئة.
- يجوز تمرير قرار اللجنة التنفيذية في الحالات الطارئة أو المستعجلة ويكون نافذ التطبيق على أن لا يكون للقرار صفة رسمية إلا بعد اعتماده من الهيئة.
- تُكلف أمانة سر الهيئة بالاتصال بأعضاء اللجنة التنفيذية لأخذ الرأي الشرعي ومخاطبة الإدارات المعنية بالقرار.
- يمكن الرجوع إلى اللجنة التنفيذية بأي وسيلة اتصال كالهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني للحصول على الرأي الشرعي على أن يتم تدوينه من قبل أمانة سر الهيئة ثم يُعرض للاعتماد في اجتماع الهيئة اللاحق، ولا يجوز تمرير أي قرار يحتاج إلى رأي شرعي في موضوع مستجد إن تعذر الاتصال بأي عضو من الأعضاء.

٣. مهام ومسؤوليات الهيئة:

يشمل عمل الهيئة ما يأتي:

- اعتماد الجوانب الشرعية في عقد التأسيس والنظام الأساسي واللوائح والنماذج والسياسات والإجراءات المتبعة في عمل المصرف.
- اعتماد الاتفاقيات والعقود النمطية وغير النمطية والنماذج والمستندات والشروط والأحكام والإقرارات والتعهدات المتعلقة بالمعاملات المالية التي يجريها المصرف مع المساهمين والمستثمرين والزبائن والموظفين وغيرهم لأغراض التمويل أو الاستثمار أو التسويق وغيرها، والاشتراك في تعديل وتطوير النماذج المذكورة عند الاقتضاء، وإعداد العقود التي يزمع المصرف إبرامها مما ليس له نماذج موضوعة من قبل، وذلك بقصد التأكد من خلق العقود والاتفاقيات والعمليات المذكورة من المحظورات الشرعية.
- إبداء الرأي الشرعي في المنتجات التي ينوي المصرف طرحها، وإصدار الفتاوى في المعاملات التي يجريها المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٣. مهام ومسؤوليات الهيئة (تتمة):

- متابعة عمليات المصرف، ومراجعة أنشطته من الناحية الشرعية في الفترات التي تحدد بالتنسيق بين الهيئة وإدارة الامتثال الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وإدارة المصرف، والتحقق من أن المعاملات المبرمة كانت لمنتجات وعقود معتمدة من قبل الهيئة وذلك بالمراجعة المنتظمة للخطوات العملية والتدقيق على المستندات من وجهة نظر شرعية لضمان عدم وقوع ما يخل بالمبدأ أو العقد أو شروطه الشرعية ومتطلباته الطارئة، وتشمل هذه المراجعة قضية التصحيح والتعديل لإعادة العملية أو تسوية الالتزامات والحقوق طبقاً لأحكام الشريعة.
- اعتماد خطط ومنهجية التدقيق الشرعي الداخلي السنوية والإشراف على تنفيذها.
- تقديم واقتراح الحلول الشرعية الممكنة لمشكلات المعاملات المالية التي لا تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والمساهمة في إيجاد البدائل للمنتجات المخالفة لقواعد الشريعة بالتعاون مع إدارة المصرف.
- تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب للموظفين المعنيين بتطبيق المعاملات المالية الإسلامية بما يعينهم على تحقيق الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إبداء الرأي الشرعي في القوائم المالية للبنك في الفترات التي تحدد بالتنسيق بين الهيئة والإدارة.
- الاطلاع على التقارير أو الملاحظات الواردة من إدارة الامتثال الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتقديم المشورة حيالها وسبل علاج الملاحظات الواردة فيها.
- التأكد من تجنب المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وصرفها في وجه الخير العامة مباشرة أو من خلال المؤسسات الخيرية وفقاً لما هو معتمد من الهيئة، مع ضرورة أن تكون تلك المؤسسات الخيرية ذات سمعة طيبة غير ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة مع الأشخاص المرخص لهم من المصرف أو الهيئة، وتُصرف هذه الأموال خلال فترة ١٢ شهراً ما لم توافق الهيئة على التمديد على ألا تزيد فترة التمديد عن ٢٤ شهراً. وعلى الهيئة وإدارة الامتثال الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي والمدقق الشرعي الخارجي المستقل مراجعة طبيعة المعاملات الخيرية وأسباب عدم الامتثال الشرعي ووضع الإجراءات اللازمة للتأكد من عدم تكرار تلك الحالات.
- التأكد من توزيع الأرباح وتحميل الخسائر طبقاً لأحكام الشرعية واعتمادهما.
- التأكد من حساب الزكاة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بالنيابة عن المساهمين، وإعلامهم بما وجب عليهم من الزكاة، والتأكد من توزيع موجودات صندوق الزكاة على مصارفها الشرعية وفقاً لما هو معتمد من الهيئة.
- تقديم تقرير سنوي موجه للمساهمين مع توجيه نسخة منه إلى مجلس الإدارة يعرض في اجتماع الجمعية العمومية تبدي فيه الهيئة رأيها في المعاملات التي أجراها المصرف ومدى التزام الإدارة بالفتاوى والقرارات والإرشادات التي صدرت عنها من خلال تكليف أحد أعضائها حضور الاجتماع لتلاوة التقرير والإجابة عن أي استفسارات ترد من المساهمين أو العموم، ويقدم التقرير السنوي للهيئة ضمن التقرير السنوي للمصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٣. مهام ومسؤوليات الهيئة (تتمة):

- يجب أن يشتمل التقرير على بيان المخالفات الشرعية التي لها أثر على تطبيق الأحكام الشرعية والتي وردت خلال العام المالي مع بيان الإجراءات التي اتخذت من الهيئة، ويجب أن يحتوي التقرير بحد أدنى على التالي:
 - العنوان.
 - الجهة الموجه إليها التقرير.
 - فقرة افتتاحية أو تقديمية.
 - فقرة توضح طبيعة العمل المنجز.
 - فقرة الرأي مع بيان الأمور التالية فيها:
 - بيان حول التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في العقود والمعاملات المبرمة.
 - أسس احتساب الأرباح والخسائر على الحسابات الاستثمارية.
 - بيان ما إذا وجدت أية إيرادات محرمة أو وسائل محرمة مع تحديد الجهات التي صُرِفَتْ إليها.
 - بيان أسس عملية الزكاة وأنها قد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 - بيان الجوانب التي لم يلتزم المصرف فيها بقرارات وفتاوى الهيئة -إن وقع ذلك-.
 - بيان التزام المصرف بالمبادئ والأحكام الشرعية والمعايير الشرعية واجبة التطبيق الصادرة عن الأيوبي، والتعليمات والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي.
- تاريخ التقرير.
- توقيع أعضاء الهيئة.
- الاجتماع مع مجلس إدارة المصرف فصيلاً لمناقشة المسائل المهمة مع وجود جدول أعمال محدد يُحدد بالتنسيق بين الهيئة وبين مجلس الإدارة، كما تُقدم الهيئة تقارير إدارية لمجلس إدارة المصرف -حسب الحاجة- تعكس من خلالها استقلاليتها.
- الإجابة على تساؤلات واستيضاحات الزبائن بالتنسيق مع امانة سر هيئة الرقابة الشرعية بالنسبة لشرعية بعض الإجراءات أو المعاملات.
- للهيئة تحويل أو تكليف ادارة الامتثال الشرعي أداء بعض الأعمال الدورية ضمن نطاق مسؤولياتها (تحديد نطاق المسؤولية) المذكورة أعلاه على أن يصدر قرار منها بهذا الشأن.
- مراجعة السياسة والتنسيب باعتمادها.
- مراجعة واعتماد تقرير التدقيق الشرعي الداخلي السنوي، الذي يرفع للجنة التدقيق من قبل قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي.
- إصدار تقرير نصف سنوي وسنوي حول الالتزام الشرعي، بحيث يتضمن مدى فاعلية الضوابط الشرعية الداخلية، وأي مواطن ضعف في أنظمة الضوابط الشرعية والرقابة الشرعية الداخلية ذات الاثر الجوهري، على أن يتم رفع التقرير نصف السنوي للمجلس، والتقرير السنوي للهيئة العامة للمساهمين، ونسخة عن كل منهما للبنك المركزي العراقي.
- التنسيب لمجلس الإدارة بواسطة لجنة التدقيق- على تعيين وتنحية مدير قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، على أن يؤخذ القرار النهائي بعد موافقة البنك المركزي.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تنمة)

٤. نظام اجتماعات الهيئة:

- تعقد الهيئة اجتماعاتها بشكل دوري بما لا يقل عن ستة (٦) اجتماعات سنوياً، ويجوز أن تعقد جلسات غير عادية إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك بطلب من الرئيس التنفيذي للمصرف أو من رئيس الهيئة أو بطلب من اللجنة التنفيذية للهيئة.
- يلتزم كل عضو من أعضاء الهيئة بحضور ما لا يقل عن ٧٥٪ من اجتماعات الهيئة السنوية، ويمكن احتساب حضور العضو من خلال المكالمات الهاتفية أو بالفيديو أو بأي وسيلة أخرى معتبرة.
- ينعقد اجتماع الهيئة باكتمال النصاب القانوني بحضور (٣) ثلاثة أعضاء شريطة ان يكون (٢) من الأعضاء الحاضرين هم رئيس هيئة الرقابة الشرعية واحد الأعضاء المختصين في الصيرفة الإسلامية وفقه المعاملات.
- لا يمكن للهيئة في أي حال من الأحوال إصدار فتوى أو قرار إلا بحصول أغلبية ال (٢+١) على ان يكون الاثنان رئيس الهيئة و احد الاعضاء المختصين بالصيرفة الإسلامية وفقه المعاملات من الموافقين عليها وتعتبر باطلة اذا لم تستوفي ذلك الشرط.
- للهيئة أن تطلب لاجتماعاتها من تراه من مديري المصرف ومنسوبيه وخبرائه ومستشاريه لاستيضاح ما تحتاج إليه من بيانات ومعلومات تتعلق بالمسائل المعروضة عليها.
- يجوز أن يحضر اجتماعات الهيئة من ترغب إدارة المصرف في حضوره بالتنسيق مع طلب مسبق يتضمن المواضيع التي سيتم مناقشتها مع الهيئة.
- تبين الهيئة رأيها كتابياً في صورة قرار أو فتوى أو توصية.
- يجوز أن تصدر قرارات الهيئة بالتمرير في القضايا المستعجلة شريطة الاتفاق على الرأي بغالبية الأعضاء، ويجب إثبات القرار في محضر أول اجتماع لاحق.
- للهيئة ابتداءً أو بطلب من المصرف إعادة النظر في الفتاوى والقرارات التي سبق لها إصدارها ثم تعديلها أو توضيحها أو تصحيحها ولو أدى ذلك إلى إصدار فتوى جديدة مخالفة للفتوى السابقة، وعلى المصرف العمل والالتزام بالفتوى الجديدة في المستقبل مع المعالجة المناسبة لآثار ومتعلقات الفتوى السابقة، وعلى الهيئة إصدار قرار بهذا، وفي حال تعارض فتوى أو قرار الهيئة الجديد مع فتوى أو قرار سابق فيعتبر القرار الجديد ناسخاً للسابق دون أثر رجعي مع الإشارة لهذا التعديل أو النسخ في القرار الجديد - كلما أمكن ذلك- وعند نشر الفتوى، وذلك وفقاً للإجراءات التالية:
- في حالة ورود فتوى في موضوع سبق للهيئة البت فيه فلا يلزم الهيئة إعادة النظر فيه إلا إذا مضت فترة زمنية تستوجب إعادة النظر أو إذا رأت الهيئة إعادة النظر في الفتوى.
- يُعاد النظر في الموضوع الذي سبق للهيئة الفتوى فيه إذا كان لدى المصرف مُعطيات جديدة لإعادة العرض كتغيير أو تصحيح للتصور أو تجدد بعض الظروف أو انتفاء بعض الأمور المؤثرة في الفتوى السابقة.
- يجب على الهيئة الرجوع عن الفتوى إذا تبين مجانبتها للصواب من خلال إعادة النظر، وعلى الهيئة إعلام المصرف وتصحيح الحكم والآثار المترتبة عليه، وعلى المصرف تصحيح العمل الذي تم على أساس الفتوى القديمة وعدم العمل بها مرة أخرى.
- للهيئة تكليف أحد أعضائها أو أمين سر الهيئة مراجعة فتاواها وقراراتها السابقة للتحقق من ملائمتها وعدم تعارضها مع المعايير الشرعية ويكون ذلك بشكل دوري كل ثلاث (٣) سنوات بحد أدنى.
- يُسجل المكلّف بالمراجعة الفتاوى المراد إعادة النظر فيها، والمستند الشرعي لها، ويرفع الموضوع للهيئة للبت فيه.
- تُسجل الهيئة في محضر اجتماعها تفاصيل إعادة النظر في الفتوى وأسباب تعديلها، وحول ما إذا كانت ناسخة لما قبلها وبيان ما استجد لها من أمور.
- يُكلف أمين سر الهيئة بتعميم القرار الجديد على المعنيين في إدارة المصرف وفقاً للإجراءات المتبعة، مع بيان آثار القرار الجديد وأسباب التعديل.
- يُشار إلى الفتوى المعدلة والناسخة عند نشر فتاوى الهيئة، كما يشار إليها للجمهور والمساهمين عند الاقتضاء.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٤. نظام اجتماعات الهيئة (تتمة):

- تُرفع المواضيع أو الاستفسارات أو العقود الواردة للهيئة باللغة العربية فقط، وفي حالة تعذر الترجمة للغة العربية فتُفوض الهيئة عضواً من أعضائها بإصدار رأيه الشرعي بشرط أن يكون هذا العضو متقناً للغة الأجنبية موضوع العقد. أو تُفوض الهيئة من تراه مناسباً من الإدارة الشرعية لتقديم مُلخص أو تقرير عن العقد المطلوب، مع عرض النسخة الكاملة باللغة الأجنبية على الهيئة.
- يلتزم كل عضو بالتحضير للاجتماع من خلال الاطلاع على جدول الأعمال والموضوعات المطروحة والمستندات المرفقة والمحضر السابق.
- يُوقع جميع الأعضاء الحاضرين في الاجتماع السابق على محضر الاجتماع خلال فترة لا تتجاوز الاجتماع اللاحق.
- على الهيئة أن تُفصح وتنتشر الفتاوى والقرارات العامة للمساهمين والجمهور -القابل منها للنشر فقط-، وبيان القرارات التي تُقّحت أو رُوجت مع الاحتفاظ بخصوصية الأسماء والجهات الواردة فيها وذلك بشكل دوري.

٥. منهاج عمل الهيئة:

- تدرس الهيئة الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها دراسة وافية مع الاستماع الى إفادات الإدارة أو المتخصصين عند الحاجة.
- تبحث الهيئة عن الحكم الشرعي للموضوع المستفسر عنه وأول ما تستند إليه ما جاء في كتاب الله عز وجل صريح الدلالة، وما جاء في السنة الثابتة الصريحة الدلالة، وما وقع عليه الإجماع، أو ما ثبت بالقياس، ثم ترجح من الأدلة المختلف فيها مستعينة بما قرره الفقهاء في شتى المذاهب الفقهية المعتمدة، ولا يجوز لها الفتوى بمقتضى الرأي المجرد عن الاستدلال أو بما يخالف النصوص العامة الصحيحة القطعية الدلالة أو بما يُعارض الإجماع الثابت أو القواعد الكلية المستندة إلى النصوص، وعند الاختلاف تختار الهيئة ما تراه محققاً للمصلحة، وإذا لم يكن في الموضوع حكم سابق للفقهاء أفتت الهيئة فيه باجتهادها.
- يتعين على الهيئة إبداء رأيه الشرعي في المواضيع المرفوعة من إدارة المصرف.
- تُسجل الهيئة قراراتها وفتاواها كتابياً لأي رأي يصدر عنها متعلق بالمسائل الشرعية المعروضة عليها مع التأكد من وجود كافة البيانات والمعطيات والمبررات الضرورية في الفتوى أو القرار.
- تُعتبر جميع المعلومات المتداولة عن المصرف ومعاملاته وزبائنه أثناء اجتماعات الهيئة أو التي يطلع عليها أي عضو بحكم عضويته في الهيئة معلومات سرية لا يتم الإفصاح عنها لأية جهة مهما كانت إلا في الحالات التي يطلبها القانون أو المعلومات التي تعتبر عامة، ويلتزم كل عضو بعدم الإفصاح عن هذه المعلومات ذات الطابع السري، ولا ينتهي هذا الالتزام بانتهاء فترة تعيين العضو من قبل الجمعية العمومية إلا بعد الحصول على تفويض من البنك المركزي العراقي بالإعفاء من هذا الالتزام.
- لا يحق لأي عضو من أعضاء الهيئة إبداء رأيه أو المناقشة في الاجتماع في حالة وجود مصلحة شخصية أو تضارب مصالح في أي موضوع يُعرض على الهيئة، مع ضرورة الكشف عن ذلك.
- لا تُعتبر عضوية أي عضو في هيئات شرعية مماثلة تعارضاً مع الفقرتين (اعلاه) طالما لا يؤثر ذلك على التزاماته الواردة بهذه اللائحة.
- تختص الهيئة دون غيرها بالفصل في أي خلاف في الرأي ينشأ بين إدارة المصرف والإدارات الشرعية فيه بشأن الجوانب الشرعية للمعاملات المصرفية.
- يحق للهيئة وقف أي منتج تمت الموافقة عليه مسبقاً مع إبداء الأسباب الداعية لذلك.
- لا يحق لعضو الهيئة انتقاد فتاوى وقرارات الهيئة التي يشغل عضويتها عند مخالفة رأيه لها خارج جلسات الهيئة.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٦. مسؤولية الإدارة نحو الهيئة:

تعمل إدارة المصرف لتيسير مهام الرقابة الشرعية على منح كافة الصلاحيات والسلطات المناسبة التي تُعين الهيئة على أداء مهامها ومسؤولياتها الشرعية، والتي منها:

- توفير جميع المعلومات التي تُعين الهيئة على تكوين الرأي الشرعي في المعاملات التي يمارسها المصرف، وللهيئة الحق في الاطلاع الكامل على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع إلى المستشارين المهنيين والقانونيين وموظفي المصرف ذوي الصلة.
- الالتزام باطلاع الهيئة على أي منتج يُراد الدخول فيه بصورة مُبكرة، وعرض أي نماذج أو عقود جديدة يُخطّط لاستخدامها في المستقبل لمراجعتها واعتمادها من قبل الهيئة قبل إصدارها.
- عدم استخدام أي نموذج أو عقد أُبدِيت عليه ملاحظات شرعية إلا بعد تعديله أو تبديله ثم عرضه واعتماده مجدداً من قبل الهيئة.
- تقديم أي توضيحات تطلبها الهيئة، لا سيما في العمليات التي تظن الهيئة أنها وقعت مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تهيئة وسائل المراجعة الدورية لمستندات العمليات من خلال بنود المركز المالي الدوري للوصول بسهولة في نهاية العام إلى نتائج السنة كلها من الناحية الشرعية بما يتيح تقرير مشروعتها بعد البحث والتدقيق اللازم.
- انعكاس قرارات الهيئة على الأعمال اليومية للمصرف، وعلى السياسات والإجراءات الخاصة بالدوائر والأقسام داخل المصرف.
- تنظيم لقاءات للهيئة مع العاملين بالمصرف للمذاكرة في القضايا الشرعية المصرفية بهدف تنمية الوعي الشرعي لديهم.
- العرض المبكر على الهيئة لجميع المستندات والعقود والاتفاقيات والنماذج المعروضة على المصرف من جهات ومؤسسات أخرى ولو كانت لديها هيئات شرعية، وذلك لتمكين الهيئة من مراجعتها واعتمادها قبل مشاركة المصرف فيها والتوقيع عليها.
- تلتزم الإدارة بدفع مستحقات الهيئة ومكافآتها ومستحقات العضو أو الأعضاء التنفيذيين ومستحقات حضور الاجتماعات بناءً على قرار مجلس إدارة المصرف وبالاتفاق مع الهيئة، كما تلتزم برصد ميزانية مناسبة للقيام بما يلزم من أعمالها.
- تسهيل ورعاية برامج التأهيل والتدريب المناسبة من أجل التطوير المهني المستمر لأعضاء الهيئة بهدف تعزيز فعاليتهم وكفاءتهم ومهاراتهم.
- تبني عملية تقييم فعالية الهيئة بشكل عام ومساهمة كل عضو بشكل خاص على أساس سنوي من خلال مؤشرات معقولة وقياس موضوعي لأداء الأهداف مع إشعار أعضاء الهيئة بعملية التقييم عند تعيينهم من خلال التشاور معهم واعتماد التقييم السنوي من مجلس إدارة المصرف.
- تتأكد الإدارة من أن الهيئة لديها شروط مرجعية واضحة ومحددة وفهم جيد واطلاع على معايير الأخلاقيات والسلوك المهني، وإجراءات تقديم تقارير واضحة ومحددة.
- يلتزم المصرف بتمكين الهيئة من ممارسة صلاحياتها المتعلقة باجتماعاتها وتسجيلها وآلية تقديم القرارات والفتاوى للهيئة وعملية اتخاذ القرارات.
- على المصرف إعداد ميثاق أخلاقيات وسلوك للعاملين في المصرف مع متابعة تنفيذه.
- على المصرف تسهيل حصول الهيئة على ما تحتاجه من مشورة مهنية مستقلة في الأمور القانونية والمحاسبية والمالية.
- على المصرف تقييم عملية تأثير المصروفات الممنوحة للجهات الخيرية والإفصاح عن النتائج في التقرير المالي السنوي وذلك وفقاً لمعيار المسؤولية الاجتماعية للمصرف.
- فهم الإطار القانوني والتنظيمي لإصدار القرارات الشرعية مع ضمان الالتزام بها.
- لا يجوز لإدارة المصرف العمل بفتاوى هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الأخرى حتى إن كان بعض أعضائها من أعضاء هيئة المصرف – ويتم عرضها على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المصرف لما لكل هيئة من اجتهادات موضوعية خاصة بعملها في إطار المصرف الذي تعمل فيه ولاختلاف وقائع الأحوال.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية:

تشكل في المصرف إدارتين داخليتين للرقابة الشرعية، هما: إدارة الامتثال الشرعي، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

١,٧ إدارة الامتثال الشرعي:

أ. التعيين والعزل

- تنشأ بالمصرف إدارة مستقلة للامتثال الشرعي تضم رئيس الإدارة ("مراقب الامتثال الشرعي") وعدد كاف من الموظفين.
- تتبع إدارة الامتثال الشرعي الهيئة من الناحية الفنية وتشرف الهيئة عليها بشكل مباشر، وتتبع الرئيس التنفيذي من الناحية الإدارية.
- يجب أن يكون لدى إدارة الامتثال الشرعي عدد كاف من الموظفين الأكفاء أصحاب المؤهلات والخبرات المناسبة.
- يشغل مراقب الامتثال الشرعي وظيفة أمين سر هيئة الرقابة الشرعية وموظفيها، ويعمل في المصرف بدوام كامل، ويُعين من قبل إدارة المصرف بموافقة الهيئة.
- نشاط إدارة الامتثال الشرعي موضوعي ومستقل، ولها اتصال مباشر مع جميع المستويات الإدارية دون قيود تعرق عملها الرقابي.
- تلتزم إدارة الامتثال الشرعي في أعمالها بتطبيق ما جاء في لائحة عمل الهيئة، ودليل السياسات والإجراءات المعدين لإدارة الامتثال الشرعي.
- يُعتمد دليل سياسات إدارة الامتثال الشرعي من قِبل الهيئة ومن مجلس إدارة المصرف، ويخضع للمراجعة الدورية والتطوير المستمر. وكل ما لم يرد ذكره بهذا الخصوص يخضع لدليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي.
- تلتزم إدارة الامتثال الشرعي بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الأيوبي، وميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.
- للهيئة أن تطلب تعيين موظفين أو مستشارين أكثر للمساعدة في أداء مهامها عند الحاجة حسب لوائح المصرف.
- تكون التبعية الإدارية لإدارة الامتثال الشرعي لإدارة المصرف ومن الناحية الفنية للهيئة، وتطبق عليها لوائح المصرف من تحديد للرواتب والترقيات، وتقيم الهيئة عمل مراقب الامتثال الشرعي بشكل سنوي بالتشاور مع الرئيس التنفيذي وفقاً لمعايير التقييم المعتمدة في المصرف.
- لا يحق لإدارة المصرف فصل أو إقالة أو إيقاف مراقب الامتثال الشرعي إلا بموافقة الهيئة مع إبلاغ البنك المركزي العراقي وبيان الأسباب والمبررات والإجراءات المتبعة.
- في حالة رغبة مراقب الامتثال الشرعي تقديم استقالته أو تقاعده فيكون ذلك بخطاب مكتوب موجه للهيئة وإدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

١,٧ إدارة الامتثال الشرعي (تتمة):

ب. مهام أمانة سر الهيئة

- الترتيب لانعقاد الاجتماعات الدورية والطارئة للهيئة أو لجنتها التنفيذية.
- إعداد جداول أعمال اجتماعات الهيئة واللجنة التنفيذية في ضوء المسائل والموضوعات المطروحة من إدارة المصرف أو أعضاء الهيئة، وإعداد أوراق العمل والمذكرات المتعلقة بموضوعات جدول الأعمال وإرساله لأعضاء الهيئة يدوياً أو إلكترونياً قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.
- إعداد وتوثيق محاضر الاجتماعات شاملة القرارات الصادرة من الهيئة أو لجنتها التنفيذية وعرضها على الأعضاء للتوقيع عليها وإقرارها.
- تبليغ الإدارات والأقسام المعنية بجميع ما يصدر عن الهيئة من فتاوى وقرارات وتعليمات بهذا الشأن حسب محاضر اجتماعات الهيئة، ومتابعة تطبيق هذه الإدارات للقرارات من خلال آلية مناسبة تشتمل على بيان الجوانب السابقة واللاحقة للتأكد من الالتزام الشرعي.
- تقييم مدى التزام المصرف بفتاوى وقرارات الهيئة وتقيده بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال إعداد الخطط والاستراتيجيات المطلوبة للفحص السابق، وإعداد التقارير اللازمة بهذا الصدد.
- تقديم تقارير سنوية واقية عن أعمال وإنجازات الهيئة.
- متابعة صرف المخصصات والمكافآت المالية لأعضاء الهيئة.

ت. المراجعة الشرعية

- إجراء عمليات التخطيط والمراجعة والفحص والتقييم لآليات طرح المنتجات والعقود والرسوم والمصروفات والسياسات والإجراءات وأدلة المنتجات وهاكلها بما في ذلك المواد التسويقية والترويجية والإعلانات والاتصالات الأخرى مع عامة الجمهور، والاطلاع على عقد التأسيس والنظام الأساسي وأي أمور أخرى لها تأثير مباشر محتمل على الالتزام الشرعي مع إعداد تقرير بذلك - متى ما تطلب الأمر - مرفقاً بالمستندات ذات العلاقة يُرفع للهيئة لمراجعتها واتخاذ القرارات الشرعية اللازمة حياله.
- المشاركة في إجراء الاختبارات والتقييمات في تنفيذ المنتجات للتأكد من الالتزام الشرعي بموجب الفتاوى والقرارات الصادرة من الهيئة، ومساعدة المعنيين في التعامل مع أي مسائل غير شرعية في مرحلة التنفيذ.
- تلقي الأسئلة والاستفسارات من منتسبي المصرف أو المتعاملين معه لعرضها على الهيئة أو لجنتها التنفيذية.
- حضور الاجتماعات مع الدوائر المعنية في المصرف عند طرح منتجات جديدة أو تعديلها أو تطويرها وتمثيل إدارة الامتثال الشرعي.
- توثيق وتصنيف وترتيب الفتاوى والقرارات الصادرة من الهيئة، والعقود المقررة منها، والعمل على نشر الفتاوى والقرارات للمساهمين والجمهور بناءً على توجيهات الهيئة بالتشاور مع إدارة المصرف.
- تقديم تقارير سنوية عن أعمال إدارة الامتثال الشرعي ومخططاته وإنجازاته للهيئة.
- المشاركة في تدريب موظفي المصرف ووضع الخطط ونماذج الدورات التدريبية بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية في المصرف، والإسهام في توعية زبائن المصرف وغيرهم بأصول ومميزات العمل المصرفي الإسلامي، واقتراح الندوات والبرامج التدريبية لذلك.
- إعداد البحوث والدراسات والاستقصاءات المطلوبة من الهيئة أو التي تساهم في تعزيز دور الرقابة الشرعية وتسهيل أعمال الهيئة وإصدارها لفتاواها وقراراتها.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

١,٧ إدارة الامتثال الشرعي (تتمة):

ت. المراجعة الشرعية (تتمة)

- العمل على نشر المعرفة والإصدارات والنشرات التثقيفية والتوعوية للموظفين والجمهور، وتنظيم الفعاليات والدورات وورش العمل النافعة كلما كان ذلك ضرورياً.
- تمثيل جهاز الرقابة الشرعية في اللجان والمهام المتعلقة بتحديد وصرف أموال حسابات الزكاة والأموال المجنبية وأموال الالتزام بالتبرع للجهات الخيرية وأموال التبرعات العامة للمصرف، وتقديم التقارير اللازمة للهيئة وإدارة المصرف حسب الحاجة.
- توثيق وحفظ كافة أعمال إدارة الامتثال الشرعي ومحاضر اجتماعات الهيئة ووثائقها بما يتناسب مع أنظمة العمل في المصرف.
- أداء جميع الأعمال التي تكلفه بها الهيئة أو لجناتها التنفيذية.
- تلتزم إدارة الامتثال الشرعي بعدم أداء أي مهام تنفيذية أو تشغيلية للأنشطة التي تقوم بفحصها والتأكد من امتثالها الشرعي.

ث. مؤهلات مراقب الامتثال الشرعي

- يجب أن تتوافر في مراقب الامتثال الشرعي وأمين سر الهيئة المؤهلات الآتية:
- أن تكون لديه خلفية أكاديمية مناسبة.
- أن يكون على دراية كافية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة وفقه المعاملات ومبادئ الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة.
- أن تكون لديه شهادات متخصصة في مجال المعاملات المالية والرقابة الشرعية.
- أن يتلقى التدريب المناسب والمتواصل للقيام بمهام التنسيق والالتزام الشرعي وأمانة سر الهيئة، ويمكن للهيئة تحديد الدورات التي يحتاجها مراقب الامتثال الشرعي لغرض تطويره الشرعي والمهني والإداري.
- التميز بالإنقان والانضباط والحرص الوظيفي والمهني.
- أن توافق الهيئة على تعيينه بعد التأكد من أهليته العلمية والعملية وتوجهه الإيجابي فيما يتعلق بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- أي شروط أخرى يحددها البنك المركزي العراقي في هذا الخصوص.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

٢,٧ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

أ. التعيين والعزل

- تنشأ بالمصرف إدارة مستقلة للتدقيق الشرعي الداخلي تضم رئيس الإدارة وعدد كاف من الموظفين.
- يجب أن يكون لدى إدارة التدقيق الشرعي الداخلي عدد كاف من الموظفين الأكفاء أصحاب المؤهلات والخبرات المناسبة.
- تُقدم التقارير الصادرة من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للهيئة، ونسخة للجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المصرف ونسخة للرئيس التنفيذي للمصرف بما يضمن تقييم الالتزام الشرعي في المصرف والامتثال بالقواعد والمعايير الشرعية، وتتبع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي الهيئة من الناحية الفنية وتُشرف الهيئة عليها بشكل مباشر، وتتبع الرئيس التنفيذي من الناحية الإدارية.
- يشغل رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وظيفة الإشراف على الإدارة وموظفيها، ويعمل في المصرف بدوام كامل، ويُعين من قبل إدارة المصرف بموافقة الهيئة بالتشاور مع لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المصرف ويعتمد من البنك المركزي العراقي.
- نشاط إدارة التدقيق الشرعي الداخلي موضوعي ومستقل، وله اتصال مباشر مع جميع المستويات الإدارية دون قيود تعرقل عمله الرقابي.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في أعمالها بتطبيق ما جاء في لائحة عمل الهيئة، ودليل السياسات والإجراءات المعدين لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- يُعتمد دليل سياسات إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من الهيئة ومن مجلس إدارة المصرف، ويخضع للمراجعة الدورية والتطوير المستمر. وكل ما لم يرد ذكره بهذا الخصوص يخضع لدليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي العراقي.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الأيوبي، وميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.
- تكون التبعية الإدارية لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي لإدارة المصرف ومن الناحية الفنية للهيئة، وتطبق عليها لوائح المصرف من تحديد للرواتب والترقيات، وتُقيم الهيئة عمل رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بشكل سنوي بالتشاور مع الرئيس التنفيذي وفقاً لمعايير التقييم المعتمدة في المصرف.
- على المصرف إبلاغ البنك المركزي العراقي بشكل فوري في حالة توقف أو استقالة أو تقاعد رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- لا يحق لإدارة المصرف فصل أو إقالة أو إيقاف رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إلا بموافقة الهيئة مع إبلاغ البنك المركزي العراقي وبيان الأسباب والمبررات والإجراءات المتبعة.
- في حالة رغبة رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي تقديم استقالته أو تقاعده فيكون ذلك بخطاب مكتوب موجه للهيئة وإدارة المصرف.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

٢,٧ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي (تتمة)

ب. مهام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

- يكون رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مسؤولاً عن مراجعة وتقييم مدى التزام المصرف بما يلي:
 - الأحكام والمبادئ الشرعية الصادرة من الهيئة.
 - فتاوى الهيئة وقواعدها الإرشادية، وقراراتها، وتوصياتها.
 - أنظمة وقرارات وتعليمات البنك المركزي العراقي المتعلقة بالحوكمة والقضايا الشرعية.
 - المعايير الشرعية الواجبة التطبيق الصادرة عن الأيووفي.
 - السياسات والإجراءات المتعلقة بالأموال الشرعية التي يتبعها المصرف.
- يجب أن يعبر رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي عن رأيه حول مدى الالتزام الشرعي لعمليات المصرف من خلال التدقيق الفعلي للمعاملات.
- تكون إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مسؤولة عن التأكد من كفاية وفعالية نظام الالتزام الشرعي في المصرف من خلال تغطية جميع جوانب العمليات والأنشطة التجارية التي تشمل التخطيط والفحص والتدقيق وإجراءات التدقيق السابقة واللاحقة.
- يكون لرئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي اتصالات مباشرة منتظمة مع جميع المستويات في الإدارة والهيئة ولجنة التدقيق ومراقب الامتثال الشرعي والمدقق الخارجي.
- تلتزم إدارة المصرف بتوفير كافة المستندات والوثائق المطلوبة للتدقيق الشرعي دون قيود.
- يكون موظفو التدقيق الشرعي الداخلي موضوعيين في أداء مهامهم وإعداد تقاريرهم وإبداء ملاحظاتهم مع الحفاظ على استقلاليتهم.
- تلتزم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بعدم أداء أي مهام تنفيذية أو تشغيلية للأنشطة التي تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بالتدقيق عليها.
- توثيق وحفظ كافة أعمال الفحص والمراجعة والخطط والتقارير بما يتناسب مع عمل التدقيق الشرعي الداخلي

ت. خطة التدقيق الشرعي الداخلي:

- يجب أن تكون هناك خطة تدقيق شرعي داخلي شاملة لأعمال التدقيق ومراحله والتواريخ المتوقعة لإعداد التقارير، وترتبط هذه الخطة بالمخاطر الشرعية المترتبة عليها ضمن منهجية محددة، وتُعتمد هذه الخطة سنوياً من الهيئة.
- يجب أن تشتمل عملية التخطيط على سبيل المثال وليس الحصر:
 - العمل على تطوير برامج التدقيق الشرعي الداخلي.
 - الحصول على معلومات حول خلفية الأنشطة المدقق عليها.
 - وضع أهداف التدقيق الشرعي الداخلي ومجالات العمل.
 - الحصول على فتاوى وقرارات الهيئة والقواعد الإرشادية وأدلة الضبط الشرعي والتقارير السابقة واستمارات التدقيق الشرعي الداخلي ونتائج التدقيق الشرعي الخارجي وتعليمات البنك المركزي العراقي وكل ما له علاقة.
 - تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق الشرعي الداخلي.
 - إجراء المسح على الأنشطة وإجراءات الرقابة لتحديد جوانب التدقيق الشرعي الداخلي وطلب التعليقات والاقتراحات.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية (تتمة)

٧. أجهزة الرقابة الشرعية الداخلية (تتمة):

٢,٧ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي (تتمة)

ث. تقرير التدقيق الشرعي الداخلي:

- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إعداد تقارير دورية ربع سنوية حول نتائج التدقيق تُرفع للهيئة استناداً لخطة التدقيق الشرعي الداخلي المعتمدة من الهيئة، وذلك لدراستها واتخاذ القرارات بشأنها، مع إرسال نسخة منها للجنة التدقيق، ونسخة أخرى للرئيس التنفيذي. ويحتوي التقرير المقدم إلى لجنة التدقيق ملخصاً لرأي الهيئة حيال الملاحظات، وتفاصيل عملية التدقيق وحجم العينات إضافة لأهم الملاحظات الشرعية وحجم مخاطرها.
- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي متابعة تنفيذ وعلاج الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من تنفيذ قرارات الهيئة وتوصياتها الصادرة منها أو من المدقق الشرعي الخارجي أو من البنك المركزي العراقي وإعداد تقرير سنوي بهذا الخصوص.
- في حالة وجود اختلاف في الرأي بين إدارة المصرف ورئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي حول ما يتعلق بالتفسير الشرعي لقرارات وتوصيات الهيئة فيحال الموضوع للهيئة للفصل في الموضوع.
- على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي إعداد تقرير سنوي يبين ملخص العمل السنوي للتدقيق وإنجازاته، ويرفع التقرير للهيئة.
- على رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي أداء جميع الأعمال التي تكلفه به الهيئة أو لجناتها التنفيذية.

ج. مؤهلات رئيس التدقيق الشرعي الداخلي:

- يجب أن تتوافر في رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي المؤهلات الآتية:
- أن تكون لديه خلفية أكاديمية مناسبة.
- أن يكون على دراية كافية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة وفقه المعاملات ومبادئ الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة.
- أن تكون لديه شهادات متخصصة في مجال المعاملات المالية والرقابة الشرعية.
- أن يتلقى التدريب المناسب والمتواصل للقيام بمهام التدقيق الشرعي، ويمكن للهيئة تحديد الدورات التي يحتاجها لغرض تطويره الشرعي والمهني والإداري.
- التميز بالإنقان والانضباط والحرص الوظيفي والمهني.
- أن توافق الهيئة على تعيينه بعد التأكد من أهليته العلمية والعملية وتوجهه الإيجابي فيما يتعلق بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- أي شروط أخرى يحددها البنك المركزي العراقي في هذا الخصوص.

سادساً: حماية أصحاب المصالح

يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي منظومة متكاملة لحماية أصحاب المصالح. ويتعامل المصرف بمبدأ الموضوعية وتكافؤ الفرص مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين. وتتكون منظومة حماية أصحاب المصالح من مجموعة من السياسات والإجراءات واللوائح المنظمة لذلك وكما يلي:

- **ميثاق السلوك المهني:** وضع الضوابط الخاصة بالقيم والسلوك الأخلاقي لأعضاء مجلس الإدارة في المصرف، والإدارة التنفيذية والموظفين.
- **السرية وأمن المعلومات:** يتبنى المصرف سياسات مصاغة جيداً لضمان الالتزام التام بخصوصية وسرية بيانات المصرف. يدعم ذلك أيضاً إطار عمل مصاغ جيداً من أمن المعلومات، تتم متابعته بصورة مستقلة من قبل إدارة المخاطر في المصرف.
- **التعامل مع تعارض المصالح:** يحرص المصرف دائماً على تعزيز سياسات معاملات الأطراف ذات العلاقة به، والتأكد من التزامها بالمعايير الدولية للإبلاغ عن البيانات المالية والقواعد والتشريعات المعمول بها. ويخضع أي تعارض للمصالح لسياسة المصرف إلى المراجعة والافصاح الكامل عن تلك الحالات لتجنب أي مخاطر.
- **الإبلاغ عن المخالفات:** توفر إدارة الإبلاغ عن المخالفات أداة فعالة لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين للإبلاغ عن شكوكهم حول أية مخالفات محتملة من خلال نشأة قنوات اتصال بصورة جيدة، والتي تدار بصورة مستقلة تمكن مستخدم الأداة من الاتصال المباشر برئيس مجلس الإدارة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- **إدارة شكاوى العملاء:** وحدة شكاوى العملاء مزودة بموارد من أصحاب الخبرات القادرين على التعامل مع كل الشكاوى بصورة مستقلة، وتبني معايير خاصة لحل المشاكل من خلال برنامج لضمان الجودة لضمان رضا العملاء الذي يستهدفهم المصرف.

سابعاً: كبار المساهمين في المصرف كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٥:

المساهمين	عدد الاسهم	نسبة الملكية
بيت التمويل الكويتي ش.م.ب مقفلة	٢٧٩,٤٦٠,٣٢٠,٩٤٠	٨٥,٣٪
عباس علي ناجي الربيعي	٤,٨٧٠,٢٤٢,٨٧٩	١,٤٩٪
مساهمين بمساهمة اقل من ١٪	٤٣,٢٦٩,٤٣٦,١٨١	١٣,٢٪
المجموع	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪

ثامناً: الإفصاح والشفافية

كجزء من ثقافته، يحرص المصرف على توفير معلومات جوهرية دقيقة وشاملة وشفافة ومفصلة وكافية وفي الوقت المناسب لمساهمي المصرف وأصحاب المصالح، وذلك لتمكينهم من متابعة أداء المصرف ولإبقائهم على اطلاع دائم حول المعلومات الجوهرية المتعلقة بأعمال المصرف.

يعتمد المصرف آلية إفصاح شاملة وواضحة بما يتوافق مع التعليمات الرقابية المتعلقة بالإفصاح والشفافية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وهيئة الاسواق المالية والمعايير الدولية ذات العلاقة.

تاسعاً: الإفصاح عن المكافآت

حرصاً من ادارة المصرف على الاحتفاظ بالكفاءات من الموظفين وتحفيزهم لرفع مستوى الاداء ، يعمل المصرف بالتنسيق مع ادارة الموارد البشرية وبالتعاون مع مدراء الادارات لتقييم اداء الموظفين من كل عام وفقاً للاهداف المنجزة وتقييم المهارات والكفاءات لكل وظيفة التي يتم من خلالها تقييم أداء الموظفين بما يتناسب مع المسؤوليات الموكلة اليهم وبناءً على تقرير ادائهم وفق قواعد ونهج محدد بهذا الخصوص .

كما يشرف مجلس ادارة المصرف من خلال لجنة الترشيح والمكافآت على عملية تقييم الاداء للادارة التنفيذية والموظفين وتحديد مستويات المكافآت وتتراوح مكافأة الاداء حسب تقييم الموظف وما تقره لجنة الترشيح والمكافآت .

كما وتحدد مكافآت أعضاء مجلس الادارة خلال اجتماع الهيئة العامة للمصرف.

بلغت الزيادة المقترحة في الرواتب لعام ٢٠٢٥ بمبلغ (٣٥٠) مليون دينار عراقي لجميع الموظفين الذين جاء تقييمهم بمستوى جيد/ المستوى المطلوب على الاقل و (٣٩١ مليون دينار عراقي في عام ٢٠٢٤) والتي تمثل ٦,٢ ٪ من اجمالي الرواتب أي في اطار الميزانية التقديرية لعام ٢٠٢٥ والبالغة ٤٢٥ مليون دينار عراقي كما هو موضح بالجدول ادناه:

الميزانية التقديرية لزيادة الرواتب لعام ٢٠٢٥ (مليون دينار عراقي)	الزيادة المقترحة للرواتب لعام ٢٠٢٥ (مليون دينار عراقي)
٤٢٥	٣٥٠

مقترح مكافأة الاداء:-

توزيع مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٤ بما يتناسب مع تقييم الأداء لجميع الموظفين الذين جاء تقييمهم بمستوى جيد / المستوى المطلوب على الاقل، بمبلغ ٤٥٠ مليون دينار عراقي.

علماً بأن مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٣ هي (٣٧٠ مليون دينار عراقي) حيث أن مكافأة الاعمال الممتازة سيتم خصمها من استحقاقات عام ٢٠٢٤ (Accrued Bonus Pool)

الجدول التالي يوضح اجمالي مكافآت الاداء لعام ٢٠٢٣ التي تم دفعها في عام ٢٠٢٤ واجمالي مكافآت الاداء التي تم الموافقة عليها لعام ٢٠٢٤ وتم دفعها في عام ٢٠٢٥ .

مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٣ (مليون دينار عراقي)	مكافأة الاعمال الممتازة لعام ٢٠٢٤ (مليون دينار عراقي)	التباين المقترح لمكافأة الاعمال الممتازة %
٣٧٠	٤٥٠	٪٢١,٦

سرف مكافأة العيد (راتب الاعياد)

سرف اجمالي قيمة مكافأة العيد المقترحة لعام ٢٠٢٥ وهي (٣٥٠) مليون دينار عراقي تصرف على مرحلتين :

- ٥٠٪ من قيمتها في مناسبة عيد الفطر.
- ٥٠٪ من قيمتها في مناسبة عيد الاضحى.

عاشراً: المسؤولية الاجتماعية والإستدامة

يشرف مجلس الإدارة على برنامج المسؤولية الاجتماعية للمصرف التجاري العراقي الإسلامي، وتسعى الإدارة باستمرار إلى تحديد أساليب أكثر فاعلية لتعزيز مساهمة المصرف الإيجابية في المجتمع الذي يعمل فيه. وينعكس هذا التوجه في البرامج والمبادرات التي يتبناها المصرف وينفذها ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية. كما يحرص المصرف على تقييم أدائه بشكل دوري في هذا المجال، ويستخدم نتائج هذه المراجعات في تطوير وتحسين برامج المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها المصرف.

للمزيد من المعلومات حول المسؤولية الاجتماعية والإستدامة، يمكنكم الاطلاع على تقرير الاستدامة السنوي لعام ٢٠٢٥.

ومن الله التوفيق....



محمد حميد دراغ الدراغ
رئيس مجلس الادارة



تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٥

المقدمة

يستعرض هذا التقرير إطار الاستدامة ويسلط الضوء على نهج المصرف التجاري العراقي الإسلامي في تطبيق الاستدامة في نشاطاتنا من خلال توفير المعلومات عن منجزاتنا والتزاماتنا الاجتماعية والبيئية والحوكمة حتى ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥. حيث تم التركيز في هذا التقرير الذي تم إعداده ونشره لأول مرة للمصرف في عام ٢٠١٩ على الجوانب الأكثر أهمية والتي تم تحديدها من خلال تقييم المواضيع الأكثر أهمية والتي قمنا بها هذا العام.

أولاً: إطار واستراتيجية الاستدامة

في إطار التزام المصرف بمتطلبات البنك المركزي العراقي ومبادئ الاستدامة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تأتي الاستدامة كمنهج متكامل يجمع بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز رفاه المجتمع وحماية البيئة، ضمن إطار من الانضباط الأخلاقي والعدالة والشفافية. وعلى امتداد مسيرتنا، نؤمن بأن الاستدامة ليست مجرد ممارسة حديثة، بل هي امتداد طبيعي للمبادئ الإسلامية التي تحتل على الاستخلاف في الأرض، الاعتدال في استخدام الموارد، وتحقيق التوازن بين مصالح الفرد والمجتمع.

ويعكس هذا التقرير التزامنا بالعمل وفق نهج يوازن بين أهداف النمو وبين مسؤوليتنا في تعزيز قيم الحوكمة الرشيدة، وتمكين المجتمع، ودعم المبادرات البيئية، بما ينسجم مع أحكام الشريعة ومقاصدها في تحقيق الصالح العام. كما يجسد سعيًا مستمر لتقديم نموذج مالي مستدام يركز على معايير ESG المتوافقة مع الشريعة، ويعزز الثقة بيننا وبين جميع شركائنا وأصحاب المصلحة.

إن التزامنا بالاستدامة المتوافقة مع الشريعة لا يقتصر على الامتثال فحسب، بل يمثل ثقافة مؤسسية تتجسد في القرارات والسياسات والعمليات التشغيلية كافة، بما يضمن تنمية مستدامة ومسؤولية تساهم في ازدهار المجتمع وتلبية تطلعات أجيال اليوم والغد.

ثانياً: مجلس الإدارة

يتبنى مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتنفيذ أفضل ممارسات معايير حوكمة الشركات في إدارة شؤونه وإدارة المصرف، ويسعى إلى إدارة أعماله وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات المناسبة التي توفر أساساً لإداء مالي عالي الجودة، قوي وسليم وكذلك نمو مستدام.

ويضمن المصرف تطبيق ممارسات واجراءات متكاملة للافصاح عن المعلومات وامكانية حصول كافة المساهمين على حدا سواء على المعلومات المعلنة بصورة فورية، ولتحقيق ذلك يتبنى المصرف التجاري العراقي الإسلامي سياسة خاصة بالافصاح والشفافية عن المعلومات التي تعكس كافة متطلبات الافصاح (الافصاحات المالية والغير مالية والرقابية تتضمن كافة البيانات الهامة بالبنك وعملياته وادائه المالي وذلك بما يتوافق مع هيكل المساهمين).

يتحمل مجلس الإدارة، الذي تنتخبه الجمعية العمومية المسؤولية الكاملة في الإشراف على أنشطة أعمال المصرف، والإشراف على إدارة المخاطر التي يتعرض لها في أعماله. ويؤدي مجلس الإدارة هذا الدور من خلال تفويض مجموعة من اللجان المنبثقة عن المجلس التي تمتلك قنوات فعالة ومستقلة من الاتصال والإشراف على الإدارة التنفيذية.

تعتمد لجان مجلس الإدارة على أذرع مستقلة، إما كمهام رقابية مسبقة مثل إدارة المخاطر، والالتزام الرقابي، والحوكمة والإفصاح، أو كمهام رقابية لاحقة مثل التدقيق الداخلي.

ويخضع أداء الأعمال في المصرف لمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بمؤشرات قياس المخاطر. يتم تسيير أنشطة الأعمال اليومية من خلال سياسات وإجراءات محكمة ومستويات من التفويض تتلائم مع نزعة وأستراتيجية إدارة المخاطر في المصرف.

لقد اعتمد مجلس الإدارة مجموعة من حزم التقارير الإدارية، التي يتم تقديمها بصفة دورية ومنتظمة من الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة. وهذه التقارير تعتبر أداة تستخدم لضمان سير عمل الإدارة بصورة مناسبة وإلقاء الضوء على الأمور الأساسية والمخاطر التي تحتاج اتخاذ إجراءات تجاهها

يعد مجلس الادارة أحد الركائز الأساسية في عملية صنع القرار داخل مؤسسة المصرف التجاري العراقي الإسلامي حيث يعنى بمسؤولية الاشراف على المصرف مع التأكد من تطبيق ونجاح استراتيجيته بهدف تقديم عائدات ثابتة ومستمرة لمساهمي وموظفيه والمجتمع بأسره، مع الاخذ بالاعتبار استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الخاصة بالشركات، وعلى اعتبار أن المصرف مرتبط بمجموعة بيت التمويل الكويتي / البحرين لذلك يكون لمجلس إدارته دور مزدوج يتعلق الأول بالأشراف على تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بالعمليات في جمهورية العراق ويتعلق الثاني بالمنافع المتبادلة مع المجموعة.

يضم المجلس تسعة اعضاء اصليين الى جانب سبعة اعضاء احتياط من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية والخبرة بالعمل المصرفي. عدد الاعضاء المستقلين في مجلس ادارة المصرف التجاري العراقي الإسلامي سبعة اعضاء اي مايمثل نسبة (٧٨٪) من تشكيلة المجلس.

ثالثاً: العمل من أجل مستقبل مستدام

قام المصرف التجاري العراقي الإسلامي بتحديد دوره في مجال الاستدامة والفائدة المتأنية من دمج الجوانب الاجتماعية البيئية والاقتصادية والاخلاقية ضمن استراتيجيات عمليات المصرف اليومية، من خلال محاور الاستدامة الرئيسية وهي: التمويل المسؤول، وتمكين الموظفين، والتقارير الشفافة، والوصول إلى النظام الأمثل، والتعاون المجتمعي، وقد تم تحديد هدف استراتيجي واضح لكل محور من هذه المحاور وذلك بهدف دفع جهود الاستدامة في المصرف بشكل أكثر تركيزاً من خلال هذه المحاور بما يحقق الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرجوة وبشكل يساهم في تحقيق درجات أعلى من التناغم بين إدارة أعمال المصرف والنهج الاستراتيجي للاستدامة.

١. تمويل المشاريع ذات الاثر الايجابي (التمويل المسؤول):

حيث يلتزم المصرف بتنفيذ سياسته في ادارة نظم الادارة الاجتماعية والبيئية من خلال:

أ. دعم تمويل مشاريع البنية التحتية الخضراء:

منع تمويل المشاريع المدرجة ضمن قائمة الاستثناءات لدى المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) والتي تبني المصرف التجاري العراقي الإسلامي تلك القائمة، حيث يؤمن المصرف التجاري العراقي الإسلامي بأن لديه دور فعال في دعم المشاريع الصديقة للبيئة التي تساهم في الجهود العالمية لمكافحة التغير المناخي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

ب. التمكين المالي:

يحرص المصرف التجاري العراقي الإسلامي على دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الشمول المالي للفئات غير المخدومة مصرفياً. كما ويعمل المصرف على المساهمة في رفع ثقافتهم المالية إنطلاقاً من إيمانه بأثر ذلك في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة في مجال الشمول المالي.

٢. تقليل الأثر البيئي لعملياتنا الداخلية:

نؤمن بمسؤوليتنا تجاه تقليل الاثر البيئي لعملياتنا كوسيلة للحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة وأيضاً في جهود مكافحة التغير المناخي وذلك من خلال

أ. تقليل إستهلاك الورق:

نظراً لطبيعة أعمالنا فإن الورق هو أكثر الموارد الطبيعية استخداماً في مكاتبنا وفروعنا، حيث نقوم باستخدامه لتنفيذ العمليات والعقود وتبادل المراسلات والخدمات والمواد الترويجية المقدمة إلى العملاء، وبالتالي فإننا نلتزم بتقديم وتحسين الخدمات التي تهدف إلى تقليل ووقف استهلاك الورق لعملائنا مع تعزيز عملياتنا الداخلية. عن طريق زيادة وعي الموظف في ترشيد استخدامه للورق والتوجه نحو القنوات الالكترونية في التواصل مع ادارات وفروع المصرف كذلك التوجه نحو أتمتة بعض المعاملات الورقية مع العمل على تقديم حلول مصرفية صديقة للبيئة من خلال التحول الرقمي مستقبلاً بهدف تقليل الاثر البيئي الناجم عن الخدمات الورقية.

ب. تقليل إستهلاك الطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة:

نعمل باستمرار على ترشيد إستهلاك المصرف للكهرباء، حيث يتم شراء الطاقة المستخدمة في المصرف من شركة توزيع الكهرباء الوطنية واستخدام المولدات التي تعمل بالديزل سواء في الادارة العامة وفروع المصرف. كما أن المصرف من ضمن مخططاته المستقبلية بأن تكون بناية الادارة العامة للمصرف تعمل بمصادر الطاقة المتجددة وبالتالي تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن توليد الكهرباء من المصادر التقليدية.

ثالثاً: العمل من أجل مستقبل مستدام (تتمة):

٣. تمكين الموظفين:

يمثل الاستثمار في موظفينا أحد أهم أولويات المصرف لذلك، فنحن نعمل على خلق بيئة تتكاتف فيها جهود الموظفين مع قيم المصرف ورويته من أجل تحقيق التزامنا نحو عملائنا والجهات ذات العلاقة والمجتمع ككل، كذلك نؤمن بالدور الذي يلعبه الموظفون في أحداث الأثر الإيجابي لعملائنا والمجتمع من خلال توفير تجربة للعملاء بما يساهم في تحقيق نمو مستدام في القيمة للمساهمين. لذا، نعمل على خلق بيئة عمل شاملة ومتنوعة تتيح لموظفينا الحصول على فرص النمو الشخصي والمهني وتمكينهم من تحقيق طموحاتهم واهدافهم من خلال جذب القدرات والاحتفاظ والاهتمام بها وتعزيز ثقافة بيئة العمل المتوازنة من خلال دعم الإناث حيث أثبتت بانها قادرة على أحداث التغييرات الايجابية و تحقيق اهداف المصرف وتمكينها لغرض مساهمتها في عملية التنمية المستدامة، حيث عمل المصرف على تعزيز التكافؤ المتقارب بين الجنسين حيث بلغت نسبة الاناث ٤٢% ونسبة الذكور ٥٨% من المجموع الفعلي للموظفين كما في ٢٠٢٥/١٢/٣١ البالغ (٢٨٧) موظف، ايضا بلغ عدد الموظفين الذين تم تعيينهم في المصرف خلال عام ٢٠٢٥ هو (٤٧) موظف من ضمنهم (٢٢) موظفة من الاناث و(٢٥) موظف من الذكور.

كما يحرص المصرف على ضمان عدم التمييز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات في مجالات العمل من حيث المشاركة في حضور الاجتماعات ومنحهم الفرص الكافية والحرية في التعبير عن الاراء والمناقشة وطرح الافكار والمقترحات والتشجيع للمشاركة في البرامج التدريبية والتطويرية لرفع وتحسين مستوى الاداء والانتاجية، كذلك تحقيق التقييم العادل في الأرتقاء الى المناصب الادارية من صانعي القرارات، وتحسين مستوى الاداء والانتاجية.

٤. حقوق الانسان:

العنصر البشري هو المؤشر الرئيسي والحاسم لتحقيق تقدم المصرف وتنمية أهدافه، لذا فإن احترام حقوق الموظفين كافة يعتبر من أهم الركائز التي يسعى الى تحقيقها المصرف. منها توفير الظروف المناسبة وبيئة عمل مرضية وأمنة وصحية تحمي حقوق الموظفين وتوفر لهم اجواء مناسبة للعمل وتشجعهم على بذل قصارى جهدهم وتطوير مهاراتهم المهنية والشخصية وتمكنهم من التواصل لتحقيق الاهداف الاستراتيجية.

يحرص المصرف ايضا على تحقيق العدالة الاجتماعية ليتمكن جميع الموظفين للوصول الى خدمات المؤسسة والانتفاع منها دون التمييز بين رجل او امرأة او على أساس عرقي او ديني او إعاقة بدنية او حالة إجتماعية.

٥. التعاون المجتمعي:

للقطاع الخاص، والقطاع المصرفي تحديداً، دور حيوي في دعم المجتمعات، من خلال التركيز على القيام بدورنا الذي نختص به، وهو تقديم الخدمات المالية التي تساعد عملائنا على تحقيق أهدافهم المالية، وكمؤسسة داعمة للنمو والازدهار، قدم المصرف التجاري العراقي الإسلامي دعماً مالياً مباشراً في عام ٢٠٢٠ مبلغ (١٠٠ مليون دينار عراقي) لصندوق (تمكين) الخاص بمبادرات البنك المركزي العراقي دعماً للقطاع الصحي العراقي لتخفيف الآثار السلبية لجائحة كورونا. وأستمر المصرف بدعم صندوق تمكين الخاص بمبادرات البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢١ بالتبرع (١٠٠ مليون دينار عراقي) لإعادة تأهيل وتطوير شارع المتنبى كونه معلم تاريخي من معالم مدينة بغداد القديمة وبناء دار عجة جديد وكذلك تم التبرع بمبلغ (٢٥٠ مليون دينار عراقي) عن تأهيل مدينة النجف الأشرف ضمن مبادرات البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢٢.

رابعاً: إستدامة الحوكمة

نولي أهمية كبيرة لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية السليمة، ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق أعلى المعايير المهنية في كافة أنشطة المصرف. يدرك المصرف التجاري العراقي الإسلامي ان الحوكمة المؤسسية الجيدة تشكل الأساس للنجاح المؤسسي حيث توفر الاطار المناسب لتحقيق اهدافه الإستراتيجية وتعزيز الثقة الشاملة في البنك وتمكينه من المساهمة بفعالية في تطوير القطاع المصرفي في العراق. يتبع المصرف التجاري العراقي الإسلامي مجموعة من ارشادات دليل المعايير البيئية والاجتماعية و الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وكذلك يتبع افضل الممارسات والمعايير الدولية ويلتزم المصرف بتنفيذها وفقاً للبيئة المصرفية في العراق والاطر التشريعية والقانونية التي تحكم المصرف. ومن خلال اطار عمل حوكمة الشركات يتبنى المصرف مبادئ العدالة والشفافية والافصاح والمساءلة.

خامساً: الحوكمة اداة لتحقيق التنمية المستدامة لتعزيز جودة التقارير المالية

ان اهمية تطبيق مبادئ حوكمة رشيدة في المؤسسة تكمن في انها تضمن ادارة المؤسسة المالية بشكل مسؤول وعدم تعرضها لسوء استخدام من قبل الادارة ، بحيث لا تتعرض للسرقة والنهب، وتعزز حوكمة المؤسسة القيم الاساسية باقتصاد السوق اضافة الى كونها احد المفاتيح الاساسية لخلق بيئة اعمال مواتية تحافظ على حقوق الملكية حيث ان قواعد ومبادئ الحوكمة تزيد من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية التي تقدمها المؤسسة وذلك من خلال سعيها الى تحسين بيئة الشفافية والافصاح مما يعزز التنمية المستدامة وصولاً لاعداد التقارير ذات الجودة العالية بحيث تكون شاملة ودقيقة وتقدم المعلومة الملائمة من حيث الوقت المناسب والتطور البيئي المعاصر المتسارع بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل مجلس الادارة للتخطيط الاستراتيجي السليم سواء قصير الاجل ام طويل الاجل لتقديم خدمة ذات جودة عالية وللافصاح والشفافية تأثير على الاسس والمعايير المحاسبية وفي خلق بيئة جاذبة للاستثمار.

سادساً: استراتيجية المصرف التجاري العراقي الإسلامي في الاستدامة

انطلاقاً من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على المستوى المحلي والعالمي، يحرص المصرف التجاري العراقي الإسلامي على تطوير إستراتيجيته المستقبلية في الاستدامة من خلال تحديد دوره في مجال الاستدامة والفائدة المتأتية من دمج الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والأخلاقية ضمن إستراتيجية عملياته اليومية، بشكل يساهم في تحقيق أعلى درجات التناغم بين ادارة أعمال المصرف والنهج الإستراتيجي للاستدامة من خلال:

١. التواصل مع الجهات ذات العلاقة

يعمل المصرف التجاري العراقي الإسلامي على التواصل مع الجهات ذات العلاقة وفهم احتياجاتهم والاستجابة لتوقعاتهم وأولوياتهم من خلال خلق قناة اتصال معهم تساهم في فهم تلك الاحتياجات مع متابعة وتطوير آلية التعامل مع هذه الاحتياجات من خلال الاهداف الإستراتيجية والمبادرات التي ينفذها المصرف لهذا الغرض لتلبية طموحات هذه الجهات وموائمتها مع إستراتيجية الاستدامة، بهدف تنمية المصرف و تعظيم الاثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي له مع تقديم قيمة مضافة لمختلف الجهات ذات العلاقة وهم:

- المساهمون من خلال (الاجتماعات السنوية، تقارير سنوية ونصف سنوية وفصلية)
- العملاء من خلال (فروع المصرف، الموقع الالكتروني، قنوات الخدمات)
- الحوكمة من خلال (اللوائح والقوانين، تقارير دوائر التدقيق والامتثال للمتطلبات القانونية، المراجعات الرقابية من قبل البنك المركزي ووحدة مكافحة غسل الاموال).
- المجتمع من خلال (الشمول المالي، نظام الادارة الاجتماعية، التقارير السنوية).
- البيئة من خلال (الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية، نظام الادارة البيئية، التمويل المسؤول).
- الموردون من خلال (الدعوة لتقديم العطاءات، العقود والاتفاقيات، الاجتماعات)
- الموظفون من خلال (الاجتماعات المنتظمة، البريد الالكتروني، نظام ادارة الموارد البشرية، برامج التوعية الداخلية، برامج التدريب وورشات العمل، ...).

سادساً: استراتيجية المصرف التجاري العراقي الإسلامي في الاستدامة (تتمة):

٢. التركيز على الأولويات

إن القضايا ذات الأهمية النسبية لمؤسستنا هي تلك التي تعكس أهم آثارنا البيئية والاجتماعية والحاكمية، لهذا ركز المعنيون في المصرف التجاري العراقي الإسلامي في البداية على المسائل المرتبطة بشؤون البيئة من خلال الدور المهم الذي تؤديه نظم الإدارة البيئية والاجتماعية، وما تسهم به سواء في الحفاظ على البيئة والمجتمع أم في دعم التنمية المستدامة، وما تشكله من دعامة اساسية لأي نشاط بشري اقتصادي في:

- الحفاظ على المواد الخام والموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها.
- تلبية احتياجات التنمية المتوازنة من خلال المواءمة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وقدرة النظام البيئي بعناصره الأساسية على الاستمرار.
- التنمية المستدامة من خلال أبعادها وعناصرها، لما تؤديه نظم الإدارة البيئية من دور في التنمية المستدامة.
- الآثار البيئية السالبة للنمو الاقتصادي المتسارع على أبعاد التنمية المستدامة على المستويين الدولي والمحلي.

وانطلاقاً من هذه الأولويات قام المصرف بوضع سياسات واجراءات عمل خاصة بنظام الإدارة الاجتماعية والبيئية تلي المعايير الخاصة بالمؤسسة الدولية للتمويل منذ عام ٢٠١٧ وتم تحديث تلك السياسات والمصادقة عليها من قبل مجلس ادارة المصرف في محضر اجتماعه رقم ٣٠٤ بتاريخ ٢٠٢٥/٠٣/٠٤، حيث تضمنت السياسة المحاور التالية:

- الاجراءات اللازمة للحفاظ على المجتمع والبيئة.
- التنظيم والمسؤوليات بموجب نظام الادارة الاجتماعية والبيئة.
- التعريفات والاشتراطات الخاصة بالتقييم البيئي.
- قائمة الاستثناءات لدى المؤسسة الدولية للتمويل.
- معايير الاداء الخاصة بالمؤسسة الدولية للتمويل والوثائق المتعلقة بها.
- تقرير الاجراءات اللازمة للحفاظ على المجتمع والبيئة.

سابعاً: الشهادات التي حصل عليها المصرف:

حصل المصرف خلال عام ٢٠٢٥ على شهادة نظام إدارة استمرارية الاعمال (ISO 22301) والتي تؤكد قدرة المصرف على الاستجابة الفعالة للطوارئ واستمرارية العمليات الحيوية دون انقطاع. وكذلك شهادة نظام إدارة امن المعلومات (ISO 27001) والتي تؤكد تطبيق المصرف اعلى معايير حماية البيانات والمعلومات مما يقلل من المخاطر الأمنية.

ثامناً: الفعاليات التي شارك فيها المصرف:

انسجماً مع توجهات البنك المركزي العراقي وتعزيز دور المصارف في نشر الثقافة المالية وتمكين فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المصرفية، حرص المصرف خلال عام ٢٠٢٥ على تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة والمشاركات الداعمة للشمول المالي. وجاءت هذه الفعاليات لتعكس التزام المصرف بتطوير خدماته، ودعم التحول الرقمي، وتوسيع نطاق الاستفادة من المنتجات المصرفية الإسلامية، إضافة إلى تعزيز الوعي المالي لدى الأفراد والمجتمع.

- مشاركة في فعاليات وأنشطة عربية وإقليمية مخصصة لدعم الشمول المالي وتعزيز استخدام نظم الدفع المتطورة.
- حضور مؤتمرات وورش مختصة بالتحول الرقمي، وسياسات البنك المركزي، ودور التكنولوجيا في تطوير الاقتصاد الوطني.
- إصدار بطاقات مصرفية إضافية بهدف تعزيز الدفع الإلكتروني وتسهيل التعاملات لشرائح مختلفة من العملاء.
- المشاركة في معارض ومؤتمرات وطنية متخصصة بالطاقة والمشاريع النفطية والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- حضور مؤتمر اقتصادي يتعلق بتنظيم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال في العراق، بما يعزز الثقة بالقطاع المالي والمصرفي.
- المساهمة في حملات ميدانية موجهة لتعزيز الدفع الإلكتروني بين المواطنين والتجار، مع التركيز على المناطق التراثية والأسواق الشعبية.
- المشاركة في مؤتمرات أكاديمية حول الاتجاهات الحديثة في الرقمنة وربطها بمنظور الشمول المالي ودور المصارف في تعزيز التنمية المستدامة.

تاسعاً: التقارير و الشفافية:

في إطار التزام المصرف بتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وامثالاً لمتطلبات البنك المركزي العراقي يعتمد المصرف التجاري العراقي الإسلامي قنوات تواصل فعالة ومنظمة وشفافة مع الأطراف ذات العلاقة بما يضمن الإفصاح المتوازن عن أدائه المالي والغير مالي وضمن الالتزام بممارسات الحوكمة السليمة ومبادئ المساءلة.

وفي هذا الإطار يحرص المصرف على اعداد ونشر تقارير دورية تعكس مستوى التزامه بممارسات الاستدامة وتسهم في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة ورفع مستوى الوعي بقضايا البيئة والاجتماعية والحوكمة، بما يتماشى مع افضل الممارسات الدولية والمتطلبات الرقابية المحلية.

١. إعداد تقارير الاستدامة

كجزء من استراتيجية الاستدامة في المصرف التجاري العراقي الإسلامي، يقوم المصرف بإصدار التقرير السنوي وذلك انسجاماً مع متطلبات دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة ESG الصادر عن البنك المركزي العراقي والذي يؤكد على أهمية الإفصاح عن الأداء غير المالي بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة.

وقد بدأ المصرف بنشر تقارير الاستدامة منذ عام ٢٠١٩ ويواصل تطوير محتواها بما يتماشى مع تطورات المعايير والتعليمات ذات العلاقة.

٢. إعداد التقارير المالية

يقوم المصرف بإعداد وإصدار التقارير المالية بشكل ربع سنوي وسنوي حول أدائه المالي، وذلك التزاماً بالمتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمعايير المحاسبية المعتمدة. وتهدف هذه التقارير إلى تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح، وتمكين المساهمين وأصحاب المصلحة من الاطلاع على الوضع المالي للمصرف ودعمهم في اتخاذ القرارات المناسبة، فضلاً عن الإفصاح عن المخاطر المالية وآليات إدارتها، وإبراز مدى التزام المصرف بأطر الحوكمة والرقابة الداخلية. كما تعكس هذه التقارير تكامل الإفصاح المالي مع الإفصاح غير المالي، بما ينسجم مع متطلبات دليل ESG المتعلقة بمبادئ الشفافية والإفصاح.

ومن الله التوفيق...



محمد حميد دراغ الدراغ

رئيس مجلس الادارة



تقرير هيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي الإسلامي لعام 2025

السيدات والسادة أعضاء الهيئة العامة لمساهمي المصرف المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

استناداً للنظام الأساسي واللائحة التنظيمية لهيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي الإسلامي، قامت الهيئة بمراجعة السياسات والاتفاقيات والمنتجات والخدمات والأنشطة التي زاولها المصرف خلال عام 2025، كما تم إجراء المراجعة الواجبة لإبداء الرأي في مدى التزام المصرف بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال الفتاوى والقرارات والتوجيهات التي أصدرتها الهيئة.

وفي سبيل تحقيق ذلك، عقدت الهيئة خلال عام 2025 ستة اجتماعات تمت فيها مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات بعد الحصول على المعلومات التي رأت الهيئة أنها ضرورية لإصدار رأيها، وتم من خلال إدارة التطبيق والالتزام الشرعي إجراء المراجعة الشرعية على العقود والاتفاقيات والسياسات، وفقاً لقرارات الهيئة، بالإضافة إلى الاطلاع على تحليل بنود القوائم المالية للمصرف لعام 2025، وإصدار التوصيات والقرارات اللازمة.

كما تم من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للمصرف، إجراء التدقيق الشرعي على عينات من جميع عمليات ومعاملات المصرف وفق الخطة السنوية للتدقيق الشرعي وذلك لفروع وإدارات المصرف، وكذلك من خلال التقارير الدورية التي ترفعها إدارة التدقيق الداخلي عن عمليات التدقيق والزيارات الميدانية وعن سلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.

كما تم الحصول على جميع المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية، لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول ومقبول بأن المصرف لم يخالف أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات التي عرضت على الهيئة.

ومن خلال الإجراءات والخطوات التي أتبعناها للتأكد من التزام المصرف التجاري العراقي الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية تبين ما يلي:

1. أن العقود والمعاملات التي أبرمها المصرف خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الاول 2025، والتي اطلعنا عليها، تمت وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وقرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.
2. أن توزيع الأرباح على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده.
3. تقع مسؤولية إخراج الزكاة على المساهمين، وتتحصر مسؤولية المصرف في احتساب الزكاة الواجبة للسهم فقط.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والحمد لله رب العالمين ،،،


رئيس هيئة الرقابة الشرعية
أد/ عبدالعزيز القصار



تقرير لجنة مراجعة الحسابات

السادة مساهمي المصرف التجاري العراقي الإسلامي (ش.م.خ) المحترمين

استناداً الى موافقة الهيئة العامة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٥/ كانون الاول / ٢٠٠٦ بتشكيل لجنة لمراجعة الحسابات وتنفيذاً لأحكام المادة ٢٤ من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وبناءً على ماورد في متطلبات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي يسرنا ان نعلمكم بأن اللجنة مارست مهامها ومسؤولياتها، إذ تابعت أعمال مراقب الحسابات طيلة فترة عمله في المصرف، وراجعت البيانات والتقارير المالية والتحليلية التي تصلها من الإدارة التنفيذية، وناقشت التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي ومراقب الإمتثال الشرعي وقسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وراجعت مدى الإمتثال للمعايير الدولية لجميع أنشطة وعمليات المصرف، كما قامت اللجنة بمراجعة البيانات المالية كما في ٣١ / كانون الاول / ٢٠٢٥ والتقرير السنوي للمصرف والمعد بمقتضى احكام قانون الشركات المرقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، ووفقاً للمعايير التدقيقية المتعارف عليها فقد راجعنا كافة المعلومات والايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لحماية المساهمين ولأداء مهمتنا مع تأييدنا الكامل للايضاحات الواردة في تقرير مراقب الحسابات، وحسب رأينا وطبقاً للمعلومات والايضاحات المتوفرة لدينا، نبين ما يلي:

١- ان المجموعة الدفترية المستخدمة متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقديرنا كافة الموجودات والمطلوبات والإستخدامات والموارد.

٢- ان التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة وعادلة الوضع المالي للسنة موضوع التدقيق وان هذه المعلومات غير مخالفة للأحكام والقوانين والتشريعات المالية السائدة.

٣- استناداً الى قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ اطلعت اللجنة على الإجراءات والضوابط المحاسبية وعلى تقرير مراقب الحسابات حول الكشوفات المالية للمصرف بالإضافة الى التقارير التي يقدمها المصرف الى البنك المركزي العراقي وتأكدنا من ان المصرف قام بتطبيق اللائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، ووفقاً للأحكام والمبادئ الشرعية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف، وفيما يتعلق بالمسائل التي لم تتناولها معايير المحاسبة المالية (FAS)، يعتمد المصرف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

٤- لم يثبت لنا مايدل على مخالفة المعايير الدولية أوعمليات غسل أموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف.

٥- ان الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى هي سليمة، وان الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل وحماية الموظف و متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها تتم بموضوعية.

٦- ان التقرير السنوي المعد من قبل الإدارة التنفيذية يتضمن جميع المتطلبات الاساسية المنصوص عليها في دليل الحوكمة المؤسسية.

وتحيطكم اللجنة علماً بأنها اتخذت اجراءات صارمة لضبط ومراقبة العمليات المصرفية لجميع الفروع من خلال اعادة توزيع المهام والصلاحيات حسب متطلبات العمل مما يساهم في تقليل المخاطر وسلاسة العمل المصرفي .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

جمال طاهر يحيى

رئيس اللجنة



العدد: ١/٢

التاريخ: ٣٠ آذار ٢٠٢٦

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى مساهمي المصرف التجاري العراقي الإسلامي

بغداد - العراق

تقرير حول تدقيق القوائم المالية المنفصلة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المنفصلة للمصرف التجاري العراقي الإسلامي (ويشار إليه بالمصرف) والتي تتكون من قائمة المركز المالي المنفصلة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وقائمة الدخل المنفصلة وقائمة الدخل الشامل المنفصلة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية المنفصلة وقائمة التدفقات النقدية المنفصلة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية المنفصلة والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية المنفصلة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأداءها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المنفصلة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية المنفصلة في العراق، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

فقرة توكيدية

نلفت الانتباه الى الايضاحين ٢ و ٣٧ حول القوائم المالية المنفصلة المرفقة، حيث تعتبر هذه القوائم المالية أول قوائم مالية يصدرها المصرف وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي). إن هذا الامر لا يعدل النتيجة حول القوائم المالية المنفصلة المرفقة.

امور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية المنفصلة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية المنفصلة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار اليها ادناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية المنفصلة. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المنفصلة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار اليها ادناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المنفصلة المرفقة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدينو التمويل إيضاح (٥)	
امر التدقيق الهام:	نطاق التدقيق لمواجهة امر التدقيق الهام
يعتبر هذا الامر من الامور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات لاحتساب مدى ووقت تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية. يتم تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لسياسة المصرف الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ . هنالك احتمالية لعدم دقة مخصص التدني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة او استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الاحكام المستخدمة في تصنيف مدينو التمويل في مراحل مختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الامر من أمور التدقيق الرئيسية .	تتضمن اجراءات التدقيق ما يلي: - فهم لطبيعة محافظ مدينو التمويل للمصرف بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل. - قمنا بدراسة وفهم لسياسة للمصرف المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة. - قمنا بتقييم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف، مع التركيز بشكل خاص على الملاءمة مع نموذج الخسائر

الائتمانية المتوقعة والمنهجية الأساسية مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). - لقد قمنا بدراسة عينة من مدينو التمويل بشكل فردي، وقمنا بالإجراءات التالية لتقييم ما يلي: • مدى ملائمة مراحل التصنيف. • مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها. • مدى ملائمة احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة. • مدى ملائمة وموضوعية التقييم الداخلي، بالإضافة إلى كفاءة واستقلالية الخبراء المستخدمين في عملية الاحتساب. • صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • تقييم مدى ملائمة عملية تقدير المصرف لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات، للتعرضات التي انتقلت بين المستويات، بالإضافة إلى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية. • إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات المتدنية بشكل فردي بالإضافة إلى فهم آخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التدفقات النقدية والمركز المالي وإذا كان هناك أي جدولة أو هيكلية.	بلغ مجمل رصيد مدينو التمويل للمصرف ٧,٢٧٤,١٢٦ ألف دينار عراقي ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ١٣٢,٤٢٨ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥. تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في السياسات المحاسبية المتبعة لأعداد هذه القوائم المالية المنفصلة في إيضاح ٢.
---	--

• فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل المصرف لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنة هذه الافتراضات مع المعلومات المتاحة. - قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية المنفصلة لضمان ملاءمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧). - قمنا بتقييم السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن مدينو التمويل مفصلة في ايضاحات ٢ و ٥ حول القوائم المالية المنفصلة.	
---	--

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥ غير القوائم المالية المنفصلة وتقرير مدقق الحسابات. ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢٥ لاحقا لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية المنفصلة. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأنها لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع القوائم المالية المنفصلة او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية المنفصلة.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية المنفصلة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية المنفصلة وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية المنفصلة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المنفصلة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لإحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية المنفصلة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المنفصلة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
 - الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف.
 - تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
 - التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية المنفصلة ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية المنفصلة ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية المنفصلة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والأمور الأخرى التي تظهر على أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائماً الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لإلغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية المنفصلة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

١. من خلال دراستنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية لم يتبين لنا ما يشير إلى وجود عمليات مصرفية تتعلق بغسيل الأموال أو تلك التي ساهمت بتمويل الإرهاب.
٢. إن تقرير الادارة متفق مع احكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل.
٣. بلغ معيار كفاية رأس المال ١٢٣.٦٪ (٢٠٢٤ : ١٧٩.١٪).
٤. إن عمليات نافذة بيع العملة الأجنبية التي قام المصرف بالدخول بها لصالح زبائن المصرف خلال سنة ٢٠٢٥ متوافقة مع تعليمات البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص حيث قام المصرف ببيع ٦٧٣,٥٢٩,٣١١ دولار من خلال مزاد بيع العملة الأجنبية بسعر صرف ١,٣٢٠ دينار عراقي لكل دولار أمريكي خلال السنة بالإضافة الى العمولة المنصوص عليها في جدول العمولات المعتمد من قبل المصرف. وقد طلبنا تأييد من البنك المركزي العراقي بخصوص عمليات مزاد العملة الأجنبية التي قام بها المصرف خلال سنة ٢٠٢٥ ولم يتم اجابتنا لغاية تاريخ تقريرنا هذا.
٥. تم الاطلاع على تقارير قسم التدقيق الداخلي والامتثال، لم تسترع انتباهنا اية امور جوهرية.
٦. أن المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات وموارد واستخدامات المصرف للسنة المالية.
٧. إن عملية جرد الموجودات النقدية تمت من قبل الإدارة وبإشرافنا على جرد النقد في الفرع الرئيسي، وفرع بوابة العراق وفرع البصرة بشكل سليم.


مصطفى فؤاد عباس



محاسب قانوني ومراقب حسابات

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

(شركة مساهمة خاصة)

القوائم المالية المنفصلة

٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة المركز المالي المنفصلة

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١ كانون الثاني ٢٠٢٥ معدلة	٢٠٢٤	(إيضاح ٣٧)	٢٠٢٥	إيضاحات	الموجودات
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		
١٤٤,٨٢١,٦١٦	١٤٤,٨٢١,٦١٦	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	٣	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	
٢٧,٨٠٨,٢١٧	٢٧,٨٠٨,٢١٧	٦٩,٢٦٨,٢١٩	٤	أرصدة لدى المصارف، بالصافي	
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,٤٢٦,٥٥١	٧,١٣٧,١٥٢	٥	مدينو تمويل، بالصافي	
١,٤٤٨,٣١٣	١,٤٤٨,٣١٣	١,٦١٧,٣٠٦	٦	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	٧	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي	
٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٨	الاستثمار في شركة تابعة	
٥,٩٢٢,٤٦٧	٥,٩٢٢,٤٦٧	٧,٢٨٣,٢٢٥	٩	ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، بالصافي	
٦,٥٠٠,٠٢٦	٦,٥٠٠,٠٢٦	٩,٥٠٥,٤٣٩	١٠	موجودات أخرى، بالصافي	
٥٣٤,٠٦١,٤٢٧	٥٣٤,٠٦١,٤٢٧	٥٣٥,٠٣٨,٨٦٦		مجموع الموجودات	
				المطلوبات وحقوق المساهمين	
				المطلوبات	
١,٠٩٣,٩٧٥	١,٠٩٣,٩٧٥	٨٣,٠٣٤	١١	ودائع المصارف	
١٥١,٩٦٦,٤٧٧	١٥٥,٨٧٦,٤٧٧	١١٥,٨١١,١٨٣	١٢	ودائع العملاء	
٢,٠٣٧,٨٩٤	٢,٠٣٧,٨٩٤	٢٣٤,٦١٤	١٣	مخصص ضريبة الدخل	
٢٣,٣٤٧,٨٠٧	٢٣,٣٤٧,٨٠٧	١٨,٥٥٤,٩٤٤	١٤	مطلوبات أخرى	
١٧٨,٤٤٦,١٥٣	١٣٢,٣٥٦,١٥٣	١٣٤,٦٨٣,٧٧٥		مجموع المطلوبات	
				أشباه حقوق الملكية	
-	٤٦,٠٩٠,٠٠٠	١٧,٧٨٣,٤١٦	١٥	غير البنوك والأفراد	
-	٤٦,٠٩٠,٠٠٠	١٧,٧٨٣,٤١٦		مجموع أشباه حقوق الملكية	
				حقوق المساهمين	
٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠	١٦	رأس المال	
٢٦,٩٩٥,٤٦٤	٢٦,٩٩٥,٤٦٤	٢٩,٦٩٧,٣٨٨	١٦	إحتياطي قانوني	
١٥٩,٨٤٤	١٥٩,٨٤٤	١٥٩,٨٤٤		احتياطيات أخرى	
٢٤١,٧١٣	٢٤١,٧١٣	٤١٠,٧٠٦		احتياطي القيمة العادلة	
٣٥,٧١٨,٢٥٣	٣٥,٧١٨,٢٥٣	٢٤,٧٠٣,٧٣٧		أرباح مدورة	
٣٥٥,٦١٥,٢٧٤	٣٥٥,٦١٥,٢٧٤	٣٨٢,٥٧١,٦٧٥		مجموع حقوق المساهمين	
٥٣٤,٠٦١,٤٢٧	٥٣٤,٠٦١,٤٢٧	٥٣٥,٠٣٨,٨٦٦		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	





المصرف التجاري العراقي الإسلامي

محمد حميد دراغ الدراغ
رئيس مجلس الإدارة

بسام جابر
المدير المفوض

محمود طاضي أنعيم
المدير المالي

ح



ختم المصدق المرفق / أو المصدق في ب. أ. أ. أ. أ.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٨ جزء من هذه القوائم المالية المنفصلة وتقرأ معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة الدخل المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		
٢٨,٨٨٦,٦٢٥	٣٢,٧٧٩,٧٢٦	١٨	دخل تمويل ودخل مشابه
(٦٤٧,٥٨٩)	(٧١,٣٠١)	١٩	تكلفة تمويل وتكلفة مشابهة
-	(١,٤٣٧,٣٥٢)	٢٠	صافي التوزيع إلى أشباه حقوق الملكية
٢٨,٢٣٩,٠٣٦	٣١,٢٧١,٠٧٣		صافي دخل التمويل ودخل مشابه
٢,٢٥٥,٦٢٩	٥,٣٥٦,٧٧٢	٢١	إيرادات العمولات، صافي
١٧,٢٦١,١٢٦	١٠,٧٠٠,٠٧٠	٢٢	أرباح تحويل عملات أجنبية
١١,١٣٠,٩١٣	٢,٣٢٣,١٤٤	٢٣	الإيرادات الأخرى
٥٨,٨٨٦,٧٠٤	٤٩,٦٥١,٠٥٩		إجمالي إيرادات التشغيل
(٥,٤٥٦,٨٩٦)	(٦,٤١٧,٦٢٢)	٢٤	تكاليف الموظفين
(١,٢٥٣,٤٨٤)	(١,٤٦٧,٥٤٥)	٩	اندثارات ممتلكات ومعدات وحقوق استخدام الموجودات
(١٢,٦٣٠,٨٩٤)	(١٢,٦٦٤,٦٠٧)	٢٥	مصاريف تشغيلية أخرى
(١٩,٣٤١,٢٧٤)	(٢٠,٥٤٩,٧٧٤)		إجمالي المصاريف التشغيلية
٣٩,٥٤٥,٤٣٠	٢٩,١٠١,٢٨٥		الأرباح التشغيلية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٦١٨,٣٦٦	(١,٨٤٨,٢١٣)	٢٦	صافي (مخصص) استرداد الخسائر الائتمانية المتوقعة
٤٠,١٦٣,٧٩٦	٢٧,٢٥٣,٠٧٢		الربح قبل ضريبة الدخل
(٢,٠٣٧,١١٠)	(٢٣٣,٨٣٠)	١٣	ضريبة الدخل
٣٨,١٢٦,٦٨٦	٢٧,٠١٩,٢٤٢		صافي ربح السنة
فلس/ دينار	فلس/ دينار	١٧	ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة
٠/١٤٨	٠/٠٨٢		



محمد حميد دراغ الدراغ

رئيس مجلس الإدارة

بسام جابر

المدير المفوض

محمود ماضي أنعيم

المدير المالي



تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٣٨ جزء من هذه القوائم المالية المنفصلة وتقرأ معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة الدخل الشامل المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاح
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣٨,١٢٦,٦٨٦	٢٧,٠١٩,٢٤٢	صافي ربح السنة
		البند التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل المنفصلة
		التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال
٨٠,٦٦٩	١٦٨,٩٩٣	٦
٨٠,٦٦٩	١٦٨,٩٩٣	الدخل الشامل الآخر
٣٨,٢٠٧,٣٥٥	٢٧,١٨٨,٢٣٥	الدخل الشامل الآخر للسنة
		إجمالي الدخل الشامل للسنة

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

كشف التدفقات النقدية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي	دينار عراقي	إيضاحات
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
٤٠,١٦٣,٧٩٦	٢٧,٢٥٣,٠٧٢	الأنشطة التشغيلية
		الربح قبل ضريبة الدخل
		تعديلات لبنود:
(١٠,٨٤١,٢٩٣)	(٢,٠٧١,٧٠١)	٢٣ أسترداد مخصصات متنوعة
١,١٧٥,٢٢١	١,٠٧٥,٨٣٣	مستحقات متنوعة
١,٢٥٣,٤٨٤	١,٤٦٧,٥٤٥	اندثارات ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات
٧٠٤,٨١٦	-	مخصص موجودات تم الاستحواذ عليها
٨٨,٢١٩	٧١,٣٠١	تكاليف تمويلية على عقود الإيجارات
(٣٥١,١١٤)	١,٨٤٩,١٠٩	صافي مخصص (استرداد) الخسائر الائتمانية المتوقعة
(١,٢٩٩,٣٩٠)	(١,٦٥٠)	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
١,٣٤٦,٩٨٠	-	خسائر بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(٢,٢٩٠)	٢,٢٧٤	(أرباح) خسائر عن تعديلات عقود الإيجارات
٣٢,٢٣٨,٤٢٩	٢٩,٦٤٥,٧٨٣	التدفقات النقدية من الأنشطة تشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات
		التغير في الأصول والالتزامات
٤,١٢٥,٧٧٣	٥٥٥,١١٥	النقصان في مدينو التمويل صافي
٩٦٠,٢٠٩	(٣,٠٥٥,٤١٣)	(الزيادة) النقصان في الموجودات الأخرى
١٩,٤٦٩,٠٣٧	(١٨,٣٧١,٨٧٨)	(النقصان) الزيادة في ودائع العملاء وإشابه حقوق الملكية
٣٨٣,٧٢٩	(١,٥٦٧,٨٣٢)	(النقصان) الزيادة في المطلوبات الأخرى
١,٠٠٠,٠٠٠	-	النقصان (الزيادة) في حساب المؤسسات المالية تحت التأسيس
٥,١٥٥,٧٧١	(٤,٤٠٨,٣١٥)	(الزيادة) النقصان في الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي
		(الزيادة) النقصان في احتياطي تأمينات خطابات الضمان لدى البنك المركزي
٣٤,٠٤٢	(١٠٩,٩٩٥)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة
٦٣,٣٦٦,٩٩٠	٢,٧٣٧,٤٦٥	ضريبة الدخل المدفوعة
(٣,١٤٧,٤٣٢)	(٢,٠٣٧,١١٠)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
٦٠,٢١٩,٥٥٨	٧٠٠,٣٥٥	الأنشطة الاستثمارية
(١٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	(١١٠,٠٠٠,٠٠٠)	شراء استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة
٥٦,٠٠٣,٩٩٣	٨٥,٥٦٢,٥٠٤	استحقاق استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة
٣٩,٩١٨,٠٢٠	٣٤,٤٢٥,٢٢٨	بيع استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة
١,٦٢٥,٠٠٨	١,٦٥٠	المستحصل من بيع الممتلكات
(٢,٠٤٠,٠١٨)	(٢,٨٢٨,٣٠٣)	شراء ممتلكات ومعدات و مشاريع تحت التنفيذ
(٢٤,٤٩٢,٩٩٧)	٧,١٦١,٠٧٩	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
(٢٤٥,٢٤٣)	(٢,١٥٠,٤٥٥)	أرباح أسهم مدفوعة
(٢٨٨,٤٧١)	(٣٠٢,٦٤٥)	الإيجار المدفوع خلال السنة
-	(٢٣١,٨٣٤)	تكاليف زيادة رأس المال
(٥٣٣,٧١٤)	(٢,٦٨٤,٩٣٤)	صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية
٣٥,١٩٢,٨٤٧	٥,١٧٦,٥٠٠	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
١١٢,٢٩١,٢١٩	١٤٧,٤٨٤,٠٦٦	٢٨ النقد وما في حكمه في بداية السنة
١٤٧,٤٨٤,٠٦٦	١٥٢,٦٦٠,٥٦٦	٢٨ النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٣٨ جزء من هذه القوائم المالية المنفصلة وتقرأ معها

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

قائمة الدخل والإسناد المتعلق بأشباه حقوق الملكية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٥	
دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	
٣٢,٧٧٩,٧٢٦	إجمالي دخل التمويل والدخل المشابه
(٢٩,٤٤٢,٧٧٦)	مخصوماً منه: الدخل غير العائد إلى أشباه حقوق الملكية
٣,٣٣٦,٩٥٠	
	معدلة لما يلي:
(١,٦٣٤,٠٦٥)	مخصوماً منه: المصروفات العائدة إلى أشباه حقوق الملكية
(٢٦٣,١٨٠)	مخصوماً منه: حصة المصرف من الدخل الخاص به / حصته من الاستثمارات
٢٠٢,٣٢٧	يضاف إليه: صافي استرداد الخسائر الائتمانية المتوقعة - العائدة إلى أشباه حقوق الملكية
١,٦٤٢,٠٣٢	مجموع الدخل المتاح إلى أشباه حقوق الملكية
(٢٠٤,٦٨٠)	مخصوماً منه: أتعاب وكيل الوكالة
١,٤٣٧,٣٥٢	صافي التوزيع إلى أشباه حقوق الملكية *

* تتكون أشباه حقوق الملكية من حسابات الوكالة.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١. معلومات عامة

إن المصرف التجاري العراقي الإسلامي هو شركة مساهمة خاصة عراقية يقوم بتقديم خدمات مالية ومصرفية للأفراد والشركات في العراق. تأسس المصرف بتاريخ ١١ شباط ١٩٩٢ بموجب شهادة التسجيل المرقمة م/ش/٤٥٢٤، يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال فروع العشر الموزعة في بغداد والبصرة والنجف. يقع الفرع الرئيسي للمصرف في بغداد - شارع السعدون.

يعتبر المصرف تابعاً لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع ("بيتك البحرين") (المعروف سابقاً بمصرف الأهلي المتحد) ("الشركة الأم") ويمتلك ٨٥,٣٪ من رأس مال المصرف (٢٠٢٤: ٨٥,٣٪). يتم دمج القوائم المالية للمصرف مع القوائم المالية للجهة الأم.

بدأ المصرف عملياته كمصرف متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، ويقدم حالياً مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية. يمتلك المصرف ١٠٠٪ (٢٠٢٤ : ١٠٠٪) في شركة تابعة، شركة الأهلي المتحد للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية ("الشركة التابعة"). تم تسجيل الشركة في العراق بتاريخ ٣ تموز ٢٠٠٨. تعتبر الوساطة المالية هي النشاط الرئيسي للشركة. إن المصرف والشركة التابعة له يطلق عليهم تسمية ("المصرف").

٢. السياسات المحاسبية

٢.١ أسس إعداد القوائم المالية

إن إعداد القوائم المالية المنفصلة للمصرف وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، ووفقاً للأحكام والمبادئ الشرعية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف. أما المعلومات المالية الواردة ضمن القوائم المالية المنفصلة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، فقد سبق إعدادها والإفصاح عنها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). وبالنسبة للسياسات المحاسبية المطبقة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للفترة المقارنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، فيرجى الرجوع إلى القوائم المالية المنفصلة المدققة. وفيما يتعلق بالمسائل التي لم تتناولها معايير المحاسبة المالية (FAS)، يعتمد المصرف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. تم إعداد القوائم المالية المنفصلة على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة من خلال حقوق الملكية، والتي تم قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ القوائم المالية المنفصلة.

تُعرض القوائم المالية المنفصلة بالدينار العراقي، مقربة إلى أقرب ألف دينار عراقي ما لم يُذكر خلاف ذلك. ويُعدّ الدينار العراقي العملة الوظيفية للمصرف، لا تتضمن هذه القوائم المالية المنفصلة للمصرف القوائم المالية للشركة التابعة منذ أن قام المصرف بإعداد وإصدار القوائم المالية بشكل منفصل كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٢.٢ تطبيق إطار إعداد التقارير المالية لأيو في للمرة الأولى

نتيجة للتغيير في إطار إعداد التقارير المالية من معايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى معايير المحاسبة المالية لأيو في، اعتمد المصرف تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ٣٦ - تطبيق معايير المحاسبة المالية لأيو في للمرة الأولى في سنة ٢٠٢٥.

تماشياً مع معيار المحاسبة المالية رقم ٣٦، قام المصرف بعرض ثلاث فترات لإعداد التقارير المالية في قائمة المركز المالي ، كما في نهاية السنة الحالية، كما في بداية السنة الحالية، وكما في نهاية السنة السابقة المعروضة. كما يتطلب المعيار من المصرف تقديم الآثار الانتقالية الناتجة عن تطبيق إطار أيو في للمرة الأولى كما مبين في الإيضاح ٢١. وفقاً لتقييم الإدارة، لا يوجد تأثير انتقالي جوهري باستثناء التغيير في التصنيف وطريقة العرض فيما يتعلق بالأرباح المستحقة وحسابات أشباه حقوق الملكية.

٣.٢ المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

قام المصرف التجاري العراقي الاسلامي بتطبيق المعايير والتعديلات التالية بدءاً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥:

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٥) - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٥) "شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)" في عام ٢٠٢٣. ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالأدوات المصنفة ضمن شبه حقوق الملكية، مثل حسابات الاستثمار والأدوات المماثلة المستثمرة لدى المؤسسات المالية الإسلامية.

وتُعد شبه حقوق الملكية أحد عناصر القوائم المالية للمؤسسة بما يتوافق مع "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ويسري تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. وتقوم الإدارة حالياً بدراسة وتقييم أثر تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للمصرف.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٣.٢ المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تتمة)

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٦) - الأصول الخارجة عن الميزانية تحت الإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٦) "الأصول الخارجة عن الميزانية تحت الإدارة" في عام ٢٠٢٣. ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالأصول الخارجة عن الميزانية تحت الإدارة، بما يتوافق مع "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ويسري تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. وتقوم الإدارة حاليًا بدراسة وتقييم أثر تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للمصرف.

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٧) - نقل الأصول بين صناديق الاستثمار

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٧) "نقل الأصول بين صناديق الاستثمار" في عام ٢٠٢٣. ويهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ المعمول بها فيما يتعلق بنقل الأصول بين مختلف صناديق الاستثمار في المؤسسة المالية الإسلامية. ويسري تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. وتقوم الإدارة حاليًا بدراسة وتقييم أثر تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للمصرف.

معيار المحاسبة المالية رقم (٤٨) - الهدايا الترويجية والجوائز

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم (٤٨) في عام ٢٠٢٤. ويهدف هذا المعيار إلى تحديد المبادئ المحاسبية وإعداد التقارير المالية المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن الهدايا الترويجية والجوائز التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها، بما في ذلك حاملي شبه حقوق الملكية وحاملي حسابات الاستثمار الأخرى. ويصبح هذا المعيار نافذ المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٦. ومن المتوقع أن يبدأ تطبيقه اعتبارًا من هذا التاريخ، ولا يُتوقع أن يكون له أثر جوهري على المصرف عند التنفيذ.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية

ندرج ادناه السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية المنفصلة والتي تم اتباعها بشكل ثابت.

ترجمة العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. حيث تدرج جميع الفروقات إلى "صافي أرباح فروقات تحويل عملات اجنبية" في قائمة الدخل المنفصلة.

يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. حيث يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

تصنيف وقياس الأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الإثبات المبدئي على الغرض الذي من أجله تم اقتناء الأدوات المالية وعلى خصائصها. يتم إثبات جميع الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى البنود غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تضاف إليها تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى اقتناؤها أو إصدارها. يتم إطفاء العلاوات والخصومات على أسس منتظمة حتى تاريخ استحقاقها باستخدام طريقة السعر الفعلي وترحل إلى دخل العوائد أو مصروفات العوائد ، حسب مقتضى الحال.

(أ) تاريخ الاعتراف

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه المصرف بتسليم أو توصيل الموجود. المشتريات أو المبيعات العادية هي تلك التي تتعلق بشراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق.

(ب) مدينو تمويل

مدينو تمويل هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة ولا يتم تداولها في السوق النشطة. بعد الإثبات المبدئي، يتم لاحقاً قياس التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، بعد خصم أي مبالغ تم شطبها ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والعوائد المعلقة. يتم إثبات الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة تلك الموجودات في قائمة الدخل ضمن "مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة" وحساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في الميزانية. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الاقتناء والرسوم التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر العوائد الفعلية. يتم تضمين الإطفاء ضمن "إيرادات العوائد" في قائمة الدخل.

يتم تعليق العوائد والعمولات الناشئة عن الائتمان غير العامل عند انخفاض قيمة القروض وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي..

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

ج) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تتضمن استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لن يتم بيعها في المستقبل القريب. كما يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء وبعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغيير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل المنفصلة وضمن حقوق الملكية المنفصلة بما فيه التغيير في القيمة العادلة الناتج عن تسجيل فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل المنفصلة، وضمن حقوق الملكية المنفصلة. ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل المنفصلة. لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني. كما يتم الاعتراف بإيرادات الأرباح ضمن قائمة الدخل المنفصلة عند نشوء حق للمصرف باستلام الأرباح.

د) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة

يتم قياس استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة التي تهدف إدارة المصرف وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والربح على رصيد الدين القائم.

يتم قياس هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويتم الإطفاء باستخدام الطريقة الفعالة مطروحاً منها مخصص التدني؛ ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل المنفصلة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

إن احتساب المصرف للمخصصات المتوقعة للخسائر الائتمانية هي نتائج النماذج المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. يعكس نموذج انخفاض قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي المتعلقة بأحداث حدوث التعثر في السداد إما (١) على مدى الاثني عشر شهراً التالية أو (٢) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية تبعاً لتدهور الائتمان اعتباراً من تاريخ الإثبات المبدئي. يعكس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة نتائج غير متحيزة ونتائج الاحتمالات المرجحة والتي تأخذ في الاعتبار سيناريوهات متعددة تستند إلى توقعات معقولة ومُدعّمة.

تنتج الخسائر الائتمانية المتوقعة من احتمالية حدوث التعثر في السداد (PD) وقيمة التعرض للتعثر في السداد (EAD) والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد (LGD). تمثل احتمالية حدوث التعثر في السداد احتمالية تعثر المقرض في سداد التزاماته المالية، إما على مدى الاثني عشر شهراً القادمة أو على مدى العمر المتبقي للالتزام. إن قيمة التعرض للتعثر في السداد هو تقدير للتعرض للتعثر في السداد في تاريخ مستقبلي، بالأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرضات الممولة بعد تاريخ إعداد التقارير المالية بما في ذلك المبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم. يتم تحديد قيمة التعرض للتعثر في السداد للتعرضات غير الممولة بما في ذلك الارتباطات غير المسحوبة من خلال وقع خبرة التحليل السلوكي وعوامل التحويل الائتماني التنظيمية. تحدد الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد الخسارة المحتملة من التعرض في حالة التعثر في السداد. تتمثل المحددات الرئيسية للخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد، من بين أمور أخرى، في بيانات الاسترداد / الخسارة السابقة لكل قطاع من القطاعات وبيانات الخسارة الخارجية وفترة الاسترداد المتوقعة ومعدل الخصم والتوجيهات التنظيمية وعوامل أخرى.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

يقيس نموذج انخفاض القيمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام نهج من ثلاث مراحل يستند إلى مدى تدهور الائتمان منذ منحه كما هو موضح أدناه:

المرحلة ١ - قياس وإثبات مخصص الخسارة الائتمانية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً للأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي. تعتبر جميع الموجودات ذات الدرجة الاستثمارية هي ضمن المرحلة ١ وفقاً لسياسة المصرف بموجب افتراضات المخاطر الائتمانية المنخفضة، إلا في الحالات التي تتجاوز موعد استحقاقها ٣٠ يوماً (قابلة للنقض) أو ٦٠ يوماً (غير قابلة للنقض).

المرحلة ٢ - إذا زادت المخاطر الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي، (سواء تم تقييمها على أساس فردي أو جماعي)، ومن ثم فإنها تقيس وتثبت مخصص الخسارة الائتمانية بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. تتمثل الدوافع الرئيسية باعتبار الموجود بأنه ضمن المرحلة ٢ وفقاً لسياسة المصرف فيما يلي:

- التغيرات في تصنيف المخاطر منذ منحها. حيثما يتدهور التغير في التصنيف بشكل جوهري، يتم تلقائياً ترحيل التكلفة المطفأة للموجودات المالية إلى المرحلة ٢.
 - عدد الأيام التي فات موعد استحقاقها (٣٠ يوماً - قابلة للنقض) خاضعة للموافقة بناءً على قرار لجنة العمل التابعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛ ٦٠ يوماً (غير قابلة للنقض).
 - التأخير في المراجعات الائتمانية أو حل الاستثناءات الائتمانية التي تخضع لقرار لجنة العمل.
 - ضعف محدد في القطاع أو البلد الذي يخضع لقرار لجنة العمل.
- أي مؤشرات محددة أخرى بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما فيما يتعلق بالملتزم أو التعرض على سبيل المثال لا الحصر، المتأخرات مع المقرضين الآخرين والدعاوى القضائية المرفوعة ضد الملتزم من قبل المقرضين / الدائنين الآخرين والتغيرات السلبية في مؤشرات السوق للأداء المالي وما إلى ذلك، وتحدد لجنة العمل بأن هذا يمثل تدهوراً جوهرياً في جودة الائتمان وما إلى ذلك.

المرحلة ٣ - يتم تضمين الأدوات المالية التي توجد لديها دليل موضوعي لانخفاض القيمة والتي يتم اعتبارها بأنها منخفضة القيمة ائتمانياً في هذه المرحلة. على غرار المرحلة ٢، فإن مخصص الخسارة الائتمانية يشمل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

إدراج معلومات النظرة المستقبلية

يُدرج المصرف معلومات النظرة المستقبلية في كل من تقييماته لتحديد ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للأداة بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي وقياسها لتوقيت دورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. قام المصرف بإجراء تحليل من واقع خبرته وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على المخاطر الائتمانية والخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق المتغيرات الاقتصادية المتوقعة على العلاقات المتدهورة لتحديد التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. تتضمن العوامل الاقتصادية الكلية التي تم أخذها في الاعتبار على المتغيرات المتعلقة بالنفط وإجمالي الناتج المحلي والبطالة والمؤشرات العقارية. يتم إجراء مراجعة بصورة منتظمة للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

تعريف التعثر في السداد

يتم فحص الموجودات المالية التي تخضع لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة حول ما إذا كانت منخفضة القيمة ائتمانياً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية منخفضة القيمة ائتمانياً على خرق للعقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الربح على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المقترض سيعمل إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع دفع المقترضين أو الجهات المصدرة في المصرف أو الشروط الاقتصادية التي ترتبط بالتعثر في السداد في المصرف. يواصل المصرف سياسته المتعلقة بمعالجة الأدوات المالية كمنخفضة القيمة ائتمانياً ضمن فئة المرحلة ٣ عندما تكون المدفوعات على المبلغ الأصلي أو الربح على المبلغ الأصلي القائم متأخرة عند السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- يحتفظ المصرف بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ أو
- عندما (أ) يقوم بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه حول السيطرة على هذا الأصل.

يستبعد الالتزام المالي عند الإغفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو الغاؤه أو انقضاء أجله. عند استبدال التزام مالي بآخر من نفس جهة التمويل ووفقاً لشروط مختلفة بشكل جوهري، أو في حالة التعديل الجوهري في شروط الالتزام الحالي، يتم التعامل مع هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام جديد.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

تحديد القيمة العادلة

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة بتاريخ قائمة المركز المالي المنفصلة مبنية على أسعار السوق المتداولة أو أسعار التاجر (سعر الطلب للمراكز طويلة الأجل وسعر العرض للمراكز قصيرة الأجل)، دون أي خصم لتكاليف المعاملة المالية.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى غير المدرجة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم مناسبة بما فيها استخدام النماذج الحسابية، المقارنة مع أدوات مالية مماثلة التي لها أسعار في السوق النشط ولكن عندما تكون بيانات السوق النشط غير متوفرة يتم استخدام الفرضيات من أجل الوصول إلى القيمة العادلة. إن هذه الفرضيات تتضمن الاعتبارات الخاصة بالسيولة وكذلك المدخلات مثل الثقل للمشتقات المالية طويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفعات المقدمة ومعدلات التعثر للسندات المدعومة بإصول.

التقاص الادوات المالية

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي المنفصلة فقط عندما تتوفر الشروط القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت. وليس هذا هو الحال بشكل عام مع اتفاقيات المقاصة الرئيسية، وبالتالي، يتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالأجمالي في قائمة المركز المالي المنفصلة.

الضمانات المالية

يتضمن النشاط الجاري للمصرف منح الضمانات المالية والتي تشمل على الاعتمادات المستندية خطابات الضمان وخطابات القبول. يتم الاعتراف بالضمانات المالية بشكل أولي في القوائم المالية المنفصلة بالقيمة العادلة ضمن "المطلوبات الأخرى". بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس التزامات المصرف بالاقساط المطفأة أو أفضل تقدير للتكاليف المطلوبة لتسوية الالتزامات المالية الناجمة عن الضمان أيهما أعلى.

يتم إدراج أي زيادة بالالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية في قائمة الدخل المنفصلة تحت "صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة". يتم الاعتراف بالاقساط المستلمة في قائمة الدخل المنفصلة تحت "صافي إيرادات العمولات" بطريقة القسط الثابت على عمر الضمان.

يتم احتساب مخصص الخسارة المتوقعة على الضمانات المالية على أساس المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل العقد بعد خصم أية مبالغ يتوقع المصرف استردادها.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الاعتراف بالايرادات والمصروفات

يتم الاعتراف بالايراد طالما ان هناك منفعة اقتصادية ستتحقق للمصرف وانه يمكن قياسه بشكل موثوق. يتم استيفاء المعايير ادناه قبل الاعتراف بالايراد:

- الارباح والدخل المشابه والمصروف

يتم تسجيل العوائد المدينة والدائنة لكافة الاستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستندة وفق طريقة الارباح الفعالة التي من خلالها يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الداخلة او الخارجة عن هذه الأدوات من صافي القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية. يتم استبعاد العوائد التي مضى على استحقاقها ٩٠ يوم او اكثر من العوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والموجودات المالية الأخرى ولا يتم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل المنفصلة.

- إيرادات العمولات

يتم التعامل مع رسوم الائتمان كجزء لا يتجزأ من معدل الطريقة الفعالة للأدوات المالية ويتم الاعتراف بها على مدار عمرها، إلا عندما يتم بيع المخاطر الأساسية إلى طرف ثالث يتم فيه الاعتراف بها فوراً. يتم احتساب الرسوم أو الرسوم المرتبطة ببعض التزامات الأداء عند الوفاء بتلك الالتزامات. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند استحقاقها.

- ايراد أرباح الأسهم

يتم الاعتراف بالايراد عند نشوء حق للمصرف باستلام الأرباح.

النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه كما هو مذكور في قائمة التدفقات النقدية من النقد، الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي، الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المصرفية، وتتنزل ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ المنح.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد تنزيل الاندثار المتراكم وخسائر التدني المتراكمة إن وجدت. يتم معالجة التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع بواسطة تغيير فترة أو طريقة الاندثار حسب الحاجة ويتم معاملتها كتغير في السياسات المحاسبية.

تظهر المشاريع تحت التنفيذ بالكلفة مطروحاً منه خسائر التدني إن وجدت.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

يتم احتساب الاندثار باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

العمر الإنتاجي (سنوات)	
٢٠	مباني
٥	معدات وأجهزة
٥	وسائط نقل
٥	أثاث
٥	أجهزة حاسوب/ أنظمة إلكترونية

يتم شطب أي بند من الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام الأصل أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب الأصل في "الإيرادات التشغيلية الأخرى" أو "المصروفات التشغيلية الأخرى" في قائمة الدخل المنفصلة في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المصرف إلزام حالي (قانوني أو استدلاي) ناشئ عن أحداث سابقة، وأن تسديد هذه الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

الإيجارات

أ) حق استخدام الموجودات

يقوم المصرف بإثبات حق استخدام الموجودات في تاريخ بداية عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس حق استخدام الموجودات بالتكلفة، مخصصاً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس لالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة حق استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار مخصصاً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم يكن المصرف متأكداً بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك حق استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع حق استخدام الموجودات إلى الانخفاض في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة لحق استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات وحق استخدام الموجودات، صافي في قائمة المركز المالي المنفصلة.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الإيجارات (تتمة)

ب) إلتزامات عقد الإيجار

في تاريخ بداية عقد الإيجار، يقوم المصرف بإثبات الإلتزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، يستخدم المصرف معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الربح الضمني في عقد الإيجار بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ الإلتزامات عقد الإيجار ليعكس الأرباح الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة للإلتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير جوهري في مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي والمثبتة ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي المنفصلة.

الضرائب

ضريبة الدخل الحالية

يتم قياس الأصول والالتزامات الضريبية للسنة الحالية والسنوات السابقة على أساس المبالغ المتوقع تحصيلها أو دفعها للهيئة العامة للضرائب، وبما يتلائم مع معيار المحاسبة الدولي ١٢.

إن النسب الضريبية والقوانين الضريبية المستخدمة لاحتساب المبالغ هي تلك النافذة بتاريخ قائمة المركز المالي المنفصلة.

الضريبة المؤجلة

يتم تصنيف الضريبة المؤجلة عن الفروقات المؤقتة في تاريخ المركز المالي بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لأغراض التقارير المالية.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة فيما عدا الفروقات المؤقتة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة حيث يمكن السيطرة على توقيت عكس الفروقات المؤقتة ومن المحتمل أن لا يتم عكس الفروقات المؤقتة في المستقبل المنظور

يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة لكافة الفروقات المؤقتة القابلة للاستقطاع وتحويل المبالغ الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن يكون الربح الخاضع للضريبة متاحا مقابل الفروقات المؤقتة القابلة للخصم وإحالة الإقرارات الضريبية غير المستخدمة ويمكن استخدام الخسائر الضريبية غير المستخدمة.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ كل تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح فيه من غير المحتمل وجود أرباح ضريبية كافية للسماح باستخدام أو استخدام جزء من أصل الضريبة المؤجلة. يتم إعادة تقييم الموجودات الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في تاريخ كل تقرير ويتم الاعتراف بها إلى الحد الذي يصبح فيه من المحتمل أن الربح المستقبلي الخاضع للضريبة سيسمح باسترداد أصل الضريبة المؤجلة.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الاستثمارات في شركة تابعة

يتم اظهار الاستثمارات في الشركة التابعة في القوائم المالية المنفصلة للمصرف بالكلفة مطروحاً منها أي إنخفاض في القيمة.

معلومات القطاعات

قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى.

الموجودات التي تم الاستحواذ عليها

تظهر الموجودات التي تم الاستحواذ عليها من قبل المصرف وفاء لديون مستحقة في قائمة المركز المالي المنفصلة ضمن بند "ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، صافي" بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة أيهما أقل. يجب استخدام هذه الموجودات من قبل المصرف في عملياته أو بيعها في غضون عامين من تاريخ الاستحواذ. وبخلاف ذلك ، يطلب البنك المركزي العراقي من المصرف تسجيل مخصصات مقابل هذه الموجودات بعد انقضاء فترة السنتين.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ الفرضيات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية المنفصلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) ويتطلب استخدام بعض الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على مقدار المبلغ عنها من الموجودات والمطلوبات، فإنه يقتضي من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. مثل هذه التقديرات والافتراضات والأحكام يتم تقييمها باستمرار وتستند إلى التجربة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك الحصول على المشورة المهنية والتوقعات للأحداث في المستقبل.

إن أهم استخدامات الاجتهادات والتقديرات هي كالتالي:

نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يأخذ المصرف في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. بصورة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة.

عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المصرف لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، يتم الأخذ في الاعتبار:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لأداء المحفظة؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات العوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما يتطلب عمل عدد من الاجتهادات الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تحديد معايير للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض للتعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢. الفرضيات والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

المخصصات مقابل القضايا

يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد المصرف اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشاري المصرف والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

مخصص ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية.

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات بشكل دوري لغايات احتساب الاندثار السنوي اعتماداً على الحالة العامة لتلك الممتلكات والمعدات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بإجراء تقييم لقدرة المصرف على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المصرف لديه المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الجوهرية حول قدرة المصرف المنفصلة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للادوات المالية

يتم وضع تقديرات لتحديد القيم العادلة للموجودات المالية والمشتقات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة. تستند تلك التقديرات بالضرورة على افتراضات حول عدة عوامل تتضمن على درجات مختلفة من الرأي وعدم التيقن، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل تلك التقديرات.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
٢٠,٠٥٥,٩٩٥	٢٩,٦٣٤,٥٥٣	نقد في الخزينة *
		أرصدة لدى البنك المركزي العراقي:
١٠٠,٧١١,٩٤٦	٥٣,٨٣٦,٩٦٦	حسابات جارية
٢٣,٤٧٢,٢٢٤	٢٧,٨٨٠,٥٣٩	احتياطي نقدي قانوني **
٥٥٨,٤٥١	٦٦٨,٤٤٦	احتياطي تأمينات خطابات ضمان ***
٢٣,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	مؤسسات مالية تحت التأسيس و زيادة رأس المال ****
١٢٤,٧٦٥,٦٢١	٨٢,٤٠٨,٩٥١	
١٤٤,٨٢١,٦١٦	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	

* يتضمن النقد في الخزينة عملات اجنبية بلغ رصيدها ٩,٢١٨,٩٧٨ الف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: مبلغ ١١,٧٤٧,٢٨٧ الف دينار عراقي).

** تمثل هذه المبالغ متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني لدى البنك المركزي العراقي، وهي لا تحمل عائد وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية. تبلغ نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لجميع الودائع الخاصة بعملة الدينار والعملات الاخرى ١٨٪ من الودائع الكلية، اما الودائع الخاصة بالدولار الامريكي فان نسبتها تمثل ٢٠٪.

*** حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ ٢ أيار ٢٠١٧ تم البدء بحجز مبالغ احتياطيات تأمينات خطابات الضمان. حيث تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها، وهي لا تحمل ربح وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية.

**** تمثل هذه المبالغ ودائع مدفوعة من قبل شركات قيد التأسيس ، يقوم المصرف بإيداع هذه المبالغ في حساب خاص لدى البنك المركزي العراقي. هذه المبالغ لا تحمل ربح وغير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للمصرف.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٤. أرصدة لدى المصارف، بالصافي

٢٠٢٥			
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
٥٨,٥٤٣,١٨١	٥٨,٤٦٢,١٥٨	٨١,٠٢٣	حسابات جارية وتحت الطلب
١٠,٧٢٨,٩٠٠	١٠,٧٢٨,٩٠٠	-	ودائع مع المصارف - وكالة
(٣,٨٦٢)	(٣,٨٥٧)	(٥)	يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية
٦٩,٢٦٨,٢١٩	٦٩,١٨٧,٢٠١	٨١,٠١٨	المتوقعة *
٢٠٢٤			
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
١٨,٦٤٠,١٠٠	١٨,٥٦٠,١٤٣	٧٩,٩٥٧	حسابات جارية وتحت الطلب
٩,١٧٠,٠٠٠	٩,١٧٠,٠٠٠	-	ودائع مع المصارف - وكالة
(١,٨٨٣)	-	(١,٨٨٣)	يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية
٢٧,٨٠٨,٢١٧	٢٧,٧٣٠,١٤٣	٧٨,٠٧٤	المتوقعة *

بلغت الودائع التي لا تحمل عوائد مبلغ ٥٨,٥٤٣,١٨١ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٨,٦٤٠,١٠٠ ألف دينار عراقي).

بلغت الودائع التي تحمل عوائد مبلغ ١٠,٧٢٨,٩٠٠ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ٩,١٧٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي).

تشمل الأرصدة لدى المصارف عملات اجنبية بلغت قيمتها ٦٩,١٩٢,٣٠١ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٢٧,٧٣٠,٢١٥ ألف دينار عراقي) لا تتضمن الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى أي حسابات مستحقة او أرصدة متدنية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٤. أرصدة لدى المصارف، بالصافي (تتمة)

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٦٩,٢٧٢,٠٨١	-	-	٦٩,٢٧٢,٠٨١	درجة تصنيف عادية
٦٩,٢٧٢,٠٨١	-	-	٦٩,٢٧٢,٠٨١	
	-	-		يطرح: مخصص الخسائر
(٣,٨٦٢)	-	-	(٣,٨٦٢)	الائتمانية المتوقعة
٦٩,٢٦٨,٢١٩	-	-	٦٩,٢٦٨,٢١٩	

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٢٧,٨١٠,١٠٠	-	-	٢٧,٨١٠,١٠٠	درجة تصنيف عادية
٢٧,٨١٠,١٠٠	-	-	٢٧,٨١٠,١٠٠	
	-	-		يطرح: مخصص الخسائر
(١,٨٨٣)	-	-	(١,٨٨٣)	الائتمانية المتوقعة
٢٧,٨٠٨,٢١٧	-	-	٢٧,٨٠٨,٢١٧	

* الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لأرصدة لدى المصارف كما موضح في الجدول أدناه:

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١,٨٨٣	-	-	١,٨٨٣	كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
١,٩٧٩	-	-	١,٩٧٩	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣,٨٦٢	-	-	٣,٨٦٢	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٤. أرصدة لدى المصارف، صافي (تتمة)

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)				
المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٢,٠٣٩	-	-	٢,٠٣٩	كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(١٥٦)	-	-	(١٥٦)	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
١,٨٨٣	-	-	١,٨٨٣	كما في ٣١ كانون الأول

٥. مدينو تمويل، بالصافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	
٨,٤٥٧,٢١٤	٨,٠٧٣,٥٣٤	مدينو تمويل
(٥٦٦,٢٣٨)	(٧٩٩,٤٠٨)	ارباح مؤجلة
٧,٨٩٠,٩٧٦	٧,٢٧٤,١٢٦	أجمالي مدينو التمويل
(٣٩٨,١٤٤)	(١٣٢,٤٢٨)	يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة *
(٦٦,٢٨١)	(٤,٥٤٦)	يطرح: ارباح معلقة **
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,١٣٧,١٥٢	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٥. مدينو تمويل، بالصادفي (تتمة)

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٧,٢٣٩,٦٤٦	-	٢١٥,٦٨٩	٧,٠٢٣,٩٥٧	درجة تصنيف عادية
				منخفضة القيمة مطروحاً منها
٢٩,٩٣٤	٢٩,٩٣٤	-	-	الأرباح المعلقة
٧,٢٦٩,٥٨٠	٢٩,٩٣٤	٢١٥,٦٨٩	٧,٠٢٣,٩٥٧	
				يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية
(١٣٢,٤٢٨)	(٢٤,١٦١)	(٥,٢٤٣)	(١٠٣,٠٢٤)	المتوقعة
٧,١٣٧,١٥٢	٥,٧٧٣	٢١٠,٤٤٦	٦,٩٢٠,٩٣٣	

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
-	-	-	-	درجة تصنيف عالية
٧,٥٨٤,١٣٠	-	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	درجة تصنيف عادية
				منخفضة القيمة مطروحاً منها
٢٤٠,٥٦٥	٢٤٠,٥٦٥	-	-	الأرباح المعلقة
٧,٨٢٤,٦٩٥	٢٤٠,٥٦٥	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	
				يطرح: مخصص الخسائر الائتمانية
(٣٩٨,١٤٤)	(٢١٠,٧١٧)	(١٠٥,١٥٨)	(٨٢,٢٦٩)	المتوقعة
٧,٤٢٦,٥٥١	٢٩,٨٤٨	٢٣٢,٤٠٢	٧,١٦٤,٣٠١	

* فيما يلي الحركة على مدينو تمويل بعد خصم ارباح المعلقة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ كما يلي :

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٧,٨٢٤,٦٩٥	٢٤٠,٥٦٥	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
٥,٥٧٧,٢٧٨	-	-	٥,٥٧٧,٢٧٨	الاضافات خلال السنة
(٦,١٣٢,٣٩٣)	(٢١٠,٦٣١)	(٧٩٥,٣٠٩)	(٥,١٢٦,٤٥٣)	المبالغ المدفوعة خلال السنة
-	-	٦٧٣,٤٣٨	(٦٧٣,٤٣٨)	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
٧,٢٦٩,٥٨٠	٢٩,٩٣٤	٢١٥,٦٨٩	٧,٠٢٣,٩٥٧	كما في ٣١ كانون الاول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٥. مدينو تمويل، بالصافي (تتمة)

فيما يلي الحركة على مدينو تمويل بعد خصم ارباح المعلقة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ كما يلي :

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدينانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١١,٩٥٠,٤٦٨	٥٣٥,٧٦٠	٧٤٨,٣٤٤	١٠,٦٦٦,٣٦٤	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	الاضافات خلال السنة
(٤,١٢٥,٧٧٣)	(٦١٠,٥٤١)	(٨٣٠,٢٢٨)	(٢,٦٨٥,٠٠٤)	المبالغ المدفوعة خلال السنة
-	٩٧,١٠٤	٦٣٧,٦٨٦	(٧٣٤,٧٩٠)	المحول من المرحلة ١
-	٢١٨,٢٤٢	(٢١٨,٢٤٢)	-	المحول من المرحلة ٢
٧,٨٢٤,٦٩٥	٢٤٠,٥٦٥	٣٣٧,٥٦٠	٧,٢٤٦,٥٧٠	كما في ٣١ كانون الأول

* إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدينو تمويل هي كما يلي:

٢٠٢٥

دينار عراقي (بآلاف الدينانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٩٨,١٤٤	٢١٠,٧١٧	١٠٥,١٥٨	٨٢,٢٦٩	كما في ١ كانون الثاني
-	-	٨,٦٧٨	(٨,٦٧٨)	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(٢٦٥,٧١٦)	(١٨٦,٥٥٦)	(١٠٨,٥٩٣)	٢٩,٤٣٣	صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٣٢,٤٢٨	٢٤,١٦١	٥,٢٤٣	١٠٣,٠٢٤	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٥. مدينو تمويل، بالصافي (تتمة)

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٦٥٩,٢٢١	٣٠٨,٥٧١	٢٣٩,٧٨٠	١١٠,٨٧٠	كما في ١ كانون الثاني
-	٤٧٠	٦,٠٣٨	(٦,٥٠٨)	المحول من المرحلة ١
-	٥٧,٦٧٠	(٥٧,٦٧٠)	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(٢٦١,٠٧٧)	(١٥٥,٩٩٤)	(٨٢,٩٩٠)	(٢٢,٠٩٣)	صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣٩٨,١٤٤	٢١٠,٧١٧	١٠٥,١٥٨	٨٢,٢٦٩	كما في ٣١ كانون الأول

*** فيما يلي الحركة على الارباح المعلقة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	الارباح المعلقة
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٧٥,٥٤١	٦٦,٢٨١	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
١٨,٣٠٦	٤,٥٤٦	الإضافات
(٢٧,٥٦٦)	(٣٨,٤٣١)	الاستردادات
-	(٢٧,٨٥٠)	الاستبعادات
٦٦,٢٨١	٤,٥٤٦	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول

٦. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٦٢٨,٨٣٩	١,٥٨٧,٣٠٦	أسهم شركات - مدرجة في الأسواق المالية
٨١٩,٤٧٤	٣٠,٠٠٠	أسهم شركات - غير مدرجة في الأسواق المالية
١,٤٤٨,٣١٣	١,٦١٧,٣٠٦	

فيما يلي الحركة على استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١,٣٦٧,٦٤٤	١,٤٤٨,٣١٣	الرصيد كما في ١ كانون الثاني
٨٠,٦٦٩	١٦٨,٩٩٣	التغير في القيمة العادلة
١,٤٤٨,٣١٣	١,٦١٧,٣٠٦	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٧. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة، بالصافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	سندات وطنية *
٣٩,٩٨٧,٧٣٢	—	سندات حكومية
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	
(٥٣,٤٩٥)	(٢,٠١٥,٩٧٩)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة **
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	—	—	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	درجة تصنيف عالية
—	—	—	—	درجة تصنيف عادية
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	—	—	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	
(٢,٠١٥,٩٧٩)	—	—	(٢,٠١٥,٩٧٩)	يطرح: مخصص الخسائر
٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	—	—	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	الائتمانية المتوقعة

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	—	—	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	درجة تصنيف عالية
—	—	—	—	درجة تصنيف عادية
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	—	—	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	
(٥٣,٤٩٥)	—	—	(٥٣,٤٩٥)	يطرح: مخصص الخسائر
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	—	—	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	الائتمانية المتوقعة

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٧. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة، بالصافي (تتمة)

* متوسط سعر العائد على السندات الوطنية بالدينار العراقي هو ٨.٣٪ تستحق بين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٩.

إن الحركة الحاصلة على استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ كما يلي :

٢٠٢٥

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	كما في ١ كانون الثاني
١١٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١١٠,٠٠٠,٠٠٠	الاضافات خلال السنة
(٨٥,٥٦٢,٥٠٤)	-	-	(٨٥,٥٦٢,٥٠٤)	المستحقة خلال السنة
(٣٤,٤٢٥,٢٢٨)	-	-	(٣٤,٤٢٥,٢٢٨)	تم بيعها خلال السنة
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	كما في ٣١ كانون الاول

إن الحركة الحاصلة على استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ كما يلي :

٢٠٢٤

دينار عراقي (بآلاف الدنانير)

المجموعة	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	-	-	٣١٧,٢٥٦,٧٢٥	كما في ١ كانون الثاني
١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	الاضافات خلال السنة
(٥٦,٠٠٣,٩٩٣)	-	-	(٥٦,٠٠٣,٩٩٣)	المستحقة خلال السنة
(٤١,٢٦٥,٠٠٠)	-	-	(٤١,٢٦٥,٠٠٠)	تم بيعها خلال السنة
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	كما في ٣١ كانون الاول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٧. استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة، بالصافي (تتمة)

** إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تخص استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة هي كما يلي:

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٥٣,٤٩٥	-	-	٥٣,٤٩٥	كما في ١ كانون الثاني
١,٩٦٢,٤٨٤	-	-	١,٩٦٢,٤٨٤	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢,٠١٥,٩٧٩	-	-	٢,٠١٥,٩٧٩	كما في ٣١ كانون الأول

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١٣٧,٧٥١	-	-	١٣٧,٧٥١	كما في ١ كانون الثاني
(٨٤,٢٥٦)	-	-	(٨٤,٢٥٦)	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥٣,٤٩٥	-	-	٥٣,٤٩٥	كما في ٣١ كانون الأول

٨. الاستثمار في شركة تابعة

٢٠٢٥						
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)						
النشاط الرئيسي	القيمة العادلة	القيمة الدفترية للاستثمار	نسبة الملكية	رأس مال الشركة	تاريخ التأسيس	بلد التأسيس
الوساطة	غير مدرجة	٢٠٠,٠٠٠	%١٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠٨	العراق
		٢٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠		

شركة الأهلي المتحد للوساطة
في بيع وشراء الأوراق المالية
- محدودة المسؤولية

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٩. ممتلكات، معدات وحق استخدام الموجودات، صافي

موجودات تم الاستحوذ	حق استخدام	أنظمة الكترونية	أجهزة حاسوب	أثاث	وسائط نقل	معدات وأجهزة	مباني	أراضي
المجموع	عليها	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
(بالآلاف الدنانير)	(بالآلاف الدنانير)	(بالآلاف الدنانير)	(بالآلاف الدنانير)	(بالآلاف الدنانير)	(بالآلاف الدنانير)	(بالآلاف الدنانير)	(بالآلاف الدنانير)	(بالآلاف الدنانير)
٢٠,٥٥٥,٢٨٨	٢,٥٥٢,٨٦٦	٥,٨٦٦,٩٤٠	٢,٦١٠,٧٠٩	٢,١٠٥,٩١١	١٨٩,١٨٥	٦٤٨,٦٥٣	٤,٩٣٠,٣٩١	-
١,٨٨٧,٠٠٦	-	٢٦١,١٤٣	٨٥٦,٥٧٥	١٤٢,٠٠٨	٩٢,٥٠٠	١٤٠,٢٣٥	٣٩٤,٥٤٥	-
١٦٤,٣٨٧	-	-	١٤٢,٣٨٧	-	-	-	٢٢,٠٠٠	-
١,٦٨٤	-	-	-	-	-	-	-	-
١٢,٤٥٥	١٢,٤٥٥	-	-	-	-	-	-	-
(٢١٣,٥٦٧)	-	-	(٥٨,١٥٩)	(١١١,٦١٦)	-	(٤٣,٧٩٢)	-	-
٢٢,٤٥٧,٢٤٨	٢,١٥٣,٣٢١	٦,١٢٨,٨٣	٣,٥٥١,٥٠٧	٢,١٣٦,٣٠٣	٢٨١,٦٨٥	٧٤٥,٠٩٦	٥,٣٤٦,٩٣٦	-
١٤,٧٩٧,٢٠٣	٢,٥٥٢,٨٦٦	٤,٦٣٧,٥٨٢	١,٤٩٨,٩٧٠	١,٣٤٦,٣٦٨	١٠٨,٩٤٧	٤٣٠,٢٧٣	٣,٣٧٩,٦٢٠	-
١,٤٦٧,٥٤٥	-	٣٣٥,٣٤٠	٤١٢,٨٠٧	٢٥٨,٠١١	٣٣,٠٨٥	٩١,٢٧٣	١٠٦,٧٥٨	-
-	-	١,٢٠٠	-	(١,٢٠٠)	-	-	-	-
(٢١٣,٥٦٧)	-	-	(٥٨,١٥٩)	(١١١,٦١٦)	-	(٤٣,٧٩٢)	-	-
١٦,٠٥١,١٨١	٢,٥٥٢,٨٦٦	٤,٩٧٤,١٢٢	١,٨٥٣,٦١٨	١,٤٩١,٤٦٣	١٤٢,٠٣٢	٤٧٧,٧٥٤	٣,٤٨٦,٣٧٨	-
٦,٤٠٦,٠١٧	١٢,٤٥٥	١,١٥٣,٩٦١	١,٦٩٧,٨٨٩	٦٤٤,٨٤٠	١٣٩,٦٥٣	٢١٧,٣٤٢	١,٨٦٠,٥٥٨	-
٨٧٧,١٥٨	-	-	١٦٨,١٧٥	-	-	-	٧٠,٨,٩٨٣	-
٧,٣٨٣,٢٢٥	١٢,٤٥٥	٥٧٩,٣٦٩	١,١٥٣,٩٦١	١,٨٦٦,٠٦٤	٦٤٤,٨٤٠	١٣٩,٦٥٣	٢,٥٦٩,٥٤١	-

الإيجار المتركم:

كما في ١ كانون الثاني
انقار السنة
إعادة تصنيف
الاستيعادات

كما في ٣١ كانون الأول

صافي القيمة التقديرية كما في ٣١ كانون الأول

مشاريع تحت التنفيذ

صافي القيمة التقديرية كما في ٣١ كانون الأول (بضمها)

مشاريع تحت التنفيذ

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٩. ممتلكات، معدات وحق استخدام الموجودات، صافي (تتمة)

المجموع	موجودات مالية	موجودات غير مالية	أجهزة حاسوب	أثاث	وسائط نقل	معدات وأجهزة	مباني	أراضي	
دينار عراقي (بالآلاف العراقي)	دينار عراقي (بالآلاف العراقي)	دينار عراقي (بالآلاف العراقي)	دينار عراقي (بالآلاف العراقي)	دينار عراقي (بالآلاف العراقي)	دينار عراقي (بالآلاف العراقي)	دينار عراقي (بالآلاف العراقي)	دينار عراقي (بالآلاف العراقي)	دينار عراقي (بالآلاف العراقي)	
٢٠,٤٩٨,٣٤٢	٢,٢٣١,٣٧٤	٢,١٠٤,٤٠٦	٤,٨٧٥,٨٧٣	٢,٥٥٢,٠٤٧	٢,١١٤,٠٨٧	١٨٩,١٨٥	٦٥٨,٠٠٩	٥,٤٩٩,٣٣٩	٢٧٤,٠٢٢
١,٦٦٨,٩٦٠	-	٣٩,٩٢٧	٩٩١,٠٦٧	٤٧١,٣٨٠	٨٦,١٢٥	٧٢,٧٤١	٧,٧٢٠	-	-
٢٤٦,٦٠٣	-	-	-	-	-	-	٢٤٦,٦٠٣	-	-
٦,٣٠٠	-	٦,٣٠٠	-	-	-	-	-	-	-
(١,٨٦٤,٩١٧)	(١٧٨,٥٠٨)	-	-	(٤١٢,٧١٨)	(٩٤,٣٠١)	(٨٢,٠٩٧)	(٨٢٣,٢٧١)	(٢٧٤,٠٢٢)	-
٢٠,٥٥٥,٢٨٨	٢,٥٥٢,٨٦٦	٢,١٥٠,٦٣٣	٥,٨٦٦,٩٤٠	٢,٦١٠,٧٠٩	٢,١٠٥,٩١١	١٨٩,١٨٥	٦٤٨,٦٥٣	٤,٩٣٠,٣٩١	-
١٤,٣٧٨,٢٠٢	١,٥٢٦,٥٥٨	١,١١٢,٨٢٧	٤,٤٥٤,٣٨٤	١,٥٧٠,٣٢٦	١,١٣٩,٨٨٤	٨٠,٤٦٢	٤٣٨,٥٧٠	٤,٠٥٥,٢٤١	-
١,٢٥٣,٤٨٤	-	٢٢٩,٨٥٠	١٨٣,١٩٨	٣٤١,٢٥٤	٣٠٠,٦٠٢	٢٨,٤٨٥	٧٣,٨٣٣	٩٦,٢٦٢	-
٧٠,٤,٨١٦	٧٠,٤,٨١٦	-	-	-	-	-	-	-	-
(١,٥٣٩,٢٩٩)	(١٧٨,٥٠٨)	-	-	(٤١٢,٦١٠)	(٩٤,٢١٨)	-	(٨٢,٠٨٠)	(٧٧١,٨٨٣)	-
١٤,٧٩٧,٢٠٣	٢,٠٥٢,٨٦٦	١,٣٤٢,٦٧٧	٤,٦٣٧,٥٨٢	١,٤٩٨,٩٧٠	١,٣٤٦,٢٦٨	١٠٨,٩٤٧	٤٣٠,٢٧٣	٣,٣٧٩,٦٢٠	-
٥,٧٥٨,٠٨٥	-	٨٠٧,٩٥٦	١,٢٢٩,٣٥٨	١,١١١,٧٣٩	٧٥٩,٦٤٣	٨٠,٢٣٨	٢١٨,٣٨٠	١,٥٥٠,٧٧١	-
١٦٤,٣٨٢	-	-	-	-	-	-	-	١٦٤,٣٨٢	-
٥,٩٢٢,٤٦٧	-	٨٠٧,٩٥٦	١,٢٢٩,٣٥٨	١,١١١,٧٣٩	٧٥٩,٦٤٣	٨٠,٢٣٨	٢١٨,٣٨٠	١,٧١٥,١٥٣	-

٢٠٢٤

التكلفة:

كما في ١ كانون الثاني

الإضافات

تحويلات من مشاريع تحت التنفيذ

تعديلات عقود الإيجارات

استقدمات

كما في ٣١ كانون الأول

الإنتشار المتراكم:

كما في ١ كانون الثاني

انتشار السنة

مخصص الموجودات التي تم الاستحواذ عليها

الاستقدمات

كما في ٣١ كانون الأول

صافي القيمة التقريبية كما في ٣١ كانون الأول

مشاريع تحت التنفيذ

صافي القيمة التقريبية كما في ٣١ كانون الأول (بجملتها

مشاريع تحت التنفيذ)

الإنشطار المراقب:

كما في ١ كانون الثاني

انقضاء السنة

مخصص الموجودات التي تم الاستحواذ عليها

الاستبعادات

كما في ٣١ كانون الأول

صافي القيمة التقديرية كما في ٣١ كانون الأول

مشاريع تحت التنفيذ

صافي القيمة التقديرية كما في ٣١ كانون الأول (بضمنها

مشاريع تحت التنفيذ)

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٠. موجودات أخرى، صافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٨,٧٨٠,٢٩٤	٨,٧٨٠,٢٩٤	حسابات معلقة *
٦,١٥٣,٥٥٠	٦,٦٧٨,٨٩٤	عوائد مستحقة غير مقبوضة
٣٢٩,٤٩١	٢,٨٠٩,٥٦٠	مصاريف مدفوعة مقدماً و أخرى
١٦,٩٨٥	١٦,٩٨٥	ضريبة دخل مدفوعة مقدماً
١٥,٢٨٠,٣٢٠	١٨,٢٨٥,٧٣٣	
(٨,٧٨٠,٢٩٤)	(٨,٧٨٠,٢٩٤)	مخصص الحسابات المعلقة *
٦,٥٠٠,٠٢٦	٩,٥٠٥,٤٣٩	

* قام المصرف بتسجيل مخصص بمبلغ ٦,٩٩٩,٨١٥ ألف دينار عراقي و ١,٧٨٠,٤٧٩ ألف دينار عراقي وذلك عن اختلاس تم اكتشافه خلال السنوات ٢٠١٠ و ٢٠٢١ على التوالي.

١١. ودائع المصارف

٢٠٢٥			
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٨٣,٠٣٤	٨٢,٦٣٢	٤٠٢	حسابات جارية وتحت الطلب
٨٣,٠٣٤	٨٢,٦٣٢	٤٠٢	

٢٠٢٤			
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١,٠٩٣,٩٧٥	١,٠٩٣,٥٧٣	٤٠٢	حسابات جارية وتحت الطلب
١,٠٩٣,٩٧٥	١,٠٩٣,٥٧٣	٤٠٢	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٢. ودائع العملاء

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٢٣,١٨٢,٨١٩	٩٠,٧٨٤,٠٢١	حسابات جارية وتحت الطلب
٥,٢١٢,٣٧٨	٣,٢٣١,٦٦٨	ودائع توفير
٢٣,٥٧١,٢٨٠	٢١,٧٩٥,٤٩٤	تأمينات نقدية
١٥١,٩٦٦,٤٧٧	١١٥,٨١١,١٨٣	

بلغت الودائع التي لا تحمل عوائد مبلغ ١٣٣,٦٢٦,٤٧٧ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٣٣,٦٢٦,٤٧٧ ألف دينار عراقي) بما في ذلك حسابات التوفير التي أوقف المصرف العوائد عليها بسبب التحول إلى الصيرفة الإسلامية. بلغ رصيد الودائع التي تحمل عوائد مبلغ صفر ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ١٨,٣٤٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي).

عقب اعتماد معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) اعتبارًا من ١ كانون الثاني ٢٠٢٥، تم إعادة تصنيف مبلغ ٢٧,٧٥٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي ومبلغ ١٨,٣٤٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي من الودائع الجارية وتحت الطلب وهوامش النقد، على التوالي، إلى شبه حقوق الملكية وذلك وفقًا لمتطلبات العرض والإفصاح الجديدة.

١٣. مخصص ضريبة الدخل

التزامات ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣,١٤٨,٢١٦	٢,٠٣٧,٨٩٤	كما في ١ كانون الثاني
٢,٠٣٧,١١٠	٢٣٣,٨٣٠	ضريبة الدخل المستحقة
(٣,١٤٧,٤٣٢)	(٢,٠٣٧,١١٠)	ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
٢,٠٣٧,٨٩٤	٢٣٤,٦١٤	كما في ٣١ كانون الأول

ملخص تسوية الربح المحاسبي للسنتين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤ هي كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٤٠,١٦٣,٧٩٦	٢٧,٢٥٣,٠٧٢	الربح المحاسبي قبل ضريبة الدخل
(٣١,٢٤١,٣٣٥)	(٢٩,١٤٧,٢٧٥)	أرباح غير خاضعة للضريبة
٤,٦٥٨,٢٧٧	٣,٤٥٣,٠٦٩	مصروفات غير مقبولة ضريبياً
١٣,٥٨٠,٧٣٨	١,٥٥٨,٨٦٦	الربح الضريبي
٢,٠٣٧,١١٠	٢٣٣,٨٣٠	ضريبة الدخل المستحقة للهيئة العامة للضرائب نسبة ١٥٪ (٢٠٢٤: ١٥٪)

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٣. مخصص ضريبة الدخل (تتمة)

بلغ الربح الضريبي الخاضع للضريبة ١,٥٥٨,٨٦٦ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (١٣,٥٨٠,٧٣٨ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤).

نسبة الضريبة الفعالة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ هي ٠.٨٦٪ (٥.٠٧٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤).

قام المصرف بإجراء التحاسب الضريبي بتاريخ ٥ أيلول ٢٠٢٥، وذلك عن ضريبة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

١٤. مطلوبات أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٧,١٠٨,٠٨٥	٥,٤٠٩,٩٠٣	مخصصات متنوعة*
٥,٣٢١,٧٢٤	٣,١٧١,٢٦٩	دائنو توزيعات الأرباح
٥,٩١٨,٨١٨	٣,٠٠١,٩٠٠	دائنو أجور الإدارة للمصرف الأم
١,٦٤٠,٧٧٦	٢,٧٦٦,٨٢٠	مستحقات متنوعة
٨٨٨,٩٨٨	٦٥٩,٩١٨	التزامات عقود الإيجار**
-	٤٩٧,٩٩٨	أرباح مستحقة الدفع
٣٣٤,٦٣٧	٢٥٣,٢٤١	حسابات خاملة
٢٤,٠٠٤	١٧٤,٣٦٦	مخصص التزامات تعهدية غير مباشرة***
٢,١١٠,٧٧٥	٢,٦١٩,٥٢٩	أرصدة دائنة أخرى
٢٣,٣٤٧,٨٠٧	١٨,٥٥٤,٩٤٤	

* ان حركة رصيد مخصصات متنوعة خلال السنة كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٧,٠٢١,٢٥٥	٧,١٠٨,٠٨٥	كما في ١ كانون الثاني
١,١٧٥,٢٢١	١,٠٧٥,٨٣٣	الإضافات
(٢٤٧,٠٩٨)	(٧٠٢,٣١٤)	المستخدم
(١٠,٨٤١,٢٩٣)	(٢,٠٧١,٧٠١)	المستردة (إيضاح ٢٣)
٧,١٠٨,٠٨٥	٥,٤٠٩,٩٠٣	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٤. مطلوبات أخرى (تتمة)

** ان حركة التزامات عقود الايجار كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١,٠٥١,٦٠٣	٨٨٨,٩٨٨	كما في ١ كانون الثاني
٣٩,٩٢٧	-	الإضافات
(٢,٢٩٠)	٢,٢٧٤	تعديلات عقود الايجار
(٢٨٨,٤٧١)	(٣٠٢,٦٤٥)	المدفوع خلال السنة
٨٨,٢١٩	٧١,٣٠١	تكاليف تمويلية
٨٨٨,٩٨٨	٦٥٩,٩١٨	كما في ٣١ كانون الأول

تحليل الاستحقاق لاقساط دفعات الايجار غير المخصومة كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣٠١,٩٥٨	٣٠٢,٦٤٥	سنة واحدة
٣٠١,٩٥٨	٢٧٥,٦٤٥	سنتان
٢٧٤,٩٥٨	٨١,٦٢٨	٣ سنوات
١٧٩,٩١٨	-	أكثر من ٣ سنوات
١,٠٥٨,٧٩٢	٦٥٩,٩١٨	

*** ان الحركة على مخصص التزامات التعهدية الغير المباشرة موضحة كما في الجدول ادناه:

٢٠٢٥				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٢٤,٠٠٤	-	-	٢٤,٠٠٤	كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
١٥٠,٣٦٢	-	-	١٥٠,٣٦٢	صافي اعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٧٤,٣٦٦	-	-	١٧٤,٣٦٦	كما في ٣١ كانون الأول

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٤. مطلوبات أخرى (تمة)

٢٠٢٤				
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٢٩,٦٢٩	-	-	٢٩,٦٢٩	كما في ١ كانون الثاني
-	-	-	-	المحول من المرحلة ١
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
(٥,٦٢٥)	-	-	(٥,٦٢٥)	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٤,٠٠٤	-	-	٢٤,٠٠٤	كما في ٣١ كانون الأول

١٥. أشباه حقوق الملكية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
-	١٧,٧٨٣,٤١٦	غير البنوك والأفراد
-	١٧,٧٨٣,٤١٦	

١٦. رأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني

رأس المال المدفوع

في ٢ آب ٢٠٢٣ ، أصدر البنك المركزي العراقي تعميمه رقم ٤٣٩/٢/٩ ، والذي ألزم بموجبه كافة المصارف العراقية بزيادة رأس المال الى ٤٠٠ مليار دينار عراقي في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. ووفقاً لذلك، قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٤٢٠٥ مليار دينار بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ وبمقدار ٣٥,١ مليار دينار عراقي في ١٥ تموز ٢٠٢٥، ليصبح إجمالي رأس المال ٣٢٧,٦ مليار دينار عراقي

وخلال العام، أصدر البنك المركزي العراقي مبادرة إصلاح القطاع المصرفي بموجب التعميم رقم ٢٩٦/٤/٩ بتاريخ ٢٨ آب ٢٠٢٥، والتي تضمنت ثلاثة مسارات إصلاحية تهدف إلى ضمان الالتزام بمتطلبات رفع رؤوس أموال المصارف إلى ٤٠٠ مليار دينار عراقي بحلول ٣٠ حزيران ٢٠٢٨. وقد أختار المصرف المسار الأول، الذي يتضمن الاستمرار في ممارسة النشاط المصرفي الاعتيادي.

الاحتياطي القانوني

يمثل الرصيد المتراكم لهذا الحساب ١٠٪ من صافي أرباح المصرف و بعد احتساب مخصص الضريبة. لا يجوز أن تزيد المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن ٥٠٪ من رأس مال المصرف، كما لا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٧. ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة وذلك بتقسيم صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
٣٨,١٢٦,٦٨٦	٢٧,٠١٩,٢٤٢	صافي ربح السنة (بآلاف الدينار)
٢٥٦,٨٤٧,٢٢٢	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بآلاف الأسهم)
فلس/دينار	فلس/دينار	
٠/١٤٨	٠/٠٨٢	حصة السهم الأساسي والمخفض من ربح السنة

١٨. دخل تمويل ودخل مشابه

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينار)	دينار عراقي (بآلاف الدينار)	
١٩,٨٨٣,١٢٥	٣٠,١٢٥,٠٠٠	سندات وطنية*
٥,٤٤٢,٤٧٢	١,٠٨٨,٩٦٧	سندات حكومية
١,٥٤١,٣٤٦	٣١٦,٥٣٩	ودائع اسلامية مع البنك المركزي العراقي
٩٨٧,٦٧٨	٧٣٠,٢٩٦	مدينو تمويل
٩٠٥,٤٤٦	٥١٨,٩٢٤	أرصدة لدى المصارف
١٢٦,٥٥٨	-	سندات الخزينة
٢٨,٨٨٦,٦٢٥	٣٢,٧٧٩,٧٢٦	

* يُعفى دخل السندات الوطنية من ضريبة الدخل وذلك استناداً إلى قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ - قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، وذلك وفقاً لأحكام الفصل الثاني، المادة (٢)، القسم الثاني، الفقرة (٢-ب-١). إلا أن إيرادات "سند بناء" مستثنى من هذا الإعفاء ويظل خاضعاً لضريبة الدخل.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينار)	دينار عراقي (بآلاف الدينار)	
٥,٦٠٠,٠٠٠	٤,٥٠١,٣٨٩	سندات بناء
٩,٨٢٥,٣٤٧	٩,٢٠٠,٠٠٠	سندات اعمار
٤,٤٥٧,٧٧٨	٨,٩٢٥,٠٠٠	سندات انجاز
-	٧,٤٩٨,٦١١	سندات وطنية
١٩,٨٨٣,١٢٥	٣٠,١٢٥,٠٠٠	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٩. تكلفة تمويل وتكلفة مشابهة

٢٠٢٤	٢٠٢٥
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)
٨٨,٢١٩	٧١,٣٠١
٥٥٩,٣٧٠	—
٦٤٧,٥٨٩	٧١,٣٠١

تكاليف تمويلية على عقود الايجار
تأمينات

٢٠. صافي التوزيع إلى أشباه حقوق الملكية

٢٠٢٤	٢٠٢٥
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)
—	١,٤٣٧,٣٥٢
—	١,٤٣٧,٣٥٢

غير البنوك والأفراد

٢١. إيرادات العمولات، صافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)
٢,٣٠٤,٣٧٥	٥,٥٩٠,٨٥٤
(٤٨,٧٤٦)	(٢٣٤,٠٨٢)
٢,٢٥٥,٦٢٩	٥,٣٥٦,٧٧٢

إيرادات الرسوم والعمولات
مصرفات الرسوم والعمولات

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٢. أرباح تحويل عملات أجنبية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
-	٦,٧٣٥,٢٩٣	أرباح من عمليات نافذة العملات الأجنبية *
١٧,٢٦١,١٢٦	٣,٩٤٥,٤٤٩	صافي أرباح تحويل العملات الأجنبية
-	١٩,٣٢٨	الأرباح الناجمة عن إعادة تقييم سعر الصرف
١٧,٢٦١,١٢٦	١٠,٧٠٠,٠٧٠	

* خلال سنة ٢٠٢٥، قام المصرف بشراء الدولار الأمريكي من البنك المركزي العراقي من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية لصالح زبائن المصرف بمبلغ (٦٧٣,٥٢٩,٣١١) دولار امريكي بسعر صرف ١,٣١٠ دينار عراقي مقابل كل دولار امريكي. قام المصرف ببيع الدولار الامريكي الى زبائن نافذة العملات الاجنبية خلال سنة ٢٠٢٥ بسعر صرف ١,٣٢٠ دينار عراقي مقابل كل دولار امريكي.

٢٣. الإيرادات الأخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٠,٨٤١,٢٩٣	٢,٠٧١,٧٠١	إسترداد مخصصات متنوعة
١٣٠,٨٩٧	١٤٠,٤٤٩	ايراد الإيجارات
٣٦,١٢٣	٤٤,٨٤٢	أرباح أسهم
١,٢٩٩,٣٩٠	١,٦٥٠	أرباح بيع ممتلكات
١٧٠,١٩٠	٦٤,٥٠٢	إيرادات أخرى
(١,٣٤٦,٩٨٠)	-	خسائر بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
١١,١٣٠,٩١٣	٢,٣٢٣,١٤٤	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٤. تكاليف الموظفين

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٣,٤٩٤,٢٦٧	٤,٠٣٧,١١٢	الرواتب الاسمية
١,٠٠٨,٠٨٨	١,٣٢١,٠٢٠	المخصصات
٥١٢,٠٠٤	٥٩٣,٠٤٠	النقل
٩٢,٠٤١	٦٩,٠٠٤	مخصصات أخرى
٥,١٠٦,٤٠٠	٦,٠٢٠,١٧٦	
٣٥٠,٤٩٦	٣٩٧,٤٤٦	الضمان الاجتماعي *
٥,٤٥٦,٨٩٦	٦,٤١٧,٦٢٢	

* تبلغ نسبة مساهمة المصرف للضمان الاجتماعي للموظفين ١٢٪ (٢٠٢٤: ١٢٪) من مجموع ما يتقاضاه الموظف من الاجور والمخصصات وفقاً لقانون التقاعد و الضمان الاجتماعي للعمال رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٣.

٢٥. مصاريف تشغيلية أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٥,٤٦٠,٦٤٩	٦,٣٤٧,٣٦٤	المصاريف العامة والإدارية
٤,٢٣٦,٣١٠	٣,٠٠١,٩٠٠	أجور الإدارة للمصرف الأم
٦٨٢,٢٦٤	١,٦٨٢,٨٤٥	خدمات مهنية
١,١٧٥,٢٢١	١,٠٧٥,٨٣٣	مستحقات متنوعة
٣٠٩,٤٧١	٤٨٨,٤٧٩	التأمين
٦٢,١٦٣	٦٨,١٨٦	أجور تدقيق الحسابات
٧٠٤,٨١٦	—	مخصص الموجودات المستحوز عليها
١٢,٦٣٠,٨٩٤	١٢,٦٦٤,٦٠٧	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٦. صافي (مخصص) إسترداد الخسائر الائتمانية المتوقعة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٢٦٧,٢٥٢	٨٩٦	استرداد مدينو تمويل، سبق شطبها
٢٦١,٠٧٧	٢٦٥,٧١٦	مدينو تمويل، بالصافي (إيضاح ٥)
٨٤,٢٥٦	(١,٩٦٢,٤٨٤)	موجودات المالية بالقيمة المطفأة، صافي (إيضاح ٧)
٥,٦٢٥	(١٥٠,٣٦٢)	التزامات تعهدية غير مباشرة (إيضاح ١٤)
١٥٦	(١,٩٧٩)	الارصدة لدى المصارف، صافي (إيضاح ٤)
٦١٨,٣٦٦	(١,٨٤٨,٢١٣)	

٢٧. القيمة العادلة للأدوات المالية

يستخدم المصرف الترتيب التالي لأساليب وبيانات التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.

أ- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمصرف التجاري العراقي الاسلامي والمحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر: يقوم المصرف بتقييم استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في نهاية كل فترة مالية والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة:

مستوى القيمة العادلة	القيمة العادلة دينار عراقي (بآلاف الدينانير)		
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
المستوى الأول	٦٢٨,٨٣٩	١,٥٨٧,٣٠٦	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
المستوى الثالث	٨١٩,٤٧٤	٣٠,٠٠٠	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٧. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

ب- إن القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية عدا ما مذكور في الجدول أدناه تقارب قيمتها الدفترية:

مستوى القيمة العادلة	٢٠٢٤		٢٠٢٥		
	اجمالي القيمة العادلة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	اجمالي القيمة الدفترية دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	اجمالي القيمة العادلة دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	اجمالي القيمة الدفترية دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
المستوى الأول	١٢٠,٧٥٣,٤٤٤	١١٩,٩٨٧,٧٣٢	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة
المستوى الثالث	٢٢٨,١٦٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة

٢٨. النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه المعروف في قائمة التدفقات النقدية المنفصلة، يتكون من الآتي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٤٤,٨٢١,٦١٦	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٧,٨١٠,١٠٠	٦٩,٢٧٢,٠٨١	مضاف: أرصدة لدى المصارف
(١,٠٩٣,٩٧٥)	(٨٣,٠٣٤)	يطرح: ودائع المصارف
(٢٣,٤٧٢,٢٢٤)	(٢٧,٨٨٠,٥٣٩)	يطرح: احتياطي نقدي قانوني
(٥٥٨,٤٥١)	(٦٦٨,٤٤٦)	يطرح: احتياطي تأمينات خطابات الضمان
(٢٣,٠٠٠)	(٢٣,٠٠٠)	يطرح: مؤسسات مالية تحت التأسيس وزيادة رأس المال
١٤٧,٤٨٤,٠٦٦	١٥٢,٦٦٠,٥٦٦	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٩. الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات العلاقة

يقوم المصرف بالدخول في معاملات تجارية ضمن النشاطات الإعتيادية مع المصرف الأم وباستخدام أسعار العوائد والعمولات التجارية السائدة. لا توجد مدينو تمويل وسلف لأطراف ذات العلاقة.

الجدول أدناه يبين الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات العلاقة خلال السنة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	المصرف الأم وشركاته التابعة والحليفة	الشركة التابعة
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)
بنود داخل قائمة المركز المالي:			
١٣,٩١٠,٠٢٨	١٢,٧٤٨,٥٦٣	—	١٢,٧٤٨,٥٦٣
١,٠٩٣,٥٧٣	٨٢,٦٣٢	—	٨٢,٦٣٢
٦١١,٩٧٤	٥٩٥,٩٦٦	٥٩٥,٩٦٦	—
٥,٩١٨,٨١٨	٣,٠٠١,٩٠٠	—	٣,٠٠١,٩٠٠
بنود خارج قائمة المركز المالي:			
٧٥,٤٠٧,٤٩٠	٩٢,٨٠٦,٠٦٩	٥٠,٠٠٠	٩٢,٧٥٦,٠٦٩
عناصر قائمة الدخل:			
٩٠٥,٤٤٦	٧٠٣,٨٩٤	—	٧٠٣,٨٩٤
١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	—
٤,٢٣٦,٣١٠	٣,٠٠١,٩٠٠	—	٣,٠٠١,٩٠٠

إن جميع المعاملات مع أطراف ذات العلاقة هي مع المساهم الرئيسي للمصرف، ولا توجد معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة، فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت) الإدارة العليا:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	طبيعة العلاقة
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٧٩٥,٩٤٠	١,٠٨٠,٦٢١	رواتب الادارة التنفيذية
		الأدارة التنفيذية

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٠. الزكاة

إن مسؤولية أداء الزكاة تقع على عاتق المساهمين وحاملي حسابات الاستثمار المطلقة (أشبه حقوق الملكية) في المصرف، وعليه لم يتم تكوين أو إثبات أي مخصص للزكاة ضمن هذه القوائم المالية، ويتم احتساب الزكاة المستحقة على المساهمين وفقاً للأسس الشرعية المعتمدة، وقد خضع هذا الاحتساب لمراجعة واعتماد هيئة الرقابة الشرعية. بلغ إجمالي الزكاة الواجبة على المساهمين عن عام ٢٠٢٥ مبلغ ٣,٠٨ فلس عراقي للسهم الواحد، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩). وقد تم احتساب الزكاة بنسبة ٢,٥٧٧٪ على وعاء زكوي قدره ٣٩١,٢٢٩ مليون دينار عراقي، والذي تم تحديده استناداً إلى طريقة صافي الأموال المستثمرة.

٣١. إدارة المخاطر

تكون المخاطر متأصلة بأنشطة المصرف لكنها تكون مدارة من خلال التشخيص المستمر، القياس، والمراقبة وتكون خاضعة لمحددات وإجراءات رقابية أخرى. تكون عملية إدارة المخاطر هذه حرجية لربحية المصرف المستمرة ويكون كل شخص داخل المصرف مسؤولاً عن التعرض للمخاطر المتعلقة بمهامه أو مهامها. تعرض المصرف لمخاطر الائتمان، السيولة، والسوق، وتنقسم الأخيرة إلى مخاطر التداول وغير التداول. كما أنه يكون عرضة لمخاطر البلد ومخاطر تشغيلية أخرى. لا تتضمن عملية الرقابة المستقلة على المخاطر مخاطر النشاط كالتغير في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. يتبع المصرف سياسة لمراقبة مخاطر النشاط من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي.

أ- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تتجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل المصرف على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقف لمبالغ لمدينو التمويل وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي. كذلك يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل على تقييم الوضع الائتماني للعملاء. إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء. تتضمن سياسة إدارة المخاطر للمصرف على لجنة مالية لمراجعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة. واجبات اللجنة مراجعة عمليات الرقابة المفروضة على التسهيلات الائتمانية التي تشمل المنح، التصنيف ومتابعة التسهيلات الممنوحة.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح البيان ادناه الحد الأعلى للانكشاف على فقرات قائمة المركز المالي المنفصلة. يظهر الحد الأعلى للانكشاف بشكل إجمالي قبل التخفيف باستخدام اتفاقيات الضمانات.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض		
٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١٢٤,٧٦٥,٦٢١	٨٢,٤٠٨,٩٥١	أرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٧,٨٠٨,٢١٧	٦٩,٢٦٨,٢١٩	أرصدة لدى المصارف، صافي
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,١٣٧,١٥٢	مدينو تمويل، بالصافي
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستندة، بالصافي
٦,٢٦٩,٢٣٧	٩,٥٠٥,٤٣٩	موجودات أخرى، صافي
٥٠٦,٢٠٣,٨٦٣	٤٩٦,٣٠٣,٧٨٢	المجموع
		المطلوبات المحتملة والالتزامات
٢٠٣,٥٥٠	٢٠٣,٥٥٠	إعتمادات المستندية
٩٧,٣٥٢,١٩٢	١١٨,١٣٩,٢٧٥	خطابات ضمان
٩٧,٥٥٥,٧٤٢	١١٨,٣٤٢,٨٢٥	إجمالي الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات
٦٠٣,٧٥٩,٦٠٥	٦١٤,٦٤٦,٦٠٧	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان قبل التخفيف
		تخفيف مخاطر الائتمان
٢٣,٥٢١,٢٨٠	٢١,٧٤٥,٤٩٤	تأمينات نقدية
١٦,١٨١,٥٤٤	١٤,٥١٤,٠٤٤	رهونات عقارية
٣٩,٧٠٢,٨٢٤	٣٦,٢٥٩,٥٣٨	مجموع مخففات مخاطر الائتمان
٥٦٤,٠٥٦,٧٨١	٥٧٨,٣٨٧,٠٦٩	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان بعد التخفيف

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

- جودة الائتمان حسب تصنيف الموجودات المالية كما يلي:

موجودات مالية غير مستحقة ولا متعثرة:

٢٠٢٥			
المجموع	درجة تصنيف عادية	درجة تصنيف عالية	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٥١,٧١٠,٣٦٤	٦٩,٣٠١,٤١٣	٨٢,٤٠٨,٩٥١	مصارف ومؤسسات مالية أخرى
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	حكومية - قطاع عام
٧,٠٧٨,٨٤٢	٧,٠٧٨,٨٤٢	-	افراد
١٩٠,٧٣٨	١٩٠,٧٣٨	-	شركات
٤٨٨,٩٧٩,٩٤٤	٧٦,٥٧٠,٩٩٣	٤١٢,٤٠٨,٩٥١	
٢٠٢٤			
المجموع	درجة تصنيف عادية	درجة تصنيف عالية	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٥٢,٥٧٥,٧٢١	٢٧,٨١٠,١٠٠	١٢٤,٧٦٥,٦٢١	مصارف ومؤسسات مالية أخرى
٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	-	٣٣٩,٩٨٧,٧٣٢	حكومية - قطاع عام
٧,٤٢٦,٥٥١	٧,٤٢٦,٥٥١	-	افراد
-	-	-	شركات
٤٩٩,٩٩٠,٠٠٤	٣٥,٢٣٦,٦٥١	٤٦٤,٧٥٣,٣٥٣	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

موجودات مالية مخفضة القيمة:

٢٠٢٥			
المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الضمانات بالقيمة العادلة	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٢٩,٩٣٤	٢٤,١٦١	٤٦٨,٠٠٠	افراد
-	-	-	شركات
٢٩,٩٣٤	٢٤,١٦١	٤٦٨,٠٠٠	
٢٠٢٤			
المجموع	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الضمانات بالقيمة العادلة	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٢٤٠,٥٦٥	٢١٠,٧١٧	٩٣٦,٠٠٠	افراد
-	-	-	شركات
٢٤٠,٥٦٥	٢١٠,٧١٧	٩٣٦,٠٠٠	

ب- مخاطر السوق

هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل معدلات الربح وأسعار العملات وأسعار الأسهم، وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الربح والعملات والاستثمار في الأسهم. يقوم المصرف بتصنيف الانكشافات على مخاطر السوق الى محافظ متداولة ومحافظ غير متداولة يتم ادارتها ومراقبتها بشكل منفصل. حيث يتم الاعتماد على منهجية القيمة عند المخاطر (VaR) والتي تعكس استقلالية بين متغيرات المخاطر لادارة المحافظ المتداولة. فيما يتم إدارة ومراقبة المحافظ غير المتداولة باستخدام تحاليل حساسية أخرى.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

ج - فجوة معدلات الربح

التحليل التالي يمثل إعادة تسعير العوائد أو الاستحقاق أيهما أقرب:

القيمة الدفترية	عناصر بدون ربح	أكثر من سنة	من ٣ أشهر إلى سنة	لغاية ٣ شهر	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	٢٠٢٥
					الموجودات:
					نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
١١٢,٠٤٣,٥٠٤	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	-	-	-	أرصدة لدى المصارف، صافي
٦٩,٢٦٨,٢١٩	٥٨,٥٣٩,٣١٩	-	-	١٠,٧٢٨,٩٠٠	مدينو تمويل، بالصافي
٧,١٣٧,١٥٢	-	٥,٨٤٨,٥٠٠	٨٩٢,١٤٤	٣٩٦,٥٠٨	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
١,٦١٧,٣٠٦	١,٦١٧,٣٠٦	-	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي
٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	-	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	-	-	الاستثمار في شركة تابعة
٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	-	-	-	ممتلكات ومعدات وحق استخدام الموجودات، صافي
٧,٢٨٣,٢٢٥	٧,٢٨٣,٢٢٥	-	-	-	موجودات أخرى، صافي
٩,٥٠٥,٤٣٩	٩,٥٠٥,٤٣٩	-	-	-	مجموع الموجودات
٥٣٥,٠٣٨,٨٦٦	١٨٩,١٨٨,٧٩٣	٣٣٣,٨٣٢,٥٢١	٨٩٢,١٤٤	١١,١٢٥,٤٠٨	
					المطلوبات:
٨٣,٠٣٤	٨٣,٠٣٤	-	-	-	ودائع المصارف
١٣٣,٥٩٤,٥٩٩	١١٥,٨١١,١٨٣	٥٦٠,٧٢٦	٥٨٩,٦٦٦	١٦,٦٣٣,٠٢٤	ودائع العملاء وأشباه حقوق الملكية
٢٣٤,٦١٤	-	-	٢٣٤,٦١٤	-	مخصص ضريبة الدخل
١٨,٥٥٤,٩٤٤	١٨,١١٢,٨٩١	-	٤٤٢,٠٥٣	-	مطلوبات أخرى
١٥٢,٤٦٧,١٩١	١٣٤,٠٠٧,١٠٨	٥٦٠,٧٢٦	١,٢٦٦,٣٣٣	١٦,٦٣٣,٠٢٤	مجموع المطلوبات
٣٨٢,٥٧١,٦٧٥	٥٥,١٨١,٦٨٥	٣٣٣,٢٧١,٧٩٥	(٣٧٤,١٨٩)	(٥,٥٠٧,٦١٦)	فجوة معدلات الربح

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة) ج- فجوة معدلات الربح (تتمة)

القيمة الدفترية	عناصر بدون ربح	أكثر من سنة	من ٣ أشهر إلى سنة	لغاية ٣ شهر	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
					٢٠٢٤
					الموجودات:
١٤٤,٨٢١,٦١٦	١٤٤,٨٢١,٦١٦	-	-	-	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٢٧,٨٠٨,٢١٧	١٨,٦٣٨,٢١٧	-	-	٩,١٧٠,٠٠٠	أرصدة لدى المصارف، صافي
٧,٤٢٦,٥٥١	-	٦,٠٨٥,٦٤٦	٩٢٨,٣١٩	٤١٢,٥٨٦	مدينو تمويل، بالصافي
١,٤٤٨,٣١٣	١,٤٤٨,٣١٣	-	-	-	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالبقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧	-	٢٤٨,١٧٦,٩٨٧	٨٥,٨٧٨,٦٢٥	٥,٨٧٨,٦٢٥	استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي
٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	-	-	-	الاستثمار في شركة تابعة
٥,٩٢٢,٤٦٧	٥,٩٢٢,٤٦٧	-	-	-	ممتلكات ومعدات وحق استخدام
٦,٥٠٠,٠٢٦	٦,٥٠٠,٠٢٦	-	-	-	الموجودات، صافي
٥٣٤,٠٦١,٤٢٧	١٧٧,٥٣٠,٦٣٩	٢٥٤,٢٦٢,٦٣٣	٨٦,٨٠٦,٩٤٤	١٥,٤٦١,٢١١	موجودات أخرى، صافي
					مجموع الموجودات
					المطلوبات:
١,٠٩٣,٩٧٥	١,٠٩٣,٩٧٥	-	-	-	ودائع المصارف
١٥١,٩٦٦,٤٧٧	١٣٣,٦٢٦,٤٧٧	-	١٨,٣٤٠,٠٠٠	-	ودائع العملاء وأشباه حقوق الملكية
٢,٠٣٧,٨٩٤	٢,٠٣٧,٨٩٤	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
٢٣,٣٤٧,٨٠٧	٢٣,٣٤٧,٨٠٧	-	-	-	مطلوبات أخرى
١٧٨,٤٤٦,١٥٣	١٦٠,١٠٦,١٥٣	-	١٨,٣٤٠,٠٠٠	-	مجموع المطلوبات
٣٥٥,٦١٥,٢٧٤	١٧,٤٢٤,٤٨٦	٢٥٤,٢٦٢,٦٣٣	٦٨,٤٦٦,٩٤٤	١٥,٤٦١,٢١١	فجوة معدلات الربح

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

د- مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يمتلك المصرف صافي تعرض كبير تجاه الدولار الأمريكي. بناءً على العملات الأجنبية في الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤، وبالتالي فإن حساسية قائمة الدخل الشامل الآخر المنفصلة للمصرف تجاه التغير المعقول في سعر الصرف بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي كبيرة. فيما يلي جدول يبين الحساسية تجاه التغير المعقول في أسعار الصرف، مع كل المتغيرات الأخرى الثابتة، أرباح المصرف قبل الضريبة الناتجة من قيمة الموجودات والمطلوبات النقدية، والتأثير على حقوق المساهمين هو نفس الأثر على الربح قبل الضريبة.

التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الربح والخسائر قبل الضريبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	الأثر على الربح والخسائر قبل الضريبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
زيادة / (انخفاض)	زيادة / (انخفاض)	زيادة / (انخفاض)
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
٪١٠+	٥,٦١١,٨٤٦	٣,٩٤٢,٥٩٠
٪١٠-	(٥,٦١١,٨٤٦)	(٣,٩٤٢,٥٩٠)

هـ - مخاطر التغير في أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التقلبات في مؤشرات وأسعار الأسهم. إن معظم الأصول المالية للمصرف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. إن تأثير الزيادة أو النقصان بنسبة ١٠٪ في هذه الأسهم سيُنتج عنه ١٥٨,٧٣٠ ألف دينار عراقي (٢٠٢٤: ٦٢,٨٨٤ ألف دينار عراقي) زيادة أو نقصان في احتياطي القيمة العادلة.

و- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تنشأ مخاطر السيولة بسبب احتمالية عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته بالسداد عند الاستحقاق في أطار كل من الظروف العادية والحرّة. ولحد من هذا الخطر. تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات بالإضافة الى تبني سياسة إدارة الأصول من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي.

يمتلك المصرف سيولة قوية مدعومة بقاعدة قوية من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ المصرف باحتياطي قانوني لدى البنك المركزي العراقي. تتكون صافي الموجودات السائلة من النقد، الودائع قصيرة الأجل وسندات الدين السائلة المتاحة للبيع الفوري. مطروحاً منها ودائع المصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

و- مخاطر السيولة (تتمة)

ويُلخص الجدول التالي قائمة استحقاق المتوقع للموجودات ومطلوبات المصرف. لقد تم تحديد تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس التاريخ المتوقع لاستردادها أو تسويتها.

٢٠٢٥	لغاية ٣ شهر	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهر	أكثر من ١٢ شهر	بدون تاريخ استحقاق	المجموع
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات:						
١١٢,٠٤٣,٥٠٤	١١٢,٠٤٣,٥٠٤	-	-	-	-	١١٢,٠٤٣,٥٠٤
٦٩,٢٦٨,٢١٩	٦٩,٢٦٨,٢١٩	-	-	-	-	٦٩,٢٦٨,٢١٩
٣٩٦,٥٠٨	٢٩٧,٣٨١	٥٩٤,٧٦٣	٥,٨٤٨,٥٠٠	-	-	٧,١٣٧,١٥٢
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	١,٦١٧,٣٠٦	١,٦١٧,٣٠٦
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١	٣٢٧,٩٨٤,٠٢١
-	-	-	-	-	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
-	-	-	-	-	٧,٢٨٣,٢٢٥	٧,٢٨٣,٢٢٥
٥,٠١٢,٥٠٠	-	٤,٤٩٢,٩٣٩	-	-	-	٩,٥٠٥,٤٣٩
١٨٦,٧٢٠,٧٣١	٢٩٧,٣٨١	٥,٠٨٧,٧٠٢	٣٣٣,٨٣٢,٥٢١	٩,١٠٠,٥٣١	-	٥٣٥,٠٣٨,٨٦٦
المطلوبات:						
٨٣,٠٣٤	-	-	-	-	-	٨٣,٠٣٤
١٦,٦٣٣,٠٢٤	٥٨٩,٦٦٦	-	٥٦٠,٧٢٦	-	١١٥,٨١١,١٨٣	١٣٣,٥٩٤,٥٩٩
-	٢٣٤,٦١٤	-	-	-	-	٢٣٤,٦١٤
٤,٨٢٦,٠٢٥	٢,٦٦٩,٦٥٤	٥,٦٤٥,١٣٠	٥,٤١٤,١٣٥	-	-	١٨,٥٥٤,٩٤٤
٢١,٥٤٢,٠٨٣	٣,٤٩٣,٩٣٤	٥,٦٤٥,١٣٠	٥,٩٧٤,٨٦١	-	١١٥,٨١١,١٨٣	١٥٢,٤٦٧,١٩١
١٦٥,١٧٨,٦٤٨	(٣,١٩٦,٥٥٣)	(٥٥٧,٤٢٨)	٣٢٧,٨٥٧,٦٦٠	(١٠٦,٧١٠,٦٥٢)	-	٣٨٢,٥٧١,٦٧٥

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

و- مخاطر السيولة (تتمة)

٢٠٢٤	لغاية ٣ شهر	من ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهر	أكثر من ١٢ شهر	بدون تاريخ استحقاق	المجموع
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
الموجودات:						
١٤٤,٨٢١,٦١٦	١٤٤,٨٢١,٦١٦	-	-	-	-	١٤٤,٨٢١,٦١٦
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي						
٢٧,٨٠٨,٢١٧	٢٧,٨٠٨,٢١٧	-	-	-	-	٢٧,٨٠٨,٢١٧
أرصدة لدى المصارف، صافي						
٤١٢,٥٨٦	٣٠٩,٤٤٠	٦١٨,٨٧٩	٦,٠٨٥,٦٤٦	-	-	٧,٤٢٦,٥٥١
مدينو تمويل، بالصافي						
-	-	-	-	-	-	-
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية						
١,٤٤٨,٣١٣	-	-	-	-	١,٤٤٨,٣١٣	١,٤٤٨,٣١٣
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستنفدة، بالصافي						
٥,٨٧٨,٦٢٥	-	٨٥,٨٧٨,٦٢٥	٢٤٨,١٧٦,٩٨٧	-	-	٣٣٩,٩٣٤,٢٣٧
الاستثمارات في شركة تابعة						
-	-	-	-	-	-	٢٠٠,٠٠٠
ممتلكات ومعدات وحقوق استخدام الموجودات، صافي						
٢٩٦,١٤٢	٣٤٥,٢٤٧	٥,٨٥٨,٦٣٧	-	-	-	٥,٩٢٢,٤٦٧
موجودات أخرى، صافي						
١٧٩,٢١٧,١٨٦	٦٥٤,٦٨٧	٩٢,٣٥٦,١٤١	٢٦٠,١٨٥,١٠٠	-	-	٦,٠٠٠,٠٢٦
مجموع الموجودات						
١٠,٩٣,٩٧٥	١٠,٩٣,٩٧٥	-	-	-	-	١,٠٩٣,٩٧٥
ودائع المصارف						
١٣٢,٩٥٢,٠٤٠	١٢٥,٣٠٣	١٨,٤٦٨,٧٥٨	٤٢٠,٣٧٦	-	-	١٥١,٩٦٦,٤٧٧
ودائع العملاء وأشياء حقوق الملكية						
-	٢,٠٣٧,٨٩٤	-	-	-	-	٢,٠٣٧,٨٩٤
مخصص ضريبة الدخل						
٣,٤٠٩,٧٥٨	١,٢٧٩,٣١١	١٠,٦٣٠,٠٢٤	٨,٠٢٨,٧١٤	-	-	٢٣,٣٤٧,٨٠٧
مطلوبات أخرى						
١٣٧,٤٥٥,٧٧٣	٣,٤٤٢,٥٠٨	٢٩,٠٩٨,٧٨٢	٨,٤٤٩,٠٩٠	-	-	١٧٨,٤٤٦,١٥٣
مجموع المطلوبات						
٤١,٦٦١,٤١٣	(٢,٧٨٧,٨٢١)	٦٣,٢٥٧,٣٥٩	٢٥١,٧٣٦,٠١٠	-	-	٣٥٥,٦١٥,٢٧٤
صافي السيولة						

ز- مخاطر البلد

وهي المخاطر التي تنشأ داخل البلد والتي قد تؤثر على المصرف بصورة مباشرة من خلال تخفيض قيمة المصرف، أو بصورة غير مباشرة من خلال أضعاف قدرة الملتزم على الوفاء بالالتزاماته تجاه المصرف. بشكل عام، تتعلق هذه الاحداث، ولكن لا تقتصر على: الاحداث السيادية مثل التخلف عن الدفع أو إعادة الهيكلة، الاحداث السياسية مثل الانتخابات المتنازع عليها، القيود التي تفرض على حركة العملة، تحويل العملة خارج نطاق السوق، أحداث دينية، و تأثيرات اقتصادية من أحداث أخرى مثل أحداث سياسية مباشرة أو اضطرابات إقليمية، أزمات العملة، والكوارث الطبيعية.

ح- مخاطر التشغيل

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو الخطأ البشري أو الاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تفشل الضوابط على العمل بشكل فعال، يمكن لمخاطر التشغيل الضرر بسمعة المصرف أو دعايات قانونية أو تنظيمية، أو تؤدي إلى خسارة مالية. لا يمكن للمصرف يتوقع القضاء على جميع المخاطر التشغيلية، ولكنه يسعى لإدارة هذه المخاطر من خلال إطار مراقبة والرصد والاستجابة للمخاطر المحتملة. وتشمل الضوابط الفصل الفعال للواجبات، والوصول والتفويض وإجراءات التسوية وتوعية الموظفين وعمليات التقييم.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

ط- تركيز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس المصرف أنشطته في العراق. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة المصرف لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

٣٢. التحليل القطاعي

لأغراض إدارية، فإن إدارة المصرف تقوم بتوزيع الاعمال الى ثلاث قطاعات رئيسية كما يلي:

- الخدمات المصرفية للأفراد: حيث يقوم المصرف بأستلام الودائع من الزبائن، وتوفير قروض مختلفة، سحب على المكشوف، بطاقات ائتمانية، وتسهيلات التحويل المالي.
- الخدمات المصرفية للشركات: يتولى المصرف بشكل رئيسي القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من الشركات والمؤسسات.
- أعمال الخزينة: يقوم المصرف بتقديم الخدمات في أسواق المال والتجارة والصيرفة، فضلاً عن إدارة عمليات التمويل للمصرف عن طريق استخدام أذون الخزانة والسندات الحكومية والاعتمادات مع المصارف الأخرى، من خلال الاعمال المصرفية التجارية.

تشكل هذه القطاعات الأساس الذي يعتمد عليه المصرف في تقديم معلومات قطاعه الرئيسي:

المجموع					
٢٠٢٤	٢٠٢٥	الخزينة والاستثمار	المؤسسات	الأفراد	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	(بآلاف الدنانير)	
٥٨,٨٨٦,٧٠٤	٤٩,٦٥١,٠٥٩	٤٥,١٩٧,٠٦٥	١,٩٧٠,٢٤٣	٢,٤٨٣,٧٥١	إجمالي الإيرادات
					صافي (مخصص) استرداد مخصص الخسائر
٦١٨,٣٦٦	(١,٨٤٨,٢١٣)	(١,٩٦٤,٤٦٣)	(١٣٨,٩٣٣)	٢٥٥,١٨٣	الائتمانية
٥٩,٥٠٥,٠٧٠	٤٧,٨٠٢,٨٤٦	٤٣,٢٣٢,٦٠٢	١,٨٣١,٣١٠	٢,٧٣٨,٩٣٤	نتائج أعمال القطاع
(١٩,٣٤١,٢٧٤)	(٢٠,٥٤٩,٧٧٤)	(١٧,٤٩٦,٥٧٠)	(١,٥٨٨,٧٧١)	(١,٤٦٤,٤٣٣)	مصاريف غير موزعة
٤٠,١٦٣,٧٩٦	٢٧,٢٥٣,٠٧٢	٢٥,٧٣٦,٠٣٢	٢٤٢,٥٣٩	١,٢٧٤,٥٠١	الربح قبل الضريبة
(٢,٠٣٧,١١٠)	(٢٣٣,٨٣٠)	(٢٣٣,٨٣٠)	-	-	ضريبة الدخل
٣٨,١٢٦,٦٨٦	٢٧,٠١٩,٢٤٢	٢٥,٥٠٢,٢٠٢	٢٤٢,٥٣٩	١,٢٧٤,٥٠١	صافي ربح السنة
					معلومات أخرى
٥٢١,٦٣٨,٩٣٤	٥١٨,٢٥٠,٢٠٢	٥١٠,٩٤٢,٣٨٣	٣٦١,٤٠٦	٦,٩٤٦,٤١٣	موجودات موزعة
١٢,٤٢٢,٤٩٣	١٦,٧٨٨,٦٦٤	١٠,٠٢٤,٨٧٥	-	٦,٧٦٣,٧٨٩	موجودات غير موزعة
٥٣٤,٠٦١,٤٢٧	٥٣٥,٠٣٨,٨٦٦	٥٢٠,٩٦٧,٢٥٨	٣٦١,٤٠٦	١٣,٧١٠,٢٠٢	مجموع الموجودات
١٥٣,٠٦٠,٤٥٢	١٣٣,٦٧٧,٦٣٣	١,٤٨٠,٨٢٥	١٠٠,٧٨٩,٢٢٩	٣١,٤٠٧,٥٧٩	مطلوبات موزعة
٢٥,٣٨٥,٧٠١	١٨,٧٨٩,٥٥٨	١٨,٠٨١,٣٨٣	٤٥٣,٠٦٠	٢٥٥,١١٥	مطلوبات غير موزعة
١٧٨,٤٤٦,١٥٣	١٥٢,٤٦٧,١٩١	١٩,٥٦٢,٢٠٨	١٠١,٢٤٢,٢٨٩	٣١,٦٦٢,٦٩٤	مجموع المطلوبات
٢,٠٣١,١٤٩	٢,٨٢٨,٣٠٣				نفقات رأسمالية
١,٢٥٣,٤٨٤	١,٤٦٧,٥٤٥				إندثارات

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٢. التحليل القطاعي (تتمة)

معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إيرادات المصرف التشغيلية ، الموجودات والمطلوبات حسب القطاع الجغرافي:

٢٠٢٥	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي الإيرادات	٤٨,٩٤٧,١٦٥	٧٠٣,٨٩٤	٤٩,٦٥١,٠٥٩
مجموع الموجودات	٤٦٥,٨٤٧,٨٠٩	٦٩,١٩١,٠٥٧	٥٣٥,٠٣٨,٨٦٦
مجموع المطلوبات واشباه حقوق الملكية	١٤٩,٣٨٢,٦٥٩	٣,٠٨٤,٥٣٢	١٥٢,٤٦٧,١٩١
٢٠٢٤	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
إجمالي الإيرادات	٥٧,٩٨١,٢٥٨	٩٠٥,٤٤٦	٥٨,٨٨٦,٧٠٤
مجموع الموجودات	٥٠٦,٣٣١,٢٨٤	٢٧,٧٣٠,١٤٣	٥٣٤,٠٦١,٤٢٧
مجموع المطلوبات واشباه حقوق الملكية	١٧١,٤٣٣,٧٦٢	٧,٠١٢,٣٩١	١٧٨,٤٤٦,١٥٣

٣٣. إدارة رأس المال

يقوم المصرف بإدارة رأس المال على أساس ثابت لتغطية المخاطر المرتبطة بأنشطته. وتشمل هذه العملية قياس كفاية رأس المال وفقا للنسب التي وضعها البنك المركزي العراقي.

والغرض الرئيسي من إدارة رأس المال للمصرف هو لضمان الامتثال للوائح كفاية رأس المال وبالتالي، حماية مصالح المساهمين في موجودات المصرف، ودعم عمليات قطاعات المصرف المختلفة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ لم تكن هناك تغييرات في السياسات واللوائح للمصرف، والأساليب المستخدمة لإدارة رأس المال.

قام المصرف بزيادة رأس المال بمقدار ٣٥.١ مليار دينار بتاريخ ١٥ تموز ٢٠٢٥ ليصبح ٣٢٧.٦ مليار دينار عراقي.

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٣. إدارة رأس المال (تتمة)

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠	رأس المال الأساسي
٢٦,٩٩٥,٤٦٤	٢٩,٦٩٧,٣٨٨	رأس المال المدفوع
٤٠١,٥٥٧	٥٧٠,٥٥٠	الاحتياطي القانوني
٣٥,٧١٨,٢٥٣	٢٤,٧٠٣,٧٣٧	الاحتياطيات الأخرى
٣٥٥,٦١٥,٢٧٤	٣٨٢,٥٧١,٦٧٥	الأرباح المدورة
		مجموع رأس المال الأساسي
١٨٧,٤٢٧	١٠٨,٢٦٧	رأس المال المساند
١٨٧,٤٢٧	١٠٨,٢٦٧	مخصصات عامة
٣٥٥,٨٠٢,٧٠١	٣٨٢,٦٧٩,٩٤٢	مجموع رأس المال المساند
١٩٨,٦٥٠,٣٣٩	٣٠٩,٤٨٢,٠٨١	مجموع رأس المال الأساسي والمساند
١٧٩,١	١٢٣,٦	مجموع الموجودات الخطرة المرجحة
		كفاية رأس المال % *

* تم احتساب كفاية رأس المال للمصرف طبقاً لإرشادات كفاية رأس المال بموجب اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن البنك المركزي العراقي. إن الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال هو ١٢,٥ % (٢٠٢٤: ١٢,٥ %). إن كفاية رأس المال للمصرف هي ١٢٣,٦ % كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ١٧٩,١ %)

٣٤. ارتباطات والتزامات محتملة

أن اجمالي الالتزامات والمطلوبات المحتملة هي كما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٩٧,٣٥٢,١٩٢	١١٨,١٣٩,٢٧٥	خطابات ضمان
٢٠٣,٥٥٠	٢٠٣,٥٥٠	إعتمادات مستندية
٩٧,٥٥٥,٧٤٢	١١٨,٣٤٢,٨٢٥	

المصرف التجاري العراقي الإسلامي

إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٣٥. القضايا

هناك عدد من الدعاوى القضائية المرفوعة على المصرف ضمن النشاط الطبيعي للمصرف ومن أجل التحوط فإن إدارة المصرف تعتقد أن المخصصات المسجلة مقابل هذه القضايا كافية.

٣٦. نظام حماية الودائع

يتم تغطية وداائع زبائن المصرف (ما عدا وداائع المصارف، الودائع الحكومية والتأمينات) بموجب نظام حماية الودائع رقم ٣ لسنة ٢٠١٦. يغطي هذا النظام وداائع الزبائن المؤهلة بنسبة ٥١٪ لأية مبالغ أقل من ١٠٠ مليون دينار عراقي و ٢٥٪ لأية مبالغ أكثر من ١٠٠ مليون دينار عراقي سيتم دفعها من قبل الشركة العراقية لضمان الودائع. يتم دفع مساهمة شهرية من قبل المصرف على النحو المنصوص عليه من قبل البنك المركزي العراقي حسب هذا النظام.

٣٧. التغييرات الناتجة عن التحول الى معايير أيوفي للمحاسبة المالية

لم يكن للأنققال الى معايير أيوفي للمحاسبة المالية تأثير جوهري على القوائم المالية بإستثناء التغيير في تصنيف بعض الأرصدة ضمن البنود ادناه، إن إعادة التصنيف لا تؤثر على أرباح أو حقوق الملكية للسنة السابقة فيما يلي تفاصيل هذه التصنيفات:

طريقة عرض قائمة المركز المالية:

- إعادة تسمية بند "تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي" إلى "مدينو تمويل، صافي"
- إعادة تسمية بند " موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" الى "استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية"
- إعادة تسمية بند "موجودات مالية بالتكلفة المطفأة، صافي" الى "استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بالتكلفة المستفدة، بالصافي"
- اثبات اشباه حقوق الملكية في قائمة المركز المالي والتي تم اثباتها سابقاً ضمن المطلوبات وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وعليه تم إعادة تصنيف مبلغ ٤٦,٠٩٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٥.

١ كانون الثاني ٢٠٢٥	التعديلات	١ كانون الثاني ٢٠٢٥
بعد التعديل		قبل التعديل
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)	(بآلاف الدينانير)
١٠٥,٢١٤,٥٠٣	(٤٦,٠٩٠,٠٠٠)	١٥١,٣٠٤,٥٠٣
٤٦,٠٩٠,٠٠٠	٤٦,٠٩٠,٠٠٠	-
١٥١,٣٠٤,٥٠٣	-	١٥١,٣٠٤,٥٠٣
ودائع العملاء		
أشباه حقوق الملكية		

٣٧. التغيرات الناتجة عن التحول الى معايير أيوفي للمحاسبة المالية(تتمة)

طريقة عرض قائمة الدخل:

قام المصرف خلال السنة بتغيير طريقة عرض قائمة الدخل بالتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١ (المعدل في ٢٠٢١) " العرض العام والإفصاح في القوائم المالية ". نتج عن هذا التغيير عدة تعديلات لتصنيفات بعض البنود في قائمة الدخل. تم تعديل طريقة العرض لأرقام المقارنة مع التعديلات المطبقة للفترة الحالية.

قام المصرف بتطبيق هذه التعديلات للتحسين من جودة المعلومات المفصح عنها، حيث لم يكن لها أي اثر على صافي الربح او حقوق الملكية. من اجل الالتزام باظهار بيان الربح أو الخسارة وفق متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١ تم تطبيق التعديلات التالية:

- اعادة تسمية بند "إيرادات الفوائد" الى "دخل تمويل ودخل مشابه"
- اعادة تسمية بند " مصروفات الفوائد" الى "تكلفة تمويل وتكلفة مشابهة"
- إثبات بند "صافي التوزيع الى أشباه حقوق الملكية" في قائمة الدخل

قائمة التدفقات النقدية:

لم يكن هنالك أي أثر على قائمة التدفقات النقدية باستثناء التغير في المسميات المذكورة أعلاه.

قائمة الدخل والإسناد المتعلق بأشباه حقوق الملكية:

تم استحداث قائمة الدخل والإسناد المتعلق بأشباه حقوق الملكية للقوائم المالية للمصرف وفق متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ١.

٣٨. احداث لاحقة

شهدت بعض مناطق الشرق الأوسط تصاعداً في التوترات الجيوسياسية بعد تاريخ القوائم المالية. ونظراً إلى أن هذه التطورات نشأت بعد نهاية السنة المالية، فقد تم تقييمها كأحداث غير معدلة. وبناءً عليه، لم يتم إجراء أي تعديلات على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥، والتي تعكس الأوضاع القائمة في ذلك التاريخ. وقد قام المصرف بتقييم الآثار المحتملة لهذه الأحداث على عملياته ومركزه المالي وأدائه. واستناداً إلى المعلومات المتاحة حالياً، بما في ذلك استمرار الأنشطة الأساسية للأعمال، فإنه لا يمكن عملياً تقدير الأثر المالي الكامل لهذه الأحداث غير المعدلة على الفترات المستقبلية بشكل موثوق